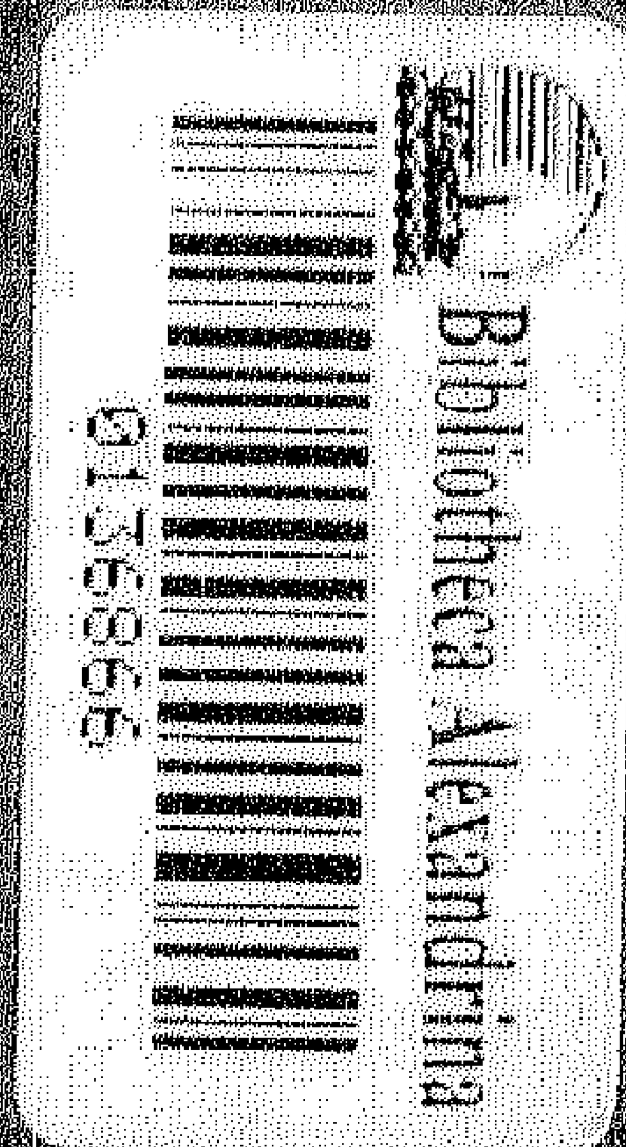
كتاب الحلل
في إصلاح الخلل من كتاب الجمل

لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

٤٤٤ - ٥٢٩ هـ

تحقيق

سعيد عبد الكريم سعودي



كتاب الحلل
في إصلاح الخلل من كتاب الجمل

كتاب الحلل
في إصلاح الخلل من كتاب الجمل

لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

٤٤٤ - ٥٢١ هـ

تحقيق

سعيد عبد الكريم سعودي

مُقَـــدّمَة

«الله أحمد على أن ندبني لخدمة العربية، وجبلني على الغضب للعرب والعصبية»[1]، وجعلني منذ أن كنت غض الاهاب، ريّق الشباب، لدن العود، للغة القرآن عاشقا، ولعلومها محبّا، وبتراثها مستهاما.

.وحين تقدمت في مهيع الدراسة، وشدوت شيئا من الأدب واللغة، أحسست في نفسي تميل الى تلكم العلوم يزداد بمرور الأيام، ثم أخذ هذا الميل يتجه الى النحو منها خاصة، فاذا بي أجد نفسي تواقة الى تعلمه، واذا بي لا اكتفي بما ألقن منه في الدراسة، واذا بي أقبل عليه اقبال الصادي على الماء الزلال، حتى صارت مسائله وقضاياه شغلي الشاغل، بل محور تفكيري في الليل والنهار، فلا تمر بي مشكلة الا ذهبت الى المظان أفتش لها عن حل، ولا تقع عيني على كلمة غريبة التركيب، في شعر أو نثر، إلا هببت سائلا عن وجه اعرابها ومسلك تخريجها.

ثم قوي هذا الاتجاه في نفسي حين قدر لي ان انتقل من كرسي الدراسة الى منصة التدريس، فلما ساعفني الزمن ان التحق بقسم الدراسات العربية العليا، وكان لا بد لي من أن أختار لنفسي موضوع رسالة ماجستيرية، كنت واضعا نصب عيني ان اختار من النحو موضوعا، أو أن أجعل لنفسي شيخا من النحاة رفيقا وأنيسا. فلما عرض عليّ استاذي: الدكتور ابراهيم السامرائي تحقيق «كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل»، لابن السيد البطليوسي المتوفى سنة (٥٢١هـ)، ليكون موضوعا لرسالتي، سررت سرورا عظيما، فقد بلغت نفسي البغية، ونالت المراد.

وكنت في أيام الطلب والتعلم قد عرفت كتاب الزجاجي، اعني «الجمل»، بل احببته وألفت نفسي مؤلفه، وانست اليه. وهو من متون النحو المباركة، وحسبكم ان قال فيه اليافعي في مرآة الجنان: «ولعمري ان كتابين قد عظم النفع بهما مع وضوح عبارتهما وكثرة امثلتهما، وهما جمل الزجاجي المذكور والكافي في الفرائض للصروفي، من أهل اليمن -رضي الله تعالى عنه- هما كتابان مباركان، ما اشتغل احد بهما الا انتفع، خصوصا أهل اليمن

(١) مقتبس من مقدمة الزمخشري لكتابه «المفصل» مع تعديل مناسب.

بكتاب الكافي المذكور، والجمل في بلاد الاسلام على العموم»، وذكر اليافعي أن الزجاجي قد انتفع بكتابه خلق لا يحصون، ببركة دعائه، اذ كان قد جاور بمكة مدة، وكان اذا قرع الباب طاف اسبوعا ودعا بالمغفرة وان ينتفع بكتابه قارئه[1]، وحسبكم ايضا كتاب له عند المغاربة مئة وعشرون شرحا[2].

أما ابن السيد البطليوسي فهو من هو!

هو نحوي كبير، يترجم له القفطي في انباه الرواة، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين، والسيوطي في البغية.

وهو فقيه كبير يترجم له ابن فرحون اليعمري المالكي في كتابه الخاص بفقهاء المالكية الموسوم بالديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب. وهو أديب شاعر كبير، يقول محمد سليم الجندي في شرحه لسقط الزند: ويعد العلماء هذا الشرح أقوى الشروح وأوفاها واكثرها تعرضا للتحقيق في المسائل اللغوية والنحوية[3]، وله شرح المختار من لزوميات ابي العلاء، وشرح لديوان المتنبي، وكتاب اسمه التذكرة الأدبية، وله شعر جيد كثير، روى طائفة منه ابن خاقان في رسالته عنه، التي ينقلها المقّري كاملة في أزهار الرياض.

وهو لغوي كبير، شهد له ابن الجزري اذ قال: الامام المشهور في اللغة والعربية[4]. ويقول ابن بشكوال: كان عالما بالآداب واللغات مستبحرا فيهما مقدما في معرفتهما واتقانهما[5]. له كتاب: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وكتاب في الحروف الخمسة (السين والصاد والضاد والطاء والدال). قال فيه ابن خلكان: جمع فيه كل غريب[6]. وله «المثلث» في اللغة.

وهو قارىء كبير، ترجم له ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء.

وهو من المحدثين، فله كتاب في علل الحديث، قال فيه ابن خير في فهرسته: وحدثني به الشيخ المحدث ابو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام ـرحمه الله! عن ابي محمد مؤلفه[7]. وله ايضا شرح على موطأ الامام مالك.

وهو ـاخيراًـ فيلسوف: فقد سماه هنري كوربان فيلسوف بطليوس، وقال فيه: اعاد

---

(1) مرآة الجنان: ٣٣٢/٢.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) الجامع في اخبار ابي العلاء: ٧٧٠/٢.

(4) غاية النهاية: ٤٤٩/١.

(5) الصلة: ١٢٨٢/١.

(6) وفيات الأعيان: ٢٨٢/٢.

(7) ص: ٢٠٤.

المستشرق اسين بلاسيوس اكتشاف هذا الفيلسوف المعاصر لابن بأجة، بعد أن ظل يعتبر من عداد النحاة واللغويين زمنا طويلا، بسبب هفوة وقع فيها مؤرخو السير[1]. والى هذا المعنى كان قد أشار ابن خاقان حين قال: وله تحقق في العلوم الحديثة والقديمة وتصرف في طرقها القويمة[2]. وليس هذا القول غريبا فلابن السيد كتاب الحدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة. قال فيه بلاسيوس الذي نشره مع ترجمة الى الاسبانية سنة ١٩٤٠: يعتبر اول محاولة للتوفيق بين الشريعة الاسلامية والفكر اليوناني[3]. وما لنا نذهب بعيدا في التدليل على اتجاهه الفلسفي وأمامنا مقدمة كتابه «الحلل» فمناقشاته فيها تعرض هذا الاتجاه في أوضح صوره.

وبعد فذلكم كتاب الجمل، وهذا شيخي ابن السيد. أفلا يستحق كتاب يكتبه هو متتبعاً فيه تعابير الجمل، محققاً في مضامينه، ان يكون رسالة لنيل درجة الماجستير؟!

أجل! لقد كنت مسرورا في اتخاذ تحقيق كتاب ابن السيد البطليوسي «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» موضوعا لرسالتي، ليكون لنا شرف المشاركة في احياء التراث العربي، واضافة كتاب الى المكتبة العربية سيكون له ـ فيما أرى ـ أثر في الدراسات النحوية واللغوية، فشرعت افتش عن مخطوطات هذا الكتاب في المكتبات العامة، وعن مصادر دراسة ابن السيد ومراجعها.

أما نسخ الكتاب الخطية التي حصلت عليها فثلاث: نسخة من مكتبة الاوقاف العامة ببغداد، وثانية من دار الكتب المصرية، تجشمت مشاق السفر من أجلها الى القاهرة، وساعدني في الحصول على مصورتها الزميل الكريم الاستاذ الدكتور يوسف عز الدين، وثالثة من (ليدن) تكرم بالمساعدة على تصويرها والارسال بها اليّ الزميل الكريم الدكتور قاسم السامرائي.

أما مصادر دراسة ابن السيد ومراجعها، فهي ـ اذا استثنينا ما بقي من مؤلفاته المفيدة في دراسة ما يتعلق بعلمه وثقافته ـ قليلة لا نجد المعلومات عنه، فيها، الا مقتضبة متكررة، مأخوذاً بعضها من بعض.

---

(١) تاريخ الفلسفة الاسلامية: ص٣٤٩.

(٢) قلائد العقيان: ص٢٢٢

(٣) تاريخ الفكر الأندلسي. ص٢٣٤.

أن أوسع ما كتب عنه قديما هو رسالة للفتح بن خاقان نجدها منقولة كاملة في كتاب المقّري: ازهار الرياض في اخبار عياض[١]، وهي زهاء ست واربعين صفحة. ولابن السيد فيها سوى هذه تراجم مختصرة متقاربة في الألفاظ والمضامين في انباه الرواة للقفطي[٢]، والصلة لابن بشكوال[٣]، وبغية الملتمس للضبي[٤]، وقلائد العقيان لابن خاقان[٥]، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي[٦]، والمغرب في حلى المغرب[٧]، والديباج المذهب لابن فرحون اليعمري[٨]، والبداية والنهاية لابن كثير[٩]، ووفيات الأعيان لابن خلكان[١٠]، وغاية النهاية لابن الجزري[١١]، ومعجم البلدان لياقوت[١٢]، وطبقاة النحاة واللغويين لابن قاضي شبهة[١٣]، وبغية الوعاة للسيوطي[١٤] ومرآة الجنان لليافعي[١٥]، وكشف الظنون لحاجي خليفة[١٦]، وهدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي[١٧]، وروضات الجنات للخوانساري[١٨]، والكنى والألقاب لعباس القمي[١٩]، وحاشية الشمني على المغني[٢٠]، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف اليان سركيس[٢١]، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة[٢٢]، والاعلام للزركلي[٢٣]، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان[٢٤]، ودائرة المعارف الاسلامية[٢٥]

ولم تكتب عن ابن السيد دراسة علمية كاملة، أو مستقلة، غير فصل في كتاب الحركة اللغوية في الاندلس لألبير حبيب مطلق[٢٦]، تكلم فيها على حياته وكتابيه: شرح سقط الزند، والاقتضاب. واذا تجاوزنا هذا فلن نجد الا مقدمات لما نشر له من كتب ورسائل: مقدمة الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي على القسم الذي نشره من كتاب ابن السيد

---

(١) ٣/١٠٣-١٤٩.
(٢) ٢/١٤٧..
(٣) ١/٢٨٧.
(٤) ٣٢٤.
(٥) ٢٢١.
(٦) ٤/٦٤-٦٥.
(٧) ١/٣٨٥ هو لعدة مؤلفين.
(٨) ١٤٠-١٤١.
(٩) ١٢/١٩٨.
(١٠) ٢/٢٨٣-٢٨٤.
(١١) ١/٤٤٩.
(١٢) ١/٤٤٧.
(١٣) ٣٤١ مصورة دار الكتب المصرية في مكتبة قسم التاريخ.
(١٤) ٢/٥٥-٥٦.
(١٥) ٣/٢٢٨.
(١٦) ١/٤٨٨.
(١٧) ١/٤٥٤.
(١٨) ٤٣١.
(١٩) ١/٣١٧.
(٢٠) ١/٢٦١-٢٦٢.
(٢١) ١/٥٦٩.
(٢٢) ٦/١٢٧.
(٢٣) ٤/٢٦٨.
(٢٤) ١/٥٤٧، والملحق ١/٧٥٨ بالالمانية.
(٢٥) ٣/٦٧٨.
(٢٦) ٣٣٧

«المسائل والأجوبة»[1]، ومقدمة الدكتور حامد عبد المجيد على نشرته من كتاب ابن السيد: الإنتصار ممن عدل عن الاستبصار[2]، ومقدمته على نشرته من كتاب ابن السيد: شرح المختار من لزوميات ابي العلاء[3]، ولعل هذه المقدمة اوسع ما كتب عنه حتى الآن. ويمكن ان يضاف الى هذا ما كتبه محمد سليم الجندي عن شرح البطليوسي لسقط الزند، في كتابه: الجامع في اخبار ابي العلاء المعري وآثاره[4]، وما كتبته اللجنة التي تولت نشر شروح سقط الزند عن هذا الشرح[5].

ولكي يكون عملنا علميا قسمنا البحث قسمين، الأول دراسة عن البطليوسي ومؤلفاته، وهو ثلاثة فصول.

تحدثنا في الفصل الأول منها عن حياة المؤلف، وصلته بعلماء عصره، وملوك زمانه، وتقلبه في مدن الأندلس الشهيرة: كبطليوس وطليطلة والشنتمرية والسهلة وبلنسية التي استقر فيها مؤلفاً ومدرساً الى أن مات. وأوضحنا في هذا الفصل ايضا جوانب ثقافته المتعددة، وذكرنا تلاميذه الذين لازموه واخذوا العلم عنه، ثم عرضنا لأدبه النثري والشعري.

وكان الفصل الثاني عن مؤلفاته، وقد حاولنا أن نجمعها من بطون الكتب وامهات المراجع ونرجع الى المطبوع منها والمخطوط لنكون فكرة صحيحة عنها. وأحصينا من مؤلفاته عشرين كتاباً غير ما أشار اليه الدارسون المحدثون، ورتبناها ترتيبا أبجديا، ليسهل الرجوع اليها، وتحدثنا عن كل كتاب حديثا مختصرا مشيرين الى الذين ذكروه من القدماء، منوهين بما اشتمل عليه، ذاكرين المحققين الذين نشروه اذا كان مطبوعا.

وأفردنا الفصل الثالث للحديث عن كتاب «الحلل»، ففصلنا القول فيه تفصيلا، لانه الكتاب الذي يعنينا. فبدأنا بالكلام على كتاب الجمل للزجاجي، لأنه اساس كتاب البطليوسي، مبينين منهجه واسلوبه في التأليف، مشيرين الى الذين عنوا به، وكان هذا فاتحة الحديث عن كتاب الحلل الذي حاولنا ان نبين فيه اهداف مؤلفه ومنهجه واسلوبه في عرض القضايا النحوية وتصويب ما أخطأ فيه الزجاجي أو توهمه الناس أنه خطأ منه، ثم ما

---

(١) ٣-٤، ثم نشره في كتابه «نصوص ودراسات افريقية» ص١٤٠.

(٢) آ-غ.

(٣) ١-٣٩.

(٤) ٢/ ٧٧٠

(٥) ١/٧.

ذكره صاحبنا من آراء للنحاة البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة المشهورين، وتحدث بعد ذلك عن مخطوطات الكتاب التي اعتمدنا عليها في التحقيق، وهي كما قلنا: مخطوطة الأوقاف العامة ببغداد، ومخطوطة لندن، ومخطوطة دار الكتب المصرية، ووصفناها وأوضحنا ميزة كل منها.

وكان القسم الثاني تحقيقا لمخطوطة «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» وقد حاولنا أن نخرج نسخة صحيحة من الكتاب هذا يمكن الاعتماد عليها، وذلك باتخاذ نسخة الأوقاف أصلا للتحقيق، لأنها أقدم النسخ، مستعينين بالنسختين الأخريين، وبكتاب الجمل المطبوع للزجاجي وكتب اللغة والنحو والأدب والطبقات.

ولم يكن العمل هينا، لأن مخطوطات الكتاب لم تكن دقيقة، ولأن البطليوسي ذكر كثيرا من اقوال ائمة اللغة والنحو والشواهد القرآنية والشعرية. وقد كلفنا ذلك جهدا كبيرا للوصول الى ضبط الكتاب والتثبت مما اشتمل عليه.

ولعلنا استطعنا بعد ذلك كله ان نخرج نسخة من كتاب «الحلل» تكون قريبة مما كتب مؤلفها، واضحة مفيدة، لنهيء للباحثين كتابا ينتفعون به، آملين أن يحظى عملنا هذا بقبولهم ورضاهم.

ويطيب لي وأنا أكبح جماح القلم أن أنوه بالتوجيهات السديدة والمساعدات الكريمة التي اسداها الي استاذي المفضال الدكتور ابراهيم السامرائي، ولن يفوتني هنا، ايضا، ان أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في عملي العلمي هذا، أو أعارني كتابا، أو يسر لي أمرا، ولا سيما الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور أحمد مطلوب سائلا المولى -جل شأنه- أن يوفق الجميع لما فيه خدمة الأمة العربية المجيدة وتراثها النفيس.

انه مجيب الدعوات.

سعيد عبد الكريم سعودي

ابن السِّيْد البَطَليوسِي

حياته

البطليوسي من اشهر علماء الأندلس الذين برعوا في علوم مختلفة، وتضلعوا منها واشتهروا بها والفوا فيها العديد من الكتب والرسائل، وهو ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ولد سنة (٤٤٤) للهجرة[١] في مدينة «بطليوس»[٢] وكانت مدينة كبيرة بالاندلس من اعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة. وكانت عاصمة بني الأفطس في عهد ملوك الطوائف.

ان من يحاول أن يعرف شيئا كثيرا عن البطليوسي لا يتيسر له ذلك، لأن معظم كتب التراجم والطبقات لم تذكر عنه إلا معلومات قليلة، وهذه المعلومات متشابهة أو متكررة اذ لا يكاد يزيد احدها على الآخر في شيء، الا ما كتبه الفتح بن خاقان عنه، وهو رسالة لا تقدم لنا معلومات ضافية، لأنه شغل نفسه بالوصف المسجوع والعبارات المنمقة. وقد حفظ لنا المقّري هذه الرسالة في مؤلفه (ازهار الرياض في اخبار عياض)، وقال عنها: «ورأيت تأليفا بديعا للفتح صاحب القلائد، والمطمح، ضمنه التعريف بهذا الامام ابن السيد خاصة وها أنا اورده بجملته لغرابته وفصاحته وبلاغته. وان كان فيه بعض ما هو من قبيل الهزل الذي الاعراض عنه أولى، وقد جرت عادة الاشياخ بذكر مثل ذلك»[٣].

وذكر الفتح بن خاقان نفسه رسالته هذه في كتابه (قلائد العقيان في محاسن الاعيان)[٤].

قضى ابن السيد حياته الأولى في بطليوس، يقرأ على علمائها وادبائها، ومنهم أخوه أبو الحسن علي بن السيد الذي قال عنه ابن بشكوال: «كان مقدما في علم اللغة وحفظها والضبط لها وأخذ عنه أخوه أبو محمد كثيرا من كتب الأدب وغيرها»[٥]. وممن أخذ عنهم

---

(١) ينظر وفيات الأعيان: ٢٨٣/٢، وانباه الرواة: ١٤٣/٢. والصلة: ٢٨٣/١. والبغية: ٥٦/٢. وشذرات الذهب: ٦٤/٤.

(٢) بفتحتين وسكون اللام وياء مضمومة وسين مهملة (ينظر معجم البلدان: ٤٤٧/١).

(٣) أزهار الرياض: ١٠٣/٣

(٤) ص ٢٢١-٢٣١.

(٥) الصلة: ت ٩٠٠ (الطبعة الاوروبية).

البطليوسي ايضا علي بن أحمد بن حمدون المقرىء البطليوسي المعروف بابن اللطينة[1]، وعاصم بن أيوب الأديب البطليوسي[2].

وقد طلب العلم في قرطبة، ايضا، وكانت يومئذ تزخر بالعلماء والأدباء، فقرأ فيها على أبي علي حسين بن محمد الغساني[3]، واتصل بأديبين كبيرين جاءا الى الاندلس هما: ابو الفضل البغدادي الذي أخذ عنه شعر المعري، وقال: «اخبرنا ابو الفضل البغدادي شيخنا في شعر ابي العلاء»[4]، وقال عنه ايضا: «واخبرني ابو الفضل البغدادي شيخنا في شعره»[5]، وابو القاسم عبد الدائم بن مرزوق بن خير القيرواني الذي قال عنه وعن شيخه البغدادي: «وما رويناه عن شيخينا أبي الفضل البغدادي وعبد الدائم القيرواني»[6].

وبعد ان توفرت لدى البطليوسي اسباب العلم ومقوماته اتصل ببعض ملوك عصره فوفد على بني ذي النون امراء طليطلة واتصل بالمأمون بن ذي النون، ثم بالقادر بالله يحيى ابن المأمون بن ذي النون. وله أوصاف شتى في مجالس كان يشهدها مع هؤلاء الامراء، فمن ذلك أنه حضر مع القادر بالله بمجلس الناعورة بطليطلة فقال يصف المجلس:

يا منظراً إن رمقت بهجته ... أذكرني حسن جنة الخلد
تربة مسك وجوّ عنبرة ... وغيم ند وطشّ ماورد
والماء كاللازورد قد نظمت ... فيه اللآلي فواغر الأسد
كأنما جائل الحباب به ... يلعب في حافتيه بالنرد[7]

ولم يبق عند هؤلاء الأمراء، وانما تحول الى غيرهم بعد موت اخيه ابي الحسن الذي حبسه ابن عكاشة سنة (٤٨٠) في قلعة «رباح» ومات فيها. فاتصل بعبد الملك بن رزين صاحب «السهلة وشنتمرية»، فاكرمه، وبالغ في إكرامه، ولكن الأمر لم يلبث أن فسد بينه وبين البطليوسي، ففر منه خوفاً من أن يصاب بأذى كما أصيب أخوه قبله.

ودخل «سرقسطة» أيام المستعين بالله واتّصل به وقال يمدحه:

---

(١) نفسه، ت٨٩١.

(٢) نفسه: ت٩٦٦.

(٣) الصلة: ت٣٢٦.

(٤) الانتصار: ص٢١

(٥) نفسه: ص٤٥.

(٦) نفسه: ص٢٣.

(٧) قلائد العقيان: ص٢٢٢. وازهار الرياض: ١٠٧/٣.

هم سلبوني حسن صبري إذ بانوا | باقمار اطواق مطالعها بان
لئن غادروني باللوى إن مهجتي | مسايرة اظعانهم حيثما كانوا

ثم قال:

تنكرت الدنيا لنا بعد بعدكم | وحفت بنا من معضل الخطب الوان
أناخت بنا في أرض شنت مريّة | هواجس ظن خنّ والظنّ خوّان
وشمنا بروقاً للمواعيد أتعبت | نواظرنا دهراً ولم يهم هتّان
فسرنا وما نلوى على متعذّر | اذا وطن أقصاك آوتك أوطان
ولا زاد الا ما انتشته من الصّبا | أنوف وحازته من الماء اجفان
رحلنا سوام الحمد عنها لغيرها | فلا ماؤها صدّا ولا النبت سعدان
الى ملك حاباه بالمجد يوسف | وشاد له البيت الرفيع سليمان
الى مستعين بالاله مؤيد | له النصر حزب والمقادير أعوان[1]

ويبدو أن هذا كان آخر اتصال له بالملوك والامراء، لأنه تحول بعد ذلك الى حياة جديدة، تميزت بالطابع العلمي، تدريسا وتأليفا، فاستقرت به الحال في مدينة «بلنسية»، وفي هذه المدينة الف معظم كتبه المهمة، وقصده طلبة العلم يقرأون عليه، ويقتبسون منه، لحسن تعليمه وجيد تفهيمه، ولتبحره في الأدب واللغة ومعرفته بها واتقانه لها.

ومن اشهر طلابه أبو حفص عمر بن محمد القيسي البلنسي صاحب الأحكام بيلنسية، وكان فقيها حافظا للمسائل مفتيا مشاورا[2]، وابو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري البلنسي وقد لازم البطليوسي طويلا[3]، وابو علي حسين بن محمد بن حسين بن عريب الانصاري: أخذ العربية والأدب عنه[4]، وأبو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام القيسي[5]، وأبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف بن محمد الانصاري: أخذ العربية عنه واختص به[6]، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن الخلف بن الحسن الصدفي[7]، وأبو عبد الملك مروان بن عبد الله بن مروان بن محمد بن مروان:

---

(١) قلائد العقيان: ص٢٢٨، وازهار الرياض: ٣/١٢٢-١٢٢.
(٢) التكملة: ت١٨٢٤ (الطبعة الاوروبية).
(٣) التكملة: ت١٣٨٦.
(٤) التكملة: ت٨٣. (الطبعة الاوروبية).
(٥) نفسه: ت١٧١٥.
(٦) نفسه: ت١٨٦٣.
(٧) نفسه: ت١٥٥٤.

سمع منه ولازمه[1]، وابو حفص عمر بن محمد بن عديس البلنسي اللغوي[2]، وابو عبد الله محمد بن مخلوف بن جابر: صحبه وسمع منه[3]، وابو الحسن علي بن عطية الله بن مطرف اللخمي[4].

وتوفي ابن السيد البطليوسي بمدينة بلنسية في منتصف رجب سنة احدى وعشرين وخمسمائة[5]، فيكون اذن قد عاش سبعا وسبعين سنة كانت حافلة بجلائل الاعمال من تعلّم وتعليم وتأليف في جوانب متعددة من الادب والشعر واللغة وعلوم العربية والثقافة الدينية والفلسفية.

ثقافته

كان البطليوسي متبحرا في علوم اللغة والأدب والفقه والفلسفة. وتدل على ذلك مؤلفاته المتنوعة، فقد الف في اللغة والنحو والأدب والفقه والحديث والفلسفة. واثنى عليه العلماء ثناء كبيرا.

قال فيه ابن بشكوال: «كان عالما بالآداب واللغات، مستبحرا فيهما، مقدما في معرفتهما، يجتمع الناس اليه، ويقرأون عليه، ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم جيد التلقين، ثقة ضابطا، والف كتبا حسانا[6]، ونقل عنه هذا القول القفطي في الانباه[7]، وابن خلكان في الوفيات[8].

وقال عنه الفتح بن خاقان: «اذ هو أزخر علمائنا بحرا، واوسعهم نحرا، واحسنهم خواطر، واسكبهم مواطر، واسيرهم امثالا، واعدمهم مثالا». وقال ايضا: «إنه ضارب قداح العلوم ومجيلها وغرة أيامنا البهيمة وتحجيلها. . . . وهو اليوم شيخ المعارف وامامها ومن في يديه مقودها وزمامها، لديه تنشد ضوال الأعراب وتوجد شوارد اللغات

(١) نفسه: ت١٠٨٨.
(٢) نفسه: ت١٨٢٥.
(٣) نفسه: ت٧٦٧.
(٤) نفسه: ت١٨٤٤.
(٥) ينظر: وفيات الاعيان: ٢٨٤/٢. والصلة: ٢٨٢/١. وانباه الرواة: ١٤٣/٢. والبغية: ٥٦/٢. وشذرات الذهب: ٦٥/٤.
(٦) الصلة: ٢٨٢/١.
(٧) ١٤١/٢.
(٨) ٢٨٢/٢.

والاعراب. .... وله تحقق بالعلوم الحديثة والقديمة وتصرف في طرقها المستقيمة ما خرج بمعرفتها عن مضمار شرع ولا نكّب عن أصل للسنة ولا فرع. وتواليفه في الشروحات وغيرها صنوف وهي اليوم في آذان الأيام شنوف»(١).

وقال السيوطي فيه: «كان عالما باللغات والآداب متبحرا فيهما، انتصب لاقراء علوم النحو، واجتمع اليه الناس، وله يد في العلوم القديمة»(٢).

ادبه

كان البطليوسي حريصا على الالتزام بأسلوب رفيع في كتاباته الى جانب التزامه بالاسلوب العلمي المقنع فيما بحث وعالج من قضايا. وقد امتاز هذا الاسلوب بالمتانة وسبك العبارة والجنوح الى السجع احيانا، ويبدو ذلك واضحا كل الوضوح في مقدمات ما قرأنا من كتبه فاثبتناه في كلامنا على مؤلفاته.

وطرق باب الشعر غير أنه لم يشتهر شاعرا كما اشتهر عالما اديبا لانصرافه الى البحث والتأليف، وقد وجدنا، فيما قرأنا من مصادر عنه، شعرا في فنون واغراض متعددة كالوصف، والغزل، والمدح، والحث على التعلم، والرثاء والزهد.

قال في وصف الراح:

سلّ الهموم اذا نبا زمن ... بمدامة صفراء كالذهب
مزجت فمن در على ذهب ... طاف ومن حبب على لهب
وكأن ساقيها يشير شذا ... مسك لدى الأقوام منتهب(٣)

ومما قاله في الغزل:

أبا عامر انت الحبيب الى قلبي ... وإن كنت دهرا من عتابك في حرب
أتعرض حتى بالخيال لدى الكرى ... وتبخل حتى بالسلام مع الركب
كأني أخو ذنب يجازى بذنبه ... وما كان لي غير المودة من ذنب
فيا ساخطا هل من رجوع الى الرضا ... ويا نازحاً هل من سبيل الى القرب

---

(١) ينظر أزهار الرياض ٣/١٠٥-١٠٧
(٢) بغية الوعاة: ٢/٥٥
(٣) أزهار الرياض. ٣/١٠٩

لـك القلب مـا فيـه لغيـرك منزل　　منحتكـه فانـزله بـالسهل والـرحب[1]

ومما قاله في العلم:

أخـو العلم حيّ خـالـد بعـد مـوتـه　　وأوصـالـه تحـت الـتـراب رمـيـم
وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى　　يـظن من الأحيـاء وهـو عـديم[2]

ومما قاله في رثاء الوزير ابي عبد الملك بن عبد العزيز:

عـزاءً بني عبـد العـزيـز وان خـلا　　مـن المجـد مـغـنـاه وهـدّ مـنـاره
ففيكم لهـذا الصـدع آس وجـابـر　　وان كـان صعبـا أسـوه وانجبـاره
لكم شـرف أرسى قـواعـد بيتـه　　ابـو بكـر الـسـارى اليكـم نجـاره
أجـلّ وزيـر عـطّر الأرض ذكـره　　وأخـجـل زهـر النيـرات فـخـاره
فلو كـان للعليـاء جيـد ومعـصم　　لأصبـح منـكم عـقـده وسـواره[3]

ومما قاله في الزهد من لزوم ما لا يلزم:

امـرت الهـي بـالمـكـارم كـلهـا　　ولم تـرضـهـا إلا وانت لهـا أهـل
فقلت اصفحـوا عمن اسـاء اليكـم　　وعـودوا بحلم منكم ان بـدا جهـل
فهـل لجهـول خـاف صعب ذنـوبـه　　لديك أمان منك أو جـانب سهل[4]

---

(١) أزهار الرياض: ١٢٩/٣-١٣٠.

(٢) الصلة: ٢٨٢/١. ووفيات الاعيان: ٢٨٣/٢. وانباه الرواة: ١٤٢/٢. وبغية الوعاة: ٥٦/٢. والشذرات: ٦٥/٤

(٣) أزهار الرياض: ١٢٦/٣-١٢٧

(٤) ازهار الرياض: ١٤٠/٣.

الفصل الثاني

مؤلفاته

مؤلفاته

الف البطليوسي كتبا كثيرة تدل على ثقافة متنوعة واطلاع واسع ، ويغلب على معظم كتبه الطابع اللغوي والنحوي . وقد وصلت الينا مجموعة من كتبه وضاع بعضها ، وقد طبع قسم مما وصل الينا وما يزال القسم الآخر ينتظر من يقوم بتحقيقه ونشره . وكتبه التي اطلعنا عليها أو قرأنا عنها في كتب الطبقات والتراجم هي :-

١- أبيات المعاني :-

ذكره البغدادي في خزانة الأدب وهو من المراجع التي اعتمد عليها[١].

٢- الاقتضاب في شرح ادب الكتاب :-

ألف ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦) للهجرة كتاب «أدب الكاتب» الذي يعد أصلا من اصول الأدب وركنا من اركانه الأربعة كما قال ابن خلدون : «وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن واركانه أربعة دواوين ، وهي أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب الكامل للمبرد وكتاب البيان والتبيين للجاحظ وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي ، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها»[٢].

وكتاب ابن قتيبة في تقويم اليد واللسان ، وضعه حينما رأى الناس منصرفين عن اللغة والأدب في زمانه ، وقد عني به قديما غير واحد من العلماء فشرحوه وكتبوا عليه التعليقات ينتقدونه طورا ويعتذرون عنه طورا آخر، وممن شرحه ابن السيد البطليوسي في كتابه «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ، وقد وضّح هدفه في مقدمته فقال : «غرضي في كتابي هذا تفسير خطبة الكتاب وذكر أصناف الكتبة ومراتبهم وجل ما يحتاجون اليه في صناعتهم ، ثم الكلام بعد ذلك على نكت من هذا الديوان يجب التنبيه عليها والارشاد اليها ،ثم الكلام على مشكل اعراب ابياته ومعانيها وذكر ما يحضرني من اسماء قائليها»[٣]. وقسمه ثلاثة اجزاء : الجزء الأول في شرح الخطبة وما يتعلق بها من ذكر أصناف الكتاب وآلاتهم ، والجزء الثاني في التنبيه

---

(١) خزانة الأدب. ٧١.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ص ٥٥٣- ٥٥٤

(٣) الاقتضاب : ص ٢.

على ما غلط فيه واضع الكتاب أو الناقلون عنه وما منع منه، وهو جائز، والجزء الثالث في شرح ابياته.

وقد اتبع في ترتيبه ترتيب كتاب ابن قتيبة، وتحدث عن موضوعاته باباً باباً، وطريقته في الشرح، أو التعليق، أو التصويب أن يأخذ عبارة من كتاب ابن قتيبة ثم يشرحها أو يبين ما يرى فيها من خطأ أو صواب ويذكر ما يعنّ له من خواطر وآراء.

من ذلك قوله:

«مسألة- قال ابن قتيبة: ومن ذلك قول العامة: فلان يتصدق اذا اعطى، وفلان يتصدق اذا سأل، وهذا غلط. والصواب: فلان يسأل، وانما المتصدق المعطي، قال الله تعالى: «وتصدق علينا أن الله يجزي المتصدقين».

قال المفسر: هذا الذي قاله ابن قتيبة هو المشهور عن الأصمعي وغيره من اللغويين. وقد حكى أبو زيد الانصاري وذكر قاسم بن اصبع عنه أنه يقال: تصدق، اذا سأل. وحكى نحو ذلك ابو الفتح بن جني وأنشد:

ولو انهم رزقوا على اقدارهم   الفيت اكثر من ترى يتصدق

وذكر ابن الانباري ايضا في كتاب «الأضداد» أنّ المتصدق يكون المعطي ويكون السائل. وحكى نحو ذلك صاحب كتاب «العين» والاشتقاق ايضا يوجب أن يكون جائزا، لأن العرب تستعمل «تفعلت في الشيء» للذي يؤخذ جزء بعد جزء، فيقولون: تحسيت المرق وتجرعت الماء، فيكون معنى تصدقت: التمست الصدقة شيئا بعد شيء»[1]. وتتضح في هذا النص وغيره ثقافة البطليوسي اللغوية وتتبعه اقوال اللغويين والافادة منها، كما تتضح في القسم الثالث من كتابه ثقافته الأدبية وحفظه للاشعار ومعرفة قائليها وما يتصل برواياتها، وقد اوضح ذلك في مقدمة هذا القسم، وهو الكتاب الثالث، فقال: «وهذا حين ابدأ بشرح مشكل اعراب ابيات هذا الكتاب ومعانيها وذكر ما يحضرني من اسماء قائليها وغرضي أن أقرن بكل بيت منها ما يتصل به من الشعر من قبله أو من بعده إلا ابياتا يسيرة لم اعلم قائليها ولم احفظ الاشعار التي وقعت فيها، وفي معرفة ما يتصل بالشاهد وما يجلو معناه وما يعرب عن فحواه فانا رأينا كثيرا من المفسرين للأبيات المستشهد بها قد غلطوا في معانيها حين لم يعلموا الأشعار التي وقعت فيها، لأن البيت اذا انفرد احتمل تأويلات كثيرة كقول

---

(١) الانتضاب: ص ١١٠

بعض من شرح ابيات كتاب سيبويه في قول العجاج:

كشحاً طوى من بلد مختارا . من يأسة اليائس او حذارا

إنه يصف ثورا وحشيا، وفي قول ابي النجم:

يأتي لها من أيمن وأشمل

انه يصف ظليما ونعامة»[1].

ووفى البطليوسي بما وعد في هذه المقدمة فتكلم على الشواهد التي ذكرها ابن قتيبة في أدب الكاتب فذكر قائليها وما قبلها أو بعدها من ابيات، وربط بينها، وشرح غريبها، وأوضح معانيها، وصحح ما وقع فيه ابن قتيبة من سهو أو خطأ.

وكتاب الاقتضاب هذا مطبوع في بيروت سنة (١٩٠١) بعناية عبد الله أفندي البستاني. وقد حققه وهيأه للنشر الدكتور حامد عبد المجيد والمرحوم الاستاذ مصطفى السقا[2].

٣ـ الانتصار ممن عدل عن الاستبصار:ـ

عني الناس بشعر ابي العلاء المعري فتدارسوه وشرحوه وكان ابن السيد البطليوسي واحدا من هؤلاء، فقد وضع شرحا لسقط الزند لأنه وجد «ضوءسقط الزند» غير مستوف لجميع معانيه، وتكلف من شرحه لشعر ابي العلاء ما تكلف ووقع هذا الشرح لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي فعلق عليه وانتقده مما حمل البطليوسي الى تأليف كتابه «الانتصار ممن عدل عن الاستبصار» ورده ودفع مآخذه وبين أن ما توهمه ابن العربي عليه من تصحيف صحف أو لفظ حرف او ما رآه في بعض الأبيات من زيادة أو نقصان انما هو من لحن الناسخ وأنه لو تأمل الشرح لأغناه عما توهم ولما كانت به حاجة الى ما تكلف.

وقد أوضح البطليوسي منهجه وهدفه في مقدمة هذا الكتاب، قال: «رأيتـ أراك الله منهج الحق وسننه وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنهـ اعتراضات ابن العربي علينا في شرح شعر المعري، ولسنا ننكر معارضة المعارضين ومناقضة المناقضين فانها سبيل العلماء المعروفة وطريقهم المألوفة:

(١) الاقتضاب: ص ٢٨٧.

(٢) مقدمة شرح المختار من لزوميات ابي العلاء: ص ١٧.

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً ان تعد معايبه

وانما ننكر من أمر هذا الرجل- وفقنا الله واياه الى صالح العمل!- أنه تعسف وما انصف، وجاء في المعارضة والخلاف بأشياء استطرفتها غاية الاستطراف، وذلك أنه وجد ابياتا أفسدها ناسخ الديوان بالزيادة والنقصان فعادت مكسورة الأوزان ونبت العين عما فيها من الشين، فنبه عليها في طرر الكتاب، وبينّ فيها وجه الصواب، كأنه توهم- عفا الله عنه!- اننا من الطبقة التي لا تقيم وزن الشعر، ولا تحسن شيئا من النظم والنثر. وكذلك وجد لحنا من الناسخ في بعض الأحرف فظنه من قبل المؤلف المصنف فتفضل بأن نبه عليه في طرر الكتاب، فجعلنا عنده في مرتبة من لا يقيم وزن الشعر ولا يحسن الاعراب. ولولا أن يظن بنا هذا الرجل- وفقه الله!- عجزا عن الانتصاف والانتصار، كما توهم علينا الجهل بالأعراب وكسر الاشعار، لصمتنا عن مراجعة صمت الرجم ولم نتشاغل بتصريف لسان في مجاوبته ولا قلم، ولكنّ سوء معاملته أحوج الى الكلام، ولو ترك القطا ليلا لنام، وقد قال الله تعالى﴿وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم﴾ثم قال ابو الطيب:

رب أمر أتاك لا تحمد الفعّا ل فيه وتحمد الأفعالا
وقسي رميت عنها فردت في نحور الكماة عنك النصالا

فأول ما نقول لهذا الرجل- وفقنا الله واياه!- إن كان ما يجري مجرى السهو ويعد من اللغو يحسب من الذنوب، ويعتد به في العيوب، فقد كتبت بخطك في معارضتك ابيانا اشياء صحفت فيها وحرفت، وكسرت صحيح الوزن، ولحنت أقبح لحن، فنحن نتوخى فيها معك مناقشة الحساب، ونعاتبك اشد ما يكون من العتاب.

فلا تغضبن من سيرة انت سرتها فأول راضٍ سيرة من يسيرها»[1]

وبدأ بعد هذه المقدمة التي بينّ فيها هدفه بالرد على ابن العربي وتصحيح ما وقع فيه من خطأ فقال في احد المواضع مخاطبا اياه «ورأيناك لما وصلت الى قول المعري:

فلك دائر ابي فُتْياه ونية او يفرّق الفتيان

كتبت في الطرة «يفرق» بالرفع فما هذا الغلط- ابقاك الله-؟! أليست (أو) هذه هي التي ينتصب بعدها الفعل في نحو قولهم «لألزمنك أو تقضيني حقي» و «لأسيرن في البلاد أو استغني»، وقول امرىء القيس:

فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا أو نموت فنعذرا

(١) الانتصار: ص ١-٣.

وكذلك رأيناك لما وصلت الى قول المعري:

ولاح هـلال مثل نـون اجـادهـا بجاري النضـار الكـاتب ابن هـلال

كتبت في الطرة «اخبرني من أوثقه أنه أقام يضرب على الواو من خط ابن مقلة خمسة وعشرين سنة» فأثبت في (خمسة) تاء التأنيث والسنة مؤنثة وهذا لحن قبيح»[1].

ورد البطليوسي، مآخذ ابن العربي بهذا الاسلوب ولم يقتصر في رده هذا على الجوانب اللغوية والنحوية والأدبية، وانما تعرض لبعض القضايا العقلية والفلسفية، لأن ابن العربي عارضه في اشياء من العلوم النظرية كمخالفته له في الدهر والزمان واثبات ارادة للانسان، قال «ورأيناك ـ وفقنا الله واياك ! ـ قد عارضتنا في اشياء من العلوم النظرية مثل مخالفتك لنا في الدهر والزمان واثبات ارادة للانسان، وقولنا: إن النفس جوهر باق لا يهلك بهلاك الاجسام، ونحو هذا مما يمتد فيه باع الكلام. وكأنك نقمت علينا ان لم نقتصر في هذه الأمور النظرية على مذاهب الأشعرية، ولو شئنا لاجبناك عنها كما فعلنا في الأمور الأدبية، فاستدل ببعض على بعض. واعلم ان اتباع الناس على ارائهم ليس بواجب ولا فرض، ولا سيما بمن ينزه نفسه عن ان يكون من أهل التقليد الذين ينادون من مكان بعيد. وليس امساكنا عن القول في هذه الأشياء والخوض فيها جهلا منا بأغراضها ومعانيها لكنها أمور يكتفى فيها بالاشارة والتلويح عن الابانة والتصريح فنحن نطويها على عرها مخافة ان تدنسنا بعرها وليس يخفى التعسف والانصاف ولا يعلم ما في الخف الا الله والاسكاف»[2].

واعتذر عن ذكره في «شرح سقط الزند» بعض الفلاسفة المتقدمين من الطبيعيين والالهيين وآرائهم بأنه اضطر الى ذلك اضطرارا، لأن شعر أبي العلاء يبعث عليه لسلوكه غير مسلك الشعراء، وتضمنه نكتا من المذاهب والآراء، ومن تعاطى تفسير كلامه وشعره وجهل هذه العلوم بعد عن معرفة ما يومي اليه ولهذا لا يفسر شعره حق تفسيره إلا من له تصرف في انواع العلوم. وكتاب الانتصار هذا مطبوع في مصر سنة (١٩٥٥) بتحقيق الدكتور حامد عبد المجيد.

٤ـ التذكرة الأدبية :ـ

ذكرها القفطي في انباه الرواة[3].

---

(١) الانتصار: ص ١٣ـ ١٤.
(٢) الانتصار: ص ٤٦ـ ٤٧.
(٣) ١٤٢/٢.

٥ـ التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة :ـ

ذكره بهذا الاسم ابن خلكان في وفيات الأعيان[١]، وابن بشكوال في الصلة[٢]، والقفطي في انباه الرواة[٣]، وابن العماد في شذرات الذهب[٤]، وسماه السيوطي في بغية الوعاة[٥] «كتاب سبب اختلاف الفقهاء»، وسماه صاحب أزهار الرياض[٦] «التنبيه على السبب الموجب لاختلاف العلماء في اعتقاداتهم وآرائهم وسائر اغراضهم وانحائهم»، وسماه حاجي خليفة في كشف الظنون[٧] «التنبيه على الأسباب الموجبة للخلاف بين المسلمين». وقد طبع هذا الكتاب في مصر سنة (١٣١٩) للهجرة باسم «الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم» بتحقيق الشيخ عمر المحمصاني الأزهري.

٦ـ جزء فيه علل الحديث :ـ

ذكره ابن خير في فهرسته، وقال عنه «حدثني به الشيخ المحدث أبو الحسين عبد الملك ابن محمد بن هشام رحمه الله عن ابي محمد مؤلفه»[٨].

٧ـ الحدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة :ـ

نشره في مصر سنة (١٩٤٦) عزة العطار، وفي كتاب تاريخ الفكر الأندلسي[٩] أن «آسين بلاسيوس» نشره مع ترجمة له سنة (١٩٤٠)، وقال فيه : «ان كتاب الحدائق يعتبر اول محاولة للتوفيق بين الشريعة الاسلامية والفكر اليوناني».

٨ـ الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل :ـ وهو كتابنا هذا وسنتحدث عنه بالتفصيل.

٩ـ الحلل في شرح ابيات الجمل :ـ

ذكره بهذا الاسم ابن العماد في الشذرات[١٠]، والسيوطي في البغية[١١]، وسماه القفطي في انباه الرواة[١٢] «كتاب شرح ابيات الجمل».

---

(١) ٢٨٢/٢.
(٢) ٢٨٢/١.
(٣) ١٤٢/٢.
(٤) ٦٥/٤.
(٥) ٥٦/٢.
(٦) ١٠٧/٣
(٧) المجلد الأول: ص ٤٨٨.
(٨) فهرسة ابن خير: ص ٢٠٤.
(٩) ص ٢٣٤.
(١٠) ٦٥/٤
(١١) ٥٦/٢
(١٢) ١٤٢/٢

وهذا الكتاب شرح لأبيات الجمل للزجاجي، وقد اتبع فيه السبيل التي سار عليها في الكتاب الثالث من «الاقتضاب» وذلك بأن يذكر البيت ثم ينسبه ويشرحه مبينا معاني الفاظه وما هو غريب منها وما هو مستعمل.

مثال ذلك قول الإخطل:-

ان من يدخل الكنيسة يوما   يلق فيها جآذرا وظباءا

«هذا البيت للأخطل، وكان نصرانيا، ولذلك ذكر الكنيسة. والجآذر اولاد البقر واحده جؤذر بضم الذال وفتحها، وأهل البصرة لا يعرفون فتح الذال لأن (فعللاً) عندهم غير مستعمل، وحكى الكوفيون الفاظا كثيرة على (فعلل) وهو جؤذر وطحلب وضفدع، يقول من دخل الكنيسة رأى فيها من نساء النصارى وبنيهم اشباه الجآذر والظباء».

والكتاب هذا غير مطبوع، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تلي كتابه «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» ونسخة مخطوطة ايضا في خزانة السيد محمد المشكاة في المكتبة المركزية بجامعة طهران.

١٠- رسالة كتب بها الى ابن خلصة وأخرى بعث بها الى قبر النبي ﷺ(١).

١١- شرح ديوان المتنبي:-

ذكره ابن خلكان وقال عنه: «وسمعت أن له شرح ديوان المتنبي ولم أقف عليه، قيل: انه لم يخرج من المغرب»(٢).

١٢- شرح سقط الزند:-

قال عنه ابن خلكان «وشرح سقط الزند لأبي العلاء المعري شرحا، استوفى فيه المقاصد، وهو أجود من شرح أبي العلاء صاحب الديوان الذي سماه «ضوء السقط»(٣). وليس هذا الشرح خاصا بسقط الزند بل ضم البطليوسي اليه طائفة اخرى من شعر ابي العلاء بعضها من لزوم ما لا يلزم وبعضها الآخر من سائر دواوينه، وانفرد من بين الشراح بترتيب سقط الزند على حروف المعجم.

---

(١) فهرسة ابن خير: ص ٤٢٠.

(٢) وفيات الاعيان: ٢٨٣/٢.

(٣) وفيات الأعيان: ٢٨٢/٢.

قال البطليوسي في مقدمته «سألتني- واصل الله لديك نوامي النعم وبلغك أقاصي الهمم- أن اشرح لك سقط الزند من شعر ابي العلاء المعروف بالمعري وذكرت أنك قرأت «ضوء سقط الزند» الموضوع فيه، فلم تجده مستوفيا لجميع معانيه ورجوت أن تجد عندي ما يوافق مرادك ويطابق اعتقادك، ولعمري إنه لشعر قوي المباني خفي المعاني؛ لأن قائله سلك به غير مسلك الشعراء وضمنه نكتا من النحل والآراء وأراد أن يرى معرفته بالأخبار والأنساب وتصرفه في جميع أنواع الآداب فأكثر فيه من الغريب والبديع ومزج المطبوع بالمصنوع فتعقدت الفاظه وبعدت اغراضه وقد اجبتك الى ما سألت وكتبت لك من شرحه ما رغبت. ورأيت أن ترتيبه على نظم الحروف المعجمة اتم في الوضع وأجمل للتصنيف فاحتجت لذلك أن أزيد فيه ما يفي بالغرض»(١).

ويمتاز هذا الشرح بكثرة التعرض للتحقيقات اللغوية والمسائل النحوية وهو شديد الولوع بالموازنة بين معاني المتنبي وابي العلاء(٢).

وشرحه لقول ابي العلاء:

أغـرّ نمـتـه مـن غـسـان غـرّ   تـديـن لـعـزهـم ارم وعـاد

يوضح طريقته ومنهجه.

قال: «الأغر: المشهور شبه بالفرس الأغر، والأغر ايضا الأبيض. ونمته: رفعته الى اعلى منزلة من الشرف. وقوله تدين، اي: تخضع وتذل. وكان ينبغي أن يقول: دانت؛ لان هذا أمر قد مضى وسلف، فالكسائي يقول في مثل هذا: ان «كان» مضمرة فيه وتقديره على قياسه: كانت تدين فأضمر الكون لما فهم المعنى، ولأن كل شيء موجود لا يخلو من كون، وهكذا قال في قوله- تعالى- «واتبعوا ما تتلوا الشياطينُ على مُلكِ سُليمان» أي ما كانت تتلو، وكذلك قول الراجز:

جـاريـة في رمـضـان المـاضـي   تـقـطـع الحـديـث بـالايمـاض

والبصريون يجعلون مثل هذه الأفعال حالا محكية كما تقول: رأيت زيدا أمس يضحك، فتحكي الحال التي كان عليها. ومنهم من يرى ان المستقبل وضع في هذه

---

(١) شروح سقط الزند، القسم الأول: ص ١٥

(٢) انظر: ٧٧٠/٢ الجامع في خبر ابي العلاء المعري وآثاره.

المواضع موضع الماضي لما فهم المعنى كما وضع الماضي موضع المستقبل في نحو قول الحطيئة:

شهد الحطيئة يوم يلقى ربه ان الوليد أحق بالعذر»[1]

والشرح هذا مطبوع مع شرحين آخرين لسقط الزند هما شرح ابي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن التبريزي وشرح ابي الفضل قاسم بن حسين بن محمد الخوارزمي وصدرت هذه الشروح في كتاب من خمسة أقسام باسم «شروح سقط الزند» وقامت على تحقيقه لجنة احياء آثار ابي العلاء باشراف الدكتور طه حسين.

١٣- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء:-

وهو شرح اللزوميات التي اختارها البطليوسي وضمها الى شعر المعري في شرح سقط الزند حين أراد أن يرتب شعر السقط على حروف الهجاء، فاحتاج الى ان يزيد فيه ما يفي بالغرض فضم اليه هذه اللزوميات وشرحها شرحا وافيا مستفيضا.

ولم يفرد البطليوسي لهذا الشرح كتابا خاصا او يتخذ له عنوانا معينا وقد جمعها الدكتور حامد عبد المجيد واختار لها اسم «شرح المختار من لزوميات ابي العلاء» وطبع القسم الأول منه في القاهرة سنة ١٩٧٠.

١٤- شرح الموطأ:-

ذكره ابن خلكان في الوفيات[2]، والقفطي في انباه الرواة[3]، وابن بشكوال في الصلة[4] والسيوطي في البغية[5]، وابن العماد في الشذرات[6]، والمقري في أزهار الرياض وسماه «المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس»[7].

١٥- الفرق بين الحروف الخمسة:-

قال عنه ابن خلكان: «وله كتاب في الحروف الخمسة وهي السين والصاد والضاد والطاء والدال، جمع فيه كل غريب»[8].

---

(١) شروح سقط الزند: القسم الأول. ص ٢٩٤
(٢) ٢٨٣/٢.
(٣) ١٤٢/٢.
(٤) ٢٨٢/١
(٥) ٥٦/٢
(٦) ٦٥/٤
(٧) ١٠٧/٣.
(٨) وفيات الاعيان. ٢٨٢/٢.

١٦- فهرسة ابن السيد:-

رواها ابن خير عن شيخيه ابي الحسن عبد الملك بن محمد بن هشام القيسي وابي محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد العبدري، وكلاهما عن المؤلف[١].

١٧- قصيدة في رثاء ديك:-

رواها ابن خير في فهرسته[٢].

١٨- المثلث في اللغة:-

ذكره ابن خلكان، وقال عنه: «كتاب المثلث في مجلدين أتى فيه بالعجائب ودل على اطلاع عظيم، فان مثلث (قطرب) في كراسة واحدة واستعمل فيه الضرورة وما لا يجوز وغلط في بعضه»[٣]، وذكره ابن خير في فهرسته[٤]، والقفطي[٥]، والسيوطي[٦]، والعماد[٧].

ويقول مؤلف كتاب معجم المطبوعات العربية والمعربة: «وقفت على نسخة خطية من كتابه المثلث قال فيه: اجتمع لنا في المثلث المختلف المعاني (٦٨٠) كلمة ومن المثلث المتفق المعاني (١٢٢) كلمة. وقد كنت صنفت فيه تأليفا آخر مرتبا على نظم الحروف حسبما فعلت في هذا التصنيف وذلك عام سبعين واربع مائة وذهب عني في نكبة السلطان جرت عليّ وانتهب معظم ما كان بيدي غير انه لم يبلغ عدد ما ذكرته في هذا التأليف الثاني[٨].

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية. ونسخة في جامعة يابل في امريكا قديمة جدا[٩]، ونسخة اخرى في طنجة يقول فيها مالكها عبد الهادي بن محمد السلاوي انه: (اي كتاب المثلث مع صغر حجمه مفيد في بابه..... ولا اظن يغني عنه مثلث ابن مالك المطبوع فانه نظم والاول نثر وفرق بينهما[١٠].

١٩- المسائل والأجوبة:-

يشتمل هذا الكتاب على مسائل كان البطليوسي قد سئل عنها فكتب اجوبته عليها

---

(١) فهرسة ابن خير: ص ٤٣٣.
(٢) فهرسة ابن خير: ص ٤١٣.
(٣) وفيات الأعيان: ٢٨٢/٢.
(٤) فهرسة ابن خير. ص ٣٦٢.
(٥) انباه الرواة: ١٤٢/٢.
(٦) بغية الوعاة: ٥٦/٢.
(٧) شذرات الذهب: ٦٥/٤.
(٨) ص ٥٦٩
(٩) جولة في دور الكتب الاميركية: كوركيس عواد.
(١٠) مجلة المجمع العلمي بدمشق: ٥٦/١٢

والف منها كتابا ضخما تناول فيه ما ينيف على مئة مسألة، والكتاب ما زال مخطوطا، ومنه نسخ في مكتبة الاسكوريال وتونس ولايدن[1]. وقد نشر منه الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي مسألة (ربّ) سنة (١٩٦٣) وتبدو في هذه المسألة طريقة البطليوسي في معالجته القضايا النحوية وهو كدأبه في كتبه الاخرى يعرض المسألة ويبدي رأيه فيها مصححا ما أخطأ فيه الناس مستشهدا بالقرآن الكريم وبالحديث الشريف وبالمأثور من كلام العرب البلغاء.

٢٠ـ المسائل المنثورة في النحو:ـ

ذكره السيوطي في البغية[2].

٢١ـ كتاب الدوائر:ـ

قال فيه هنري كوربان: «يؤهل مؤلفه للدخول في مصاف الفلاسفة.... يعرض ابن السيد فيه فلسفة فيضية ولكنها على خلاف فلسفة اتباع ابن سينا لا تكتفي باستنشاء تراتيب الاقانيم الافلوطينية كمبادىء اولى بل تنظم هذا وفقا لبراهين رياضية[3].

وذكرت له كتب اخرى هي (الأسم والمسمى) و (الأسئلة) و (شرح الخمسة المقالات الفلسفية) و (شرح الفصيح لثعلب)[4].

(١) ينظر الانتصار ص ر، وشرح المختار من لزوميات ابي العلاء: ق ١، ص ٢٣، والمقدمة من كتاب المسائل والأجوبة: ص ٤.

(٢) ٢/ ٥٦.

(٣) تاريخ الفلسفة الاسلامية: ص ٣٤٩.

(٤) ينظر الانتصار ص ن وما بعدها وشرح المختار من لزوميات ابي العلاء ق ١. ص ١٧ وما بعدها.

الفصل الثالث

دراسة كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل

كتاب الجمل

الف ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي المتوفى سنة (٣٣٧) للهجرة كتاب «الجمل» وهو أهم كتبه النحوية، ولم يضع له مقدمة يشرح فيها منهجه والأبواب التي سيتحدث عنها، وانما بدأه بالبحث في الكلام وأقسامه الثلاثة ثم شرع في ذكر الابواب المهمة في علم النحو كباب الاعراب والأفعال والتثنية والجمع والفاعل والمفعول به وغير ذلك مختتما اياه بأبواب من الصرف وما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر وبشيء من احكام الهمزة في الخط.

وكتاب الجمل واحد من كتب النحو المختصرة التي ألفت في الفترة الاولى من حياة النحو، لكنه كان ذا أهمية كبيرة، لذلك عكف عليه الشراح يفصلون ما أجمل فيه مستعينين على ذلك بآيات القرآن، وبالمأثور من كلام العرب الفصحاء تقريبا لمعانيه واغراضه من ذهن القارىء. ومن هذه الشروح: شرح الجمل لأبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف والمتوفى بطليطلة سنة (٣٩٠) للهجرة، وعون الجمل وهو شرح لشواهد الجمل ألفه ابو العلاء المعري المتوفى سنة (٤٤٩) للهجرة وشرح ابيات الجمل لابن سيده علي بن اسماعيل المتوفى سنة (٤٥٨) للهجرة، وشرح الجمل لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالاعلم الشنتمري المتوفى سنة (٤٧٦) للهجرة، وله أيضا شرح ابيات الجمل[1].

«توثيق كتاب الحلل»

وجاء بعد هؤلاء ابن السيد البطليوسي ووضع على الجمل كتابين أحدهما «الحلل في شرح ابيات الجمل» وقد تحدثنا عنه عند الكلام على مؤلفاته، وثانيهما «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» وهو كتابنا الذي نتحدث عنه.

وكتاب الحلل هذا من كتب البطليوسي المعتبرة وقد سماه ابن خلكان[2] «الحلل في

---

(١) تنظر مقدمة كتاب الجمل: ص ١٢ وما بعدها. والزجاجي لمازن مبارك: ص ٢١ وما بعدها.

(٢) وفيات الأعيان: ٢٨٢/٢.

اغاليط الجمل»، وسماه القفطي[1] «اصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل»، وسماه السيوطي[2] «اصلاح الخلل الواقع في الجمل»، وسماه ابن العماد[3]» «الخلل في اغاليط الجمل»، وتبعه في هذه التسمية بعض الدارسين المعاصرين[4]، أما النسخة المخطوطة من هذا الكتاب التي اتخذناها أصلا للتحقيق والنشر فقد كتب في صفحتها الأولى «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل»، وقد جعلنا هذا الاسم عنوانا للكتاب.

لماذا ألفه ابن السيد

وهذا الشرح من أوسع الشروح التي وصلت الينا وقد أوضح مؤلفه في مقدمته غرضه منه والسبيل التي اتخذها في الشرح مشيرا الى عناية المتقدمين به او اعتراضهم عليه وتخطئته، قال «أما بعد فانك سألتني- سدد الله سهامك الى اغراض مطالبك وأناف بك على أقاصي آمالك ومآربك - ايضاح معاني ابيات كتاب الجمل واصلاح ما وقع فيه من الخلل!، وهو لعمري كتاب قد أنجد وأغار وطار في الآفاق كل مطار، وواضعه- رحمه الله- قد نزع فيه المنزع الجميل فانه حذف الفضول واختصر الطويل غير أنه مع تركه سبيل الاطالة والاكثار قد أفرط في الايجاز والاختصار ورمى بالكلام على عواهنه غير منتقد لمساوىء القول ومحاسنه، ولم يفكر في اعتراض المعترضين وانتقاد المنتقدين وتعقب المتعقبين فتجده في كثير من كلامه بعيد الاشارة سيء العبارة. ونحن، وان تعقبنا بعض الفاظه واعترضنا في نكت من مقاصده واغراضه، معترفون له بالبراعة وانه من ائمة هذه الصناعة، فاننا بكتابه افتتحنا النظر في هذا العلم وهو الذي رشح بصائرنا لما منحناه من الفهم، وقد سبقنا غيرنا الى الاعتراض عليه وتخطئته في بعض ما نحا اليه، وليس اختلال بعض عباراته مما يخل بمحله في العلم ومكانته في الفهم فقد قال الحكماء: من الف فقد استهدف فان احسن فقد استعطف وان اساء فقد استقذف وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين وفطرة الانسان مبنية على النقصان إن أصاب في معنى فقد أخطأ في معنى وان كمل من جهة نقص من اخرى وانما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الاشياء الذي لا تغيب عنه غائبة في الأرض ولا في السماء. وليس غرضي أن استوفي ما لم يذكره من انواع هذا العلم وأقسامه وانما غرضي أن انبه على اغلاطه والمختل من كلامه فانه أصل أصولا لا تصح مع الاعتبار،

---

(١) انباه الرواة ٢/١٤٢

(٢) بغية الوعاة: ٢/٥٦.

(٣) شذرات الذهب: ٤/٥٦.

(٤) ينظر الانتصار: ص ع، وشرح المختار من لزوميات ابي العلاء: ص ١٩.

واختار في اشياء ما ليس بالمختار، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر وخفي عليه منه ما يبدو لغيره ويظهر. وأبدأ بذكر اغلاطه والمختل من عباراته ثم أثني بالكلام في ابياته فاتكلم في اعرابها ومعانيها وما يحضرني من اسماء قائليها واذكر ما يتصل بالشاهد من قبله أو بعده ليكون زائداً في فهم القارىء ونبله».

وحينما نرجع الى الكتاب نجد المؤلف قد التزم بما ذكره في هذه المقدمة فلم يخرج على ابواب كتاب الجمل ولم يزد عليه ابوابا أخرى انما حاول أن يعمد الى النص فيختار ما وقع فيه خلل لينبه اليه ثم يبدأ باصلاحه ليكون موافقا لما استقر عليه رأي الجمهور بعيداً عما هو غير مألوف ولا متداول في هذا العلم مثال ذلك ان الزجاجي قال في «باب معرفة علامات الاعراب»:: «وحذف النون ايضا علامة للجزم في تثنية الأفعال وجمعها»(١).

فعقب البطليوسي على هذا القول، قال: «هذه عبارة فاسدة؛ لأن الافعال لا تثنى ولا تجمع، ويجب أن نتأول قوله على أنه اراد في تثنية ضمائر الأفعال وجمعها، فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه».

وقد يعمد البطليوسي الى التفصيل في امور أوجزها الزجاجي ايجازاً مخلا بالمقصود، مثال ذلك ما ذكره صاحب الجمل عن معاني (أم) فقال: «وتقول أقام زيد أم عمرو ومعناه «أيهما قام» فان قلت: قام زيد أم أخوك، لم يجز، لان أم لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام»(٢).

فعقب صاحبنا على هذا بقوله: «هذا الذي قاله صحيح غير أنّ كلامه يوهم أن (أم) لا حال لها غير ما ذكره، ولو قال: لأن (أم) المتصلة لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام لكان أوضح للكلام وارفع للايهام لأن (أم) تكون متصلة ومنقطعة، و (أم) المتصلة انما تعادل الف الاستفهام دون سائر ما يستفهم به، وليس في كلامه ما يخصص ذلك بألف الاستفهام دون غيرها».

وقد يخطىء الزجاجي فيما يؤصل من أصول، مثال ذلك قوله: «وأما قوله: وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي(٣)، فهو على الاطلاق غير صحيح، ولكن يحتاج الى تقييد أغفله أبو القاسم فيقال: ما كان منه مقدما قبل المخبر عنه جاز في الكلام تذكيره كقوله تعالى «قد كان لكم آية في فئتين وكقوله «فمن جاءه موعظة من ربه» واذا أخر بعد المخبر عنه لم يجز إلا في الشعر كقول الاعشى:

---

(١) الجمل: ص ٢١.

(٢) الجمل: ص ٣٢.

(٣) الجمل ص: ٣٦٢ (باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر).

فـأمـا تـرى لمـتي بـدلـت فـان الحـوادث أودى بهـا

ولكن البطليوسي لا يقف هذا الموقف من الزجاجي دائما وانما قد يكون الى جانبه يعتذر، ويؤيد رأيه فيما ذهب اليه ليرد على من ظن أن الزجاجي قد توهم، فمثال اعتذاره له قوله: في باب (النعت): «قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان النكرة تنعت بالنكرة كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة»(١).

قال المفسر: «قد عارضه في هذا الكلام بعض النحويين وقال هذا كما قال لولا أنه علل أصلا بفرع لأن النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها بدليل أنها تمتنع من الصرف والنكرة لا تمتنع، وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم لأن أبا القاسم لم يصرح بأن احداهما علة للاخرى إنما هو كلام خرج مخرج التشبيه وليس يلزم اذا شبه شيء بشيء أن يكون أحدهما علة للآخر».

وقوله في الاعتذار له ايضا ورد التوهم: «قد اولع قوم ممن يقرأ هذا الكتاب أو يقرأ عليه بأن يزيدوا فيه (أجمعان)، (اكتعان)، (ابصعان) للمذكرين، و (جمعاوان) و (كتعاوان) و (بصعاوان) للمؤنثين، وكأنهم يتوهمون أن أبا القاسم أغفل ذلك أو اسقطه من متن الكتاب وانما اسقط ابو القاسم ذلك عن قصد منه؛ لأن العرب لم تستعمله». ومن أمثلة ما وافق البطليوسي فيها الزجاجي تقسيم الفعل الى ماض، ومستقبل وحال (دائم) قال: «قال ابو القاسم في هذا الباب: الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى (الدائم)»(٢).

قال المفسر: هذا التقسيم صحيح غير أنه يخالف قوله في صدر الكتاب: إن الفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل. وقد تعقب عليه قوم قوله «وفعل في الحال يسمى الدائم» وقالوا: فعل الحال لا يثبت ولا ينفى منه جزء حتى يلحق به جزء آخر ولكن الجزء الثاني لا يأتي إلا وصار الأول ماضيا فكيف يصح أن يسمى دائما. وهذا الذي اعترضوا عليه به ليس بصحيح، لأنه ان جاز أن يتعقب هذا على ابي القاسم جاز أن يتعقب على سيبويه قوله: ان الفعل أمثلة اخذت من لفظ احداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فقوله وما هو كائن لم ينقطع كقول ابي القاسم: «انه يسمى الدائم وليس تمتنع فعل الحال ان يسمى الدائم».

---

(١) الجمل: ص ٢٦.

(٢) الجمل: ص ٢١.

قيمة الكتاب

ومما يجدر ذكره أن للبطليوسي آراء نحوية ذكرها في اثناء كلامه على ما ورد في كتاب الجمل، وهي آراء تدل على أنه لم يكن مقلدا، فقد قال في هذا: «واعلم أن اتباع الناس على آرائهم ليس بواجب ولا فرض ولا سيما بمن ينزه نفسه عن أن يكون من أهل التقليد الذين ينادون من مكان بعيد»(١).

ومن امثلة ذلك رأيه في الاخبار عن المبتدأ فقد ذهب الزجاجي الى أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بأحد أربعة اشياء: باسم هو هو أو بفعل وما أتصل به من فاعل ومفعول أو بظرف أو بجملة(٢). وذهب البطليوسي الى أن هذا التقسيم خطأ، لانه جعل الفعل والفاعل وما اتصل به قسما على حدته وأخرجه من الجمل وحكمه حكم الجمل، قال: «والصحيح أن يقال: ان الاسم المبتدأ يخبر عنه بثلاثة اشياء: باسم مفرد هو هو، وجملة، وظرف. وينقسم المفرد ثلاثة أقسام: مفرد مشتق كقولك زيد قائم، ومفرد غير مشتق كقولك: القائم زيد، والذي في الدار عمرو، ومفرد منزل منزلة المشتق كقولك: زيد أبوك، وزيد حاتم جودا. وتنقسم الجملة ايضا ثلاثة أقسام: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، أو ما سد مسد الفاعل، وجملة مركبة من شرط وجزاء، وينقسم الظرف ثلاثة اقسام: ظرف زمان، وظرف مكان، وجار ومجرور ويلحق بكل واحد من الثلاثة شيء يجري مجراه أو ينزل منزلته».

وقد يوافق الآخرين في آرائهم أو يستحسنها، من ذلك ما ذكره في باب المفعول الذي لم يسم فاعله حيث قال: «انا نوافقهم على أن باب المفعول الذي لم يسم فاعله منقول من باب الفاعل مغير عنه وهو عندنا صحيح لا ننازعهم فيه».

ومن ذلك ايضا استحسانه لرأي ابن بابشاذ في (كان) حيث قال: «قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم أن لكان أربعة مواضع»(٣).

قال المفسر: هذا التقسيم خطأ، لأنه يوهم أنه جاء بأربعة أقسام وانما أتى بثلاثة لأن (كان) التي يضمر فيها الشأن والقصة قسم من أقسام الناقصة. ورد عليه ابن بابشاذ في هذا الموضع بنحو ما ذكرناه، وجعل القسم الرابع (كان) بمعنى: صار. وهذا طريف، لأن

---

(١) الانتصار: ص ٤٦.
(٢) الجمل: ص ٤٨- ٤٩.
(٣) الجمل: ص ٦١

(كان) التي بمعنى صار ناقصة ايضا، لأنها تحتاج الى خبر، كقوله تعالى «كنتم خير امة أخرجت للناس».

والبطليوسي على ما يبدو لنا من خلال معالجته لقضايا النحو بصري المذهب يستشهد باقوال سيبويه كثيرا وبأقوال النحاة البصريين كالأخفش والمازني والجرمي والزجاج والمبرد على أنه قد يوافق غيرهم في بعض المسائل التي عالجها في كتابه ويستشهد باقوالهم كالفراء ومعاذ الهراء والكسائي.

«مخطوطات الكتاب»

اعتمدنا في تحقيق كتاب «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» على مخطوطات ثلاث هي :-.

١ـ مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (برقم ٢٣٨١): وهي اقدم النسخ، كتبها لنفسه حسن بن أحمد بن جعفر في شهر ربيع سنة احدى وخمسين وستمائة، وقد عددناها أصلا للتحقيق لقدمها ولأنها منقولة عن نسخة المؤلف معارضة عليها[1] ولقلة السقط فيها، وهي في ثلاث وستين ورقة كتب في صفحتها الأولى: «كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل. تأليف الشيخ الأجل الأوحد الأنبل محمد بن عبد الله بن السيد البطليوسي رحمة الله عليه» وقد أخطأ الناسخ في كتابة اسم البطليوسي في هذه الورقة؛ لأنه هو ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد كما ذكرت كتب الطبقات والتراجم وكما جاء في مقدمة المخطوطة هذه: «قال الفقيه الأجل الامام الأنبل أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي».

وجاء في خاتمة مخطوطة الكتاب «تم كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلامه. كتبه لنفسه الفقير الى الله حسن بن أحمد بن جعفر وهو يسأل الله تعالى ان يثبته في ديوان الحسنات ويمحو به عن كاتبه السيئات». ثم يلي ذلك كتاب شرح اعراب ابيات الجمل للبطليوسي نفسه.

٢ـ مخطوطة ليدن: وهي محفوظة بمكتبة ليدن (برقم ١٤٢) وتأتي بعد المخطوطة السابقة من حيث الزمن لأنها كتبت في سادس شهر المحرم سنة اربعين وثمانمائة وهي غير

---

(١) قال ناسخها: بلغ معارضة على الأم فما وجد فيه من تشكيك على شيء من مسألة او ابيات شعره فهو في الام كذلك.

مشكولة، وفيها سقط كثير وطمس في الكلمات وتقديم وتأخير مخلان بالمعنى. كتب في صفحتها الأولى «كتاب شرح جمل ابي القاسم الزجاجي للأستاذ ابي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رحمه الله ورضي عنه» وجاء في آخرها «تم الكتاب بحمد الله تعالى والصلاة على سيدنا محمد وآله أجمعين وسلم تسليما» ولم يشر ناسخها الى النسخة التي نقل منها. أما عدد اوراقها فاحدى وثمانون ورقة من الحجم الصغير.

٣ـ مخطوطة دار الكتب المصرية: وهي برقم (١١١٠) نحو و (٤٠٩٩٠) عمومية، وهي مكتوبة بخط مغربي، غير واضح، كتب في صفحتها الأولى: «كتاب اصلاح الخلل تأليف ابي محمد عبد الله بن السيد رحمه الله»، وقد تملكها محمد بن محمد بن أحمد الباجي ثم انتقلت في غرة محرم الحرام سنة الف وسبع للهجرة الى علي بن ولي بن حمزة المغربي الجزائري الشهير بنديم الحاسب، وكتب في آخرها «تم الكتاب الأول بحمد الله وعونه وصونه وصلواته على محمد خاتم رسله وعلى جميع انبيائه وسلم يتلوه في الكتاب الثاني فيه شرح ابيات كتاب الجمل واعرابها واخبار شعرائها وانسابهم وكناهم صنعة ابي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي رحمه الله برحمته «والسقط في هذه النسخة أقل من السقط في نسخة ليدن. أما عدد اوراقها فخمس وثمانون ورقة وبحجم شبيه بحجم ورقة (ليدن). ولم يشر ناسخها ايضا الى النسخة التي نقل منها. وهي خالية من تاريخ النسخ.

الخاتمة

مَنهَج التَّحقيق

منهج التحقيق

أشرنا فيما سبق الى اننا حصلنا على ثلاث نسخ خطية من الكتاب هي نسخة مكتبة الاوقاف العامة في بغداد، ونسخة (ليدن) في هولندة، ونسخة دار الكتب المصرية. وقد رمزنا الى الاولى بالحرف (و) والى الثانية بالحرف (ل) والى الثالثة بالحرف (د).

وقد اتخذنا النسخة (و) أصلا، لانها منقولة عن نسخة المؤلف مطابقة عليها، ولانها اقدم النسخ تاريخا. وقد سايرنا نصها حين رأيناه صحيح الاسلوب، مقبولا من حيث المادة والموضوع. غير اننا رغبة منا في تهيئة نسخة أقرب ما تكون الى نسخة المؤلف اتبعنا الطريقة الالتقاطية كلما رأينا عبارة نسخة من الاخريين أقوم منها في النسخة (و)، واعتمدنا في اجراء تصحيحات أخرى بدت لنا لازمة على كتاب الجمل المطبوع وعلى امهات كتب النحو كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والاصول لابن السراج وغيرها.

وكثيرا ما حافظنا على نص كتاب الجمل كما هو عليه في المخطوطة، وأبقينا ما رأيناه صحيحا بعيدا عن الخلل، ولو جاء مخالفا لما في النسخة المطبوعة منه.

وقد راعينا رسم الخط الحديث ولم نر أية فائدة في اثبات اخطاء الرسم التي في المخطوطات الثلاث.

أما الزيادات التي اضفناها الى النسخة (و)، في مواضعها، من النسختين (ل) و (د)، او من احداهما فقد وضعناها بين عضادتين [هكذا]، وكذا الحال بالنسبة الى الساقط من النسخة (و) الموجود في النسختين الاخريين او في احداهما.

وأما ما وجدناه ساقطا في النسختين (ل، و د)، فما كان منه كلمة واحدة اكتفينا بوضع رقم عليه، وما كان اكثر من كلمة وضعناه بين قوسين (هكذا).

وقد خرّجنا ما استشهد به المؤلف من الايات الكريمة، والاحاديث الشريفة. على ان استشهاده بالاخيرة قليل.

وقد اكثر المؤلف الاستشهاد بالشعر فخرجناه بالرجوع الى كتب النحو المختلفة والى كتب الشواهد ودواوين الشعراء ومجاميع الادب وكتبه ورسائله. فنسبنا الابيات الى قائليها

ما أمكن ذلك، وترجمنا باختصار لاولئك الشعراء ذاكرين الاصول من مظان تراجمهم.

وقد أشرنا الى موضوعات النحو المناقشة في الكتاب في امهات كتب النحو ولا سيما تلك الكتب التي ذكرها المؤلف او نقل منها. ولم نغفل تراجم اعلام النحو الواردة في الكتاب فقد ذكرنا مظانها ومراجعها الكافية.

واخيرا، فاننا نستطيع ان نقول اننا قد هيأنا نسخة من الكتاب قريبة من نسخة مؤلفه غير اننا لا ندعي اننا بلغنا الكمال او قاربناه، فان الكمال والعصمة لله تعالى وحده.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد

قال الفقيه الأجل الإمام الأستاذ أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رحمه الله

الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولا ظهيرا وخلق كل شيء فقدره تقديرا والصلاة على نبيه

الذي أرسله شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا **أما بعد**

فإنك سألتني سددك الله سؤالا ملحا أعزك الله مطالبك وأوفاك على الأقاصي آمالك أن أكتب لك

في أبيات كتاب الجمل وإصلاح ما وقع فيه من الخلل فهو لعمري كتاب قد أنجد وأغار

وطار في الآفاق كل مطار وواضعه رحمة الله قد نزع فيه المنزع الجميل فإنه حذف الفضول وأراد

تقليل عبارته مع تركه سبل الإطالة والإكثار فقد أفرط في الإيجاز والاختصار وورد

ما الكلام على من أحسنه غير مستنفد لما في القول ومحاسنه ولم يفكر في اعتراض المعترضين

وانتقاد المنتقدين وتعقب المتعقبين فأخذ في كلامه بعد الإشارة ومن [illegible] وجرى

تعقبنا بعض ألفاظه واعترضنا في نكت من مقاصده وأغراضه معترفين له بالبراعة و[illegible]

من أئمة هذه الصناعة فإنا [illegible] به افتتحنا النظر في هذا العلم وهو الذي شحذ بفائدته لنا

محله من الفهم وقد يستفتح بنا إلى الاعتراض عليه وتخطئته في بعض ما نحا إليه وليس إخلالا

بقدره ولا نقصا مما حل محله في العلم ومكانته في الفهم فقد قال الحكماء من ألف فقد استهدف

إن أحسن فقد استعطف وإن أساء فقد استقذف وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني التي [illegible]

وفطرة الإنسان مبنية على النقصان إن أصاب في معنى فقد أخطأ في معنى وإن كمل من جهة

نقص من أخرى وإنما الكمال الذي لا نقص فيه لله وحده سبحانه الذي لا يعتريه غفلة ولا

ولا في السماء وليس غرضي أن أستوفي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم وأقسامه وإنما غرضي

أن أنبه على أغلاطه ولست أعدو من كلامه فإنه أصل أصولا لا تصح مع الاعتبار وأخذ

في أشياء ما ليس بالمختار وربما أتى بكلامه من حيث لا يشعر وخفي عليه ما يليق ولعمري

وظهر وأنا أذكر أغلاطه والخلل من عباراته ثم أتبع بالكلام في أبياته فأتكلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولا ظهيرا وخلق كل شيء فقدره تقديرا والصلاة
على [illegible] الذي ارسله شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا اليه باذنه [illegible]
[illegible] قال الاستاذ ابو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رضي الله عنه
[illegible] [illegible] على اعراض مطالبك ولما كان على [illegible] ما [illegible]
[illegible] [illegible] الخلل [illegible] كتاب [illegible]
[illegible] تعالى عليه قد [illegible] المنزع [illegible] فانه حذف الفصول [illegible]
[illegible] سبيل الاطالة والاكثار فقد [illegible] الاختصار [illegible]
[illegible] [illegible] المسائل [illegible] في الاعتراض [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] العبارة [illegible]
[illegible] الفاظه [illegible] مقاصده واغراضه [illegible]
[illegible] [illegible] كتابه [illegible] في هذا العلم وهو الذي [illegible]
[illegible] [illegible] الاعتراض عليه و[illegible] في بعض [illegible]
[illegible] [illegible] في العلم [illegible] فقد قالت الحكماء [illegible]
[illegible] فقد استهدف وان [illegible] فقد استقذف [illegible]
[illegible] وفطرة الانسان مبنية على النقصان [illegible]
[illegible] [illegible] نقص من اخرى وانما الكمال الذي لا نقص فيه لله [illegible]
[illegible] [illegible] في الارض ولا في السماء وليس [illegible] ان استوفي ما لم يذكره [illegible]
[illegible] [illegible] وانما غرضي ان انبه على الاغلاط والمختل من كلامه [illegible]
[illegible] [illegible] الاختيار [illegible] مختار [illegible] كلامه [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] ابدا [illegible] الاغلاط والمختل [illegible]

(الصفحة الاولى من نسخة مكتبة "ليدن" في هولندا)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما

الحمد لله الذي لم يتخذ وليا ولا ظهيرا وخلق كل شيء فقدره تقديرا والصلاة
على نبيه الذي أرسله شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا

قال الفقيه الأستاذ الأوحد أبو محمد عبد الله بن محمد
بن السيد البطليوسي رضي الله عنه

سألتني سددك الله بهما [illegible] إلى الاعتزام [illegible] وأنا بعد على [illegible]
وما يلزمه إيضاح معاني أبيات كتاب الجمل والإصلاح ما وقع فيه من [illegible]
[illegible] كتاب [illegible] وأغار [illegible] في كل [illegible] وواضعه رحمه الله
قد نزع به [illegible] فإنه [illegible] الفضول [illegible] عنيا
[illegible] الإطالة والإكثار [illegible] والاختصار [illegible] الكلام
على [illegible] ولم يعتن [illegible] من
المعترضين [illegible] المتعقبين [illegible] كلامه
[illegible] العبارة [illegible] بعض [illegible]
في [illegible] معاصريه وأعراضهم [illegible]
[illegible] النظر [illegible] العلم [illegible]
من [illegible] على [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الكتاب
[illegible] وإنما [illegible]
[illegible]
على [illegible]
وإنما الكتاب الذي [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
به [illegible] وإنما [illegible]

(الصفحة الاولى من نسخة دار الكتب في القاهرة)

كتاب الحلل
في إصلاح الخلل من كتاب الجمل

لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

٤٤٤ - ٥٢١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على محمد وآله[١]!

قال الفقيه الأجلّ، الامام الأنبل، أبو محمد، عبد الله بن السّيد، البطليوسي رحمه الله[٢]!: الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا[٣] ولا ظهيرا، وخلق كل شيء فقدره تقديرا، والصلاة على نبيه الذي ارسله شاهدا ومبشرا ونذيرا، وداعيا الى الله[٤] باذنه وسراجا منيرا[٥].

أمّا بعد، فانك سألتني- سدد الله سهامك[٦] الى اغراض مطالبك وأناف بك على اقاصي آمالك ومآربك- ايضاح معاني ابيات (كتاب[٧] الجمل واصلاح ما وقع فيه من الخلل)، وهو- لعمري- كتاب قد أنجد وأغار، وطار في الآفاق كل مطار، وواضعه- رحمه الله[٨]!- قد نزع فيه المنزع الجميل، فانه حذف الفضول واختصر الطويل[٩]، غير انه، مع تركه سبيل الاطالة والاكثار، قد أفرط في الايجاز والاختصار، ورمى بالكلام على عواهنه[١٠]، غير منتقد[١١] لمساوىء القول ومحاسنه، ولم يفكر في اعتراض المعترضين وانتقاد المنتقدين، وتعقب المتعقبين. فتجده في كثير من[١٢] كلامه، بعيد الاشارة، سيء[١٣] العبارة، ونحن- وانْ تعقبنا بعض الفاظه، واعترضنا في نكت من مقاصده وأغراضه- معترفون له بالبراعة، وانه من أئمة هذه الصناعة، فاننا، بكتابه، افتتحنا النظر في هذا

---

(١) في ل: وصلى الله محمد وآله. وفي د: وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما.

(٢) تأخرت هذه العبارة في ل، د الى ما بعد الدعاء.

(٣) في ل، د: وليا.

(٤) في ل: اليه.

(٥) في ل بعد هذه العبارة: قال الأستاذ ابو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رضي الله عنه. وفي د: قال الفقيه الاستاذ الاوحد ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي رضي الله عنه.

(٦) في ل، د: سألتني سدد الله سهامك.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل: رحمة الله تعالى عليه.

(٩) في و: التطويل، والتصحيح من ل، د، وكشف الظنون ٦٠٣/١.

(١٠) في و: براهينه. والتصحيح من ل، د.

(١١) في و: مستنقد. والتصحيح من ل، د.

(١٢) في و: فاتخذ في كلامه. والتصحيح من ل، د.

(١٣) في و: متين. والتصحيح من ل، د.

العلم، وهو الذي رشح بصائرنا(١) لما منحناه من الفهم وقد(٢) سبقنا غيرنا الى الاعتراض عليه(٣)، وتخطئته في بعض ما نحا اليه، وليس اختلال بعض عباراته(٤) مما يخل بمحله(٥) في العلم، ومكانته (في الفهم)(٦)، فقد قال(٧) الحكماء: من ألف فقد استهدف، فان احسن فقد استعطف، وان اساء فقد استقذف. وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين. وفطرة الانسان مبنية على النقصان، ان اصاب في معنى، فقد أخطأ في معنى، وان كمل من جهة، نقص من أخرى. وانما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الاشياء، الذي لا تغيب عنه غائبة في الارض ولا في السماء. وليس غرضي ان استوفي ما لم يذكره من انواع هذا العلم واقسامه، وانما غرضي ان انبه على اغلاطه والمختل من كلامه. فانه أصّل اصولا لا تصح مع الاعتبار، واختار في اشياء ما ليس بالمختار(٨) وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر، وخفي عليه [منه](٩) ما يبدو لغيره ويظهر. وابدأ بذكر اغلاطه والمختل من عباراته، ثم أثني بالكلام في ابياته، فأتكلم في اعرابها ومعانيها وما يحضرني من اسماء قائليها، واذكر ما يتصل بالشاهد من قبله او بعده(١٠) ليكون زائدا في فهم القارىء(١١) ونبله. وانا أسأل الله عونا على ما أريده(١٢). انه وليّ الفضل ومسديه(١٣)، لا رب لي سواه ولا معبود. حاشاه!

---

(١) في و: رسخ بفائدة. والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل: فقد.

(٣) من الذين شرحوا كتاب الجمل قبله: ابو القاسم الحسين بن الوليد (٣٩٠ هـ) وابن سيده (٤٥٨ هـ) والأعلم الشنتمري (٤٧٦ هـ). (تنظر مقدمة الجمل ص ١٢ وما بعدها).

(٤) في ل، د: عبارته.

(٥) في و: محله. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في ل: قالت.

(٨) في ل: بمختار.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) في ل، د: من بعده او من قبله.

(١١) في د: القائل.

(١٢) في ل، د: أنويه.

(١٣) في و: مسندئة، والتصحيح من ل،د.

الباب الاول[1]

[باب اقسام الكلام]

[بسم الله الرحمن الرحيم][2]

مسألة:

قال ابو القاسم الزجاجي - رحمه الله: أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى[3]. فالاسم ما جاز ان يكون فاعلا، أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض[4].

قال المفسر: أما تقسيمه الكلام ثلاثة أقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض، وأما تحديد الاسم بانه ما جاز ان يكون فاعلا او مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض[5] فانه لا يصح، على الاطلاق، لأنا نجد[6] من الاسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف خافض[7] وهي الاسماء التي ذكرها ابو القاسم في باب[8] ما لا يقع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره، فمن[9] ذلك قول العرب: «يا هناه أقبل» لا يستعمل الا في النداء خاصة[10] لا يقال: «جاءني هناه» ولا «رأيت هناه»[11]، ولا «مررت بهناه»؛ لانه للنداء خاصة. هذا نص كلامه[12]؛ وهو يناقض ما صدر به [كتابه][13]،

(١) في ل، د: الكتاب الاول. والزيادة من عندنا لاننا رأينا المؤلف يذكر عنوانات ابواب كتابه ولا يجعل لها رقما.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) كذا في ل، د، وكتاب الجمل ص ١٧. وفي و: وحرف جاء لمعنى في غيره

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ١٧.

(٥) كذا في و، د. وفي ل: أو دخل عليه حرف من حروف الخفض. وهي الاسماء التي ذكرها، فانه لا يصح...

(٦) في و: لانه يجد. والتصحيح من ل، د.

(٧) في ل: حرف من حروف الخفض.

(٨) في ل، د: في قوله باب...

(٩) في ل، د: من.

(١٠) سقطت في ل، د. يقول الاشموني ١٦٢/٣: يقال في نداء المجهول والمجهولة ياهن وياهنة... وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو ياهناه وياهنتاه بضم الهاء وكسرها.

(١١) في و: هناها. والتصحيح من ل، د.

(١٢) في ل: هذا نص ابي القاسم. وفي د: هذا نص كلام ابي القاسم.

(١٣) الزيادة من ل، د.

وكذلك نجد من الاسماء ما لا يكون فاعلا وذلك نحو اسماء الاستفهام[١] والاسماء التي يجازى بها، وكذلك «جَيْرِ» [و «عَوْضُ»][٢] و«لعمرك» و «أيمُنُ اللّهِ» ونحو ذلك، كلها[٣] خارجة عن هذا التحديد ومثل هذا لا يسمى حدا، وانما يُسمى رسما لان الحد انما هو قول وجيز يستغرق[٤] المحدود ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون: الجامع المانع ارادو بقولهم: «الجامع»[٥] انه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وارادوا بقولهم: «المانع»[٦] أنه يمنع ان يدخل في المحدود شيء ليس منه، أو يخرج[٧] منه شيء هو منه.

والعذر لابي القاسم في هذا شيئان.

احدهما: ان ابا القاسم لم يسمه حدا فيلزمه هذا وانما (هو رسم)[٨] رسم به الاسم على طريق التمثيل والتقريب[٩].

والثاني: ان اكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا، لانهم حدُّوا الاسم بحدود لا تستغرق اقسامه.

فأما ابو العباس المبرد[١٠] فانه قال[١١] في مقتضبه[١٢]: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، فان امتنع من ذلك فليس باسم[١٣]. وحكى عنه علي بن سليمان الاخفش[١٤] انه قال: الاسم ما أخبر عنه، (وهو قول ابي علي[١٥] في «الايضاح»)[١٦].

---

(١) في ل: وهي الاسماء التي يستفهم بها، وفي د: وذلك الاسماء التي يستفهم بها.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في ل: كله.

(٤) في و: يعترق. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: جامع.

(٦) في ل، د: مانع.

(٧) في ل، د: ويخرج.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في ل، د: على وجه التقريب والتمثيل.

(١٠) هو ابو العباس محمد بن يزيد الازدي البصري المعروف بالمبرد النحوي كان اماما في النحو واللغة، له تواليف كثيرة منها: كتاب الكامل، والروضة، والمقتضب، توفي سنة ٢٨٦هـ (طبقات النحويين للزبيدي ص ١٠٨، ١١٩، ١٢٠. ووفيات الاعيان ٤٤١/٣)، وله كتاب «الفاضل» وقد طبع.

(١١) في و: فقال.

(١٢) في ل، د: المقتضب.

(١٣) ينظر المقتضب ٣/١.

(١٤) هو ابو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالاخفش الاصغر النحوي، روى عن المبرد وثعلب وغيرهما، توفي سنة ٣١٥ وقيل ٣١٦ (وفيات الاعيان ٤٦٢/٢).

(١٥) هو الحسن بن احمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الامام ابو علي الفارسي، اخذ عن الزجاجي وابن السراج والمبرمان، صنف الايضاح في النحو والتكملة في التصريف، توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ (بغية الوعاة ٤٩٦/١، ٤٩٧).

(١٦) سقطت في ل، د.

وأما ابو الحسن الاخفش سعيد بن مسعدة[١]، فقال: اذا وجدته[٢] يحسن له الفعل والصفة، نحو قولك: «زيد منطلق»، ثم وجدته ايضا يثنى ويجمع، نحو[٣]: زيد، وزيدان [وزيدون][٤]، ثم وجدته، ايضا، يمتنع من التصرف، علمت انه اسم. وقال ايضا: ما يحسن فيه: ينفعني، ويضرني[٥] (فهو اسم)[٦].

وأما ابو بكر بن السراج[٧] فقال: الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص (وقال غيره: ما دل على مسمى وكشف عن ذاته ومعناه. وقال غيره: الاسم ما كان حقيقته الاعراب وان منعه عارض)[٨].

وأما ابو اسحاق الزجاج[٩] فقال: الاسم صوت متقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان.

وأما السيرافي[١٠]فقال: الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصّل.

وأما الكسائي[١١]فقال: الاسم ما وصف.

وأما الفراء[١٢]فقال: الاسم ما احتمل التنوين أو الاضافة أو الالف واللام.

---

(١) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، النحوي، المعروف بالاخفش الاوسط له مصنفات كثيرة منها: كتاب الاوسط في النحو، وكتاب تفسير معاني القرآن، وكتاب المقاييس في النحو، توفي سنة ٢١٥ وقيل ٢٢١، (وفيات الاعيان ١٢٢/٢ و١٢٣).

(٢) في ل، د: وجدت شيئا.

(٣) في ل، د: نحو قولك.

(٤) الزيادة من د، وفي ل: نحو قولك: زيدون وزيدان.

(٥) في د: ما حسن فيه نفعني وضرني.

(٦) سقطت في د.

(٧) هو محمد بن السرى البغدادي النحوي ابو بكر بن السراج، اخذ عنه ابو القسم الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، له من الكتب الاصول الكبير، جمل الاصول، الموجز، شرح سيبويه مات سنة ٣١٦. (بغية الوعاة ١٠٩/١ و ١١٠). انظر تعريفه في كتابه (الاصول ١/ ٢ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي (رسالة الدكتوراه مطبوعة بالرونيو).

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) هو ابو اسحاق ابراهيم بن السرى بن سهل الزجاج، له من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، مختصر النحو، شرح ابيات سيبويه، مات سنة ٣١١. (بغية الوعاة ٤١١/١، ٤١٢، ٤١٣).

(١٠) هو ابو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي النحوي المعروف بالقاضي، شرح كتاب سيبويه، وله كتاب الفات الوصل والقطع، وكتاب اخبار النحويين البصريين وكتب اخرى، قرأ النحو على ابي بكر بن السراج توفي سنة ٣٦٨ (وفيات الاعيان ٣٦٠/١ و ٣٦١).

(١١) هو ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي مولى بني اسد، اخذ عن الرؤاسي توفي هو ومحمد صاحب ابي يوسف ودفنا في يوم واحد سنة ١٨٩ فقال الرشيد: دفنا الفقه واللغة في الرّي في يوم واحد (طبقات النحويين ص ١٣٨ـ ١٤٢).

(١٢) هو ابو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور المعروف بالفراء الكوفي، كان ابرع الكوفيين واعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب اخذ النحو عن ابي الحسن الكسائي، وله تصانيف كثيرة منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب الحدود، وكتاب البهاء. توفي سنة ٢٠٧ في طريق مكة (وفيات الاعيان ٢٢٥/٥ـ ٢٢٩).

وأمّا هشام الضرير(١)، [وهو](٢) من مشايخ الكوفيين، فقال: الاسم ما دخلت عليه الباء، تقول: مررت بمضروب ولا تقول: مررت بيضرب، ولا بضرب، وروى عنه ايضا انه قال: الاسم ما يودي عن معنى، ولا يودي عن زمان ولا مكان.

وأما الرياشي(٣) فقال: الاسم ما يضمر فيه اي ما يكون خبرا.

وقال ابو عبد الله الطوال(٤): الاسم ما اعتورته المعاني(٥) وانتسبت اليه الاوصاف.

وقال بعض مشايخ الكوفيين [وأحسبه قول معاذ الهراء(٦)]: الاسم ما لم يدل على زمان كما ان الفعل ما دل على زمان. وقال بعض الكوفيين](٧): الاسم ما نعت.

وقال ابو علي الفارسي(٨) في الايضاح: ما جاز الاخبار عنه فهو اسم(٩).

وجميع ما ذكروه من هذه الاقوال لا يصح ان يكون حدا للاسم وانما هو رسم وتقريب، لأنّ شرط الحد ان يستغرق(١٠) المحدود كما ذكرنا. وهذه الاقوال كلها لا تستغرقه الا ان بعضها اقرب للتحديد(١١) من بعض. فمما يفسد [به](١٢) تحديد ابي العباس، وتحديد الاخفش، والكسائي والفارسي، والفراء، وهشام هو ما ذكرناه في فساد قول ابي القاسم الزجاجي. لانا نجد من الاسماء [كما تقدم](١٣) ما لا يكون فاعلا ولا مفعولاً ولا يدخل

---

(١) هو ابو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، احد اعيان اصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تعزى اليه، صنف: مختصر النحو، الحدود، القياس توفي سنة ٢٠٩ (بغية الوعاة ٣٢٨/٢).

(٢) الزيادة من ن، د.

(٣) هو العباس بن الفرج الرياشي مولى محمد بن سليمان بن علي يكنى ابا الفضل، كان اهل البصرة اذا اختلفوا في شيء قالوا ما قال فيه ابو الفضل فانقادوا لقوله وروايته، قتله صاحب الزنج سنة ٢٥٧ (طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦)

(٤) هو محمد بن احمد بن عبد الله الطوال النحوي من اهل الكوفة، احد اصحاب الكسائي، حدث عن الاصمعي ومات سنة ٢٤٣ (بغية الوعاة ٥٠/١).

(٥) في و: العوامل. والتصحيح من ن، د

(٦) هو ابو مسلم معاذ بن مسلم الهراء، ولد ايام عبد الملك بن مروان ومات سنة ١٨٧، قال ابن النجار في تاريخ بغداد: كان من اعيان النحاة، اخذ عنه ابو الحسن الكسائي وغيره، وصنف كتبا في النحو (المرجع السابق ٢٩٠/٢، ٢٩١، ٢٩٢)

(٧) الزيادة من ن، د.

(٨) سقطت في ن.

(٩) كذا في و، د. والذي في ن: ما جاز عنه الاخبار فهو اسم

(١٠) في و: ان يكون يستغرق، والتصحيح من ن، د

(١١) في ن، د: الى التحديد

(١٢) الزيادة من ن، د.

(١٣) الزيادة من ن، د.

عليه حرف جر ولا يكون مخبرا عنه ولا خبرا، ونجد منها ما لا يجوز ان يُثنى ولا يُجمع ولا يُصغَّر ولا يُوصَف نحو الاسماء التي تستعمل في القسم، نحو: جير[1]، وعوضُ، وايمنُ الله، والاسماء التي تنوب مناب الف الاستفهام ومناب [حرف الشرط والاسماء التي سميت بها الافعال. ونجد ما يخبر عنه ويكون خبرا. ويكون فاعلا ومفعولا ومجرورا ولكنه لا يصغر ولا ينون نحو:][2] من، وما، فينتقض قول من حدَّ الاسم بانه: ما جاز أن يثنى ويجمع وينون، وينتقض قول من حدّه بأنه ما جاز ان يضاف، او يدخله الالف واللام باسماء الاشارة وبالمضمرات[3] وباسماء الافعال، نحو: «صه»، و«مه». واما قول ابن السراج فلا يصح، ايضا[4]، حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه، مفرد، من زمان مختص. وكذلك قول السيرافي لا يصح حتى يزيد فيه «ويكون معناه في نفسه»، الا ان قول ابن السراج، وقول السيرافي اقرب الى الحد من الاقوال المتقدمة. واما قول ابي اسحاق، فلا يصح [أيضا][5] حتى يقول: انه صوت مقطع مفهوم، دال على معنى في نفسه، مفرد، غير دال على زمان محصّل، ولا مكان محصّل، وكذلك ما روى عن هشام الضرير[6] من[7] تحديده الاسمَ بأنَّهُ: ما يؤدي عن معنى ولا يؤدي عن زمان ولا مكان لا يصح ايضا حتى يقول: ما يدل على معنى، في نفسه، مفرد، ولا يؤدي عن زمان ولا مكان محصلين، [كذا قال ابو جعفر بن النحاس[8] في اصلاح هذين الحدين. وانا ارى ان ذكر المكان المحصل في هذه، لا وجه له، لان الفعل لا يعطي مكانا محصلا فهو في هذا كالاسم، الا ترى انك اذا سمعت: «قام زيد». تحصل لك زمان معين، ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، واذا سمعت: «سيقوم زيد». تحصل لك زمان معين ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، فانما يدل الفعل على المكان دلالة تضمين لا دلالة تصريح، أعني بدلالة التضمين ان المخاطب يعلم انه لا ينفك من مكان وان كان اللفظ لم يوضع لذلك][9]، وكذلك قول الرياشي: ان الاسم ما يضمر فيه. فسروه بانه اراد ما يتحمل ضميرا ويكون خبراً، فان كان [أراد][10] هذا [فهو خطأ، لان الاسماء الاعلام نحو: زيد، وعمرو. تكون اخبارا

---

(1) في ل، د: كحير.

(2) الزيادة من ل، د.

(3) في ل، د: وبالضمائر.

(4) سقطت في ل.

(5) الزيادة من: ل، د.

(6) سقطت في: ل، د.

(7) في و: في، والتصحيح من ل، د.

(8) هو ابو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل المعروف بالنحاس، اخذ عن ابي اسحاق الزجاج، له كتب مفيدة منها كتاب معاني القرآن وكتاب اعراب القرآن، توفي سنة ٣٠٧ (طبقات الزبيدي ص ٢٣٩ - ٢٤٠).

(9) الزيادة من د، والعبارة كذلك في ل مع اختلاف يسير.

(10) الزيادة من ل، د

ولا يضمر. وينبغي على هذا التفسير ان تكون الافعال اسماء، لانها تكون اخبارا ويضمر فيها. وان كان اراد ان الاسم ما يجوز ان يوضع مكانه ضمير وما يعود عليه ضمير](1) فهو خطأ ايضا، لان من الاسماء ما لا يضمر (مثل: صه، ومه)(2) ولا يعود عليه ضمير، وكذلك قول ابي عبد الله الطوال: ان الاسم ما اعتورته المعاني(3) وانتسبت اليه الاوصاف. غير صحيح؛ لان الافعال تعتورها المعاني، ومن الاسماء ما لا يوصف، وكذلك قول من جعل حد الاسم(4): انه ما جاز ان ينادي وما جاز ان يمدح او يذم خطأ، لان من الاسماء ما لا ينادي ولا يصح فيه مدح ولا ذم، فقد ثبت بجميع ما ذكرناه ان هذه الاقوال كلها لا تصح ان تسمى حدودا وانما هي رسوم وضعت على جهة التقريب.

واشبه الاقوال بان(5) يكون حدا ان يقال: الاسم كلمة(6) تدل على معنى، في نفسها(7)، مفرد، غير مقترن بزمان محصّل، يمكن(8) ان يفهم بنفسه، لان حكم الحد ان يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها(9)عن كل ما يقع تحته(10) ذلك الجنس.

فقولنا: كلمة: لفظة تجمع الاسم، والفعل، والحرف. فهي كالجنس لها. وقولنا: تدل على معنى في نفسها. فصل يخلّص الاسم من الحرف. [وقولنا: «على معنى غير مقترن بزمان محصل» فصل يخلص الاسم من الفعل](11) واشترط فيها الافراد لئلا يلتبس بالجمل.

وقد اختلف اهل المنطق، ايضا، في تحديد الاسم، فقال ابو يوسف الكندي(12)

---

(1) الزيادة من ل، د.
(2) سقطت من ل، د.
(3) في و: العوامل. والتصحيح من ل، د.
(4) في ل: من حد الاسم.
(5) في و: ان. والتصحيح من ل، د.
(6) في ل: كل كلمة.
(7) في و: في نفسه والتصحيح منل، د
(8) في: ويمكن، والتصحيح من ل. د
(9) سقطت في ل
(10) في ل، د: ما يقع معه تحت
(11) الزيادة من ل، د.
(12) هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق الكندي يسمى فيلسوف العرب كان معاصراً للمأمون والمعتصم والواثق و متوكل برع في الطب والفلسفة والحساب والمنطق والالحان والهندسة، له تصانيف كثيرة منها: الحث على تعلم الفلسفة والمدخل لمنطقي والمقولات العشر. (الفهرست لابن النديم ص ٣٥٧ وتاريخ آداب اللغة العربية جرجي زيدان ج ٢ ص ٢٤٩).

وجماعة من المنطقيين: الاسم صوت موضوع باتفاق لا يدل(١) على زمان معين، فان(٢) فرقت اجزاؤه لم يدلّ على شيءٍ من معناه، وهذا حد غير صحيح، لان الحرف هذه صفته ايضا.

وحدّه ابن المقفع(٣) في كتابه الموضوع في المنطق بان قال: الاسم هو الصوتُ المخبر الموضوع غير الموقت، الذي لا يبين الجزء منه عن شيء من المسمى، وهذا(٤) كلام غير بينّ يمكن فيه الاعتراض.

ولم نر(٥) لاحد من المنطقيين حدا احسن ولا اثبت(٦) من تحديد ابي نصر الفارابي(٧) بان قال(٨): الاسم لفظ(٩) دال على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده من غير ان يدل ببنيته(١٠) لا بالعرض على الزمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى.

وأمّا سيبويه(١١) فانه حد(١٢) الفعل والحرف ولم يحد(١٣) الاسم وكأنه جعل تعريته(١٤) من حد الفعل(١٥) وحد الحرف حدا له. وكأنه رأى ما في تحديده من الاشكال

---

(١) في ل: ولا يدل.

(٢) في ل، د: وان.

(٣) هو عبد الله بن المقفع ويكنى قبل اسلامه ابا عمر فلما اسلم اكتنى بابي محمد، كتب لعيسى بن علي وكان في نهاية الفصاحة والبلاغة. من مصنفاته كتاب كليلة ودمنة وكتاب الادب الكبير والادب الصغير، قتل سنة ١٤٣ (الفهرست لابن النديم ص ١٧٢، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٢/١٥٢ـ ١٥٦).

(٤) في ل، د: وهذا ايضا.

(٥) في ل، د: ولم نر فيه.

(٦) في ل، د: أثقف.

(٧) هو ابو نصر محمد بن طرخان الفارابي التركي الحكيم المشهور، صاحب التصانيف في المنطق والموسيقى وغيرهما من العلوم، توفي سنة ٣٣٩، (وفيات الاعيان ٤ / ٢٣٩ ـ ٢٤٢).

(٨) في ل، د: فانه قال.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: بشيته.

(١١) هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، كان اعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، وذكره الجاحظ فقال: لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال. اخذ سيبويه النحو عن الخليل بن احمد وعن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب واخذ اللغة عن ابي الخطاب المعروف بالاخفش الاكبر وغيره. توفي سنة ١٨٠ (وفيات الاعيان ٣ / ١٣٣ و ١٣٤).

(١٢) في ل: حدّ.

(١٣) في ل: يحد.

(١٤) في ل، د: تعريه

(١٥) في ل: الاسم.

الذي اوجب اضطراب كلام العلماء فيه. فالاشبه عندي انه جعل تعريته من الحد كالحد له.

فان قيل لم خصّ سيبويه الاسم بذلك دون الفعل والحرف[1]؟ فالجواب: ان الاسم هو الاصل، والفعل والحرف فرعان عليه، لان كل واحد منهما يحتاج[2] اليه، والفرع يحتاج الى البيان اكثر مما تحتاج اليه الاصول[3]. الا ترى ان التأنيث لما كان فرعا على التذكير احتاج الى علامة تشعر بتأنيثه ولم يحتج التذكير الى علامة تشعر بتذكيره، وكذلك الجمع والافراد والتثنية[4] والنسب وما اشبه[5] ذلك.

مسألة

قال ابو القاسم: والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل[6].

قال المفسر: هذا كلام مجمل[7] لانه لم يذكر فعل الحال وهو مخالف لقوله في باب الافعال[8]: الافعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى «الدائم»، وهذا الذي قاله في باب الافعال هو التقسيم[9] الصحيح، ولولا هذا التقسيم المذكور في باب الافعال لأوهم كلامه انه من الفئة التي تنفي فعل الحال وتقول انما الافعال قسمان، ماض، ومستقبل، وموهوا بأن قالوا: اخبرونا عن الحال الكائن اذ وقع فكان[10]، فيكون[11] موجودا (في حيّز[12] ما يقال عليه: كان أم لم يقع فيكون معدوما في حيز[13] ما يقال عليه لم

(١) في ل: دون الاسم والفعل والحرف. انظر الكتاب ١/٢، ويقول الزجاجي: واما سيبويه فلم يحد الاسم حدا يفصله من غيره ولكن مثله فقال: والاسم رجل وفرس. (الايضاح ص ٤٩).

(٢) في ل، د: محتاج.

(٣) في ل، د: والفروع تحتاج في البيان اكثر مما تحتاج اليه الاصول.

(٤) في ل: وكذلك الجمع والتثنية والافراد.

(٥) في ل، د: يشبه.

(٦) ينظر كتاب الجمل ص ١٧.

(٧) في ل، د: مختل.

(٨) في و: وهو مخالف لانه قد ذكر في باب الافعال. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: التفسير. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في د: ويكون.

(١١) في ل: اخبرونا عن الحال أكان ووقع فيكون.

(١٢) في و (حال) والتصحيح من ل، د.

(١٣) في و (حين) والتصحيح من ل، د.

يكن)(١). وهذه شبهة أول من اثارها قوم من الفلاسفة [المتقدمين](٢) يسمون السوفسطائية، وهم قوم يبطلون الحقائق، ويوهمون ان الحق باطل وان الباطل حق، وكذلك يفعلون في الازمنة. وإنما(٣) الزمان عندهم قسمان: ماض، ومستقبل. وهم يعتقدون، مع ذلك(٤)، ان ما(٥) يقولونه(٦) باطل، ولكنهم يرونه نوعا من الحذق بالجدل(٧)، والتصرف في فنون المقال، وهذه الشبهة يبطلها السماع والنظر. أما السماع فقوله تعالى(٨): «له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك»(٩). فما بين ايدينا المستقبل(١٠)، وما خلفنا الماضي(١١)، وما بينهما هو الحال(١٢). وقال زهير [بن أبي سلمى](١٣):

واعلم علم(١٤) اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم(١٥)

واما الرد عليهم(١٦) من طريق النظر فمن وجوه كثيرة نقتصر(١٧) منها على أوضحها وهو ان يقال لقائل هذا: هل انت موجود الان او غير موجود [فانه ان قال: انه موجود](١٨)، ولا يمكنه ان يقول غير ذلك قيل له(١٩): أفي زمان ماض انت الان ام في زمان مستقبل؟ فان قال انه في احدهما قيل له: فانت اذا معدوم موجود في حال(٢٠) واحدة، ويجب ان يقال له: اذا

---

(١) في ل، د: في حيز ما يقال: كان أم لم يقع فيكون موجودا في حيز ما يقال عليه لم يكن.
(٢) الزيادة من ل، د.
(٣) في و، د: انما، والتصحيح من ل.
(٤) في ل، د: هذا.
(٥) في و: انما، والتصحيح من ل، د.
(٦) في ل: يعتقدونه.
(٧) في ل، د: الجدال.
(٨) في ل، د: عز وجل.
(٩) سورة مريم، الاية ٦٤.
(١٠) في ل، د: هو المستقبل.
(١١) في ل، د: هو الماضي.
(١٢) في ل، د: والذي بينهما هو الحال.
(١٣) الزيادة من ل، د. وهو الشاعر الجاهلي المعروف (ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ١ ص ٧٦ - ٨٨) ومقدمة ديوانه ص ٨ وما بعدها).
(١٤) في ل والديوان ص ٢٩: ما في.
(١٥) في و، ل: عمي.
(١٦) في و: عليه، والتصحيح من ل، د.
(١٧) في و: نختصر، والتصحيح من ل، د.
(١٨) سقطت في و
(١٩) في و: ثم قيل له والتصحيح من ل، د
(٢٠) في و: حالة والتصحيح من ل، د.

كنت موجودا كلمناك في هذه المسألة (وان لم تكن موجودا لم نكلمك)[1] ؛ لانك الان معدوم. فان قال: لست في ماض ولا مستقبل اثبت بينهما واسطة، وتناقض قوله[2].

ويوضح ذلك ايضا ان الماضي والمستقبل انما يصحان بالاضافة الى شيء موجود لا يقال له ماض ولا مستقبل، فما تقدم من ذلك الشيء يسمى ماضيا وما تأخر عنه يسمى مستقبلا[3]. فان لم يكن ثمّ زمان ثابت موجود[4] لم يصح ان يوجد[5] ماض ولا مستقبل ونقول له مع ما قدمناه: نحد[6] الازمنة بحدود تبين انها ثلاثة.

فنقول: ان الماضي من الافعال هو الذي يخبر عنه في زمان متأخر عن زمان وجوده كقولنا: «كان من زيد قيام امس»، والمستقبل هو الذي يخبر[7] عن وجوده في زمان متقدم لزمان وجوده: فيقال[8] «سيكون من زيد قيام غدا»، والحال هو الذي زمان وجوده هو[9] زمان الاخبار عنه، وهذا ايضا هو «الان»[10] المستعمل في صناعة النحو، وهو المشهور عند الناس، واما الان الذي يسمى[11] «حد الزمانين»، فليس يمكن ان يقع فيه فعل على التمام، لانه يمضي جزء[12] بعد جزء، ولا يرد الجزء الثاني الا و [الجزء][13] الاول قد صار ماضيا، فان الزمان الذي ينطق فيه بالجيم من «جعفر» لا يثبت[14] حتى يجيء الزمان الذي ينطق فيه بالعين، ولكن يصير ماضيا، وكذلك اذا نطقت بالفاء صار الزمان الذي نطقت فيه عند نطقك بالعين ماضيا[15]، فهو بمنزلة الماء الذي يسيل من[16] بين

---

(١) سقطت في ل، د.

(٢) في ل، د: اثبت واسطة بينهما وتناقض.

(٣) في ل: مستقبلا له.

(٤) في د: وموجود.

(٥) في و: لم يكن يوجد والتصحيح من ل. د.

(٦) في ل، د: نحن مع ما قدمنا نحدد.

(٧) في ل، د: يحدث.

(٨) في و: فيقال له، والتصحيح من ل، د.

(٩) الزيادة من: ل، د.

(١٠) في ل، د: وهذا انما هو في الان

(١١) في و: سمي

(١٢) في و: جزءا، وفي ل: جزوا

(١٣) الزيادة من: ل.

(١٤) في ل، د: يلبث.

(١٥) في ل، د: اذا نطقت بالفاء صار الزمان الذي نطقت فيه بالعين ماضيا

(١٦) سقطت في ل، د

يديك، فان الجزء الذي يقابلك منه لا يثبت حتى يجيء الجزء الذي يتلوه، ولكنه مع صغره موجود بل هو الموجود على الحقيقة، لان الماضي معدوم، والمستقبل ممكن ان يكون، وممكن ان لا يكون، فلو لم يكن بين الماضي والمستقبل واسطة لم يكن شيء موجودا. والمستقبل أقربُ الى فعل الحال من الماضي، لان المستقبل ممكن[1] ان يوجد، واما الماضي فلا سبيل الى وجوده، ولهذا قال ابو القاسم في كتاب «الايضاح»[2]: فعل الحال بالحقيقة مستقبل، لانه يتكون اولا فاولا، فكل جزء منه خرج[3] الى الوجود صار في حيز الماضي. قال: ولهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ الفعل المستقبل.

وقد اختلف النحويون في حد الفعل كاختلافهم في حد الاسم. فقال سيبويه: الفعل[4] أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما[5] هو كائن لم ينقطع[6]، فجعلها كما ترى ثلاثة.

وقال ابو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش: ما امتنع من التثنية والجمع[7]. وان لا يحسن[8] له الفعل والصفة وجاز ان يتصرَّفَ علمت انه فعل.

وقال الكسائي والفراء وجماعة من الكوفيين: الفعل ما دلَّ على زمان.

وقال قطرب[9]: الفعل ضربانِ يدلّان على ثلاثةِ معانٍ، وانما جعل الفعل (على ضربين)[10]، لأنَّ صيغة المستقبل والحال واحدة.

---

(١) في ل، د: متهيء لان يوجد.

(٢) الايضاح في علل النحو للزجاجي حققه ونشره مازن المبارك سنة ١٩٥٩ مطبعة المدني بالقاهرة، والموضع الذي يناقشه البطليوسي يقع في «باب عن فعل الحال وحقيقته» ص ٨٦ - ٨٨.

(٣) في ل، د: فكل جزء خرج منه.

(٤) في ر: الافعال. وفي الكتاب: واما الفعل ١ / ٢.

(٥) في ر: ولما، وفي الكتاب: وما.

(٦) ينظر الكتاب: ١ / ٢.

(٧) ذكر ابن فارس في الصاحبي هذا التعريف ولم ينسبه. انظر ص ٨٥، تحقيق الشويمي - بيروت ١٩٦٣

(٨) في د: وأن يحسن

(٩) هو ابو علي محمد بن المستنير بن احمد النحوي اللغوي البصري، المعروف بقطرب، أخذ الأدب عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين، وكان من أئمة عصره، وله من التصانيف كتاب: معاني القرآن وكتاب الاشتقاق وكتاب العلل. توفي سنة ٢٠٦ (وفيات الاعيان ٣ / ٤٣٩ و ٤٤٠).

(١٠) في ل، د. ضربين

وقال الجرمي[١]: الفعل ما حسُنَتْ فيه التاء[٢]، نحو: «ضربت» و«قامت». قال: وبهذا[٣] علمنا ان نعم وبئس فعلان لقولنا: «نعمت المرأة هند[٤] وبئست الفعلة».

وقال ابو عبد الله الطوال: الفعل كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الاوقات.

ولابي العباس المبرد[٥] في تحديد الفعل اربعة اقوال:

احدها: ان الفعل ما دل على حركة.

والثاني: ان الفعل ما دلّ على حدوث شيء في زمان محدود.

والثالث: ان الفعل ما احتمل الضمير.

والرابع: ان الفعل ما حسن فيه امس او غد[٦].

وقال ابو اسحاق. الزجاج: الفعل (صوت مقطّع مفهوم)[٧] على معنى في زمان ومكان مأخوذ من حدث.

وقال الاخفش الصغير وهو علي بن سليمان[٨]: الفعل صفة ولا يوصف.

وقال محمد بن الوليد[٩]: الفعل ما كان مختلفا[١٠].

---

(١) هو ابو عمر صالح بن اسحاق البجلي، مولى لهم، نزل في جرم فنسب اليهم اخذ عن أبي الحسن الاخفش، وهو القائل: نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتا، فاما الالف فعرفت اسماء قائليها واما الخمسون فلم اعرف قائليها. من تصانيفه: كتاب الابنية، وكتاب العروض ومختصر في النحو وكتاب غريب سيبويه: توفي سنة ٢٢٥ (طبقات النحويين ص ٧٦ و ٧٧، ووفيات الاعيان ٢ / ١٧٨ و ١٧٩).

(٢) ذكر ابن فارس هذا التعريف ولم ينسبه: الصاحبي ص ٨٥.

(٣) في و: ولهذا، والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل، د: ولابي العباس محمد بن يزيد.

(٦) قال ابن فارس: قال قوم: والفعل ما حسن فيه امس وغدا. الصاحبي ص ٨٥.

(٧) في ل: صوت مفهوم.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) هو ابو الحسن محمد بن الوليد بن ولاد التميمي المتوفى سنة ٢٩٨، قرأ على المبرد كتاب سيبويه، وله في النحو كتاب سمّاه: المنمق (طبقات النحويين ص ٢٣٦ و ٢٣٧).

(١٠) في ل: مذكورا.

وقال ابو الحسن بن كيسان(1): الفعل ما كان مذكورا لاحد زمانين ما مضى وما يستقبل او احدهما، وهو الحال.

واكثر هذه الاقاويل(2) قد اعترض فيها، فعورض سيبويه في قوله انه امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء. قيل: هذا الحد لا يصح الا على(3) مذهب البصريين الذين يقولون: ان الفعل مشتق من المصدر(4)، والحد انما ينبغي ان يكون بالفاظ متفق عليها.

قالوا: وقد وجدنا افعالا لا مصادر لها، وهي «ليس، وعسى، ونعم، وبئس»، وهذا الاعتراض لا يلزم سيبويه (في تحديده)(5)، لان قول الكوفيين ان المصدر مشتق(6) من الفعل(7) خطأ، ولكن ليس هذا موضع الكلام في ذلك، وانما(8) بنى سيبويه تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه الحصر(9) لان الخطأ لا ينسب اليه(10)، وهذه الافعال وان لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية فكأن سيبويه قد قال(11): أخذت من لفظ احداث الاسماء لفظاً او تقديرا وان [كان](12) لم يصرح بذلك، كما انا اذا قلنا: ان الاعراب حده ان تختلف اواخر الكلم لاختلاف العوامل فانما نريد لفظا او تقديرا وان لم نصرح بذلك. وقد عورض ايضا في قوله اخذت من لفظ احداث الاسماء. وفي قول ابي القاسم ما دل على حدث وزمان ماض او مستقبل، فقيل(13): ليس هذا بحد انما هو رسم، لانا نقول:

(1) سقط في ل اسم ابي الحسن بن كيسان ونسب الناسخ كلامه الى محمد بن الوليد. وابن كيسان هو ابو الحسن محمد بن احمد، وكان بصريا كوفيا، يحفظ القولين، ويعرف المذهبين، وكان اخذ عن ثعلب والمبرد وكان ميله الى مذهب البصريين اكثر، توفي سنة ٢٩٩، من تصانيفه: المهذب في النحو، معاني القرآن، علل النحو، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون (طبقات النحويين ص ١٧٠ - ١٧١، وبغية الوعاة ج ١، ص ١٨ - ١٩).

(2) في ل، د: الاقوال.

(3) في ل: في.

(4) انظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٥.

(5) سقطت في ل، د.

(6) في ل، د: مأخوذ.

(7) انظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٥.

(8) في ل، د: فانما.

(9) في ل، د: النظر.

(10) في ل، د: يلتفت.

(11) ينتبه الى ان نص قول سيبويه هو: واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى. . الخ، الكتاب ج ١ ص ٢.

(12) الزيادة من ل، د.

(13) في ل، د: وقيل.

انتفى الضدان، فلا يدل انتفاؤهما[1] على حدث، لان الضدين لم يجتمعا [قط][2]، فيدل انتفاؤهما[3] على انتفاء اجتماعهما، وكذلك «كان» الناقصة لاحدث لها، وهي عند النحويين فعل، فدل هذا على انه انما بني على الاكثر، واضرب عما عرضت له علة اخرجته عن منهاج نظائره، وهو مع ذلك راجع الى حكم نظائره بنوع من التأويل. وأما من حدد الفعل بانه ما امتنع من التثنية والجمع فليس بصحيح لان من الاسماء ما لا يثنى ولا يجمع، والحروف كلها لا تثنى ولا تجمع، وكذلك قوله في حده: انه ما لا[4] يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف[5]، غير صحيح ايضا، لان من الاسماء ما لا يحسن له الفعل وما لا يوصف[6]، ومن الافعال ما لا يتصرف.

وكذلك قول الكسائي والفراء: إنه ما دل على زمان، خطأ، لان هذا التحديد[7] تدخل تحته ظروف الزمان، وكذلك قول من قال: ما حسنت فيه التاء، غير صحيح، لان فعل التعجب لا تدخل عليه تاء التأنيث وهو فعل باتفاق من البصريين[8].

وقول من قال: انه ما دل على حركة، وانه ما احتمل الضمير ليس بحد لان اسماء الفاعلين نحو: ضارب، وقاتل تدل على[9] حركة وتحتمل الضمائر [وقولنا: سكن الشيء ووقف ومات يدل على ارتفاع الحركة][10] وكذلك قول من حدده بانه ما حسن فيه امس او غد خطأ، لأنه اسقط فعل الحال، ولأن[11] اسم الفاعل يدخل تحت هذا الحد، وقد اختلف المنطقيون ايضا في تحديد الفعل، ويسمونه الكلمة فقال ابو يوسف الكندي وجماعة منهم: الكلمة صوت موضوع باتفاق دال على زمن[12] وان فرقت اجزاؤه لم تدل على شيء من معناها (وهو[13] قول يمكن ان يعترض فيه).

---

(1) في ل: فلا يدل انتفاء الضدين. وفي د: فلا يدل انتفى على.
(2) الزيادة من ل، د.
(3) في ل، د: انتفى.
(4) في ل: ما لم.
(5) في ل، د: وانه ما يتصرف.
(6) في د: ولا يوصف.
(7) في ل، د: الحد.
(8) انظر الانصاف ح ١ ص ١٢٦.
(9) سقطت في ل.
(10) الزيادة من ل، د.
(11) في ل: وان.
(12) في ل، د: زمان.
(13) في د: وهذا.

وقال ابو نصر الفارابي: (الكلمة لفظ دال على معنى)(١) يمكن ان يفهم بنفسه وحده(٢)، ويدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى وهذا قول صحيح(٣) لا اعتراض فيه لمعترض.

«مسألة»

قال ابو القاسم: والحدث المصدر وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه(٤).

قال المفسر: قد عُورِضَ ابو القاسم في هذا القول، وقيل: كيف يصح ان يقال ان الشيءَ مشتق من اسمه والمسمى مقدَّم(٥) على التسمية فاجاب من احتج له(٦) عن هذا بجوابَيْنِ: احدهما ان يكون اوقع الاسم موقع المسمى لا موقع التسمية. كما يقال: هذا الدرهم ضرب الامير، وهذا الثوب نسج اليمن، فيوقع الضرب موقع المضروب، والنسج موقع المنسوج. والثاني ان يكون اراد باسم الشيء اصله المبين عنه فلا يكون على(٧) معنى التسمية، والكلام في هذا الموضع يبنى على الكلام(٨) في الاسم والمسمى، وذكر مذهب من قال: ان الاسم هو المسمى، ومذهب من قال: انه(٩) غيره، ولا مدخل لهذا في هذه الصناعة. والذي عندي ان الفعل الاول غير الفعل الاخر، وان ابا القاسم لم يذهب الى شيء مما قالوه. وبيان هذا ان الافعال في الحقيقة انما هي حركات الاشخاص وتأثيرها في غيرها ولكن الحركات والتأثيرات لما اختلفت وضع على كل واحدة منها لقب لينفصل بعضها من بعض، فقيل لبعضها قيام ولبعضها قعود(١٠)ضرب ولبعضها قتل، كما فعل بالجواهر حين اختلفت فسمي بعضها حجرا، وبعضها نباتا(١١)،وبعضها حيوانا، [ونحو ذلك](١٢) واما قولهم: يقعُد وقَعَد ويضرِب وضرب(١٣)ونحوها فانما هي صيغ مشتقة منها

(١) سقطت في: ل.
(٢) سقطت في ل.
(٣) في و: القول الصحيح. والتصحيح من ل، د.
(٤) ينظر كتاب الجمل، ص ١٧.
(٥) في ل، د: متقدم.
(٦) في و: عنه. والتصحيح من ل، د.
(٧) في ل، د: فلا يكون قاصدا الى.
(٨) في ل، د: يتغلغل الى الكلام.
(٩) في ل: هو.
(١٠) في و: وبعضها. والتصحيح من ل، د.
(١١) في و: ثيابا. وقد سقطت الكلمة في ل. والتصحيح من د
(١٢) الزيادة من د.
(١٣) في و: وضرب يضرب. والتصحيح من ل، د

لتحصيل الازمنة، اذ كان القعود والضرب ونحوهما لا يعطي زمانا محصّلا انما يعطي زمانا مبهما فلما كانت هذه الصيغ تعطي المعاني التي تدل عليها اسماء الحركات والتأثيرات وتزيد عليها بتحصيل الازمنة كانت اولى بان تسمى افعالا من اسماء الحركات والتأثيرات، فاذا ذكر النحويون الافعال لم يريدوا اسماء الحركات والتأثيرات، وانما يريدون الصيغ المشتقة منها ووضعوا للحركات والتأثيرات القابا أخر فسموها احداثا؛ لان الاشخاص يحدثونها[1]، وسموها مصادر، لان الصيغ المحصّلة للازمنة[2] لما اشتقت منها صدرت عنها[3] كما يصدر الصادر عن المكان وكانت في ذلك بمنزلة[4] الطين[5] الذي تصنع منه الانية، والفضة التي تصاغ منها اصناف الحلية. واراد[6] ابو القاسم بقوله: وهو اسم الفعل، أنه اسم للحركات والتأثيرات، وبقوله: والفعل مشتق منه، الصيغ المشتقة من المصادر المحصلة للازمنة. فاذا حمل كلامه على هذا لم يكن فيه اعتراض ولم يحتج الى ان يعتذر عنه[7] بما اعتذر.

«مسألة»

قال ابو القاسم: والحرف ما دل على معنى في غيره نحو من، والى، وثم، وما اشبه ذلك[8].

قال المفسر: هذا الحد غير صحيح عند متأمّله[9] حتى يزاد فيه: ولم يكن احد جزأي الجملة المفيدة. أو يقال كما قال سيبويه: [ما][10] جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[11]. وانما لم يكن ما قاله ابو القاسم حدا لان في الاسماء ما معناه في غيره نحو اسماء الاستفهام واسماء

---

(١) في ل، د: تحدثها.
(٢) في و: والازمنة المشتقة. والتصحيح من ل، د.
(٣) في ل: منها.
(٤) في ل، د: بمثابة.
(٥) في ل: العين.
(٦) في ل، د: فاراد.
(٧) في ل، د: له
(٨) كذا في ل، د، وكتاب الجمل ص ١٧. وفي و: من وثم والى وما أشبهه.
(٩) في ل، د: التأمل.
(١٠) الزيادة من ل، د.
(١١) عبارة سيبويه في الكتاب ج ١ص ٢ هي. واما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو، ثم وسوف وواو القسم ولام الاضافة ونحو ذلك.

المجازاة [لان هذه الاسماء][1] لما نابت مناب الحروف جرت مجراها، وكذلك الاسماء الموصولة فان [2] المعاني المقصودة انما هي في صلاتها الا ترى انك اذا قلت: مررت بالرجل الذي ضرب عمرا فانما غرضك ان تصف [الرجل][3] بالجملة التي هي «ضرب عمرا» والذي انما جيء به[4] وصلة الى وصف المعارف بالجمل، لان الجمل كلها نكرات بدليل انها تكون صفات للنكرات فلما احتيج الى وصف المعارف بها لم يجز ادخال لام المعرفة عليها كما تدخل على الاسماء المفردة، فأتوا بالذي وادخلوا[5] عليه اللام التي كان يجب ان تدخل على الجملة وصار الذي وصلة الى ذلك، وكذلك «يا ايها الرجل» فاذا قلت في حد الحرف: انه ما جاء لمعنى في غيره[6] ولم يكن احد جزأي الجملة المفيدة او قلت: وليس باسم ولا فعل تخلّص حد الحرف. وقد اختلف النحويون[7] في تحديده ايضا كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل.

فقال سيبويه ما ذكرناه وهو حدّ صحيح لامطعن[8] فيه.

وحدَّهُ الاخفش سعيد بن مسعدة بان قال: الحرف ما لا[9] يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرف.

وقال ابو العباس المبرد[10]: الحرف ما كان وصلا لفعل[11] الى اسم [أو عطفا][12] او تابعا لتحدث به معرفة، او كان عاملا.

وقال ابو اسحاق الزجاج: الحرف ما لم يكن صفة لذاته (وكان صفة لما تحته. الا ترى انك تقول: «مررت برجل صاحبك»، فصاحبك صفة لذاته)[13]، وتقول: «مررت برجل

---

(١) الزيادة من ل، د.
(٢) في و: كانّ.
(٣) الزيادة من ل، د.
(٤) في ل، د: بها.
(٥) في و: ووصلوا عليه. والتصحيح من ل. د.
(٦) سقطت في ل.
(٧) انظر الايضاح للزجاجي ص ٥٤.
(٨) في ل: يطعن.
(٩) في ل، د: ما لم.
(١٠) في ل، د: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد.
(١١) في ل: موصلا بفعل. وفي د: موصلا لفعل.
(١٢) الزيادة من ل. وفي د: عاطفا.
(١٣) سقطت في ل.

في الدار»، فقولك في الدار صفة لما تحته لا لذاته.

وقال الاخفش علي بن سليمان[1]: الحرف ما افاد معنى لم يكن في الكلام نحو قولك: زيد منطلق. ثم تقول أزيد منطلق؟ فيكون في الكلام معنى الاستفهام

وقال محمد بن الوليد: يستدل على الحرف بأنَّهُ وصلة شيء الى شيء.

وقال ابو الحسن بن كيسان: الحرف ما حدث به[2] معنى غير معنى الاسم والفعل، وقال: لا يقال حرف جاء لمعنى، لان الاسم والفعل جاءا لمعنى.

وقال ابو عبد الله الطوال: الاداة ما جاءت لمعنى ليست[3] باسم ولا فعل.

وهذه الحدود اكثرها فاسدة كفساد ما تقدَّمَ: فقول الاخفش: انه ما[4] لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع خطأ، لان الفعل داخل تحت[5] هذا التحديد، (ومن الافعال ايضا ما لا يتصرف)[6]. وتحديد ابي العباس ايضا فاسد، لان من الحروف ما يأتي[7] لمعنى الاستفهام ولمعنى الاستثناء ولمعنى النفي والقسم[8] والتمني والنهي وغيره[9]. وقول ابي اسحاق: ما لم يكن صفة لذاته انما اراد انه[10] يكون صفة معنوية لا لفظية [والفعل يشرك الحرف في هذا المعنى، الا انك اذا قلت: مررت برجل يضرب زيدا فيضرب صفة معنوية لا لفظية][11]، وكذلك الجمل الخبرية تكون صفة بمعانيها[12] لا بالفاظها. وكذلك قول علي بن سليمان: انه ما افاد بدخوله معنى لم يكن في الكلام فاسد، لان هذا موجود في الاسماء والافعال. وكذلك قول محمد بن الوليد: انه ما كان وصلةً لشيء ينتقض عليه بان من الحروف ما ليس وصلةً وينتقض عليه بالذي، فانه وصلة الى وصف المعارف بالجمل،

---

(١) في و: الاخفش.

(٢) في و: له. والتصحيح من ل، د.

(٣) في و: ليس. والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: لما. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: في.

(٦) سقطت في د، وكتب الناسخ مكانها عبارة «وكذلك صه ومه وآه وجير وعوض ونحو ذلك».

(٧) في ل: ما لا يأتي.

(٨) في ل، د: ولمعنى القسم.

(٩) في ل، د. وغير ذلك.

(١٠) في و: [illegible]. والتصحيح من ل، د.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في و: لمعانيها. والتصحيح من ل، د.

وبقولك (يا أيُّها الرجلُ) فان «أيّاً» ها هنا وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام وينتقض عليه بقولك: «مررت[١] برجل ذي مال» فان «ذي» وصلة الى وصف الرجل بالمال. وان التعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه[٢] الاشياء حدودا وهم ائمة مشهورون، ولو سمعنا ذلك ولم نره عنهم منصوصا[٣] لما صدقناه.

وقال ابو نصر الفارابي في تحديد الحرف. الاداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن ان يفهم بنفسه وحده دون ان يقرن باسم او كلمة. وهذا تحديد صحيح وهو نحو[٤] ما قاله سيبويه: انه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل. ونحو ما قلناه: انه ما لم يكن أحد جزءى الجملة المفيدة. ولاجل هذا الذي ذكرناه من تسامح النحويين في حدود هذه الاصول الثلاثة وقلة تثقيفهم للكلام فيها قال ابو الحسن الاشعري[٥]، وهو يفتخر بعلم الجدل ويعيب صناعة النحو كما عاب غيرها من العلوم، فذكر انه شاهد نحويا وهو يقرأ عليه: الكلام ينقسم ثلاثة اقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. قال[٦]: فقلت له أليس الاسم والفعل جاءا[٧] لمعنى كالحرف. فما اختصاصك بذلك الحرف دونهما قال ابو الحسن: فقال لي: انما أعني بذلك جاء لمعنى في غيره، لأنَّ الاسمَ والفعلَ جاءا لمعنى في انفسهما والحرف ليس كذلك، لانه لا معنى له الا باسم او فعل ينضم اليه. أرأيت لو قلنا[٨]: «زيد» لدل على شخص ما غير محدود، ولو قلنا[٩]: «ضرب» لدل على ضرب كان في زمان ماض الا انه غير منسوب الى موضوع،ولو قلنا[١٠]: «من» لم يدل على شيءٍ حتى يقترنَ به موضوع. فدل هذا على ان قوله جاء لمعنى انما يعني به (في غيره)[١١]لا في نفسه،وان كان ليس في الكتاب كذلك.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: مثل هذه.

(٣) في ل، د: منصوصا عنهم.

(٤) في ل: من نحو.

(٥) هو ابو الحسن علي بن اسماعيل الاشعري المتكلم، توفي سنة نيف وثلاثين وثلاث مئة، وله تصانيف كثيرة منها: اللمع، والموجز، وايضاح البرهان (وفيات الاعيان ٢ /٤٤٦).

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: قد جاء.

(٨) في و: قلت، وانما صححناه من ل، د لينسجم مع قلنا الثالثة.

(٩) في و: قلت. وانما صححناه من ل، د لينسجم مع قلنا الثالثة.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل: غيره.

قال ابو الحسن: فقلت له[1]: ان اخراج الاشياء عن طريقها[2] وحرفها عن ما تدل عليه لا بد في ذلك من حجة تخصص احدهما دون الاخر. والظاهر من هذا الكلام جاء لمعنى وليس في الكتاب[3]، في غيره، فما الدليل على تأويلك[4] دون تأويل[5] من قال: انما عنى [بذلك][6] جاءت [7] لمعنى واراد الاشياء الثلاثة وعبر بالواحد عن الجمع [8]، وهذا شائع في كلام العرب. قال الله تعالى: «همُ العدوُّ فاحذَرْهُمْ» [9] فعبر عن الجماعة بالعدو، والعدو اسم مفرد لا اسم مجموع.

قال ابو الحسن: ثم قلت له: ألسنا قد نجد في الاسماء ما لا يدل على معنى في نفسه كوجوده في الحرف. فالواجب عليك ان تلحقه بالحروف دون الاسماء.[قال][10] فقال لي ان ذلك لا يوجد في الاسماء البتة بوجه من الوجوه، فان كنت تدعي ذلك فهاته. قال ابو الحسن: فقلت له: «ايّ» اسم عندك[11] ام حرف؟ فقال: بل اسم. فقلت له[12]: أرأيت اذا قلنا[13] «أيّ» أليست كقولك «من» لا تدل على شيء الا باقترانها بموضوع قال: فقال لي: «أي» يدخله الاعراب و «من» لا يدخله الاعراب. فلما دخله الاعراب كان اسما. قال ابو الحسن: فقلت له: ان الشيء يبين بأبين منه، وهذا أغمض[14] منه، ونحن لم نسألك عن العلة التي من أجلها[15] قيل: ان الاعراب للاسماء، والانسان انما يجب ان يصحح حجته بمقدمات يقرّ بها خصمه[16]، ثم قال: قلت له[17]: أرأيت ان كان التنوين في «أي» هو[18]

(١) سقطت في ل، د.

(٢) في ل، د: ظواهرها.

(٣) في ل: الكتب.

(٤) في ل، د: تأولك.

(٥) في ل، د: تأول.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في ل: جاء.

(٨) في ل، د: الجميع.

(٩) سورة (المنافقون)، الآية ٤.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في ل: اي هو عندك اسم. وفي د: اسم هو عندك.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل: قلت.

(١٤) في ل: انما يبين الشيء بأبين منه لا بالغمض وفي د: ان الشيء انما يبين بابين منه لا باغمض.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في و: بعد ان يقويها. وفي ل: والانسان انما تجب حجته بمقدمات والتصحيح من د

(١٧) في ل، د: قال: ثم قلت له

(١٨) سقطت في ل.

المانع له من ان يكون حرفا فالواجب ان يكون الفعل حرفا اذ لا تنوين فيه. فقال[١]: الفعل يتصرف والحرف لا يتصرف. قال: فقلت له: ان كان التصرف هو المميز[٢] للفعل عن الحرف فالواجب ان يكون ليس حرفا. وكذلك عسى ونعم وبئس. وكذلك الاسماء كلها ينبغي ان تكون حروفا لانها لا تتصرف. قال: فعميت عليه الانباء وانقطع.

وهذا الذي قاله الاشعريُّ لا يجب به الطعنُ على صناعة النحو، لان في كل علم المتقدمَ والمتأخرَ والقويَّ والضعيفَ. ولو ناظر في ذلك[٣] رجلا له نظَر[٤] بصناعة النحو لكان الاشعري هو المنقطع دونه؛ لأنَّ صناعة النحو ليست من صناعة الجدل وان كان بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات ولكن الاشعرية تعترض في كل صناعة بما أمكن من حق وباطل، وقد روي ان الباقلاني[٥] تكلم في شيء من النحو فرد عليه النحويون وقال له بعضهم: ليست هذه الصناعة لك بضاعة، فاتركها لاهلها. فحملته الأنفة على ان تعاطى شرح كتاب سيبويه فما تشاغل بشرحه احد ولا رأينا منه حرفا الى عصرنا هذا.

---

(١) في ل: فقال لي.

(٢) في و: المانع. والتصحيح من ل. د

(٣) في ل: هذا

(٤) في ل، د: بصر.

(٥) هو القاضي ابو بكر محمد بن الطيب الباقلاني البصري المتكلم المتوفى سنة ثلاث واربعمائة. له تصانيف كثيرة مشهورة في علم الكلام وغيره (وفيات الاعيان ٣ / ٤٠٠).

باب معرفة علامات الاعراب

«مسألة»

قال ابو القاسم [في هذا الباب]: [1]وحذف النون ايضا علامة الجزم في تثنية الافعال وجمعها. [2]

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة لان الافعال لا تثنى ولا تجمع. ويجب ان نتأوّل قوله على انه اراد في تثنية ضمائر الافعال وجمعها، فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه، وقد كرر هذا في موضع آخر من كتابه سنذكره اذا وصلنا اليه ان شاء الله. فاذا قلت: الزيدان يضربان، والزيدون يضربون، فانما ثنيت وجمعت الضمير الذي في قولك: «زيدٌ يضربُ» ولم تثنِ الفعلَ ولم تجمعه، ولذلك كانت الالف والواو في «يضربان» و «يضربون» اسما، وفي قوله: ضاربان وضاربون حرفا [3]، لانك لم ترد ان تضم فعلا الى فعل كما ضممت اسما الى اسم ولذلك ايضا قامت النون في يضربان مقام حركة فقط[4].

فان قال قائل: فما العلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه؟ فالجواب: ان التثنية والجمع انما يراد بهما [5] التكثير والاشعار بان الاسم [6] قد تجاوز حد الافراد. الا ترى انك اذا قلت: «زيد» فانما [7] يدل على شخص واحد فاذا اردت [8] اكثر من شخص واحد [9] احتجت الى ان تقول: زيدان او زيدون. والفعل لا يحتاج فيه الى ذلك، لان لفظ الفعل يستغنى[10]به عما قلّ منه وما كثر. الا ترى ان «قام وقعد» انما وضعا في اصل وضعهما ليعبر

---

(1) الزيادة من ن، د.

(2) ينظر كتاب الجمل ص ٢١.

(3) في ل، د: وفي قوله: ضاربون وضاربات حرفين.

(4) في ن: ولذلك الشيء ايضا في «ضاربون» و «ضاربان» بدلا من حركة وتنوين. وفي د: ولذلك ايضا كانت النون في قولك: «ضاربان» و «ضاربون» بدلا من حركة وتنوين، وكانت في «يضربان» و «يضربون» بدلا من حركة.

(5) سقطت في ن.

(6) في و: الشيء. والتصحيح من ل، د.

(7) في و: فانه. والتصحيح من ل، د.

(8) سقطت في ن

(9) سقطت في ن، د.

(10) في ن، د: يعبر.

بهما عن كل قائم وقاعد، ولم يوضعا ليكونا عبارة عن فعل واحد بعينه فلم يحتج فيه الى تثنية كما احتيج في الاسماء. ويدل على صحة هذا ان الفعل اذا لم يتضمن ضميرا لم تلحقه علامة تثنية ولا جمع نحو قولك: «قام الزيدان» و «خرج العمران» ، [وقام الزيدون وخرج العمرون](1) ولو كان الفعل مما يثنى ويجمع لثني وجمع (اذا كان)(2) مقدما على المخبر عنه كما ثني وجمع اذا كان مؤخرا، ويدل على ذلك ايضا ان معنى قولنا: قام الزيدان او قام الزيدون كان منهما ومنهم قيام، ففائدة الفعل ها هنا كفائدة المصدر لو ذكر، فإن قال قائل فما تنكرون(3) ان تكون العلة في تثنية الفعل وجمعه الاشعار بتكريره (4) من الفاعل فتكون تثنيته اشعارا بأنه فعل (5) مرتين ويكون جمعه اشعارا بأنه فعل مرات (6). فالجواب ان التثنية والجمع لو لزما لهذه العلة [التي ذكرت] (7) لثني الفعل وجمع وهو يخبر (8) عن فاعل واحد(9)، لان الفاعل الواحد قد يفعل الفعل مرتين ويفعله مرارا، فكان يجب على اعتلاله (10) الفاسد ان يقال: (زيد قاما) اذا قام مرتين، (وزيد قاموا) اذا قام مراراً، وهذا لا يجوز.

فان قال قائل: قد روي ان من العرب من يقول: «قاما اخواك» و «قاموا اخوتك» فيلحق(11) الفعل علامة التثنية والجمع، وهو مقدم(12)، كما يلحقهما اياه وهو مؤخر، وهذه الالف في التثنية وهذه(13) الواو في الجمع على هذه اللغة حرفان وليسا باسمين لان قولنا: «قام اخواك»(14) لا ضمير فيه، وعلى هذه اللغة انشد النحويون:

---

(1) الزيادة من د، وسقطت في ل: وخرج العمرون.

(2) سقطت في ل، د.

(3) في ل، د: تنكر.

(4) في ل : بتكرره، وفي د: بتكراره.

(5) في ل، د: قد فعل.

(6) في ل، د: قد فعل مراراً

(7) الزيادة من ل ، د.

(8) في ل، د: خبر.

(9) في ل: عن الواحد، وفي د: عن الفاعل الواحد.

(10) في ل، د: اعتلالك.

(11) في و: فيلحقوا والتصحيح من ل، د. وقد عبر النحوين عن هذا بلغة اكلوني البراغيث، وهي لغة طي او ازدشنوءة. الاشموني ٤٧/١-٤٨.

(12) في ل، د: فيلحق الفعل وهو مقدم علامة التثنية والجمع.

(13) في ل: وهذا.

(14) في ل، د: اخوك.

ألفيتا عيناك عند القفا   أولى فأولى لك ذا واقيه[1]

• وانشدوا ايضا:

يلومونني في اشتراء النخيل   قومي [2] وكلهم[3] يعذل[4]
واهل الذي باع يلحونه   كما لحيَ البائع الاول

فالجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: ان الالف والواو في هذه اللغة وان [5] كانتا حرفين كما ذكرت فليستا بعلامتي [6] تثنية للفعل ولا جمع [له] [7] كما توهمت، ولكن اهل هذه اللغة ارادوا ان يجعلوا للتثنية والجمع علامة كما جعلوا للتأنيث علامة في قولنا، خرجت هند وذهبت دعد [8]، فكما ان التاء في «ذهبت وخرجت» لا تدل على ان الفعل مؤنث وانما تدل على تأنيث الذي سند اليه الخروج [9] والذهاب، فكذلك الالف والواو اللاحقتان[10] في: ذهبا اخواك، وذهبوا اخوتك، لا تدل على ان الفعل مثنى ومجموع وانما هما دليلان[11] على ان المسند اليه «الذهاب» مثنى ومجموع.

ويرى اهل النظر من النحويين ان اصحاب هذه اللغة انما فعلوا ذلك، لان من[12]

---

(١) كذا في ل، د. واوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام ج ١ ص ٣٤٦، والذي في و:

انشقتا عيناك عند القفا   اولى فاولى لك من واقية

والبيت من السريع وهو لعمرو بن ملقط الطائي شاعر جاهلي، كان فارسا في قومه معاصرا لعمرو بن هند (الاشتقاق لابن دريد ص ٣٨٥ ومعجم الشعراء للمرزباني ص ٥٧)، والشاهد فيه قوله: «الفيتا عيناك» حيث الحق الف الاثنين بالفعل مع كونه مسندا الى اسم ظاهر مثنى، وهو قوله: «عيناك».

(٢) في ل، د، وديوان امية ص ٤٨، وابن عقيل ج ١ ص ٤٧٠ والاشموني ج ٢ ص ٤٧. والجرجاوي ص ١٠٤: اهلي.

(٣) في ل، والديوان ص ٤٨ وابن عقيل ج ١ ص ٤٧٠ والاشموني ج ٢ ص ٤٧ والجرجاوي ص ١٠٤: فكلهم.

(٤) من المتقارب وهو لامية بن ابي الصلت الثقفي وهو شاعر جاهلي (الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٦٩- ٣٧٢ ومقدمة ديوانه ص ٥- ١٥) والشاهد فيه قوله: يلومونني، حيث الحق به واو الجمع مع كونه مسندا الى اسم ظاهر وهو «اهلي» على لغة بني الحارث بن كعب، ولو جرى على لغة جمهور العرب الفصحى لقال: «يلومني».

(٥) في و: ان.

(٦) في ل، د: علامتي.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل: زينب، وفي د: فاطمة.

(٩) في و: الفعل. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و: اللاحقان. والتصحيح من ل، د.

(١١) في ل: انما دليل، وفي د: انما هي دليل.

(١٢) في ل، د: في.

الاسماء اسماء لا يظهر فيها علامة للتثنية ولا للجمع، نحو: «من» و «ما». الا ترى انك اذا قلت: قام من في الدار. احتمل ان تريد واحدا او اثنين او جماعة [1] فالحقوا الفعل علامة تدل على ذلك حرصا على البيان ثم حملوا مالا اشكال [2] فيه على ذلك، ليكون الحكم واحدا في الجميع [3] كما حملوا «تَعِد ونَعِد وأَعِد [4]» على يَعِدُ، وكما حملوا (تُكْرِمُ ويُكْرِم ونُكْرِمُ على فعل المتكلم اذا قال: انا أُكْرِمُ. وكما حملوا «مررت برجل ذي عَلَم» على قولهم [5]. (مررت برجل [6] ذى دَار)، لان الاصل في «ذي» هذه ان تدخل وصلة الى وصف الاسماء [7] بالاسماء الجامدة التي لم تستعمل صفة، ثم اجروا مجراها قولهم مررت برجل ذي علم، والعلم لا يحتاج في [8] الوصف به إلى صلة [9] لانك تجد منه اسما مشتقا يغنيك عن ذلك وهو قولك: مررت برجل عالم، هذا كثير في العربية. فهذا احد الجوابين.

والجواب الثاني: ان قولهم: قاما اخواك وقاموا اخوتك ليس من الضرورة ان تكون الالف والواو فيهما حرفين بل قد يمكن ان يكونا اسمين مضمرين ويكون الاخوان بدلا من الالف، والاخوة بدلا [10] من الواو ويجوز ان يكون ما بعدهما مبتدأ والفعلان خبر للمبتدأ فيكون قاما اخواك بمنزلة اخواك قاما، وقاموا اخوتك بمنزلة اخوتك قاموا. فان قال [11] قائل: هذا يستحيل، لان النحويين قد قالوا: خبر [12] الابتداء لا يجوز تقديمه عليه اذا كان فعلا [13]. فمن اين زعمت انه يجوز ان يكون خبرا مقدما؟ فالجواب ان النحويين انما منعوا من ذلك في [14] الفعل الذي يكون خبرا عن المفرد كقولك: زيد قام، لانك اذا قلت: قام

---

(١) في ل، د: وجماعة.
(٢) في ل: ما اشكال فيه
(٣) في ل: في جميع الاشياء. وفي د: جميع الاسماء.
(٤) سقطت في ل.
(٥) في ل: على محمل قولهم . وفي د: محمل قولهم
(٦) سقطت في ل.
(٧) في و: المعارف. والتصحيح من ل، د
(٨) كذا في ل، د. وفي و: الى ولا يستقيم معها السياق.
(٩) في ل، د: وصلة
(١٠) في ل: خلف.
(١١) سقطت في ل.
(١٢) في ل، د: ان خبر.
(١٣) في ل: لان النحويين قد قالوا: ان خبر المبتدأ يجوز الا اذا كان فعلا.
(١٤) في و: لان. والتصحيح من ل، د

زيد انتقض شرطك في المبتدأ [1] وعاد فاعلا، لان عامله [2] لفظي موجود وعامل المبتدأ معنوي متوهم، واللفظي الموجود اقوى من المعنوي المتوهم [3]. فاذا الحقت الفعل علامة التثنية والجمع [4] ذهبت [5] العلة المانعة من التقديم، وصار قولك [6]: (قاما اخواك) بمثابة قولك: (قائمان اخواك)، و(قاموا اخوتك) بمثابة قولك [7]: (قائمون اخوتك) وبمنزلة (قام ابواهما اخواك) وبمنزلة [8] (قام آباؤهم اخوتك). فان قلت: فقد كان ابو عثمان المازني [9] يذهب في قولنا: (اخواك قاما واخوتك قاموا) الى ان الالف والواو حرفان وليسا باسمين وان الفاعلين مضمرون في حال[10] التثنية والجمع كاضمار الفاعل في حال الافراد اذا قلت: (اخوك قام). فالجواب ان المازني موافق لنا في ان الفعل لا يثنى ولا يجمع وانما قاس المثنى والمجموع على المفرد وهو مع ذلك خطأ عند اصحابه، والصحيح قول سيبويه[11] وذلك انه لا خلاف بين النحويين ان المتكلم له ضميران: ضمير يظهر في اللفظ كقولك: قمت، وضمير لا يظهر في اللفظ كقولك: انا اقوم. وكذلك المخاطب له ضمير يظهر في اللفظ كقولك: قمت، وضمير لا يظهر كقولك: انت تقوم. فاذا صح ان هذا موجود في فعل المتكلم والمخاطب لم يمنع مانع من ان يكون للغائب ايضا ضمير يستتر [12] في بعض الاحوال ويظهر في بعض، ويشبه ان يكون المازني قاس: (أخواك قاما) و (اخوتك قاموا). على قولهم: (قاما اخواك)، (وقاموا اخوتك)، فاعتقد ان «الالف» و «الواو» حرفان في حال

---

(١) في ل، د: شرط المبتدأ.

(٢) في ل: لان عامل الفاعل، وفي د: لان عامل الفعل.

(٣) في ل، د: المعدوم.

(٤) في ل، د: وعلامة الجمع.

(٥) في ل، د: زالت.

(٦) في ل، د: قولنا.

(٧) في ل، د: قولنا.

(٨) سقطت في ل.

(٩) هو ابو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩ وقيل ٢٤٨ وقيل ٢٣٦. له من التصانيف كتاب «ما تلحن فيه العامة» وكتاب «الالف واللام»، وكتاب «التصريف» وغير ذلك (طبقات الزبيدي ص ٩٢- ١٠٠، وابن خلكان ١/٢٥٤- ٢٥٦).

(١٠) سقطت في ل.

(١١) ورد: (ان هذه الحروف لها حالتان حال تكون فيها اسماء وذلك اذا تقدمها ظاهر نحو قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فالالف في قاما اسم وهو ضمير والواو في قاموا ضمير اسم واذا قلت قاما الزيدان فالالف في قاما علامة مؤذنة بان الفعل لاثنين وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف مؤذنة بان الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم اكلوني البراغيث. شرح السيرافي على الكتاب ج١ الورقة ١٠٢ (نقلا عن رشيد العبيدي (ابو عثمان المازني ٢٠٢ - ٢٠٣).

(١٢) في و: يتميز. والتصحيح من ل، د.

تأخرهما كما هما حرفان في حال تقدمهما. فان كان قد قاس تأخرهما على تقدمهما فقد خالف[1] القياس، والدليل على اختلاف حال[2] تقدمهما وتأخرهما انك اذا قلت: اخواك قاما، واخوتك قاموا. امكن ان تضع مكانهما اسمين ظاهرين فتقول: اخواك قام ابواهما واخوتك قام آباؤهم ولا يمكنك ذلك اذا قدمتهما. ويؤيد ذلك انك إذا قدمتهما لا يمكن اسقاطهما ويمكنك ذلك في حال تأخرهما[3] فان قال قائل: فلأية[4] علة لم يكن للضمير[5] المفرد المرفوع علامة، ولزم ان يكون للاثنين والجمع علامة؟ فالجواب عن ذلك: ان الفعل معلوم في المعقول[6] انه لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب والبناء الذي لا بد له من بان وشبه ذلك[7]، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه. فلما كان الفعل لا يخلو من فاعل واحد لم يحتج الى علامة، ولما جازان يخلو من الاثنين والجماعة احتاج الى علامات[8].

فان قال قائل: اذا كانت الالف والواو في قاما اخواك وقاموا اخوتك والنون في قمن الهندات علامات[9] تؤذن بتعداد[10] الفاعلين. كما ان التاء في «قامت هند» علامة مؤذنة بالتأنيث. فهلا كان الاختيار عندكم[11] الحاق هذه الحروف[12] كما كان الاختيار الحاق علامة التأنيث في: «قامت هند»، ولم يحسن عندكم: «قام هند».

فالجواب: انهما يفترقان لعلل[13]: منها ان التأنيث لازم للاسم، والتثنية والجمع ليسا كذلك، لانهما قد يفارقان الاسم فيصير الى الواحد. فلما لزم التأنيث[14] لزمت علامته، ولزوال التثنية والجمع لم تلزم علامتهما. وعلة اخرى وهي ان علامة التأنيث لا تمنع

---

(١) سقطت في ل. وفي د: خالفه.

(٢) في ل: حالي.

(٣) في ل، د. ويؤيد ذلك انك اذا قدمتهما امكن اسقاطهما ولا يمكن ذلك في حال تأخرهما.

(٤) في ل، د. لاية

(٥) في ل، د المضمر.

(٦) في و المفعول وفي د: العقول. والتصحيح من ل.

(٧) في ل، د وما اشبه ذلك

(٨) في ل، د علامة.

(٩) في ل، د علامة.

(١٠) في ل، د. بعدد.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في و: لمعان. والتصحيح من ل، د.

(١٤) في ل، د: فلزوم التأنيث.

ضمير الاثنين كقولك: «الهندان قامتا». وعلامة الاثنين تمنع ضمير(1) الاثنين وتشبهه (2). فكان لا يمنع اولى باللزوم مما يمنع. وعلة اخرى وهي (3) انك اذا قلت: قام اخواك وقاموا اخوتك، وقمن الهندات. جازان تكون هذه الحروف(4) ضمائر، وتكون الافعال المتصلة(5) بها اخبارا مقدمة، كما ذكرنا فيما مضى، و «التاء» لا يقع فيها لبس بغيرها، تقدمت او تأخرت.

وعلة اخرى: وهي (6) انه قد يشترك المؤنث والمذكر (7) في اسماء كثيرة نحو: هند، واسماء، وجعفر. قال الشاعر:

فجاوزتُ(8) هنداً رغبةً عن قتاله الى مالكٍ(9) اسمو الى ذكرِ مالكِ(10)

فهند في هذا البيت اسم رجل، وقال الاخر(11):

يا جعفر يا جعفر يا جعفر ان أك دحداحا فأنت اقصر

أو أك ذا شيب فأنت اكبر(12)

و «جعفر» في هذا الشعر(13) اسم(14) امرأة كانت عيّرته بالقصر والشيب، ولذلك قال

(1) سقطت في ل.

(2) في و: تنفيه. والتصحيح من ل، د. وذلك ان علامة الاثنين الف وان ضمير الاثنين الف.

(3) في و: وهو والتصحيح من ل، د.

(4) في ل، د: الاحرف

(5) في ل، د: التي اتصلت بها.

(6) في و: وهو. والتصحيح من ل، د.

(7) في ل، د: المذكر والمؤنث.

(8) في ل، د: تجاوزت.

(9) في و: ملك، والتصحيح من ل ومن العقد الفريد ج ٥ ص ١٧٥.

(10) من الطويل وروايته في العقد الفريد على النحو الاتي:

تجنبت هندا رغبة عن قتاله الى مالك أعشو الى ضوء مالك

وقائلة شاعر جاهلي اسمه عبد الله بن جندل رئيس بني فراس من كنانة ورواية البيت في د:

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى مالك اعشو الى ذكر مالك

وهو كذلك في ل غير ان كلمة مالك كتبت في الموضعين (ملك)، وهو امر مألوف في كتابة الاعلام مثل عبد الرحمن وعبد الرحمان واسحق واسحاق.

(11) في ل، د: آخر

(12) من الرجز. ينظر الكامل للمبرد ٨/ ٨٥، وفيه: ان أك ربعة. وابن يعيش ٩٣/٥ وهو فيهما غير منسوب.

(13) في ل: البيت.

(14) سقطت في ل، د.

بعد هذا:

غــرّك ســربــال عــلـيــك احــمــر   ومــقــنــع مــن الحــريــر أصــفــر

وتحت ذاك سوءة لا تذكر (١)

فلما اشترك النساء والرجال في بعض الاسماء لزمت علامة التأنيث لئلا يتوهم ان الفاعلَ مذكّر.

(١) ينظر الكامل للمبرد ١/٨٥. والمقنع: ما تغطي به المرأة رأسها.

«باب الأفعال»

قال ابو القاسم في هذا الباب:

الأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم(1).

قال المفسر: هذا التقسيم صحيح غير انه يخالف قوله في صدر الكتاب: ان الفعل مادل على حدث وزمان: ماض او مستقبل. وقد تعقب(2) عليه قوم قوله: وفعل في الحال(3) يسمى الدائم، وقالوا: فعل الحال لا يثبت ولا ينفى منه جزء حتى يلحق به جزء آخر، ولكن الجزء الثاني لا يأتي الا وقد صار الاول ماضيا. فكيف يصح ان يسمى دائما، وهذا الذي اعترضوا عليه به(4) ليس بصحيح(5)، لانه ان جاز ان يتعقب هذا على ابي القاسم جاز ان يتعقب على سيبويه قوله: ان الفعل امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما(6) هو كائن لم ينقطع. فقوله: ولما هو كائن لم ينقطع، كقول ابي القاسم: انه يسمى الدائم، وليس يمتنع فعل الحال ان يسمى الدائم(7) على تأويلين:

أحدهما: انه يراد انه دائم التعاقب(8). والاخر: ان الزمان الفاصل بين الزمانين(9): الماضي والمستقبل، وهو الذي قيل فيه ان «الان» حدّ بين(10) الزمانين ينقسم قسمين: قسم فلسفي لا مدخل له في صناعة النحو، وهو الذي(11) اعترض به هذا المعترض، وقسم نحوي وهو الذي يستعمله اهل النحو العربي والعجمي، فليس يجب ان

(1) ينظر كتاب الجمل ص21.
(2) سقطت في ل.
(3) في و: في فعل الحال، والتصحيح من ل،د.
(4) في ل: به عليه.
(5) في ل: غير صحيح.
(6) في ل، د: وما. وقد مرت الاشارة الى موقع هذا النص في الكتاب.
(7) في ل،د: دائما.
(8) في و: التعقب. والتصحيح من ل،د.
(9) في ل،د: الزمان.
(10) سقطت في ل،د.
(11) سقطت في ل.

يستعمل احدهما مكان الاخر، ولكن نتكلم في كل صناعة بالاصول التي قد تعارفها اهلها، فأما «الان» الفلسفي: فهو الذي ينزل منزلة «النقطة» التي لا امتداد لها، ويمثل على جهة التقريب من الافهام بالحد الفاصل بين الظل والشمس. فالان الذي بهذه الصفة لا يمكن ان يقع فيه فعل على التمام، ولكنّ الفعلَ متحركٌ بتجدده(1). فاذا قال القائل: «جعفر»، فالزمان(2) الذي ينطق فيه بالجيم لا يثبت(3) حتى يجيءَ الزمانُ الذي ينطق فيه بالعين، بل يصير ذلك(4) ماضيا، وقد مثلوا ذلك بمثال تقريبا من فهم المتعلم، فقالوا: الزمان(5) ينقسم قسمين، سنون قد مضت وسنون مستقبلة، والموجود منها السنة التي نحن فيها، فالسنة التي نحن فيها تنقسم قسمين: شهور قد مضت، وشهور مستقبلة، والموجود منها الشهر الذي نحن فيه، والشهر الذي نحن فيه ينقسم قسمين: أيام قد مضت وأيام مستقبلة، والموجود منها اليوم الذي نحن فيه، واليوم الذي نحن فيه ينقسم الى ساعات قد مضت وساعات مستقبلة، والموجود منها الساعة التي نحن فيها، والساعة التي نحن فيها تنقسم الى اجزاء مضت(6) واجزاء مستقبلة، والموجود منها الجزء الذي نحن فيه. فاذا تأمل المتأمل الزمان الحاضر على هذه [الصفة](7) خيل اليه انه غير موجود، وهو الموجود في الحقيقة اذا تأمله المتأمل على وجه آخر. فهذا هو «الان» الذي تسميه الفلاسفة «حدّ الزمانين» ولا مدخل في صناعة النحو له(8). وأما «الآن»(9) الذي يستعمله النحويون من العرب والعجم فانهم يجعلون كل ما قرب(10) من الماضي والمستقبل من تلك النقطة داخلا(11) في الآن، فلذلك يقولون: خرجت الان، وزيد يخرج(12) الآن، لأن «الآن» الذي بهذه الصفة يمكن ان تقع فيه الافعال على التمام ويمكن ان يقال: انه لم ينقطع كما قال سيبويه، ويسمى «دائما»(13) كما قال ابو القاسم، فافهم هذا فان فيه(14) غموضا.

---

(1) في ل،د: يتجزأ بتجزئه.

(2) في ل: فالزمن.

(3) في ل: لا يلبث.

(4) سقطت في ل،د.

(5) في ل: الزمن.

(6) في ل،د: قد مضت.

(7) الزيادة من ل،د.

(8) في ل.د: جاءت الكلمة «له» بعد: لا مدخل.

(9) سقطت في ل.

(10) في و: ما قرب كله. والتصحيح من ل،د.

(11) في ل،د: أنا داخلا.

(12) في ل،د: خارج.

(13) في ل: ويسمى ذلك دائما.

(14) في ل: به.

«مسألة»

قال ابو القاسم في هذا الباب: فالماضي ما حسن فيه «أمس»، وقال في المستقبل: انه ما حسن فيه «غد»(1).

قال المفسر: هذا الذي قال(2) تقريب، لأنه انما يصح في الافعال التي لم(3) يعرض لها عارض يخرجها عن موضوعها الذي(4) وضعت عليه، وما وضع الشيء عليه في اصل وضعه هو المعتمد بالتحديد، ولكن الاشياء قد تعرض لها عوارض تخرجها عن اصولها، فتوهم الضعيف في الصناعة ان الحدود والرسوم التي حدت ورسمت بها(5) فاسدة الا ترى ان حروف الشرط تدخل على الافعال الماضية فتصير بمنزلة المستقبلة فتقول: ان جئني زيد اكرمته، وكذلك تدخل حروف الجزم على الافعال المستقبلة فتصيرها بمعنى الماضية فتقول: لم يجئني(6) زيد امس. فيلزم من اجل هذا العارض(7) الذي يشكك(8) في حدودها ورسومها ان يقال: الفعل الماضي ينقسم ثلاثة اقسام: ماض في اللفظ والمعنى كقولك: قام زيد أمس، وماض في اللفظ لا في(9) المعنى كقولك: ان قام زيد اكرمته، وماض في المعنى لا في(10) اللفظ كقولك: لم يقم زيد امس. ويقال في المستقبل مثل ذلك.

«مسألة»

قال ابو القاسم في هذا الباب يعني الفعل المستقبل: وهو مرفوع ابدا حتى يدخل عليه ناصب او جازم(11).

---

(1) ينظر كتاب الجمل ص21-22

(2) في ل: قاله.

(3) سقطت في ل.

(4) في و: التي.

(5) سقطت في د، وفي ل: حدت بها ورسمت.

(6) في ل،د: لم يجيء.

(7) في و: المعارض. والتصحيح من ل.د.

(8) في ل: شككت.

(9) سقطت في ل.

(10) سقطت في ل.

(11) ينظر كتاب الجمل ص22.

وهذا كلام صحيح لا تعقب فيه[1].

ثم قال: فالناصب[2]: أنْ ولَنْ وإذَنْ وحتىّ وكي وكيلا ولكي ولكيلا ولام كي ولام الجحود، والجواب بالواو والفاء[3] وأو، ولها موضع[4] تذكر فيه[5].

فيسمي هذه كلها حروف نصب الافعال، وهذا انما ينبغي ان يحمل على وجه التسامح لا على الحقيقة؛ لان من هذه الاشياء التي ذكر ما ينصب بنفسه (ومنها ما ينصب بغيره)[6] ومنها ما تضمر بعده «ان»، ومنها ما فيه خلاف: هل ينصبُ بنفسه او باضمار «ان»، ولذلك قال ابو العباس المبرد:

واعلم انّ ها هنا حروفا تنصب بعدها الافعال وليست الناصبة، انما بعدها «ان» مضمرة والفِعل ينتصب بان، وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها. فمن هذه الحروف: الفاء والواو وأو وحتى، واللاِم المكسورة، ولها موضعان: احدهما نفي، والآخر: ايجاب وذلك قولك: جئتك لاكرمك ونحو[7] قوله -عز من قائل-[8] ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر»[9] فهذه للايجاب[10]. والنفي[قولك][11]: ما كان زيد ليقوم[12].

قال المفسر: هذا الذي قاله ابو العباس مذهب البصريين[13] الا ابا عمرو الجرمي، فانه كان يرى [أنّ][14] النصب بالفاء والواو وأو من غير اضمار «أن» وهو مذهب الكوفيين.

وكان الكسائي يرى ان ينصب[15] ما بعد حتى[16] باضمار «ان». ومن قال: جئت

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: والناصب. والتصحيح من ل.د. وكتاب الجمل ص ٢٢

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص٢٢: بالفاء والواو.

(٤) في و: مواضع. والتصحيح من ل.د.

(٥) ينظر كتاب الجمل ص٢٢.

(٦) سقطت في ل.د.

(٧) في ل: ونحوه.

(٨) في ل.د: عز وجل.

(٩) سورة الفتح، الاية ٢

(١٠) في ل.د: فهذا الايجاب.

(١١) الزيادة من ل.د.

(١٢) ينظر كتاب المقتضب لابي العباس المبرد بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ج٢ ص٦-٧.

(١٣) انظر المسالتين ٧٥ و٧٦ في كتاب الانصاف ص٥٥٥ و٥٥٧.

(١٤) الزيادة من ل.د.

(١٥) في ل.د نصب.

(١٦) انظر المسألة ٨٣ في كتاب الانصاف ص٥٩٧.

لكي.اضرب زيدا ولكيلا، فادخل «اللام» على «كي» فكي عنده[1] حرف ناصب لا جار، لأنه لا يدخل جار على جار[2]. ومن قال: جئت كي افعلَ[3]، واسقط اللام، فهي[4] عنده جارة، بدليل قولهم في الاستفهام «كيمه»، و«ما» الاستفهامية لا تحذف «الفها» الا مع حرف[5] الجر كقولهم: لم جئت؟ وقوله تعالى: «فيم انت من ذكراها؟»[6] و: «عمّ يتساءلون؟»[7] وبهذا علمنا ان «حتى» حرف جر لقولهم: حتام تكرع[8] ولا تنقع. وان النصب بعدها باضمار «ان» بخلاف ما قال الكسائي.

وقد قيل في «اذن»: انها مركبة من «اذ» و«أن»، وفي «لن» انها محذوفة من «لا ان» وهو مذهب الخليل، وحكي عن الكوفيين[9] ان النصب في قولهم: جئت لافعل [وما جئت لافعلَ][10] باللام نفسها. والكلام في هذا يطول جدا ولا يتسع له [هذا الموضع][11]، ففي هذه الحروف من الخلاف ما ترى، وقد اطلق عليها ابو القاسم: النصبَ للافعال من غير تبيين ولا تقييد، وسمى ايضا النصب بعد «الواو واو»[12] جوابا وانما سمي جوابا ما ينصبُ بعد «الفاء» خاصة. وهذا كله منزل منه[13] منزلة التقريب، ولسنا نقول انه كان يجهل ما ذكرناه الا ان الاخلال بتقييد الاشياء وتحديدها مفسد لنظر القارىء وتحيير لباله.

«مسألة»

وقال في هذا الباب: وحروف المجازاة وهي «ان» الخفيفةُ و«مهما واذ ما»[14] وحيثما

---

(١) سقطت في ل.

(٢) انظر المسألة ٧٨ في كتاب الانصاف ص ٥٧٠

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل،د: فكي.

(٥) في ل،د: حروف.

(٦) سورة النازعات، الاية ٤٣.

(٧) سورة النبأ، الآية ١.

(٨) في و: تطوع والتصحيح من ل،د وهي كذلك في مجمع الامثال للميداني جـ١ ص٢٠٩. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

(٩) في و: وحكى الكوفيون. أنظر المسألة ٧٩ في الانصاف ص٥٧٥.

(١٠) الزيادة من ل،د.

(١١) سقطت في و

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في و: وأما والتصحيح من ل،د

وكيفما ومَنْ وما واى وأنّى، وما اشبه ذلك ولها موضع تذكر فيه[1].

قال المفسر: في هذا الكلام تعقب، لانه سماها كلها حروفا (ومنها اسماء ليست بحروف ويجب ان يعتذر عنه بان يقال: انما استجاز ان يسميها كلها حروفا)[2]، لان ما كان منها اسما فإنما يجزم لتضمنه معنى حرف الشرط ومنابه عنه، وفيه اعتراض آخر بانه ذكر «كيفما» فيما يشترط به. وفي الجزم بها بين النحويين[3] خلاف، وسنذكر ذلك اذا انتهينا الى باب الجزاء من هذا الكتاب[4] ان شاء الله تعالى.

«مسألة»

قال ابو القاسم: واما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم[5] الان، ويقوم غدا، وعبد الله يصلي الان ويصلي غدا، فان[6] اردت ان تخلّصه للاستقبال ادخلت[7] عليه السين او سوف فقلت سوف يقوم وسيقوم[8] فيصير مستقبلا لا غير[9].

قال المفسر: هذا الكلام يوهم من يسمعه ان المستقبل ليست له صيغة تختص به[10] [كما للماضي صيغة يختص بها][11] وقد قال سيبويه حين قسم الافعال الى الماضي والاستقبال والحال[12] ثم مثلها بان قال: فأما بناء[13] ما مضى: فذهب، وسمع، وحمد، ومكث، وأما بناء ما لم يقع فانه قولك[14] آمرا: اذهب واقتل واضرب[15]، ومخبرا:

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: وحروف المجازاة وهي ان الخفيفة ومهما واذ ما وحيث ما وكيف ما ومن وما واينما واي وانى ولها موضع تذكر فيه.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في ل: وفي الجزم بها خلاف بين النحويين. انظر الانصاف ص٦٤٣.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في ل،د، وكتاب الجمل ص٢٢، وفي و: يقوم زيد الان.

(٦) كذا في و،ل، وكتاب الجمل ص٢٢، وفي د: فاذا.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة، وفي كتاب الجمل ص٢٢: أدخل.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة، وفي كتاب الجمل ص٢٢: فقلت: سيقوم، وسوف يقوم.

(٩) ينظر كتاب الجمل ص٢٢.

(١٠) في ل،د: يختص بها.

(١١) الزيادة من ل،د.

(١٢) في ل،د: والحال والمستقبل.

(١٣) كذا في ل،د، والكتاب ١/٢. وفي و: اما بناء

(١٤) كذا في ل،د، والكتاب ١/٢. وفي و: فقولك.

(١٥) في : اذهب اقتل اضرب. والتصحيح من ل،د.

[يذهب و] [1] يضرب ويقتل.

فجعل المستقبل كما ترى نوعين: نوع خالص [2] للاستقبال لا شركة فيه للحال وهو صيغة الامر، ونوع مشترك بين صيغة [3] الحال والاستقبال وهو الذي يراد به الاخبار، ومثله بفعل الامر المجرد عن «اللام»؛ لئلا يتوهّم متوهمٌ أنَّ «اللام» الداخلة عليه [4] هي التي ازالت عنه الاشتراك، وهذا من لطائفه.

وفعل الحال ليست له صيغة يختص بها [5] في لسان العرب، وهذا مما احتج به الذين نفوا فعل الحال، وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين: احدهما: ان له صيغة في غير اللسان العربي.

والثاني: ان [6] في لغة العرب اشياء كثيرة لم يوضع لها صيغ تختص بها، ولا يبطل ذلك [ان تكون موجودة لان وجود الشيء ليس بوجود اسمه انما بوجوده] [7] ان يكون حقا [8] في ذاته. وقد وجدنا النصب في التثنية والجمع المسلم قد اشترك مع الخفض ولم يوضع له لفظ ينفرد به، ولم يكن له دليل [9] على انه ليس بموجود. فان قال قائل: فلم كان اشتراك فعل الحال مع المستقبل [10] اولى من اشتراكه مع الفعل الماضي [11]، فقيل: إنما كان اشتراكه مع المستقبل اولى من الماضي [12]، لانه معرب مثله، وكل واحد منهما تلحقه الزوائد الاربع. ومن طريق النظر ان الفعل الماضي معدوم وفعل الحال موجود، فهما [13] متضادان، والفعل المستقبل ممكن والممكن اقرب الى الموجود من المعدوم.

---

(١) الزيادة من ل،د، والذي في و: وعبرا تضرب وتقتل.

(٢) في ل: حال.

(٣) سقطت في ل،د

(٤) في ل: عليها

(٥) في ل: تختص به

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في و

(٨) في و: جميعا، وفي د: بان يكون حقا ثابتا والتصحيح من ل.

(٩) في ل،د: ولم يكن في ذلك دليل

(١٠) في ل،د: مع الفعل المستقبل

(١١) في و: اولى منه للماضي.

(١٢) في ل،د: فالجواب انه شبه المستقبل منه بالماضي.

(١٣) في د: وهما

«باب الفاعل والمفعول به[1]»

قال ابو القاسم في هذا الباب: وانما قلت: قام[2] ولم تقل: قاموا، وهم جماعة، لان الفعل اذا تقدم الاسماء وحّد، واذا تأخر ثني وجمع للضمير[3] الذي يكون فيه[4].

قال المفسر: هذا شبيه[5] بقوله في باب علامات الاعراب: وحذف النون ايضا علامة الجزم في تثنية الافعال وجمعها، وقد قلنا هناك[6] ما يغني عن اعادته هاهنا، وكان الوجه ان يقول:

فاذا[7] تأخر لحقه ضميرُ الاثنين والجمع[8] او ثني وجمع الضمير الذي فيه[9]، ونحو ذلك، ووجهُ الاعتذار له ان يقال: انه[10] نسب التثنية والجمع الى الفعل مجازا[11]، ومراده الضمير الفاعل المستكن فيه من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد [وكان كالجزء منه][12] الاترى انه يسكن له آخر الفعل[13] في نحو: ضربت، وذهبت، لاجتماع اربع متحركات وهم لا يكرهون اجتماع الحركات وتواليها الا في الكلمة الواحدة، ولاجل ذلك لم يسكنوا آخر الفعل مع ضمير المفعول في[14] نحو[15]: ضربك، وقد توالت فيه اربع متحركات كما توالت في «ضربت».

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص٢٣: باب ذكر الفاعل والمفعول به.

(٢) كذا في و، والجمل ص٢٣، وفي ل،د: قام الزيدون.

(٣) في د. الضمير. يدل على صحة ما جاء في و، ل قول الشارح: وكذلك كلام ابي القاسم كأنه قال ثنى وجمع لاجل الضمير الورقة١٠.

(٤) ينظر كتاب الجمل ص٢٣.

(٥) في ل: اشبه.

(٦) في ل. د: وقد قلنا في هذا هناك.

(٧) في ل،د: واذا.

(٨) في ل،د: والجميع.

(٩) في ل،د: او ثني الضمير الذي فيه وجمع

(١٠) سقطت في ل،د.

(١١) كذا في و،د. وفي ل: مجاز.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) في ل،د: لانيابه تسكين آخر الفعل...

(١٤) سقطت في د.

(١٥) سقطت في ل.

ويدل ايضا على انهم يجعلون الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة استتار ضمير الفاعل في الفعل[1]،فانك تجد الفاعل قد صار حشواً في الفعل في نحو: يقومان ويقومون وتقومين[2]. وقالوا[3]: «رجل كنتي» للرجل المسن، لانه يقول: كنت كذا وكنت كذا قال الشاعر:

اذا[4] كنت ملتمسا لغوثٍ[5] فلا تَصْرَخْ بكنتيٍّ كبير[6]

وقال آخر:

فاصبحتُ كُنتيا واصبحت عاجناً وشرُّ خصالِ المرءِ كنت وعاجن[7]

والعاجن: الشيخ الذي اذا اراد القيام اعتمد على يديه، شبه بالذي يعجن. وقيل لفتاة من فتيات العرب[8]: كيف حال أبيك؟ قالت: عجن وخبز وطبخ وأكل. ارادت انه انتهى الى غاية الكبر.

فلما كانت حالة الفعل والفاعل على[9] ما وصفناه من الاختلاط صار ما لحق الضمير المتصل به من التثنية والجمع كأنه قد لحقه.

وقد تحرز ابو القاسم ايضاً من هذا الاعتراض بعض التحرز بقوله :للضمير[10]الذي يكون فيه[11]،لأن هذه اللام تسمى لام العلة كالتي في قولك[12]:اكرمت زيداً لك. اي

---

(١) سقطت في ن.

(٢) في ن: تقومان وتقومون وتقومين.

(٣) في ن: وقال: رجل للشيخ المسن لانه......

(٤) سقطت في ن.

(٥) في ن،د: لغوث.

(٦) البيت من الوافر، وهو في اللسان غير منسوب في مادة (كون) وبعده

فلست بمدرك شيئا بسعي ولا سمع ولا نظر بصير

(٧) البيت من الطويل، وفي اللسان غير منسوب في مادة (عجن).

فاصبحت كنتياً وهجنت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

وفي اللسان ايضا في مادة (كون) روايتان اخريان هما:

وما انا كنتي ولا انا عاجن وشر الرجال الكنتني وعاجن

و . وما كنت كنتياً وما كنت عاجنا وشر الرجال الكنتني وعاجن

(٨) في ن، د: الاعراب.

(٩) سقطت في ن.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة وفي الجمل ص ٢٣٠ الضمير.

(١١) الذي يكون فيه سقطت في د

(١٢) في د: كاللتي في قوله والتصحيح من ن. د

اكرمت زيداً لأجلك(١)، لا لانه ممن تجب له الكرامة بنفسه، وكذلك كلام ابي القاسم كأنه قال: ثني وجمع لاجل(٢) الضمير المتصل به لا لانه تجب له تثنية وجمع(٣) في نفسه.

«مسألة»

قال ابو القاسم: واعلم ان الوجه تقديم الفاعل على المفعول وقد(٤) يجوز تقديم المفعول كما ذكرت لك، وقد جاء في كتاب الله عز وجل(٥): ﴿وإذِ ابتَلَىَ ابراهيمَ ربُّهُ بكلماتٍ﴾(٦). و ﴿لن ينالَ اللهَ لحومُها ولا دماؤُها﴾(٧) و ﴿لا ينفعُ نفساً ايمانُها﴾(٨).

قال المفسر: وفي هذا الكلام اختلال من ثلاث جهات: احداها(٩) انه قال: المفعول على الاطلاق، ولا يسمى مفعولا على الاطلاق الا المصدر، لانه المفعول الصحيح الذي يسمى حدثاً. واما المفعول(١٠) في هذا الباب فيسمى مفعولاً به(١١) ومعنى ذلك أنّ(١٢) فعل الفاعل وقع به دون غيره. وقد تعود كثير من النحويين ان يسموه مفعولاً كأنهم يذهبون به(١٣) مذهب الاختصار اذا كان(١٤) لا يشكل.

والخلل الثاني: انه اجاز تقديم المفعول على الفاعل ولم يقيد ذلك بشرط فأوهم كلامه ان ذلك جائز في كل موضع وذلك غير صحيح وانما يجوز ذلك فيما لا اشكال فيه فاذا وقع في الكلام اشكال لم يجز.

فالذي يجوز [نحو قولك]:(١٥) «ضرب زيداً عمرو» و «خرق السترَ المسمار»(١٦) لان

---

(١) في د: من اجلك، وفي ل: اكرمت زيداً الذي اكرمته من اجلك.

(٢) في ل، د: من اجل.

(١) في ل: التثنية والجمع.

(٤) كذا في و، د. وكتاب الجمل ص ٢٤، وفي ل: وقد قال يجوز....

(٥) كذا في الجمل ص ٢٤. وفي ل، د: وقد جاء في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل. وفي و: كما ذكرت لك قال الله تعالى:....

(٦) سورة البقرة، الآية ١٢٤.

(٧) سورة الحج، الآية ٣٧.

(٨) سورة الانعام، الآية ١٥٨.

(٩) في و: احدها. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: المذكور.

(١١) في ل: فانما مفعولا به وفي د: فانما يسمى مفعولاً به

(١٢) في و: لان. والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل، د: فيه

(١٤) في ل، د: د كان

(١٥) الزيادة من ل، د

(١٦) سقطت في ل، د

ظهور الاعراب في الاسمين قد بين الفاعل والمفعول. فاذا(1) لم يظهر الاعراب فيهما أو في احدهما كقولك: ضرب موسى يحيى(2)، لم يجز التقديم والتأخير.

فان ثنيت او جمعت فقلت: ضرب الموسيان اليحيين او ضرب الموسون اليحيين. جاز التقديم والتأخير، وكذلك ان وصفت احدهما بصفة يظهر فيها الاعراب او وكدته(3) او عطفت عليه عطف اشتراك(4) او عطف بيان [ونحو ذلك](5) مما يرفع الاشكال جاز (التقديم والتأخير)(6).

والخلل الثالث: انه احتج لذلك بقوله تعالى(7): ﴿واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات﴾ و ﴿لا ينفع نفساً ايمانها﴾ وهاتان الآيتان غير موافقتين لما ذكره، لأن الفاعل فيهما لا يجوز تقديمه(8) على المفعول به للضمير المتصل به وهو عائد على(9) المفعول، وانما كان ينبغي ان يحتج بما يجوز فيه التقديم والتأخير.

والمفعولون الذين حكمهم ان يقدموا على فاعليهم ثمانية:

احدها(10): ما كنت(11) مستفهماً عنه، كقولك: من ضرب زيد وايهم رأيت(12)؟

والثاني: ان يكون المفعول اجل من الفاعل كقولك: شتم الخليفةَ السفهاءُ. وفي الحديث: انشد النبيَّ [ﷺ](13) حسانُ بن ثابت.

والثالث: ان يكون في الفاعل ضمير يعود على(14) المفعول به، كقولك: اهانَ زَيداً غلامُهُ(15). وكقوله تعالى: ﴿واذا ابتلى ابراهيمَ ربُّهُ﴾.

(1) في و: واذا.

(2) في و، د: عيسى.

(3) في ل، د: اكدته. جاء في اللسان في (اكد): اكد العهد والعقد لغة في وكده، وقيل هو بدل.

(4) في ل، د: اشراك.

(5) الزيادة في ل، د.

(6) سقطت في ل، د.

(7) في ل، د: بقول الله عز وجل

(8) في ل، د: ان يقدم.

(9) في ل، د: الى.

(10) في ل، د: احدهم.

(11) في ل، د: ما كان.

(12) في ل. واي رجل انت وفي د. واي رجل رأيت.

(13) الزيادة من ل. وفي د: صلى الله عليه.

(14) في ل، د: الى

(15) في ل: ضرب زيد غلامه. وفي د: ضرب زيداً غلامه

والرابع: ان تكون عناية المخبر او المخاطب[1] بالمفعول اشد من عنايته بالفاعل، كقولك: ضرب اخي زيدٌ، وشتَم اباك عمروٌ.

والخامس: ان يسجع الكاتب، او الخطيب في فواصل[2] مرفوعة، فيعرض له فيها فاعل ومفعول، فيؤخر الفاعل من اجل السجع، كقول القائل: اعيى الذاهب المذهَبُ، وفات الطالب المطلَبُ.

والسادس: ان يصنع الشاعر شعراً، قوافيه مرفوعة، فيؤخر الفاعل من اجل القافية، كقول[3] النابغة[4]:

اذا خَضْخَضَتْ ماءَ السماء القبائلُ[5].

والسابع: ان يكون تقديم الفاعل يوجب انفصال ما حكمه الاتصال، كقولك ضربني زيدٌ، وشتمَكَ عمروٌ.

والثامن: الاسماء التي يجازى بها [فانها تجري مجرى][6] الاسماء المستفهم[7] بها [كقولك: من يضرب زيد اضرب[8]، وقوله تعالى: ﴿ايًا مَاتَدْعُوا فلَهُ الأسماء الحُسْنى﴾[9]][10].

---

(١) في و: والمخاطب، والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل، د: كلاماً بفواصل.

(٣) في ل، د: كما قال.

(٤) هو زياد بن معاوية ويكنى ابا امامة وهو شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص ٩٢ـ ١٠٦. ومقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور شكري فيصل).

(٥) كذا في ل، د، والديوان صفحة ١١٧. وصدر البيت:

وكانت له ربعية يحذرونها

وفي و، واللسان مادة (خضض):

اذا خضخضت ماء السماء القنابل

ووردت في و بعد هذا الشطر هاتان الكلمتان «جمع قنبلة». ولعل هذا من زيادة الناسخ. والبيت من الطويل وربعية غزوة في اول اوقات الغزو وذلك في بقية من الشتاء والقبائل جمع قبيل وهي القطعة من الخيل والخضخضة التحريك. والقبلة الجماعة.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في و: الاسماء التي يجازى بها والاسماء التي مستفهم بها، والتصحيح من ل، د

(٨) في ل: من يضرب زيداً.

(٩) سورة الاسراء، الآية ١١٠

(١٠) الزيادة من ل، د، (قوله تعالى) ردناها على الأصل لحاجة السياق إليها.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: فأما «ما» فانها تقع على ما لا يعقل، و «من» تقع[1] على من يعقل[2].

قال المفسر: هذا على الاطلاق لا يصح، لأن «ما»، قد تقع على الانواع، كقوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء[3]﴾، اي: انكحوا هذا النوع. وتقع على صفات[4] من يعقل ايضاً[5] يقال: ما زيد؟ فيقال: عاقل. ظريف، ومن هذا قول الله عز وجل[6]: ﴿وما ربّ العالمين. قال: ربّ السموات والارض﴾[7]. وتستعمل فيمن يعقل ايضاً اذا اريد معنى الانكار، والاحتقار، أو التعظيم والاكبار[8]، كقولك: ما أنت وقصعة من ثريد. وكقول المخبّل السعدي[9].

يا زبرقان اخا بني خلف ما أنت ويب[10] ابيك والفخر[11]

وكقول الآخر:

تكلفني[12] سويق الكرم جرم وما جرم وما ذاك السّويق[13]

---

(١) في و: يقع، والتصحيح من ل، د.
(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢٥.
(٣) سورة النساء، الآية ٣.
(٤) في ل، د: وتقع لصفات.
(٥) سقطت في ل، د.
(٦) في و: ومن هذا قوله، والزيادة من ل، د.
(٧) سورة الشعراء، الآية ٢٣ و ٢٤.
(٨) في و: والتعظيم والاكثار، والتصحيح من ل، د.
(٩) هو ربيعة بن مالك وهو شاعر مخضرم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ٣٣٣/١).
(١٠) كذا في ل، د، وسيبويه ج ١ ص ١٥١، وفي و، ويل
(١١) البيت من الكامل والشاهد فيه رفع الفخر عطفا على انت مع ما في الواو من معنى مع وامتناع النصب فيه اذ ليس قبله فعل يتعدى اليه فينصبه، ومعنى ويب ابيك التصغير له والتحقير.
(١٢) في و: يكلفني، والتصحيح من ل، د، وسيبويه ج ١ ص ١٥٢.
(١٣) البيت من الوافر وهو لزياد الاعجم وهو زياد بن سلمى من عبد القيس لقب بالاعجم للكنة فيه وكان معاصرا للفرزدق (ينظر الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٤٣).

فهذا على معنى الاحتقار والانكار، واما الانكار(١)، دون الاحتقار، فنحو قول علقمة(٢):

وما أنت أم ما(٣) ذكرُها ربعية يخطُّ لها من ثرمدَاءَ قليبُ(٤)

ومما جاء على معنى التعظيم قول الأعشى(٥):

يا جارتـا ما أنـتِ جـاره(٦)

وقد حكي [عن العرب](٧): «سبحانَ ما سبَّح الرعدُ بحمدِه» وذهب قوم من المفسرين في(٨) قوله سبحانه(٩): ﴿والسماءِ وما بناها والأرض وماطَحَاها﴾(١٠) الى انه اراد: ومن بناها ومن طحاها، وهذا لا يلزم في هذا الموضع، انما هي [ها](١١) هنا التي بمعنى المصدر(١٢) في نحو قولك: اعجبني ما صنعت. اي: صنعُك. فكأنه قال: والسماء وبنائها والأرض وطحْوِها.

«مسألة»

ذكر ابو القاسم في [هذا الباب](١٣): ما دعا زيدا الى الخروج، وتأولـه على ان «ما»

---

(١) في و: الاكثار. والتصحيح من ل، د.

(٢) هو علقمة بن عبدة من بني تميم، جاهلي، وهو الذي يقال له علقمة الفحل. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص ١٤٥ ـ ١٤٨، ومقدمة ديوانه ص ٥ وما بعدها.

(٣) في و: اما، والتصحيح من ل، د، والديوان ص ٣٥.

(٤) البيت من الطويل، وقوله ربعية يعني انها من ربيعة بن مالك، وقوله «يخط لها من ثرمداء قليب» اي: هي نازلة بهذا الموضع مقيمة فيه، وكنى عن اقامتها بحفر القليب، وهو البئر، لان من اقام بموضع فلا بد من ماء يقيم عليه.

(٥) هو ابو بصير ميمون بن قيس، شاعر جاهلي، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١، ص ١٧٨ـ١٨٦، ومقدمة ديوانه ص آ وما بعدها.

(٦) كذا في و. وفي ل، د:

بانت لتحزننا عفارة يا جارتا ما أنت جاره

وفي الديوان ص ١٥٣:

يا جارتي ما كنت جاره بانت لتحزننا عفارة.

والبيت من مجزوء الكامل. وعفارة صاحبة الاعشى

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في و: الى، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: تعالى.

(١٠) سورة الشمس، الآية ٥، ٦.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) كذا في و. وفي د: التي تأتي بمعنى المصدر. وفي ل: التي تأتي المصدر بمعنى المصدر.

(١٣) الزيادة من ل، د.

استفهام والتقدير: اي شيء دعا زيدا الى الخروج(1)؟

قال المفسر: هذه المسألة تحتمل تأويلين(2):

احدهما: الذي قال.

والثاني: ان تكون «ما» نافية(3)، فاذا اعتقدت فيها انها نفي جاز رفع «زيد»(4) على انه فاعل لم يذكر مفعوله كما تقول: ضرب زيد ولا تذكر المضروب، ويجوز ان يُنصب «زيد»(5) ويضمر في «دعا» ضمير(6) يرجع الى مذكور قد جرى ذكره. ونظير ما ذكرناه(7) من حذف المفعول قول(8) النابغة الجعدي(9):

حتى لحقناهُمُ تُعدِي فوارسُنا كأنّنا رعنُ قُفٍّ يرفَعُ الآلا(10)

أراد: تُعدي فوارسنا خيلهم(11).

وكان ابو علي الفارسي يروي قول الشاعر:

لا يعدلنّ أتاويّون(12) تضربهم(13) نكباءُ صرٌّ باصحاب المَحلات(14)

يعدلن: بفتح الياء وكسر الدال [على](15) لفظ الغيبة وفسره(16) فقال: اراد: لا

(1) ينظر كتاب الجمل ص ٢٥.

(2) كذا في و، ل. وفي د: وجهين.

(3) كذا في و. وفي ل: ان يكون ما نفياً. وفي د: ان تكون ما نفياً.

(4) في و: ذلك، والتصحيح من ل، د.

(5) في ل: د: ان تنصب زيداً.

(6) في ل، د: وتضمر في دعا ضميراً.

(7) في و: ونظيره ما ذكرنا، والتصحيح من ل، د.

(8) في و: كقول، والتصحيح من ل، د.

(9) هو عبد الله بن قيس وكان يكنى ابا ليلى، وهو جاهلي ادرك الاسلام ومدح الرسول ﷺ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص ٢٠٨، ومقدمة ديوانه ص ز وما بعدها.

(10) كذا في و، والديوان ص ١٠٦. اما في د، والاقتضاب ص ٢٩٨. فجاء: لحقنا بهم. واما في ل فجاء: لحقنا بهم تعدوا فوارسنا. والبيت من البسيط: والقف: ما ارتفع من الارض والرعن: انف الجبل.

(11) في ل. د: الخيل.

(12) كذا في و ،د، واللسان مادة (أتي). وفي ل: أتاويين.

(13) في و: تمريهم، والتصحيح من ل، د، واللسان مادة (أتي)

(14) البيت من البسيط، ولم يذكر صاحب اللسان قائله. والاتاويون: الغرباء واحدهم أتاوي، وأتي، والنكباء ريح انحرفت ووقعت بين ريحين او بين الصّبا والشمال. والصر بالكسر برد يضرب النبات والحرث.

(15) الزيادة من ل. د.

(16) في و: ففسره.

يعدلن أتاويون، هذه صفتهم انفسهم باصحاب المحلات[1]. (فحذف المفعول)[2] وهكذا رواه ابو علي البغدادي[3] وعبد الدائم القيرواني[4]. ورواه قوم : لا تعدلن أتاويين على الخطاب ونصب أتاوين، وروى السكري[5] وعلي[6] بن حمزة[7]: لا يُعدلن أتاويون، على صيغة ما لم يسم فاعله. وحذفُ المفعول في الشعر والكلام كثير[8].

---

(1) في و : هذه صفتهم لاصحاب المحلات احدا، والتصحيح من ل، د.

(2) سقطت في ل.

(3) هو اسماعيل بن القاسم ابو علي القالي، المعروف بالبغدادي، اللغوي النحوي البصري، له اوضاع كثيرة منها كتابه في الاخبار والحكايات المعروف «بالنوادر والامالي» و «المقصور والممدود»، توفي سنة ٣٥٦ (انباه الرواة ١ / ٢٠٤ ـ ٢٠٩)

(٤) هو عبد الدائم بن مرزوق القيرواني، نحوي قديم، روى عنه ابو جعفر محمد بن حكم السرقسطي، واكثر ابو حيان في الارتشاف من النقل عنه (بغية الوعاة ج ٢ ص ٧٥).

(٥) هو ابو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبد الرحمن المعروف بالسكري، النحوي اللغوي الراوية الثقة المتوفى سنة ٢٧٥، من كتبه: كتاب اشعار هذيل، وكتاب الابيات السائرة، عمل اشعار جماعة من الشعراء، منهم: امرؤ القيس، النابغة الذبياني، زهير (معجم الادباء ٣ /٦٢ ـ ٦٣).

(٦) في ل : السكر علي بن حمزة.

(٧) هو ابو نعيم علي بن حمزة البصري النحوي اللغوي المتوفى سنة ٣٧٥، احد الاعلام الائمة في الادب واعيان اهل اللغة الفضلاء المعروفين، له ردود على جماعة من ائمة اللغة منها: الرد على ابي زياد الكلابي والرد على ابي عمرو الشيباني في نوادره، والرد على ثعلب في الفصيح (بغية الوعاة ٢ /١٦٥).

(٨) في ل : وحذف المفعول كثير في الكلام، وفي د : كثير في الكلام والشعر.

«باب ما يتبع الاسم في اعرابه»

قال ابو القاسم: وهي [1] اربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل[2].

قال المفسر: هذا كلام مجمل[3]، لانه جعل التوابع أربعة، وهي خمسة، واسقط عطف البيان الذي هو خامسها، ولم[4] يذكره، وكأنه جعله غير خارج عن التقسيم الذي قسمه، وذلك غير صحيح، لان عطف البيان حكمه ان يكون بالمعارف دون النكرات، وله مواضع يشارك فيها النعت، ومواضع يشارك فيها البدل ومواضع ينفرد بها، ومن اجل هذه المواضع التي ينفرد بها احتيج اليه.

وأكثر[5] ما يكون عطف البيان في رد الأعلام على الكنى ورد الكنى على الاعلام.
فمن المواضع التي[6] يشارك فيها غيره من التوابع قولك:

رأيت زيداً ابا عمرو فإن أبا عمرو ها هنا [يصلح ان][7] يقال فيه:

انه نعت ويصلح ان يقال فيه: انه بدل ويصلح ان يقال فيه[8]: انه عطف بيان.

ومن المواضع التي يشترك فيها [9] النعت وعطف البيان قولك: [بعثت اليك بالثوب الخز، ومن المواضع التي يشترك فيها البدل وعطف البيان قولك]: [10]رأيت ابا عمرو زيدا، وقد يشارك عطف البيان ايضا التوكيد اللفظي، وهو الذي يكرر فيه الاسم بلفظه كقولك: رأيت[11] زيدا زيدا.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. والذي في كتاب الجمل ص ٢٦ : وهو
(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢٦.
(٣) في ل، د: مختل.
(٤) في ل : فلم.
(٥) في ل: وكثير.
(٦) في ل : الذي.
(٧) سقطت في و.
(٨) سقطت كلمة فيه في ل ، د في المواضع الثلاثة.
(٩) سقطت في ل.
(١٠) سقطت في و.
(١١) سقطت في ل.

وأما المواضع التي ينفرد بها عطف البيان ومن اجلها احتيج اليه فهي ثلاثة:

احدها: باب النداء.

والآخر: باب المبهمات.

والثالث: باب اسم الفاعل.

أما باب النداء فنحو قولك: ياأخانا زيدا، ويا أبا عبد الله محمدا. ومنه قول رؤبة بن العجاج(1):

إني وأسطار سُطرن سطرا لقائل يانصرُ: نصرا(2) نصرا(3)

فمن نصب «نصرا» الثاني والثالث جعلهما عطف بيان على موضع «نصر» الاول المنادى، ومن رفع «نصرا» الثاني ونونه جعله عطف بيان على لفظ المنادى وجعل «نصرا» الثالث عطف بيان على موضعه، ومن رفعه ولم ينونه أبدله من «نصر» المنادى. هذا مذهب سيبويه(4) والاصمعي(5) وابي عبيدة(6)، وفي هذا البيت قولان آخران لا حاجة بنا الى ذكرهما في هذا الموضع.

ومن هذا الباب قول الاخر:

فيا (7) أخوينا عبد شمس(8) ونوفلا أُعيذكما بالله ان تحدثا(9) حربا(10).

---

(1) هو ابو محمد رؤبة بن العجاج، وهو شاعر أموي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٤٩٥ - ٥٠٠، ووفيات الاعيان ج ٢ ص ٦٣ - ٦٤)

(2) في و: نصر، والتصحيح من ل، د، والديوان ص ١٧٤ وكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٠٤.

(3) البيت من الرجز والشاهد فيه نصبه: نصراً نصرا حملا على موضع الاول لانه في موضع نصب. ولو رفع حملا على لفظ الأول لجاز لانه اسم مفرد عطف على الاول عطف البيان الذي يقوم مقام الوصف فجرى مجرى النعت المفرد في جواز الرفع والنصب.

(4) ينظر الكتاب ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥.

(5) هو ابو سعيد عبد الملك بن قريب المعروف بالاصمعي، الباهلي المتوفى سنة ٢١٦. كان صاحب لغة ونحو، وإماماً في الاخبار والنوادر والملح والغرائب له من التصانيف كتاب «خلق الانسان» وكتاب «الاجناس» وكتاب «الاضداد» وكتاب «الاراجيز» وغير ذلك (وفيات الاعيان ج ٢ ص ٣٤٤ - ٣٤٩).

(6) هو ابو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، البصري، النحوي، العلامة المتوفى سنة ٢٠٩، قال الجاحظ في حقه: لم يكن في الارض خارجي ولا جاعي اعلم بجميع العلوم منه. له من التصانيف كتاب «غريب القرآن» وكتاب «معاني القرآن» وكتاب «غريب الحديث» وكتاب «الديباج» وكتاب «الحدود» وغير ذلك (وفيات الاعيان ج ٤ ص ٣٢٣ - ٣٣١).

(7) كذا في النسخ المخطوطة، والذي في الاشموني ج ٣ ص ٨٧: أيا.

(8) في ل: عبد قيس.

(9) في و: تجنبا، والتصحيح من ل، د، والاشموني ج ٣ ص ٨٧.

(10) البيت من الطويل وهو لطالب بن ابي طالب من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ والشاهد في عبد شمس ونوفلا فانهما عطف بيان عن اخوينا، وليسا ببدل، لان احد المتعاطفين مفرد، وهما منصوبان (شرح الشواهد للعيني ج ٣ ص ٨٧).

ويروى: عبد شمس ونوفل[1] بالرفع على اضمار مبتدأ.

واما باب المبهمات فنحو قولك: مررت بهذا الرجل، ولقيت هذا الغلام. والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه، نعتا، لانه يُبين كما يبين النعتُ، وانما هو في الحقيقة عطفُ بيان.

واما باب اسم الفاعل فنحو قولك: هذا الضارب الرجل زيد، بخفض «زيد» في هذه المسألة على عطف البيان[2]، ولا يصح ان يكون بدلا (من الاول)[3]، لان البدل يحل محل المبدل منه. ولو قلت: هذا الضارب زيد. لم يجز، لأن ما فيه الالف واللام لا يضاف الى ما ليس فيه الالف واللام[4] الا ان يكون مثنى او مجموعا جمع السلامة كقولك: الضاربا زيد والضاربو زيد وان كان المضاف (اسما غير جار على فعل لم يجز ايضاً في تثنية ولا جمع كما لم يجز في الواحد)[5]، كقولك: هذان[6] الغلاما زيد. وانشد سيبويه:

انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعاً[7]

والبدل والنعت والتوكيد وعطف البيان تشترك كلها في أن الغرض فيها البيان والزيادة في الايضاح وفي[8] انها جارية على الاسماء التي قبلها في اعرابها وتنفصل من وجوه نحن نذكرها، ان شاء الله[9].

أما النعت والبدل فانهما ينفصلان من تسعة اوجه:

احدها: ان النعت سبيله ان يكون بالصفات المشتقة من الافعال او ما هو في حكم المشتق، جارية كانت الصفات على افعالها[10] او غير جارية، والبدل حكمه ان يكون

---

(١) في ل: وقد روى عبد ونوفل، وفي د: وقد روى عبد شمس ونوفل.
(٢) سقطت في ل.
(٣) سقطت في ل، د.
(٤) في ل، د: الف ولام.
(٥) سقطت في ل.
(٦) في و: هذا، والتصحيح من ل، د.
(٧) من الوافر، وهو للمرار الاسدي كما في الكتاب ١/٩٣ وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٢ والاشموني ٣/٨٧ اوضح المسالك ٣/٣٦ وشذور الذهب ص ٤٣٦ والجرجاوي ص ٢٠٥. والشاهد فيه كما في شرح الشواهد للشنتمري ١/٩٣. اضافة التارك الى البكري تشبيها بالحسن الوجه لانه مثله في اضافته الى الالف واللام وجاز ذلك مع تقدير الانفصال، واجرى بشرا على لفظ البكري عطف بيان عليه أو بدلا منه وان لم يكن فيه الالف واللام وجاز ذلك لبعده عن الاسم المضاف ولانه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.
(٨) في و: في، والتصحيح من ل،د.
(٩) في ل،د: الله تعالى.
(١٠) في ل: جارية كانت الافعال على صفاتها، وفي د: جارية كانت الصفات على معانيها.

بالاسماء الجامدة او بالمصادر.

والثاني: ان النعت يجري على المنعوت في تعريفه وتنكيره، والبدل لا يلزم فيه ذلك.

والثالث: ان النعت جزء من المنعوت. اعني انه صفة من جملة صفاته التي يوصف بها، والبدل ليس بجزء منه في كل موضع بل قد يكون جزء منه، كقولك: ضربت زيداً رأسه، وقد يكون هو إياه بعينه، كقولك: جاءني أخوك زيد، وقد يكون حدثا من احداثه، كقولك: اعجبني زيد حُسنُهُ، وقد تكون شيئا[1] مصاحبا له صحبة عرضية يمكن زوالها عنه وانفصالها منه، كقولك: سُلب زيد ثوبُهُ. وقد يكون جاريا مجرى الغلط، كقولك: مررت برجل فرس.

والرابع: ان البدل يجري مجرى جملة أخرى تُبين[2] بها الجملة الاولى ويقدر معه اعادة العامل، والنعت لا يقدر تقدير جملة اخرى ولا يقدر معه اعادة العامل ولكنه[3] الاول بعينه ومن جملته[4]. والدليل على ان البدل يجري مجرى جملة اخرى ظهور العامل معه في قوله عز وجل «للذين استُضعفوا لمن آمن منهم»[5] فاعاد اللام الجارة، وفي نحو قول الشاعر:

ألا بكر الناعي بخير[6] بني اسد بعمرو بن مسعود وبالسّيد الصّمدْ[7]

والخامس: أن النعت يكون بما هو للمنعوت وبما هو من سببه، كقولك: مررت برجل قائم، فتصفه بصفة هي له، ومررت برجل قائم ابوه، فتصفه بصفة هي لسببه[8]. ولا يبدل من الاسم الا ما هو هو[9] أو جزء[10] منه أو مصاحب له مما يشتمل عليه، ولا يبدل

---

(١) في ل،د: اسما.

(٢) في ل،د: بينت.

(٣) في ل،د: ولكن هو.

(٤) في ل: من جملته.

(٥) سورة الاعراف، الاية ٧٥.

(٦) كذا في و، وسمط اللآلي، ٢/٩٣٢-٩٣٣ في احدى روايتي البيت. قال صاحب السمط: ويروى: بخير بني اسد، لان باب افعل لا يثنى ولا يجمع، يقال: الزيدان أفضل بني تميم، والزيدون أفضل بني تميم، في ل،د، والسمط ٢/٩٣٢ والخزانة ٤/٥٠٩ والامالي ٢/٢٨٨: بخيري بني أسد

(٧) من الطويل، وهو لسبرة بن عمرو الاسدي. والسيد الصمد: ابو معمر خالد بن المضلل، أحد خالدي بني أسد، والثاني خالد بن نضلة (سمط اللآلي ٢/٩٣٣).

(٨) في و: سببه، والتصحيح من ل،د.

(٩) في و: الا بما هوهو. وفي ل: الا ما هو، والتصحيح من د

بهذه تسعة فصول ينفصل بها النعت من البدل

(١٠) في و: بجزء، والتصحيح من ل،د.

منه ما هو لسببه[١]. الا ترى انك تقول: ضُرب زيد رأسُه، ولا تقول ضُرب زيد رأسُ اخيه[٢].

والسادس: ان البدل قد يكون منه ما يجري مجرى الغلط ولا يكون[٣] ذلك في النعت.

والسابع: ان النعت قد يكون منه ما يراد به المدح أو الذم أو الترحم[٤] ولا يكون ذلك في البدل.

والثامن: ان النعت قد يسد مسده الجمل والظروف والمجرورات.

فتقول: مررت برجل وجهه جميل،ومررت برجل عند المسجد، ولقيت رجلا من بني تميم. فسدت[٥] هذه الاشياء كلها مسد الصفات ولا يجوز ذلك في البدل.

والتاسع: ان نعت الشيء يجري مجرى الفعل فيرتفع به فاعل مضمر في نحو قولك: [مررت برجل قائم وفاعل ظاهر فيه ذكر من المنعوت كقولك]:[٦] مررت برجل قائم ابوه، ولا يكون ذلك في البدل.

فهذه تسعة فصول ينفصل بها النعت في البدل فاما[٧] النعت وعطف البيان فانهما ينفصلان من خمسة اوجه:

احدها: ان النعت يكون بالصفات كما قدمنا[٨]، وعطف البيان يكون بالاسماء الجامدة[٩]كالبدل.

---

(١) في و: بسببه، والتصحيح من ل،د.

(٢) في ل،د: ابيه.

(٣) في و: يجري.

(٤) في و: المدح والذم والترحم، والتصحيح من ل،د.

(٥) في ل،د: فتسد.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل،د: واما.

(٨) في و: نا قدمناه، والتصحيح من ل،د.

(٩) في ل،د: الجوامد.

والثاني: ان النعت يكون بالمعارف والنكرات، وعطف البيان لا يكون عند البصريين[1] الا بالمعارف.

والثالث: ان النعت يكون بما هو [من][2] المنعوت وبما هو من سببه[3] [كما قدمنا][4]، وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه.

والرابع: ان النعت تسد مسده الجمل[5] والظروف والمجرورات ولا يكون ذلك في عطف البيان.

والخامس: ان النعت جزء من المنعوت، اعني: صفة من صفاته كما قلنا[6]، وعطف البيان هو الاول بعينه.

وأما البدل وعطف البيان فينفصلان من اربعة اوجه:

احدها: ان البدل قد يكون هو المبدل منه[7] بعينه وقد يكون جزء منه وقد يكون شيئا مصاحبا له يشتمل الاول عليه، كقولك: سُلب زيد ثوبُهُ[8]، وقد يكون حدثاً من احداثه وعرضا من اعراضه، وعطف البيان هو المعطوف عليه ابدا.

والثاني: ان البدل يكون[9] بالمعارف والنكرات وبالاسماء الظاهرة والمضمرة. وعطف البيان لا يكون الا بالاسماء المعارف [الظاهرة][10] عند البصريين.

والثالث: ان البدل كما قلنا يقدر معه اعادة العامل وكأنه جملة أخرى، وعطف البيان لا يقدر فيه ذلك بل هو في هذا الوجه كالنعت.

والرابع: ان البدل يجيء منه ما يجري مجرى[11] الغلط، وعطف البيان لا غلط فيه.

---

(١) في ل: عند البصريين لا يكون.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) في ل: بما هو لسببه. وفي د: بما هو من لسببه.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) في ل: الجملة.

(٦) في ل: قدمنا.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في د: ماله.

(٩) في و: قد يكون، والتصحيح من ل، د.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في و: ما يراد به، والتصحيح من ل، د.

فهذه أوجه(١) الأنفصال بين [هذه](٢) التوابع الثلاثة.

وأما التوكيد(٣) فيختص بأشياء دون هذه فان الغرض فيه اثبات الحقيقة ورفع المجاز. والقول فيه يتسع ويتشعب. ومنه لفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف، ومنه معنوي لا يكون الا في الاسماء خاصة وغير هذا الموضوع أولى [به](٤).

---

(١) في و. فبهذا وجه. وفي ل: فهذه وجوه والتصحيح من د.

(٢) الزيادة من ل،د.

(٣) في ن: التاكيد.

(٤) الزيادة من ل،د.

باب النعت

قال أبو القاسم: أما[1] النعت فتابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره، [انْ كان الاسم مرفوعا فنعته مرفوع، وان كان منصوبا فنعته منصوب، وان كان مخفوضا فنعته مخفوض][2].

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير ان النعت يتبع المنعوت في خمسة اشياء [أخر][3] لم يذكرها ايضا[4] وهي: الافراد، والتثنية، والجمع، والتذكير[5]، والتأنيث. ألا ترى انك تقول: مررت برجل عاقل، وبرجلين عاقلين، وبرجال عقلاء وعاقلين، وبامرأة عاقلة، وبامرأتين عاقلتين، وبنساء عاقلات وعواقل.

وينبغي ان يعتذر لابي القاسم بأن يقال: انما لم يذكر هذه الخمسة الاخر[6] لانها لا[7] تطرد كما تطرد الخمسة التي ذكرها[8]. الا ترى ان الجمع قد وصف بالواحد في نحو قولهم: مررت بقوم عدو لك، وبقوم صديق لك. وقد وصف الواحد بالجمع في نحو قولهم: برد اخلاق وثوب اسمال (وبرمة اعشار)[9] وثوب شراذم وشبارق. كل ذلك اذا كان باليا متقطعا، ونعل اسماط، اذا لم يكن فيها رقعة، وسَراويل[10] اسماط اذا كانت غير محشوّة.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٦: فاما.

(٢) الزيادة من ل، د، ومن الجمل ص ٢٦.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل: الاخرى.

(٧) سقطت في د.

(٨) في ل، د: ذكر.

(٩) سقطت في ل، د. والبرمة: القدر مطلقا، وهي في الاصل المتخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن (اللسان مادة برم). والعشر: قطعة تتكسر من القدح او البرمة كانها قطعة من عشر قطع، والجمع اعشار. وقدح اعشار وقدر أعشار قدور اعاشير. مكسرة على عشر قطع (اللسان مادة عشر).

(١٠) في و: سروال. والتصحيح من ل. د. ويؤيده الشاهد الذي ذكره الشارح. ويقول الاشموني: اعلم ان سراويل اسم مفرد اعجمي.. ٣/٢٤٦ طبعة البابي.

قال الراجز:

جـاء الـشـتـاء وقمـيـصـي اخـلاق   شـراذم يضحك منها(١) التـواق(٢)

وقال آخرُ:

على سراويل لـه اسمـاط(٣)

وقد قالوا: مررت برجل حمر ثيابه وقائمين(٤) آباؤه، ومررت برجال قائم آباؤهم. فخالفوا بين الصفة والموصوف في(٥) الأفراد والجمع، وكذلك قد انثوا صفة المذكر فقالوا: رجل علامة ونسابة، وذكروا صفة المؤنث فقالوا: امرأة عاشق وحائض(٦) وطالق. فلما كانت هذه الأشياء الخمسة التي ذكرناها لا تطرد كاطراد الخمسة التي ذكرها(٧) كان له عذر في ترك ذكرها(٨).

ويجب ان يقال: ان النعت تابع(٩) للمنعوت في رفعه [وخفضه](١٠) ونصبه لفظا وتقديرا والا كان في الكلام خلل. الا ترى ان من الاسماء الموصوفة ما لا يظهر فيه رفع ولا نصب ولا خفض، كقولك: مررت بموسى الطويل ورأيت موسى الطويل، (وجاءني موسى الطويل)(١١)، وهذا يستمر في جميع الاسماء المقصورة، وكذلك الاسماء المبنية

---

(١) في ل، د واللسان مادة (توق): صبي.

(٢) في اللسان في الموضع نفسه: قيل: التواق اسم ابنه، ويروى النواق بالنون، ويقال في المثل: المرء تواق الى ما لم ينل. وقيل: التواق الذي تتوق نفسه الى كل دناءة.

(٣) قبله في د واللسان مادة (شرط):

يـلحـن مـن ذي زجـل شـرواط   محـتـجـز بـخـلـق شـمـطاط

وقبله في ل:

يـلحـن مـن ذي رجـل شـرواط   محـتـجـز شـر بـخـلـق شـمـطاط

والرجز لجساس بن قطيب كما في اللسان. والشرواط: الطويل. والشماطيط: القطع المتفرقة وتفرق شماطيط اي فرقا وقطعا، واحدها شمطاط وشمطوط، وثوب شمطاط. وسراويل اسماط: غير محشوة، وقيل: هو ان يكون طاقا واحدا

(٤) في ر: وقائم، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ر: والافراد، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل، د: حاسر.

(٧) في ر: ذكرناها، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ر: عددها، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: يتبع المنعوت.

(١٠) سقطت في ر

(١١) سقطت في ل

والممنوعة من الصرف، (وقد تمتنع الصفة من ظهور حركات الاعراب فيها وتكون ظاهرة في الموصوف)[1] وقد تمتنع من الظهور في الموصوف والصفة جميعا فوجب لذلك ان يقال: لفظا، أو تقديرا وان اغفل ذلك في اللفظ فهو في ضمن[2] الكلام مفهوم من فحواه.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان النكرة تنعت بالنكرة كما ان المعرفة تنعت بالمعرفة[3].

قال المفسر: قد عارضه في هذا الكلام بعض النحويين، وقال هذا كما قال لولا[4] انه علل اصلا بفرع، لان النكرة هي الاصل والمعرفة فرع عليها بدليل انها تمتنع من الصرف[5]، والنكرة لا تمتنع[6]، وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم، لان ابا القاسم لم يصرح بان احداهما[7] علة للاخرى انما هو كلام خرج مخرج التشبيه وليس يلزم اذا شبه شيء بشيء ان يكون احدهما علة للآخر.

مسألة

قال أبو القاسم: واذا تكررت النعوت فان شئت اتبعتها الاول وان شئت قطعتها منه ونصبتها باضمار فعل[8] أو رفعتها باضمار مبتدأ[9].

قال المفسر: لم يبين ابو القاسم الصفات التي يجوز فيها القطع من الصفات التي لا يجوز فيها القطع[10]. بل ظاهر كلامه يوهم[11] ان ذلك جائز في كل صفة، وجعل ايضا العلة الموجبة لقطعها التكرار[12] وصار ظاهر كلامه يوهم ان القطع لا يجوز في الصفة

(١) سقطت في ل.
(٢) في ل، د: مضمير.
(٣) ينظر الجمل ص ٢٦.
(٤) في ل، د: ولكنه.
(٥) في ل، د: تمنع الصرف.
(٦) في ل، د: لا تمنعه.
(٧) في و: احدهما، والتصحيح من ل، د. وفي حاشية و: احدهما علة للآخر.
(٨) في و: اعني، والتصحيح من ل، د والجمل ص ٢٧.
(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل في الموضع نفسه: المبتدأ. ينظر الجمل ص ٢٧.
(١٠) في ل، د: قطعها.
(١١) سقطت في ل، د.
(١٢) في ل، د: التكرير.

المفردة. وقال[1]: وان شئت عطفت بعض النعوت على بعض[2]. ولم يبين كيف يكون العطف، واي حروف العطف يصلح لذلك واي حرف لا يصلح، وليس التكرار[3] للصفات موجبا[4] لقطع الصفات في كل موضع، ولا يصلح [5] القطع ايضا في كل صفة. ولا يجوز [العطف] [6] بكل حرف، ولكن يحتاج هذا [كله] [7] الى تقييد وشرط يبين ما يجوز منه وما لا يجوز، وكلام ابي القاسم عار من ذلك.

والاصل المعتمد عليه في هذا ان الصفات نوعان:

نوع يقصد به تبيين الموصوف[8] وفصله ممن يشاركه في اسمه، فهذا النوع من الصفات حكمه وقياسه ان يجري على الموصوف في اعرابه، ولا يقطع، لان الموصوف لما كان مجهولا في نفسه عند المخاطب لا يبين الا بالصفة صار هو وصفته كالشيء الواحد وصارت الصفة هاهنا للموصوف بمنزلة الصلة للموصول.

ونوع آخر: يكون الموصوف غنيا عنه بشهرته عند الناس في فضل او بساءة[9] ويكون الواصف له لا يذكر الصفة ليميزه بها من غيره وانما يذكرها مادحا له او ذاما[10].

فهذا النوع من الصفات يجوز اجراؤه على الموصوف في اعرابه، ويجوز فيه القطع[11] والا حسن فيه القطع وان يجعل[12] اعرابه مخالفا لاعراب موصوفه، لانك اذا اجريته عليه في اعرابه صار بمنزلة ما يحتاج اليه الموصوف ولم تبين ان المراد به مدح أو ذم.

والنوع الاول المراد[13] به التمييز ورفع الاشكال يجوز ان يكون بما[14] فيه مدح او ذم،

---

(1) في و: قال، والتصحيح من ل، د.
(2) ينظر الجمل ص ٢٨.
(3) في ل، د: التكرير.
(4) في ل، د: بموجب.
(5) في ل، د: ولا يحسن.
(6) سقطت في و.
(7) الزيادة من ل، د.
(8) في ل، د: المنعوت.
(9) في ل، د: خساسة.
(10) في ل، د: داما له.
(11) في ل، د: ويجوز قطعه.
(12) في و: جعل، والتصحيح من ل، د.
(13) في ل: والمراد.
(14) في و: لما، والتصحيح من ل، د.

كالكريم واللئيم والعاقل والاحمق وبما لا مدح فيه ولا ذم، كقولك: الكوفي والبصري والعطار والبزاز وابن زيد وأخو عمرو، ونحو ذلك.

وأما النوع الذي يراد به المدح او الذم فلا يكون الا بما فيه معنى مدح أو ذم. ويستوي في الصفات المقطوعة (ان تكون)[1] مكررة وغير مكررة، ولذلك[2] أجاز سيبويه. الحمدُ لله الحميد، والملك[3] لله أهل الملك. بالنصب. وقال: ولو ابتدأته فرفعته كان[4] حسنا، وذكر ان من العرب من يخفض فيقول: الحمدُ لله أهل الحمد والحميد. قال: وكذلك الحمدُ لله أهله. ان شئت جررت وان شئت نصبت وان شئت ابتدأته[5]. وأنشد لمهلهل[6]:

ولقد خبطْن بُيوت يشْكُر خبطة   أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمام[7]

وأجاز سيبويه ايضا: مررت بقومك الكرام[8].

فقدت تبين بما ذكرناه ان الموجب لقطع [الصفات][9] شيئان:

أحدهما: ان يكون الموصوف غنيا عن الصفة لشهرته[10] عند المخاطب. والثاني: ان يكون في الصفة معنى مدح أو ذم[11]. وسواء تكررت [الصفات][12] ولم تتكرر.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: واذا.

(٣) في و: والحمد، والتصحيح من ل، د والكتاب ٢٤٨/١.

(٤) في و: لكان. وفي د: فرفعته حسنا. والتصحيح من ل والكتاب ٢٤٨/١.

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٢٤٨/١ في باب ما ينتصب في التعظيم والمدح هي: وان شئت جعلته صفة فجرى على الاول وان شئت قطعته فابتدأته وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا كما قال الأخطل:

نفسي فداء أمير المؤمنين اذا   أبدى النواجذ يوم باسل ذكر
الخائض الغمر والميمون طائره   خليفة الله يستسقى به المطر

واما الصفة فان كثير من العرب يجعلونه صفة فيتبعونه الاول فيقولون أهل الحمد والحميد هو وكذلك الحمد لله أهله ان شئت جررت وان شئت نصبت وان شئت ابتدأت كما قال مهلهل:

ولقد خبطن . . . .

(٦) هو عدي بن ربيعة، سمي مهلهلا لأنه هلهل الشعر، اي أرقه، وهو خال امرىء القيس وجد عمرو بن كلثوم. (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢١٥/١- ٢١٧).

(٧) من الكامل، وهو من شواهد سيبويه ٢٢٥/١، والشاهد فيه قطع الاخوال عما قبلها وحملها على الابتداء، لانه لما قال. بيوت يشكر توهم ان يقال له: ومن هم؟ فقال اخوالنا اي هم اخوالنا، وهم بنو اعمامنا، واراد بالبيوت القبائل والاحياء

(٨) عبارة سيبويه ٢٥٧/١: «وقد يجوز مررت بقومك الكرام اذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم».

(٩) في و: الموجب للصفات، والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: بشهرته.

(١١) في ل، د: معنى يمدح به او يذم

(١٢) سقطت في و

وأما التكرير الذي ذكره ابو القاسم فانه يوجب القطع في موضعين: أحدهما: في صفات الموصوف الذي ليس بمشهور عند المخاطب(١) فانه اذا وصف بصفات يكتفي ببعضها في التمييز صار بمنزلة المشهور عند السامع واستغنى عما بعد تلك الصفة التي ميزته فجاز قطعها، كقول القائل(٢): مررت بزيد الكريم الفاضل(٣) فتجري الصفة الاولى (على زيد(٤) وتنصب الثانية، لأنه لما وصفه بالكرم علم المخاطب انه لا يوصف الكرم)(٥) الا من هو فاضل وصار بالصفة الاولى بمنزلة المشهور الغني عن الصفة.

والموضع الثاني (من الصفات)(٦) صفات النكرة، لان حكم القطع لا يكون الا في المعارف المشهورة الغنية عن الصفات لشهرتها. ولا يكون في النكرات، لان النكرة مفتقرة الى صفة تميزها وتوضحها. وقد يعرض في بعضها ما يَحسُنُ في صفاتها القطع، ولذلك لا يكون الا بان توصف بصفات تصير ببعضها بمنزلة المعروف وان لم تكن معروفة كقول اميّة بن ابي عائذ الهذلي(٧).

ويأوي الى نسوة عُطّل وشُعْثا مراضيع مثل السّعالي(٨)

ذهب سيبويه الى انه من هذا الباب وفسره، فقال: كأنه لما قال: الى نسوة عطّل صرن [عنده](٩) كأنهن(١٠) ممن علم انهن(١١) شعث(١٢)، ولكنه ذكر ذلك تشنيعا لهن

(١) في ل: السامع.

(٢) في و: كقوله، والتصحيح من ل، د.

(٣) في و: العاقل، والتصحيح من ل، د. يدل على صحة ما جاء في ل، د. قول الشارح: علم المخاطب انه لا يوصف بالكرم الا من هو فاضل.

(٤) في و: ذلك، والتصحيح من د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) هو أمية بن ابي عائذ، بالذال المعجمة العمري، احد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر اسلامي مخضرم، وقيل: انه من شعراء الدولة الاموية واحد مداحيهم، له في عبد الملك بن مروان وعبد العزيز قصائد (تنظر الخزانة ٤٢٧/١).

(٨) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٢٥٠/١ والاشموني ٦٨/٣. وفي ديوان الهذليين ج ٢ ص ١٨٤:

له نسوة عاطلات الصدور رعوج مواضيع مثل السعالي

قال محقق الديوان: وقد ورد هذا البيت في اللسان:

ويأوي الى نسوة ....

والبيت من المتقارب، وقد استشهد به على نصب قوله: وشعثا بأضمار فعل.

(٩) الزيادة من ل، د والكتاب ٢٥٠/١.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) في ل: أنه.

(١٢) في و: شعثا، والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٥٠/١.

وتشويها[1]. قال: وقال الخليل (رحمه الله)[2]: كأنه قال: واذكرهن شعثا الا ان هذا فعل لا يستعمل اظهاره. قال: وان شئت جررت على الصفة[3]. قال سيبويه: وزعم يونس ان ذلك اكثر، كقولك: مررت بزيد أخيك وصاحبك[4]، وكقول الراجز:

بأعين منها مليحات النّقب   شكل التجار وحلال المكتسب[5]

قال سيبويه: كذلك سمعناه من العرب [6].

وتجري ايضا الصفات التي يراد بها الترحم نحو: المسكين، والبائس، والشقي عند الخليل وسيبويه مجرى صفات المدح والذم في الجري على الموصوف و [في][7] القطع[8]. ويستوى في ذلك المفرد منها والمكرر، وأنشد سيبويه:

فأصبحت بقرقرى كوانسا   فلا تلمه أن ينام البائسا[9]

ومن ذلك قول طرفة[10]:

لنا يوم وللكروان يوم   تطير البائسات ولا[11] نطيرُ[12]

وأما عطف الصفات التي يراد بها المدح او الذم او الترحم، فلا تكون الا بالواو، لانها تفيد اجتماع الصفة للموصوف. فان لم يُرد بالصفات مدح ولا ذم فقد يعطف بغير

(١) في ر: وتنويها، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢٥٠/١.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) ينظر قول الخليل في الكتاب ٢٥٠/١.

(٤) في ر: مررت بأخيك وصاحبك، والتصحيح من ل. د. وفي الكتاب ٢٥٠/١: وزعم يونس انك تقول: مررت بزيد اخيك وصاحبك.

(٥) في ر:

بأعين منها مليحات النقب   من ساكن الدار وحلال الكثب

والتصحيح من ل. د. والكتاب ١٥٠/١، واللسان مادة (نقب)، والبيت غير منسوب في الكتاب واللسان. والشاهد في جرى شكل التجار وحلال المكتسب على ما قبله نعتا، ولو قطع فنصب او رفع لما فيه من معنى المدح لجاز.

(٦) ينظر الكتاب ٢٥٠/١.

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) ينظر الكتاب ١ / ٢٥٥-٢٥٦.

(٩) من الرجز، وهو غير منسوب في الكتاب ٢٥٥/١. والشاهد فيه نصب البائس باضمار فعل على معنى الترحم وهو فعل لا يظهر. وقرقرى موضع مخصب باليمامة وأصل الكنوس للظباء وبقر الوحش فاستعاره للابل.

(١٠) هو طرفة بن العبد بن سفيان، وهو اشعر الشعراء بعد امرىء القيس (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١١٧/١ - ١٢٦ والخزانة ٤١٤/١).

(١١) في ل: وما.

(١٢) من الوافر، ينظر ديوانه ص ٩٧. والشاهد فيه نصب البائسات منصوب على الترحم، وفاعل تطير ضمير الكروان.

الواو، حكى سيبويه: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، ومررت برجل راكب[1] فذاهب، ومررت برجل راكب ثم ذاهب[2]، ومررت برجل راكع أو ساجد، ومررت برجل راكع لا ساجد[3].

وهذا باب يتسع القول فيه.

---

(1) في و: لا راكب، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢١٣/١.

(٢) في و: فذاهب، والتصحيح من ل، د. والكتاب ٢١٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ٢١٣/١.

باب العطف

اختلف كلام ابي القاسم [رحمه الله تعالى](1) في «امّا» فعدها في هذا الكتاب من حروف العطف(2) وهو مذهب بعض النحويين، وذكر في غير الجمل انها ليست من حروف العطف(3) وهو مذهب الفارسي وجماعة من النحويين.

قالوا(4): انما تأتي «اما»(5) لمعنى الشك. كقولك: لقيت اما زيدا واما عمرا. اذا كنت شاكا فيمن لقيت منهما. وتكون للابهام كقولك(6): اكلت اما تمرا واما زبيبا. وهذا ليس بموضع شك ولكنه يُبهم الامر على المخاطب. وتكون للتخيير فيما تقدمه حظر وما لا يراد به الجميع بين الشيئين كقول القائل: كُلْ إما سمكا واما لبنا(7). وتكون للاباحة في كل ما يكون فيه الجمع والتفريق مباحين [معا](8) كقول القائل: جالس اما الفقهاء واما القراء. وتكون للتقسيم والتنويع كقولك: لا يخلو الجسم ان يكون اما ساكنا واما متحركا(9).

قالوا: ولا يصح ان تكون عاطفة لعلتين:

احداهما: انها تقع في صدر الجملة حيث لا يكون عطف.

والثانية: دخول حرف العطف عليها، ولا يجتمع حرفا عطف.

وقال من جعل «اما» هي العاطفة يلزم من جعلها غير عاطفة ان يجعل الواو [هي](10)

---

(1) الزيادة من ل. وفي د: رحمه الله.

(2) ينظر الجمل ص ٣٠.

(3) في ل، د: ليست بحرف عطف.

(4) في ل، د: وقالوا.

(5) سقطت في ل، د.

(6) في ل، د: كقول القائل.

(7) في ل، د: كل اما السمك واما اللبن.

(8) الزيادة من ل، د.

(9) التصحيح من د. وفي و: لا يخلو الجسم اما ان يكون متحركا او ساكنا وفي ل: لا يخلو الجسم من ان يكون اما ساكنا واما متحركا.

(10) زيادة اقتضاها السياق.

العاطفة[1]، [ولا يصح ان تكون ها هنا عاطفة][2] لان معناها الجمع و «إما» معناها التفريق. ولا يصح في الإشياء اجتماع وافتراق في حالة[3] واحدة: فقيل لهم: يلزمكم مثل هذا في قولكم: ان «اما» هي العاطفة. والصحيح انها غير عاطفة وانما ذكرت مع حروف العطف لصحبتها لها كما يُسمي النحويون الالفين في «حمراء» الفي التأنيث (وانما ألف التأنيث)[4] الثانية التي انقلبت همزة لاجتماع الساكنين والاولى انما زيدت للمدّ، فلما اصطحبتا ولزمت احداهما الاخرى سميتا جميعا الفي التأنيث وهذه عبارة للنحويين[5] اتفقوا عليها في صناعتهم كما اتفقوا [على ان قالوا: ان «الفاء» جواب الشرط وانما الجواب ما بعدها، وكما اتفقوا][6] على ان قالوا في قول القائل: كان زيد قائما، وان زيدا قائم. ان «قائما» خبر «كان». وخبر «انّ» وانما الاخبار عن الاسم المرفوع بكان والاسم المنصوب بانّ، لان الافعال والحروف لا يخبر عنها. فان قلت: كيف[7] يصح حمل «الواو» على معناها من الجمع الذي وضعت له، و «اما» انما توجب أحد الشيئين. قلنا: المراد بدخول «الواو» ها هنا ان الشيئين قد اجتمعا في الشك او في التخيير او في[8] التقسيم فان هذه المعاني ليست في احدهما[9] دون الآخر.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وتقول قام محمد لا أخوك. ترفع «محمدا» بفعله و «أخوك» عطف عليه، والقائم محمد دون الاخ وان كان قد شركه في الاعراب[10].

قال المفسر: اختلف كلام ابي القاسم في «لا» العاطفة فاجاز في الجمل ان يعطف بها (بعد الفعل الماضي كما ترى وذكر في كتابه المؤلف في معاني الحروف ان «لا»لا[11] يعطف

---

(١) في ل، د: ان يكون العطف انما هو بالواو.
(٢) سقطت في و.
(٣) في ل، د: حال.
(٤) سقطت في ل. وفي د: وانما التأنيث بالثانية.
(٥) في د: وهذه عبارات للنحويين. وفي ل: وهذه عبارات النحويين.
(٦) سقطت في و.
(٧) في ل: فكيف.
(٨) سقطت في د.
(٩) في و: احدها. والتصحيح من ل، د.
(١٠) ينظر الجمل ص ٣١- ٣٢.
(١١) سقطت في د.

بها)[1] الا بعد الفعل المستقبل فقال: تقول: أمُرُّ بعبد الله لا زيد. كأنك[2] تقول: أمر بعبد الله لا أمر بزيد. [ولو قلت: مررت بعبد الله لا زيد. لم يجز، لانك لا تقول: مررت بعبد الله لا مررت بزيد][3] لانك انما تنسق بها في الفعل[4] المستقبل لا في الفعل[5] الماضي وذلك ان[6] الماضي يوجب وجود الفعل لانه قد كان، ولا ينتفي وجوده ولا يكون منفيا موجودا في حال واحدة. وذكر ان العطف بها انما يكون في كل ما يجوز دخول «لم» عليه. وانما تدخل على المستقبل لا على الماضي. قال: فكل شيء لا تقع عليه «لم» فهو محال اذا جعلت «لا» فيه عطفا.

قال المفسر: فيلزم ابا القاسم في كلامه هذا اعتراضات من ثلاثة أوجه:

احدها: ان يقال له: اذا كان العطف بلا لا يجوز عندك الا بعد الفعل[7] المستقبل فلم اجزته في كتاب الجمل[8]. وهذا تناقض منك.

والثاني: ان يقال [له][9]: ان العرب قد تدخل «لا» على الفعل الماضي فتفيد ما تفيده «لم» مع المستقبل كقوله تعالى «فلا صدّق ولا صلّى»[10] معناه: لم يصدق ولم يصل. واكثر ما تأتي في هذا المعنى مكررة، وقد تجيء مفردة كقوله تعالى «فلا اقتحم العقبة وما ادراك ما العقبة»[11]، وكقول ابي خراش الهذلي[12]:

ان تـغـفـر الـلهم تـغـفـر جـمـا وايّ عـبـد لـك لا ألـمـا[13]

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: لانك.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل: لان.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الجمل ص ٣١.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سورة القيامة، الاية ٣١.

(١١) سورة البلد، الآية ١١ و ١٢.

(١٢) هو خويلد بن مرة، أحد بني قرد بن عمرو بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل، مات في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو صحابي (ديوان الهذليين ١١٦/٢).

(١٣) من الرجز، وهو غير موجود في شعر ابي خراش في ديوان الهذليين ١١٦/٢ـ ١٧٢. وقد ذكره السكري في كتاب «شرح اشعار الهذليين» ١٣٤٦/٣ عند الكلام على ما نسب لابي خراش في غير هذا الكتاب. وذكر البيت منسوبا الى امية بن ابي الصلت في الاغاني ١٣٧/٤ (دار الثقافة) ولم اجده في ديوانه الذي جمعه ووقف على طبعه بشير يموت وطبع بالمطبعة الوطنية في بيروت سنة ١٩٣٤.

وانشد سيبويه:

وأي خميس لا أفأنا نهابه ... واسيافنا يقطرن من نجدة[1] دما[2]

أراد[3] ابو خراش: واي عبد [لك][4] لم يلمم بذنب. واراد الاخر[5]: وأي خميس لم نفيء نهابه.

والثالث: ان يقال له: قد وجدنا العرب قد عطفت بلا في مواضع ليس للفعل المستقبل فيها مدخل، كقول عائشة رضي الله عنها للنبي عليه السلام[6]! حين نزلت براءتها من الافك: بحمد الله لا بحمدك[7]. [معناه: قد برئت بحمد الله لا بحمدك][8]. ويقال في المثل: «جدّك لا كدّك»[9]، اي: المعول عليه جدك لا كدك وقال امرؤ القيس[10]:

كأنّ دثارا حلّقت بلبونه ... عقاب تنوفى[11] لا عقاب القواعل[12]

---

(1) كذا في و، وديوان حسان بن ثابت ص ٢٢١. وفي ل، د: كشه.

(2) كذا روى البيت في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٢٢١ والكتاب ١٨٧/٢.

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى ... واسيافنا يقطرن من نجدة دما

وهو من الطويل وقد نسبه سيبويه الى حسان بن ثابت شاعر الرسول ﷺ

(3) في و: واراد.

(4) الزيادة من ل، د.

(5) في ل: آخر.

(6) في ل: ﷺ.

(7) التي في صحيح البخاري ١٥٣/٥ مطابع الشعب ١٣٧٨ هـ القاهرة: والله لا أقوم اليه فاني لا احمد الا الله عز وجل. وفي رواية الامام احمد: والله لا أقوم اليه ولا أحمد الا الله عز وجل، وهو الذي انزل براءتي (تفسير ابن كثير ٢٧٠/٣ طبعة الحلبي- القاهرة). وفي رواية ابن هشام: فقلت بحمد الله (تهذيب سيرة ابن هشام ٢٥/٢ الاولى- القاهرة). وفي رواية اخرى: بحمد الله لا بحمدك (تفسير ابن كثير ٢٧٢/٣).

(8) سقطت في و، ل.

(9) يروى بالرفع على معنى: جدك يغني عنك لا كدك، ويروى بالفتح اي: ابغ جدك لا كدك (مجمع الامثال للميداني ١٧٩/١ طبعة مصر سنة ١٣٥٢ هـ).

(10) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، شاعر جاهلي، من الطبقة الاولى. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٠/١- ٧٥، ومقدمة ديوانه ص ٥ وما بعدها

(11) في و، ل: تنوفى، والتصحيح من د. والديوان ص ٩٤

(12) من الطويل ينظر ديوان امرىء القيس ص ٩٤، والاشموني ١١١/٣ ودثار اسم راعي ابل امرىء القيس، واللبون الابل التي لها لبن وتنوفى اسم موضع مرتفع في جبل طيء، والقواعل جبال صغار وحلقت ذهبت.

وقالت الخنساء(1):

ونـاجـيـة كـاتـان الـشـمـيـل (م) غـادرت بـالخـل اوصـالهـا
الى مـلك لا الى سـوقـة وذلـك مـا كـان أكـلالهـا(2)

مسألة

وقال في هذا الباب: وقول: ما خرج محمد لكن عمرو، ولو قلت: خرج محمد. لكن عمرو. لم يجز، لان «لكن» لا يعطف بها الا بعد الجحد. فان جئت بعدها بكلام قائم بنفسه جاز كقولك: خرج محمد لكن عبد الله مقيم(3). [وانطلق أخوك لكن زيد مقيم](4).

قال المفسر: هذا الكلام على الاطلاق فيه تعقب، لانه يلزم منه ان يجوز: خرج محمد لكن عبد الله يضحك، لان هذه جملة تامة قد وقعت بعدها، فينبغي ان يقال: فان(5) جئت بعدها بكلام قائم بنفسه(6) مضاد لما قبله. لان «لكن» مضادة «للا» في الوضع(7) اعني: ان «لا» وضعت لتنفي(8) عما بعدها ما أوجب(9) لما قبلها. و «لكن» وضعت لتوجب لما بعدها نفي ما قبلها(10). فاذا جاءت بعد كلام موجب صارت مثل «لا» فنفت عما بعدها ما أوجب(11) لما قبلها، ويقع بعدها حينئذ المبتدأ والخبر، وقد يجيء بعدها ما ليس بمبتدأ(12) كقولك: خرج محمد لكن لم يخرج عبد الله.

---

(1) هي تماضر بنت عمرو بن الشريد شاعرة مخضرمة. تنظر ترجمتها في الشعر والشعراء لابن قتيبة 1/260-264.

(2) من المتقارب، ينظر شرح ديوانها ص 76، والناجية السريعة وأتان الشميل: الصخرة يجرفها السيل، والشميل: بقية الماء في الصخرة. والخل: الطريق في الرمل.

(3) في و: منطلق. وفي ل، د: لم يخرج والتصحيح من كتاب الجمل ص 32.

(4) سقطت في و. ينظر كتاب الجمل الصفحة السابقة.

(5) في ل: وان.

(6) سقطت في ل.

(7) في و: هذا الموضع، والتصحيح من ل، د.

(8) في ل، د: لينفى.

(9) في و: اوجبت.

(10) في ل، د: ما نفي عما قبلها.

(11) في و: اوجبت.

(12) في ل: وقد يجيء بعدها ليس بمبتدأ، وفي د: وقد يجيء بعدها بمبتدأ

مسألة

وقال في هذا الباب: وتقول[1]: أقام زيد أم أخوك[2]. ومعناه: أيهما قام[3] فان قلت: قام زيد أم أخوك، لم يجز، لان «أم» لا يعطف بها الا بعد الاستفهام[4].

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح.غير انه كلام يوهم أن «أم» لا حال لها غير[5] ما ذكره[6]، ولو قال: لان «أم» المتصلة لا يعطف بها الا بعد الف الاستفهام لكان اوضح للكلام وأرفع للايهام، لان «أم» تكون متصلة ومنقطعة، و «أم» المتصلة انما تعادل «الف الاستفهام» دون سائر ما يستفهم به. وليس في كلامه ما يخصص ذلك بالف الاستفهام دون غيرها.

---

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة وفي كتاب الجمل ص ٣٢: عمرو

(٣) كان الصحيح ان يقول الزجاجي اذا اريد هذا المعنى: أزيد قام ام اخوك. أما اذا كان السؤال عن الفعل قلنا: أقام زيد أم قعد. ينظر استعمال الهمزة للتصور في مغني اللبيب ١/٨ تحقيق د. ن المبارك ومحمد علي حمد الله.

(٤) ينظر الجمل ص ٣٢.

(٥) في د: الا.

(٦) في ل، د: ما ذكر.

باب التوكيد

قد اولع قوم ممن يقرأ[1] هذا الكتاب أو يقرأ[2] عليه بأن يزيدوا فيه[3] «أجمعان اكتعان [أبصعان]»[4] للمذكرين و«جمعاوان كتعاوان [بصعاوان][5]» للمؤنثين، وكأنهم يتوهمون أنّ ابا القاسم أغفل ذلك أو أسقطه[6] من متن الكتاب وانما اسقط ابو القاسم ذلك[7] عن قصد منه، لان العرب لم تستعمله. قال ابو اسحاق الزجاج: استغنت العرب عن أجمعين أكتعين [أبصعين][8] بكليهما وعن جمعاوين كتعاوين [بصعاوين][9] بكلتيهما كما استغنت[10] «بترك» عن ان يقولوا: ودع ووذر، وبقولهم «تارك» عن ان يقولوا «وادع» و «واذر».

وأما اهل الكوفة فانهم اجازوا ذلك، وتبع الكوفيين على ذلك قوم من البصريين واجاز الكسائي: رأيت الزيدين اجمعين ورأيت جارتيك جمعاوين.

قال ابو جعفر بن النحاس: وهذا خطأ عند البصريين لعلتين: احداهما: ان العرب لا تستعمل في مثل هذا الا «كليهما وكلتيهما». والعلة الاخرى: انك لا تقول[11]: رأيت زيدا أجمع، لان «أجمع» لا يؤكد بها[12] الا ما جاز تفريقه. فلما لم يؤكد «زيد»[13] باجمع لم

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل،د. ويقرأ.

(٣) في و: فيها، والتصحيح من ل،د.

(٤) سقطت في و.

(٥) قال ابن منظور في اللسان في مادة (بصع): وأبصع: كلمة يؤكد بها، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة، تقول: اخذت حقي اجمع أبصع والانثى جمعاء بصعاء، وجاء القوم أجمعون أبصعون، ورأيت النسوة جمع بصع، وهو توكيد مرتب لا يقدم على أجمع. قال ابن سيده: وأبصع نعت تابع لأكتع وانما جاؤوا بأبصع واكتع واتبع اتباعا لا جمع لأنهم عدلوا عن اعادة جميع حروف أجمع الى اعادة بعضها. قال الازهري ولا يقال ابصعون حتى يتقدمه اكتعون. وقد سقطت هذه الكلمة في و.

(٦) في و: أو انه اسقط. وفي د: وأنه سقط، والتصحيح من ل.

(٧) في ل،د: وانما اسقط ذلك ابو القاسم.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في ل: اكتفوا، وفي د: استغنوا.

(١١) في ل،د: انه لا يقال.

(١٢) في ل،د: لان اجمع انما يؤكد به ما جاز......

(١٣) سقطت في ل.

يؤكد به «الزيدان». قال ابو جعفر فان قلت: أخذت ماليهما أجمعين، وهدمت داريهما جمعاوين. جاز على القياس، أراد ان المال لما كان(١) يؤكد بأجمع جاز ذلك في تثنيته. وكذلك الدار لما كانت تؤكد(٢) بجمعاء جاز ذلك في تثنيتها وهذا اعتلال غير صحيح، لان التثنية لو امتنعت لهذه(٣) العلة لامتنع الجمع، وانما امتنع ما امتنع من ذلك لأنه لم يسمع من العرب. لا علة له غير هذا(٤).

---

(١) في و: أراد بذلك لما كان المال. والتصحيح من ل.د.

(٢) في ل.د: توصف.

(٣) في و: بهذه، والتصحيح من ل.د.

(٤) في ل.د: وانما امتنع من امتنع من اجازة ذلك لانه لم يسمع من العرب لا علة له غير هذه

باب البدل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وانما قلنا بدل[1] البعض والكل مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز. وأجود من هذه العبارة (ان تقول)[2]: ويبدل[3] الشيء من الشيء وهو بعضه[4].

قال المفسر: هذا اعتذار اعتذر به ابو القاسم من قوله في صدر الباب: ويبدل البعض من الكل. ان تقول[5] ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه. وهذا اعتذار طريف، لان في كتابه هذا عبارات كثيرة فاسدة لم يعتذر منها بشيء والذي دعاه الى الاعتذار في هذا الموضع ان بعض النحويين المعاصرين[6] له عارضه فيه. فالحق هذه الزيادة.

وهذا الاعتذار يحتمل وجهين:

احدهما: ان يكون اعتذر[7] من ادخاله الالف واللام على «بعض» و«كل» وهما يقدران تقدير المعارف، لانهما مضافان في المعنى وان[8] لم يضافا في اللفظ، ولهذا قال سيبويه: هذا باب ما ينتصب خبره لانه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا وذلك قولك: مررت بكل قائما. ومررت ببعض قائما. وببعض جالسا[9]. الا ترى ان سيبويه قد جعلهما معرفتين وان كانا بلفظ النكرة[10]، وانما الزم ذلك لانهما[11] انما يتكلم بهما [12] اذا جرى

(١) سقطت في ل،د. وهي غير موجودة في عبارة الجمل ص٣٧.
(٢) سقطت في ل،د. وهي موجودة في عبارة الجمل في الصفحة نفسها.
(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل في الصفحة عينها: يبدل.
(٤) ينظر كتاب الجمل ص٣٧.
(٥) في ل،د: ان اقول.
(٦) في و: المقاومين. وفي ل: المعارضين، والتصحيح من د.
(٧) في ل: اعتذارا. وفي د: أنه اعتذار.
(٨) في ل: وانما.
(٩) ينظر الكتاب ٢٧٣/١.
(١٠) في ل: بلفظ واحد النكرة.
(١١) في ل،د: لأن هذا.
(١٢) في ل،د: به.

ذكر قوم يُستغنى[١] بما جرى من ذكرهم عن ان يضافا الى الضمير ولذلك[٢] لم يوصفا، لانهما قد اغنيا عن ذكر الضمير فجريا مجراه حين اكتفي بذكرهما عن ذكره. وكذلك لم يوصف بهما كما لا[٣] يوصف بالضمير فلا يقال: مررت[٤] بكل الصالحين ولا بالزيدين كل. ويمكن ان يكون امتناع وصفهما والوصف بهما لانهما لم ينفكا عن الاضافة في المعنى فصارا[٥] كبعض اسم. وبعض الاسم لا يوصف ولا يوصف به. فلما كانا في تقدير المعرف بالاضافة في اللفظ والمعنى[٦] قبح دخول الالف واللام عليهما. واعتذر عن ذلك واحتج بأن النحويين قد فعلوا ذلك [قبله فاتبعهم][٧] وقد يكون لكل وبعض حال ثانية يحسن فيها دخول الالف واللام [عليهما][٨] وهو ان يقول القائل: ابعث الي بالكل من تلك الدراهم وقد وجهت اليك البعض[٩] من تلك[١٠] الثياب. اذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم. فيحسن دخول الالف واللام عليهما في هذا الوجه، لانهما ليسا مضافين. ومع هذا فان القائل قد يقول: النصف، والثلث، والربع، والخمس، ونحو ذلك الى العشرة فيدخل [عليها][١١] الالف واللام. وان كانت لا تنفك من معنى الاضافة فلا يلزم الاعتذار من هذا الوجه [فهذا أحد الوجهين][١٢].

والوجه الثاني ان بدل البعض من الكل ينقسم قسمين:

احدهما داخل في بدل البيان.

والثاني داخل في بدل الغلط.

---

(١) في ل.د: فيستغنى.
(٢) في د: وذلك.
(٣) في و: لم، والتصحيح من ل.د.
(٤) سقطت في ل.
(٥) جاءت هذه العبارة في ل.د على النحو الاتي: لانهما لما لم ينفكا من معنى الاضافة صارا..
(٦) في ل.د: في تقدير التعريف بالاضافة معنى.
(٧) سقطت في و.
(٨) سقطت في و.
(٩) في ل.د: بالبعض.
(١٠) في د: من كل.
(١١) الزيادة من ل.د.
(١٢) سقطت في و.

(فأما الذي من بدل البيان)[1] فان يكون الثاني جزء مما قبله كقولك: ضربت زيدا رأسه[2].

وأما الذي من بدل الغلط فأن[3] يكون الثاني ليس جزء مما قبله كقولك: ضربت زيدا رأس عمرو. [فاذا قال: ويبدل البعض من الكل على الاطلاق أوهم هذا الاطلاق ان البعض يجوز ابداله من الكل سواء كان جزء منه ام لم يكن][4]. فاذا قال ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه ذهب التوهم وانحصر على أحد[5] القسمين فكان أحوط في البيان وأوضح في المعنى[6]. والاعتذار لهذا الوجه الثاني الزم منه للوجه الاول.

مسألة

قال ابو القاسم (في هذا الباب)[7]: والبدل الرابع بدل الغلط ولا يجري[8] مثله في القرآن ولا في كلام فصيح[9] (فيوتي منه بمثال كما يوتى بأمثلة من غيره)[10].

قال المفسر: هذا الذي قاله ابو القاسم قد قاله غيره، وكأنه اتفاق[11] من النحويين. فاما[12] قولهم: انه لم يقع في القرآن فصحيح لا اعتراض فيه، وأما قولهم[13] انه لم يجيء في شعر ولا في كلام فصيح فقد تأملته فوجدته[14] غير صحيح، ووجدت الغلط ينقسم قسمين:

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: فان يكون الثاني ليس جزء مما قبله كقولك: ضربت زيدا رأس عمرو.

(٣) في و: والثاني بدل اللفظ وهو ان.. والتصحيح من د. وقد سقطت هذه العبارة في ل.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل،د: وأصح للمعنى.

(٧) سقطت في ل،د.

(٨) في ل: يجوز.

(٩) هنا تنتهي عبارة كتاب الجمل. تنظر الصفحة ٣٥ منه.

(١٠) في ل،د: وأكد هذا بان قال في آخر الباب: وليس الغلط مما يجري بقياس فيحتاج الى تمثيل. أراد انه لا يوجد شيء منه في القرآن ولا في كلام فصيح فيؤتى منه بمثال كما أتي بامثلة من غيره.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في و: وأما.

(١٣) في و: قوله، والتصحيح من ل،د

(١٤) في ل،د: درأيته

أحدهما: يقع من غير ان يريده المتكلم، ولكنه يذهب الى ان[1] يقول شيئا فيسبق[2] لسانُهُ الى غيره، وقد يكون من عيّ المتكلم وغباوته كما حُكي عن شُجاع كاتب أوتامش[3] التركي انه دخل على المستعين بالله[4] وذيل قبائه قد تخرّق فسأله عن ذلك فأراد ان يقول: دُستُ ذنب الكلب فخرّق قبائي، فقلب الكلام وقال[5]: داس الكلب ذنبي وخرّقتُ قباهُ.

والثاني: شيء يتعمده المتكلم ويقصده ويريد بذلك المبالغة كقول القائل: هند كوكب، بَلْ بدر، بل شمس. لّما شبهها بالكوكب خطّأ نفسه فقال: غلطت، بل هي بدر، ثم غلّط نفسه في تشبيهها بالبدر فقال: بل [هي][6] شمس. وهذا النوع من التشبيه[7] حكمه ان يُبدأ فيه بالادنى ثم يرتقي[8] الى الاعلى، فان عكس القائل ذلك فقال: هند شمس، بل بدر بل كوكب. كان معيبا في الكلام وتقصيرا بالممدوح[9]، لانه يحطُه من المرتبة العليا الى أقل منها. وهذا النوع كثير في الشعر، فمنه قول زهير:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم[10]

كان ابو عبيدة[11] يذهب الى انه رجع عما قال واكذب نفسه ونحوه قول[12] طرفة:

وفي الحي أحوى ينفض المرد شادن مظاهر سمطي لؤلؤ وزبرجد

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: ويسبق.

(٣) اوتامش: هو وزير المستعين بالله الخليفة العباسي. وورد اسمه على هذا النحو في مختصر التاريخ لابن الكازروني ص١٥٣ والفرج بعد الشدة للتنوخي ص١٥٧ و١٥٩ وتاريخ اليعقوبي ٦٠٣/٢ وقد جاء اسمه (اتامش) في الطبري ٨٤/١١ (المطبعة الحسينية) وكامل ابن الاثير ٤٠/٧-٤١.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل، د: فقال.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في و: التسمية، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل، د: يترقى.

(٩) في و: للممدوح، والتصحيح من ل، د.

(١٠) من البسيط، ينظر ديوانه ص٩٨ و١٤٥، وهو من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان المرّي. والارواح جمع ريح. والديم جمع ديمة: مطر يدوم مع سكون يوما او يومين.

(١١) هو معمر بن المثنى، وقد تقدمت ترجمته.

(١٢) في و: قال.

خـذول تـراعـي ربـربـا بخـمـيـلة   تناول أطراف البـريـر وتـرتـدي[1]

واكثر ما يستعمل ذلك المحدثون[2] من الشعراء وقد صرح بذلك المتنبي[3] في قوله:

أقـاضينا[4] هـذا[5] الـذي انت أهله   غلطت ولا الثلثان هذا ولا النصف[6]

وقال في اول هذه القصيدة:

لجِنّيـة ام غـادةٍ رفـع الـسجفُ   لـوحشيـة لا مـا لـوحشيـة شنفُ[7]

وهو[8] كثير في الشعر.

(١) من الطويل، ينظر ديوانه ص٧ و٨، والبيتان من معلقته. والمعنى في الحي حبيب يشبه ظبيا أحوى في كحل العينين وسمرة الشفتين في حال نفض الظبي ثمرة الأراك لانه يمد عنقه في تلك الحال ثم صرح بانه يريد انسانا، وقال قد لبس عقدين احدهما من اللؤلؤ والاخر من الزبرجد. شبهه بالظبي في ثلاثة اشياء في كحل العينين وحوة الشفتين وحسن الجيد ثم اخبر انه متحل بعقدين من لؤلؤ وزبرجد. والربرب القطيع من الظباء وبقر الوحش، والخميلة ارض ذات شجر، والبرير ثمرة الأراك المدرك البالغ.

(٢) في و: المتحدثون، والتصحيح من ل، د.

(٣) هو ابو الطيب احمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجُعْفي الكندي الكوفي المعروف بالمتنبي الشاعر المشهور (تنظر ترجمته في وفيات الاعيان ١/١٠٢).

(٤) في و: أقاسمنا، والتصحيح من ل، د، والديوان ٢/٢٩.

(٥) في ل: هذه.

(٦) من الطويل. يقول: أنت اهل للذي اثني عليك به، ثم رجع فقال: انا غلطت، ليس هذا ثلثي ما أنت أهله ولا النصف.

(٧) أراد أجنية فحذف همزة الاستفهام ودل عليها قوله (أم). والغادة الناعمة والسجف جانب الستر. والشنف ما علق في اعلى الاذن.

(٨) في ل: هذا.

باب أقسام الافعال في التعدي

ذكر في هذا الباب ما لا يتعدى من الافعال. وذكر في الجملة: تفاعل، نحو: تضارب القوم(1). وقد يجيء(2) تفاعل متعديا، قالوا: تداولنا الشيء، وتناوبنا(3) الماء، وتجاوزت المكان، وتقاضيت الدين، وتعاطينا الكؤوس(4)، وتعاهدت ضيعتي. ومن ذلك قول امرىء القيس:

تجاوزت احراسا اليها ومعشرا　　　عليّ حراصا لو يشرون مقتلي(5)

وقال(6):

فلما تنازعنا الحديث وأسمحت　　　هصرت بغصن ذي شماريخ ميّال(7)

وقال أبو حيّة النميري(8):

اذا ما تقاضى المرء يوم وليلة　　　تقاضاه شيء لا يمل التقاضيا(9)

---

(1) ينظر كتاب الجمل ص39.

(2) ينظر في ل: تجيء.

(3) في و: تراوينا.

(4) في ل، د: وتعاطيت الشيء.

(5) كذا في و، ل. وفي د، والديوان ص 13:

تجاوزت أحراسا واهوال معشر　　　عليّ حراص لو يشرون مقتلي

ويشرون يظهرون اي هم حراص لو يظهرون قتلي من غيظهم عليّ. ويروى: يسرون، اراد: لو يكتمون مقتلي، وذلك لا يخفى لنباهتي وموضعي في حسبي. والبيت من الطويل.

(6) في ل، د: وقوله.

(7) من الطويل (ينظر ديوانه ص 32). ومعنى: فلما تنازعنا الحديث، اي حدثتني وحدثتها. وأسمحت: انقادت وسهلت بعد صعوبتها وهصرت: جذبت ومددت، واراد بالغصن جسمها، وشبه شعرها بشماريخ النخل لتداخله وغزارته.

(8) هو الهيثم بن الربيع بن كثير بن جناب النميري، من مخضرمي الدولتين الاموية والعباسية، وقد مدح الخلفاء فيهما جميعا (تنظر ترجمته. في الاغاني 16/236- 239 دار الثقافة، والخزانة 4/283، والسمط ص244.

(9) من الطويل وقد ذكره ابو علي القالي في أماليه 2/185 منسوبا، مع بيتين، الى ابي حية النميري.

مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]:[١] وفعل لا يتعدى الا بحرف خفض[٢] نحو قولك: دخلت الى اخيك، ومررت بزيد وركنت[٣] الى ابيك[٤].

قال المفسر: ووقع في بعض النسخ ركبت بالباء، وفي بعضها ركنت بالنون والأشبه[٥] ان يكون «ركنت» بالنون، كقوله تعالى «ولا تركنوا الى الذين ظلموا»[٦] وأما «ركبت» بالباء فانما يحتاج الى حرف الجر اذا دخل على ما لا يركب[٧]، كقولك: ركبت الى الامير. واذا كان مما يركب لم يحتج الى حرف الجر[٨] كقولك ركبت الفرس وركبت البعير وانما يحتاج الى الحرف اذا عدّي مفعولين فليس بمنزلة «مررت، وغضبت» ونحوهما مما لا يوجد الا متعديا بحرف جر[١٠].

---

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في و الجر، وفي ل: حر والتصحيح من د. وكتاب الحمل ص٤٣.

(٣) كذا في و، د. وفي ل. واجسر في الصفحة نفسها: ركبت.

(٤) ينظر كتاب الحمل ص ٤٣.

(٥) في ل. والاشبه به

(٦) سورة هود. الاية ١١٣.

(٧) في ل ما يركب

(٨) في ل، د حر

(٩) في ل، د مما لا يوجد متعديا الا بحرف

باب ما تتعدى اليه الافعال المتعدية وغير المتعدية

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان اقوى تعدي الافعال الى المصدر، لانه(1) اسمه ومشتق منه، ثم الى الظرف(2) من الزمان، لان الفعل انما اختلفت ابنيته للزمان وهو مضارع له من اجل ان الزمان حركة الفلك [والفعل حركات الفاعلين(3)

قال المفسر: ليس الزمان حركة الفلك](4). كما قال. وان قال ذلك قائل فهو تسامح منه في العبارة، وانما الزمان في الحقيقة مدة حركة الفلك. وكذلك [زمان](5) كل موجود من الاجرام انما هو مدة وجوده ساكنا كان(6) أو متحركا وانما ذكرنا الاجرام لان الامور المعقولة لا توصف بالزمان انما توصف بالدهر. واما الباري جل جلاله فليس يوصف بدهر ولا بزمان بل هو مباين لجميع الاشياء. ولا يشبه(7) شيئا ولا يشبهه شيء.

ومن الناس من يجعل الزمان والدهر سواء، وهو المشهور في اللغة العربية وليس هذا من صناعة النحو فنتقصى(8) القول فيه.

مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب](9): وأما الحال فكل(10) اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تم الكلام دونه، فانه ينتصب على الحال. قال(11): ولا تكون الحال الا نكرة ولا

---

(1) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٤٧: كأنه.
(2) في ل، د: الظروف.
(3) ينظر كتاب الجمل ص ٤٧. وبقية العبارة فيه: ثم الى الظروف من المكان ثم الى الحال.
(4) سقطت في و.
(5) سقطت في و.
(6) سقطت في ل، د.
(7) في ل، د: لا يشبه.
(8) في و: فينقضي. وفي ل: فينقضنا. والتصحيح من د.
(9) الزيادة من د، وفي ل: في هذا وأما الحال...
(10) في ل، د، والجمل ص ٤٧: فهو كل.
(11) في ل: وقال. وفي د: ثم قال.

تكون (الا بعد معرفة)(1) ولا تكون الا بعد تمام الكلام، ولا بد لها من عامل [يعمل](2) فيها

قال المفسر: ذكر ابو القاسم [بعض](3) شروط الحال ولم يستوف جميعها. وشروطها سبعة(4):

احدها: ان تكون نكرة، أو في حكم النكرة.

والثاني: ان تكون بعد معرفة أو ما هو منزّل منزلة المعرفة.

والثالث: ان تكون مشتقة من فعل أو منزّلة منزلة المشتق.

والرابع: ان تكون منتقلة او منزلة منزلة المتنقلة(5)

والخامس: ان تأتي بعد كلام(6) تام او منزل منزلة التام.

والسادس: ان تكون مقدرة بفي.

والسابع: ان تكون منصوبة، وانما وجب ان تكون نكرة، لانها فضلة في الخبر، وحقيقة الخبر ان يكون نكرة، لانه فائدة يستفيدها المخاطب وانما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع، ولانها تضارع التمييز، وانما قلنا [أو](7) في حكم النكرة، لقولهم: «ادخلوا الاول فالاول»، و «طلبته جهدي وطاقتي»، وقول لبيد(8):

فأوردها(9) العراك(10) ولم يذدها ... ولم يُشفق على نغص الدّخال(11)

---

(1) سقطت في ل، د، والجمل ص ٤٧.

(2) الزيادة من الجمل ص ٤٧.

(3) سقطت في و.

(4) في ل: تسعة.

(5) في ل، د: المتنقل.

(6) في و: بكلام، وفي ل: تمام كلام تام. والتصحيح من د.

(7) سقطت في و، د.

(8) هو لبيد بن ربيعة العامري، من شعراء الجاهلية وفرسانهم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/١٩٤- ٢٠٤ ومقدمة ديوانه ص٤ وما بعدها).

(9) كذا في و، والديوان ص٨٦. وفي ل، د، والكتاب ١/١٨٧، والمقتضب ٣/٢٣٧ والانصاف ٢/٨٢٢، وابن عقيل ١/٦٣٠: فأرسلها.....

(10) سقطت في ل.

(11) من الوافر. والشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر في موضع الحال والحال لا يكون معرفة. وصف الشاعر ابلا أوردها الماء مزدحمة ولم يخف عليها من تنغصها ومشقتها من مداخلتها في بعضها ومزاحمتها على الماء.

وقول اوس بن حجر[1]:

فأوردها التقريب والشّد منهلا ... قطاةُ مُعيد كرة الورد عاطف[2]

فهذه كلها مصادر معرّفة سدت مسد الاحوال. فالاول[3] فالاول وان لم يكونا مصدرين فقد سدا مسد قولك: ادخلوا واحدا واحدا.

ولزم ان تكون مشتقة، لانها [صفة][4] معنوية، وحقيقة الصفة ان تكون في المشتق[5] وهي الاسماء المركبة بين العين وغير العين. فالعين كقولك «زيد» وغير العين كقولك «علم» فاذا وجد «العلم» في «زيد» اشتق له منه اسم يوصف به فقيل: «زيد عالم»، وقولنا[6]: أو في حكم المشتق، لقولهم: «بينت له حسابه بابا بابا»، و «تصدقت بمالي درهما درهما» ونحو[7] قول النبي ﷺ وقد سئل. كيف يأتيك الوحي فقال[8]: «أحيانا يتمثل لي الملك رجلا»[9].

فهذه الاسماء وان لم تكن مشتقة من افعال، فقد نابت مناب المشتق. فناب قولهم: «باباً»[10] مناب [قولهم:][11] «مبوباً»، وقولهم: «درهما»[12] مناب قولهم: مقسما ومفصلا. وقوله (عليه السلام)[13]: «رجلا» مناب قوله: محسوسا أو مرئيا. ومن هذا النوع قول امرىء القيس:

---

(١) هو اوس بن حجر بن عتاب، من شعراء الجاهلية وفحولها (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/١٣٧ـ ١٣٧ وخزانة الادب ٢/٢٣٥ـ ٢٣٦).

(٢) كذا في د، والديوان ص ٦٩. وفي و:

فأوردها التقريب والشد منهلا ... قطاة مغير كدّه الورد عاطف

والرواية في ل موافقة لما في د. والديوان عدا كلمة (كرة) فقد جاءت موافقة لما في و، وهي (كدّه). والبيت من الطويل والشاهد فيه قوله: واوردها التقريب (برواية النصب) اي اوردها تقريبا.

(٣) في ل، د: والاول.

(٤) سقطت في و.

(٥) في ل، د: بالمشتق.

(٦) في ل، د: وقلنا.

(٧) في د: وقول. وفي ل: ونحوه.

(٨) سقطت في ل.

(٩) انظر ص ٢ـ ٣ من صحيح البخاري (ج ١) طبعة البابي الحلبي.

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: بابا بابا.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: درهما درهما.

(١٣) سقطت في ل، د.

.... سمو حباب الماء حالا على حال [1]

(فان قوله)[2]: «حالا على حال» قد ناب مناب قوله[3]: مترسلا أو مترفقا[4]، ونحو ذلك.

وقلنا: ان حكمها ان تكون منتقلة، لاختلاف احوال صاحبها ولذلك سميت حالا، وقلنا[5]: أو في حكم المنتقلة[6]، لانه[7] قد يجيء منها ما هو كالهيئة الثابتة[8] كقوله تعالى: «وهو الحق مصدقا»[9] والحق لا يفارقه التصديق. ولكن لما كان المتكلم قد يذكر الحق ليصدق [به][10] حقا آخر، وقد يذكره لذاته من غير ان يقصد به [الى][11] تصديق غيره أشبه الحالة[12] المنتقلة حين كان لها معنيان ينتقل من احدهما الى الآخر. وكذلك قولهم: «دعوت الله سميعا بصيرا»[13] يجري مجرى الحال عندنا ان كان تعالى[14] لا يكون سميعا تارة غير[15] سميع تارة، تعالى وتقدس عن ذلك، وانما جرى هذا مجرى الحال[16] لوجهين:

احدهما: ان القائل لو قال: «دعوت الله» وسكت لعلم انه سميع. وكذلك لو قال: «وهو الحق» لعلم انه مصدق. فسميع ومصدق ومؤكدان[17] للكلام كالفضلة التي لا حاجة بالكلام[18] اليها.

---

(١) (ينظر ديوانه ص ٣١). وقوله سموت اليها اي نهضت اليها شيئا بعد شيء لئلا يشعر بمكاني، فكنت في ذلك كحباب الماء وهو يعلو بعضه بعضا في رفق ومهل، وحباب الماء: طرائقه، وقوله: حالا على حال: اي شيئا بعد شيء.

(٢) سقطت في د.

(٣) في د: قولهم.

(٤) في و: متفرعا، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل: وقولنا.

(٦) في ل، د: المنتقل.

(٧) في و: وكأنه، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل: الثانية.

(٩) سورة البقرة، الاية ٩١.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د. اشبهت الحال.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) في ل، د: الله تعالى.

(١٥) في ل، د: وغير.

(١٦) في و: وانما جرى هذا المجرى.

(١٧) في ل، د: فصار سميع ومصدق مؤكدين.

(١٨) في و: للكلام، والتصحيح من ل، د.

والوجه الثاني: ان الشيء اذا كانت لنوعه خواص تختص به لم يلزم ان توجد تلك الخواص كلها في [كل][1] شخص من ذلك النوع[2]. ولكن حيث وجدت كلها اوبعضها حكم له بانه من ذلك النوع. الا ترى ان الاسم له خواص تختص بنوعه كالإلف واللام، والنعت، والتصغير، والتثنية، والجمع. وقد يوجد من الاسماء ما يتعرى من بعض هذه[3] الخواص (الموجودة لها)[4] ولا يخرجها[5] ذلك عن ان تكون اسما[6] [وكذلك الحال قد تتعرى من بعض الخواص الموجدة لها ولا يخرجها ذلك عن ان تكون حالا][7]، كالانسان الذي لا يخرجه عن الانسانيه تعريته[8] من بعض خواص الانسان وصفاته. فافهم هذا، فان فيه لطفا.

وأما ما علل [به][9] الرماني[10] ومن ذهب مذهبه من ان هذا انما جاز من اجل انه ليس بقطع[11] على احد الجائزين المحتملين فكلام لا يتحصل وهذر لا يعقل، لأنه زعم هو ومن رأى رأيه: ان القطع على احد الجائزين لا يكون الا فيما وقع بين نفي وايجاب وذلك غير صحيح، لانه قد يقطع[12] على احد الجائزين وان لم يكن على الصفة التي قال، كقول القائل[13]: زيد والله منطلق، وزيد بلا شك خارج، وكيف يصح لقائل ان يقول: ان قولنا: دعوت الله سميعا، ليس بقطع[14] على انه[15] سميع، وان كان لم يقع بين نفي وايجاب. وانتصاب «سميع» في قولنا: دعوت الله سميعا، على انه حال من الله [تعالى][16] ليس برأي متفق عليه، ولكنه يجوز ان يكون نصبا على المدح والتعظيم، ويجوز ان يكون نصبا على

---

(١) الزيادة من ل.
(٢) سقطت في د.
(٣) سقطت في ل.
(٤) سقطت في د. وفي ل: الموجدة لها.
(٥) في د: ولا يخرجه.
(٦) في ل: حالا.
(٧) سقطت في و، ل.
(٨) في ل، د: تعريه.
(٩) سقطت في و.
(١٠) هو علي بن عيسى الرماني، كان اماما في العربية في طبقة الفارسي والسيرافي. صنف: التفسير، شرح اصول ابن السراج، شرح سيبويه، شرح المقتضب، وغيرها. مات سنة اربع وثمانين وثلاثمائة (بغية الوعاة ٢/١٨٠-١٨١).
(١١) في ل: انه ليس قطع، وفي د: انه ليس فيه قطع.
(١٢) في و: يقع، والتصحيح من ل، د.
(١٣) سقطت في ل.
(١٤) في ل، د: ليس فيه قطع.
(١٥) في ل: عن.
(١٦) سقطت في و.

القطع على رأي الكوفيين[(١)] . ومعنى القطع عندهم أنه أراد [(٢)] : دعوت الله السميع ، على الصفة، فلما قطع الالف واللام من الصفة نصبها، ونحوه قول امرىء القيس:

.... وعالين قنوانا من البسر احمرا[(٣)]

قالوا: اراد من البسر الاحمر ثم قطع الالف واللام [فنصب، ويجوز ان يقال في سميع انه بدل من الله تعالى][(٤)] ويجوز ان يكون حالا من التاء في «دعوت»[(٥)] ويكون «سميعا» [(٦)] ها هنا بمعنى «مسمع» كما قالوا: «عذاب اليم» بمعنى «مؤلم» فيكون كقول عمرو بن معدى كرب [(٧)]:

أمن ريحانة الداعي السّميعُ يُؤرِّقني وأصحابي هُجوعُ [(٨)]

ومن استجاز من النحويين ان يجعله حالا من الله تعالى فمجاز قوله على[(٩)] ما قدمنا ذكره. وشيء آخر وهو ان يذهب بالسماع ها هنا الى معنى القبول فلما كان الله تعالى قد[(١٠)] يقبل دعاء الداعي وقد لا يقبله [(١١)]اشبه ذلك الانتقال بالاضافة الى الداعي وان كان الله تعالى لم يزل سميعا ولا يزال، وصفات الله تعالى[(١٢)] يضعب الكلام فيها لمجانبتها[(١٣)]

---

(١) انظر الانصاف ص ٤٦٨ .

(٢) في و: انهم أرادوا.

(٣) من الطويل، وصدره: سوامق جبار اثيث فروعه. (ينظر ديوانه ص ٥٧) والسوامق من النخل المرتفعات الطوال، والجبار الذي قد فات اليد لطوله، والاثيث الغزير. وقوله: عالين قنوانا. أي قد أدرك هذا النخل واينع فتمايلت عروقه وعالتها فروعه. والقنوان العذوق، والبسر ما احمر من التمر.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: دعوته ، والتصحيح من ل،د.

(٦) في ل،.د: سميع.

(٧) هو عمرو بن معدى كرب الزبيدى، من مذحج ويكنى ابا ثور، وهو ابن خالة الزبرقان بن بدر. وكان من فرسان العرب المشهورين بالباس في الجاهلية. أدرك الاسلام وقدم على رسول الله (ص) فاسلم ثم ارتد بعد وفاته فيمن ارتد باليمن ثم هاجر الى العراق فأسلم وشهد القادسية (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٨٩/١- ٢٩١).

(٨) من الوافر (ينظر ديوانه ص ١٣٦)، واللسان مادة (سمع). قال ابن منظور: فهو في هذا البيت بمعنى المسمع وهو شاذ، والظاهر الاكثر من كلام العرب ان يكون السميع بمعنى السامع مثل عليم وعالم وقدير وقادر.

(٩) في ل، د: فمجازه على قوله.....

(١٠) سقطت في د.

(١١) في و: يقبل، والتصحيح من ل، د.

(١٢) في ل، د: عزوجل.

(١٣) في ل، د: لمخالفتها.

صفات البشر فتحمل على ما ينبغي ان يوصف به لا على المعاني المعهودة ، تعالى ان يشبه شيئا او يشبهه شيء.

وانما قلنا انها تأتي بعد كلام تام او في حكم التام، لقولهم: [ضربي زيدا قائما][١]، واكثر شربي السويق ملتوتا[٢]، فهذه الاحوال[٣] لا يستغنى عنها، لانها سدت مسد خبر المبتدأ[٤] فلم يكن بدّ منها كما انه لا بد من الخبر، والنحويون يجعلون العامل في هذه الاحوال «كان» مضمرة ويقدرونها احيانا بالمضي واحيانا بالاستقبال فيجيزون ان يكون التقدير، ضربي زيدا اذ كان قائما واذا كان [قائما][٥]، ويجوز في بعضها ان يكون حالا من الفاعل والمفعول[٦] ومنها ما لا يكون الا من الفاعل فقط، ومنها ما لا يكون الا من المفعول فقط.

وأما الضرب الذي يجوز ان يكون حالا من الفاعل والمفعول به فنحو هذه المسألة المتقدمة. الا ترى انه يجوز ان يكون التقدير: ضربي زيدا اذ كنت قائما واذا كنت قائما. ويجوز ان يكون التقدير: اذ كان قائما واذا كان قائما[٧].

وأما النوع الذي لا يكون الا من المفعول فنحو قولهم: «اكثر شربي السويق ملتوتا»، و «اكثر اكلي اللحم[٨] مشويا» وكقول لبيد:

عهدى بها الحي الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام[٩]

---

(١) سقطت في و.

(٢) جاء في وبعد هذه العبارة: وأكثر ضربي زيدا قائما.

(٣) في ل، د: أحوال.

(٤) في و: لابتداء. والتصحيح من ل، د.

(٥) سقطت في و. والعبارة فيها: اذا كان قائما واذ كان. اقول: يقدرونها باذ اذا ارادوا المضي، وباذا اذا ارادوا الاستقبال

(٦) في ل: ومن المفعول.

(٧) عبارة و: الا ترى انه يجوز ان يكون التقدير: اكثر ضربي زيدا اذا كنت قائما واذا كان قائما واذ كان قائما واذ كنت قائما. والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في ل، د. ورواية ثانية من روايتي الديوان ص ٢٨٨، والكتابة ٩٨/١ . أما رواية الديوان الاولى فهي:

عهدي بها الانس الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام

وفي و:

عهدي بهذا الحي الجميع وفيهم قبل التبرم شمس ونرام

والبيت من الكامل، وعهدى مرفوع بالابتداء والحي أو الأنس معمول معهدى والجميع نعته، والميسر القمار، والندام المنادمة

وأما النوع الذي لا يكون الا (١) من الفاعل وحده فنحو قولك: «اكثر ركوبي الفرس دارعا»، وفي هذه الاحوال (٢) سؤالات لاتصح الا بعد اقتضاء الاجوبة عنها (٣).

منها ان يقول السائل: ما الذي احوجكم الى اضمار «كان» [في هذه المسائل لتكون عاملة في هذه الحال. وما الذي يمنعكم من ان تعملوا فيها المصدر] (٤) الذي هو ضربي ونحوه فالجواب ان المانع [لنا] (٥) من ذلك أنّا ان اعملنا في هذه الحال المصدر كما سمتنا (٦) صارت من صلة المصدر ولم يجز (٧) ان تسد مسدّ الخبر. فلا يصح اعمال المصدر (٨) فيها الا [على] (٩) ان يكون الخبر مقدرا محذوفا، كأنك قلت: «ضربي زيدا قائما واقع أو كائن»، وقد ذهب الى هذا بعض الكوفيين.

ومنها ان يقال: فاذا أضمرتم «كان» على زعمكم فما الذي يمنعكم [من] (١٠) ان تجعلوا (قائما ونحوه (١١)، خبرا لكان المضمرة؟ وما الذي احوجكم الى ان تجعلوا) (١٢) الحال التي تزعمون انها فضلة في الكلام سادة مسدّ الخبر الذي لا بدّ منه؟ فالجواب عن هذا السؤال الثاني ان يقال: انما قلنا ذلك لأنّا رأينا العرب لم تستعمل [في] (١٣) هذه المواضع (١٤) الا أسماء منكورة (١٥) مشتقة من افعال، فحكمنا عليها بأنها احوال (١٦) اذ لو كانت اخبارا لكان المضمرة، كما اردت، لجاز ان تقع معارف ونكرات وبالاسماء المشتقة

---

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في د. وفي و، ل: الحال.

(٣) يقول المؤلف فيما بعد: والجواب عن هذا السؤال الثاني فالتصحيح لازم وهو في الاصل: عليها.

(٤) سقطت في و.

(٥) الزيادة من ل، د.

(٦) اي كلفتنا التقدير. قال ابن منظور في اللسان (سوم): وسامه الامر اي كلفه اياه.

(٧) في و: ويمكن، والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في ل.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) الزيادة في ل.

(١١) سقطت في د.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: هذا الموضع.

(١٥) في و: مذكورة، والتصحيح من ل، د.

(١٦) اقول: ويؤيد هذا الحكم مجيئها جملة بعد الواو كما في الحديث الشريف: اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد. ومجيئها شبه جملة كما في قول الشاعر.

واكثر ما تلقى الصديق بمرحبا ... وذلك لا يكفي الصديق ولا يرضي

وغير المشتقة كما يفعل فيما هو خبر لكان. فقد بان بهذا سداد ما فعله النحويون في هذه المسائل، وخطأ ما أردت ان تحمله[1] عليه.

ومن الاعتراضات في هذه الاحوال ان يقول السائل: فيلزمكم على هذا اذا قلتم: «زيد في الدار جالسا» ان تجعلوا «جالسا» حالاً من «زيد» سد [2] مسدّ الخبر. فالجواب: ان الحال عندنا لا تسد مسد الخبر الا اذا كان المبتدأ مصدرا [3]، فلم يلزم ما سمتنا [4] اياه.

فان قال قائل [5]: لم [6] وجد ذلك عندكم في المصدر خاصة [7] دون غيره؟ فالجواب: ان يقال: انما لزم ذلك لان التقدير «ضربي زيدا اذا كان قائما»، و «اذ كان قائما»[8] ولو ذكرت «اذ واذا» في هذه المسائل [9] لكانا هما الخبرين عن المصدر، ولكنّ الظرفين حذفا وسدت الحال مسدهما لما بين الاحوال والظروف من المناسبة، فكما ان ظروف الزمان لا تكون اخبارا عن الجثث وانما تكون اخبارا عن المصادر فكذلك وجب ان لا تسد [الحال][10] مسد الخبر الا عن المصدر[11] [بل اذا لم يجز[12] في الظرف الزماني الذي هو الاصل ان يسد مسد الخبر الا عن المصدر] [13] فما ناب منابه احرى بذلك.

فان قيل[14]: فقد وجدناكم تجعلون الحال سادة مسد خبر[15] ما ليس بمصدر، فتجيزون «اكثر شربي السّويق ملتوتا» و «أخطب ما يكون الامير قائمًا» و «اكثر»[16] و

---

(1) في ل، د: تحملها.

(2) في ل، د: يسد.

(3) اقول: او اسم تفضيل مضافا الى مصدر صريح او مؤول. قال ابن مالك

كضربي العبد مسيئا واتم تبييني الحق منوطا بالحكم

ينظر ابن عقيل ٢٤٧/١.

(4) في و: ما سالتنا.

(5) سقطت في ل، د.

(6) في ل، د: ولم.

(7) في ل: بخاصة.

(8) في ل، د: ضربي اذ كان قائما واذا كان قائما.

(9) في ل، د: المسألة.

(10) سقطت في و.

(11) في و: المصادر، والتصحيح من ل، د.

(12) سقطت في ل.

(13) سقطت في و.

(14) في ل، د: فان قال قائل.

(15) سقطت في ل.

(16) في ل: واكثر

«اخطب» ليسا مصدرين. فالجواب ان خاصّة «أفعل» الذي يراد به المفاضلة انه اذا اضيف الى شيء صار منه جزء[1]. الا ترى انه لا يجوز ان يقال: «فرسك أفضل الحمير»، وانما يقال: «فرسك أفضل الخيل»، فلما كان «أفعل» في هذه المسألة [2] المذكورة مضافا الى المصدر أو الى ما هو في حكم المصدر صار كالمصدر وسقط جميع ما اعترض به هذا المعترض.

ويجب ان يفهم في هذا الموضع ان النحويين لم يريدوا بقولهم: ان الحال فضلة في الكلام [ان الحال لا معنى لها ولا فائدة تحتها، وانما المراد بذلك شيئان:

أحدهما:][3] ان الحال حكمها ان تأتي بعد كلام تام[4] لو سكت عليه المتكلم لاستقل[5] بنفسه.

والثاني: ان الحال لا تستقل بنفسها ولا يسند اليها وانما تكون ابدا تابعة لغيرها.

---

(١) في ل، د. صار جزءا منها.

(٢) في ل: المسائل.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل: لاشتغل.

باب الابتداء

قال ابو القاسم في هذا [الباب][1] حين ذكر المبتدأ [والخبر][2]: والابتداء معنى رفعه وهو مضارعته[3] للفاعل وذلك ان المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدأ يسند اليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني احدهما عن صاحبه. فلما ضارع المبتدأ الفاعل رُفع[4].

قال المفسر: لا أحفظ خلافا بين النحويين فيما وقفت عليه من مذاهبهم في ان حكم المرفوع ان يكون في الرتبة قبل المجرور والمنصوب[5]، فان[6] الجمل المفيدة تتركب من المرفوعات من غير ان تحتاج الى منصوب ولا مجرور كقولك: «قام زيد» و«عبد الله خارج». ولا تتركب جملة مفيدة من منصوبات ولا مجرورات حتى يكون في الجملة اسم مرفوع تعتمد عليه الجملة ويقع الاسناد اليه[7]. ولاجل هذا رفع المفعول الذي لم يسم فاعله عند[8] عدم الفاعل الا ان يكون المنصوب او المجرور في تأويل المرفوع كقولك: «ان زيدا في الدار»، و «ما يأتي[9]من رجل».

واختلف النحويون في المبتدأ والفاعل. أيهما في الترتيب قبل صاحبه؟ فذهب قوم الى ان رتبة الفاعل ان يكون قبل المبتدأ، ومن حجتهم ان سيبويه قدم في كتابه الكلام على الفاعل وما تعلق به قبل كلامه على المبتدأ وخبره[10] وزعموا ان المبتدأ يرتفع بمضارعته

---

(١) سقطت في و.

(٢) الزيادة من ٤.

(٣) في و، ن: والابتداء معنى رفعه مضارعته . والتصحيح من د. والجمل ص ٤٨.

(٤) ينظر الجمل ص ٤٨.

(٥) في ن، د: قبل المنصوب والمجرور.

(٦) في ن، د: لان.

(٧) سقطت في ن.

(٨) في ن، د: حين.

(٩) في ن، د: جاءني.

(١٠) في ن، د: وخبر.

الفاعل وهو الظاهر من مذهب ابي القاسم، وزعم آخرون ان رتبة المبتدأ ان يكون قبل الفاعل، وهؤلاء يرون ان الفاعل يرتفع بمضارعته للمبتدأ، واحتجوا بقول سيبويه:

«واعلم ان الاسم اول احواله[١] الابتداء وانما يدخل الرافع والناصب[٢] سوى الابتداء والجار[٣] على المبتدأ» [٤] وهذا هو الظاهر من مذهب ابن السراج[٥] في الاصول، لانه بدأ بباب المبتدأ وخبره وأتى بعد ذلك بباب الفاعل[٦]، وكذلك فعل ابو علي الفارسي في كتاب الايضاح، واضطرب في ذلك كلام ابي العباس محمد بن يزيد المبرّد[٧]. فقال في مقتضبه[٨]: انما كان الفاعل رفعا [٩] لانه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها[١٠] الفائدة للمخاطب، والفعل والفاعل[١١] بمنزلة المبتدأ وخبره[١٢] اذا قلت: قام زيد. فهو بمنزلة قولك: القائم زيد[١٣].

وقال ابو جعفر [بن][١٤] النحاس: سمعت ابن كيسان يقول: كان المبرد يقول: ارتفع المبتدأ لوقوعه موقع الفعل كما رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم[١٥] اراد: ان المبتدأ للخبر[١٦] كالفعل للفاعل. قال ابو جعفر وحكى لي عنه علي بن سليمان انه قال: رفعته لانه يشبه الفاعل، ففي القول الذي حكاه عنه ابن كيسان جعل خبر المبتدأ بمنزلة الفاعل، وفي هذا القول الذي حكاه علي[١٧] بن سليمان جعله[١٨] بمنزلة الفاعل وقال في المقتضب: الرافع

---

(١) هكذا في الكتاب ٧/١. وفي جميع الأصول: اوله.
(٢) كذا في النسخ المخطوطة وفي الكتاب ٧/١: الناصب والرافع.
(٣) في ل: والجاري.
(٤) في و: الاستداء، والتصحيح من ل، د، والكتاب ٧/١.
(٥) في ل: من كلام ابي بكر بن السراج. وفي د: من مذهب ابي بكر السراج
(٦) المبتدأ ص ١٨ والخبر ص ٢٣ والفاعل ص ٣٣ (الأصول الجزء الاول).
(٧) سقطت في ل، د.
(٨) في ل، د: المقتضب.
(٩) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والمقتضب ٨/١.
(١٠) في و: فيها، والتصحيح من ل، د، والمقتضب ٨/١.
(١١) كذا في و، د. وفي ل: فالفعل والفاعل. وفي المقتضب ٨/١: فالفاعل والفعل.
(١٢) كذا في و. وفي ل، د. المبتدأ والخبر. وفي المقتضب ٨/١: الابتداء والخبر.
(١٣) ينظر المقتضب ج١ ص ٨. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.
(١٤) سقطت في و.
(١٥) في ل، د: رفعت المبتدأ بوقوعه موقع الفعل، كما أرفع الفعل بوقوعه في موقع الاسم
(١٦) سقطت في ل.
(١٧) سقطت في ل.
(١٨) في ل، د: جعل المبتدأ.

له تعريته من العوامل[1] . والى هذا ذهب ابو عمر الجرمي وأبو سعيد السيرافي وكثير من البصريين. وذكر الفراء انه مذهب الخليل، وناقضه فيه. وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا. وحكى[2] ابو جعفر [بن][3] النحاس عن ابي اسحاق الزجاج انه قال: رفعت المبتدأ، لانه في المعنى يشبه الفاعل، لانك تحدث عنه كما تحدث عن الفاعل. [قال][4] وقال سيبويه: ان المبتدأ يعمل فيها بعده[5] ومن هذا المعنى[6] استنبط ابو العباس المبرد قوله: رفعت المبتدأ لوقوعه موقع الفعل. وانما وقع [هذا][7] الخلاف فيه لانه من المواضع المشكلة. الا ترى انك اذا قلت: «زيد قام»، و«قام زيد»[8] . فكل واحد منهما محدث عنه مسند اليه غير ان حديث المبتدأ بعده وحديث الفاعل قبله. وكذلك كان قطرب يزعم: انك اذا قلت: «زيد قام»، ان «زيدا» فاعل في حال تقديمه[9] كما هو في حال تأخيره[10]، ولم يفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي، وان ذلك لو كان كما زعم لم يجز ان يقول: زيد قام[11] أبوه، فيرفع بقام فاعلا آخر، وان ذلك يوجب عليه ان يقول في التثنية والجمع: «الزيدان قام» و«الزيدون قام» فيخلي[12] الفعل من الضمير في حال تأخيره[13] كما يفعل [به][14] في حال تقديمه. وقد حكي مثل هذا القول الفاسد عن ثعلب[15]

---

(١) عبارة المقتضب ١٢٦/٤ : فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو اول الكلام وانما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ.

(٢) في ل. وحكاه.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في و.

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٢٧٨/١ : واعلم أن المبتدأ لا بد له من ان يكون المبني عليه شيئاً هو هو أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ. فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء

(٦) في ل، د: الموضع.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في و: زيد قائم أو قائم زيد. والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: تقدمه.

(١٠) في ل، د: تأخره.

(١١) في و: قائم. والتصحيح من ل، د.

(١٢) في ل: تفرد.

(١٣) في ل، د: تأخره.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) هو ابو العباس احمد بن يحيى النحوي، المعروف بثعلب، صنف كتباً كثيرة منها كتاب الفصيح وكتاب ما تلحن فيه العامة وغيرهما. توفي سنة ٢٩١ (وفيات الأعيان ٨٤/١ـ ٨٧)

قال المفسر: والاشبه عندي ان تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل على ما رتبه(١) ابو بكر بن السراج في الاصول، والفارسي في الايضاح. ويقوي ذلك ان حكم المبتدأ ان يؤتى به اولا لثان(٢) وحكم الفاعل ان يؤتى به ثانيا لاول. اعني: ان حكم المبتدأ ان يقدم قبل الحديث عنه فيكون حديثه تابعا له في الاخبار، وان(٣) حكم الفاعل ان يقدم(٤) الحديث عنه [قبله فيصير](٥) تابعا لحديثه قبل ان يعرض للمبتدأ المجاز، والاشخاص مقدمة في الرتبة قبل حركاتها الموجودة منها وقبل تأثيراتها في غيرها. وأيضا فان الفاعل يجوز ان ينعكس مبتدأ ابدا ما لم يكن فيه ضمير عائد الى مفعوله والمبتدأ ليس له(٦) ان ينعكس فاعلا في كل موضع كقولك: «زيد أخوك»، و «القائم في الدار زيد»، ونحو ذلك. وايضا فانّا نجد الفاعل وحديثه يسدان مسد الخبر عن المبتدأ نحو قولك: «زيد قام ابوه»، ولا نجد مبتدأ وخبرا يسدان مسد حديث الفاعل(٧) [ولا مسد الفاعل](٨) كما يسد الفاعل وفعله مسد المبتدأ في قولهم: «حبذا زيد» في رأي من يرى ذلك، وايضا فان المبتدأ لما كان حكمه ان يكون عاريا من عامل لفظي يقترن به، وكان حكم الفاعل ان يكون غير عار من عامل لفظي يقترن به صار المبتدأ شبيها بالبسيط والفاعل شبيها بالمركب وان لم يكونا كذلك في الحقيقة.

وللنحويين اقوال كثيرة في حقيقة الرافع للمبتدأ. ما هو؟ بعد اتفاقهم على ان عامله معنوي سوى ما قدمنا ذكره. فأحسن ما قيل [فيه](٩): ان المعنى الرافع له عناية المتكلم واهتمامه(١٠) وانه جاء به ليسند اليه ما بعده فهو بمثابة ملك نوّه بانسان وعني بامره ليسند اليه اموره ويقلده اياها، والفاعل بمثابة رجل رفعته افعاله التي فعل.

قال(١١) ابو جعفر بن النحاس: سمعت ابن(١٢) كيسان يقول: المعنى الذي رفع

---

(١) في ل، د: رتب.
(٢) في ل: أو لثاني.
(٣) في و: لأن، والتصحيح من ل، د.
(٤) في ل: بتقدم.
(٥) سقطت في و.
(٦) في ل، د: يمكن.
(٧) اقول: يريد به الحديث عن الفاعل وهو الفعل.
(٨) سقطت في و.
(٩) الزيادة من ل، د.
(١٠) في ل، د: اقباله.
(١١) في ل، د: وقال.
(١٢) في ل، د: س

المبتدأ عندي هو ان العامل لا يقع الا قبل المعمول [فيه][1]. فاذا قلت: «قام زيد». ارتفع بفعله. فاذا[2] قلت: «زيد قام». لم يكن بدّ من ان يكون في «قام» ضمير يعود الى «زيد»، لان المعمول فيه لا يكون قبل العامل كما تقول: «مررت بزيد». ثم تقول: «زيد مررت به»، فتشغل العامل بضميره، فلما لم يجز ان ترفعه بلفظ الفعل لموضع الضمير وكان معناه كمعنى «قام زيد» رفعته بالمعنى اذ[3] امتنع اللفظ. قال: فاذا قلت: «زيد اخوك». رفعت «زيدا» ايضا بالمعنى اذ كان ما بعده يقوم مقام الفعل، لانه حديث عن «زيد» كما ان الفعل حديث عنه.

قال: ورفعت «الاخ» بلفظ «زيد» لان لفظك بزيد كلفظك بالفعل قبل الفاعل.

وكان ابن كيسان يرد قول من زعم ان التعرية[4] هي العاملة في المبتدأ، ويقول: ان العامل اذا عمل[5] بظهوره شيئا لم يعمل بسقوطه. قال: والعوامل ترفع وتنصب وتخفض. فسقوط أيّها أوجب الرفع، فاذا[6] كان سقوط الرافع هو الذي اوجب [الرفع][7] فهو اذن يعمل عملا واحدا وُجد او عدم، فلا ينبغي اذا وجد ان يسمى عاملا، لانه لم يردّ[8] شيئا كان معدوما قبل ظهوره. قال: وإن كان سقوط الناصب هو الذي يوجب الرفع، فهو اذا عدم أقوى منه اذا وجد لأن الرافع اقوى من الناصب. قال[9]: وان كان سقوط الخافض هو الرافع لزم فيه ما يلزم في الناصب، وان كان سقوط جميعها اوجب الرفع لزم ايضا مثل ما ذكرنا[10].

وقيل كيف تختلف اعمالها اذا ظهرت، وتستوى اذا سقطت. فيلزم على هذا ان لا تكون التعرية[11] وحدها هي العاملة، ولزم ان يكون ثمّ عامل غير التعرية[12]. واحتج

---

(١) سقطت في و.

(٢) في ل: واذا.

(٣) في و: اذا. والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: التعدية، والتصحيح من ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل، د: فان.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل، د: يزد.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: ذكرناه.

(١١) في ل: التعدية:

(١٢) في ل: التعدية.

الذين قالوا بالتعرية بان قالوا: ان العوامل في صناعة النحو ليست عوامل في الحقيقة انما[1] هي ادلة على المعاني المختلفة، وعدم الدليل قد يكون دليلا كما يكون[2] وجوده كثوبين ابيضين صبغنا احدهما وتركنا الاخر عاريا [من الصبغ][3] فكما ان وجود الصبغ في احدهما علامة ينفصل بها عن صاحبه فكذلك عدمه من الاخر.

وزعم الكوفيون ان المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ[4]، ورد عليهم ابو اسحاق وغيره بان قالوا: هذا محال، لانهم يجعلون كل واحد منهما عاملا معمولا فيه في حال واحدة، ومن [5] جهة واحدة. قالوا: وايضا فان حق العامل ان يكون قبل المعمول فيه، وحق المعمول فيه ان يكون بعد العامل فيه، فيجب من هذا ان [حق][6] كل واحد منهما ان يكون متقدما متأخرا.

قالوا: ويلزمهم ان لا ينصبوا المبتدأ اذا دخلت عليه «انّ» وايضا فانّا نقول: «زيد قائم». فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه، فان كان «قائم» هو الذي رفع «زيدا» [أيضا][7] فقد رفع العامل شيئين على وجه الاشتراك. ويلزمهم ان [يخلوا «قائما» من الضمير لانه قد رفع اسما ظاهرا، ويلزمهم ان][8] يقدموا الفاعل على العامل فيه، ويلزمهم ان لا يجيزوا «زيد خلفك»، فان زعموا ان «خفلك» انتصب بالخلاف للاول[9]، لزمهم ان ينصبوا كل شيء يخالف[10] غيره، ومع هذا فكل واحد منهما قد خالف صاحبه. فمن اين[11] اوجب الخلاف نصب احدهما دون الاخر؟

ويروى ان الجرمي قال للفراء: بم نرفع «هندا» من قولنا: «هند التي اكرمتها»؟ فقال: بالعائد عليها[12] من ضميرها. فقال له الجرمي: فقد اعملت ما في الصلة[13] فيما قبل الموصول. فسكت الفراء، ولم يحر جوابا.

---

(١) في ل: إنها.
(٢) سقطت في ل.
(٣) سقطت في و.
(٤) انظر المسألة ٥ في كتاب الانصاف ص ٤٤.
(٥) في ل، د: من.
(٦) سقطت في و.
(٧) سقطت في و.
(٨) سقطت في و.
(٩) في ل: الأول.
(١٠) في ل، د: خالف.
(١١) سقطت في ل.
(١٢) سقطت في ل، د.
(١٣) في ل، د: يسد.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان الاسم المبتدأ يخبر عنه بأحد اربعة اشياء: باسم هو هو كقولك: «زيد قائم»، و «الله ربنا»، و «محمد نبينا»، و «عبد الله اخوك»[1]، وما اشبه ذلك، أو بفعل، وما اتصل به من فاعل ومفعول كقولك: «زيد خرج[2]، وعبد الله اكرم أخاك» وما اشبه ذلك[3]، او بظرف كقولك: «زيد عندك، ومحمد في الدار[4]، وعبد الله أمامك»[5] أو بجملة نحو قولك: «زيد أبوه قائم»[6].

قال المفسر: هذا التقسيم خطأ، لانه جعل الفعل والفاعل وما أتصل به قسما على حدته، واخرجه من الجمل، وحكمه حكم الجمل. والصحيح ان يقال:

ان الاسم المبتدأ يخبر عنه بثلاثة اشياء: باسم مفرد هو هو وجملة، وظرف.

وينقسم المفرد ثلاثة اقسام: مفرد مشتق كقولك: «زيد قائم» ومفرد غير مشتق كقولك: «القائم زيد»، و «الذي في الدار عمرو»، ومفرد منزل منزلة المشتق كقولك، «زيد ابوك»، و «زيد حاتم جودا»[7].

وتنقسم الجملة ايضا ثلاثة اقسام: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، أو ما سدّ[8] مسد الفاعل، وجملة مركبة من شرط وجزاء.

وينقسم الظرف ثلاثة اقسام: ظرف[9] زمان، وظرف مكان، وجارّ ومجرور.

ويلحق بكل واحد من الثلاثة شيء يجري مجراه، او ينزّل[10] منزلته.

(١) سقطت في د، وهي موجودة في الجمل ص ٤٨.
(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٤٩: زيد خرج أبوه.
(٣) كذا في و، والجمل ص ٤٩. وفي ل، د: وما أشبهه.
(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٤٩: محمد في الدار وزيد عندك
(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٤٩: وما اشبه ذلك.
(٦) ينظر الجمل ص ٤٨ - ٤٩.
(٧) سقطت في ل، د
(٨) في ل، د: يسد
(٩) سقطت في ل.
(١٠) في ل، د: وينزل.

فالذي يسدّ مسد المفرد [الواو][1] في نحو قولك: «كل انسان وضيعته»[2]، والذي يسدّ مسدّ الجملة الامر والنهي ونحوهما، والذي يسدّ مسد الظرف الحال في نحو قولك: «ضربي زيدا قائما» (والله اعلم)[3].

مسألة

قال ابو القاسم: واعلم انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه الا اذا كان فعلا فانه لا يجوز تقديمه عليه[4].

قال المفسر: اذا كان [خبر][5] المبتدأ معرفة كقولك: «زيد أخوك»، لم يجز ايضا تقديمه عند جماعة من النحويين، فلا يقال: «أخوك زيد» على ان يكون خبرا مقدما، لئلا يلتبس الخبر[6] بالمخبر عنه، ولكن ايهما تقدم كان [هو][7] المبتدأ وما بعده الخبر، واذا كان خبر المبتدأ فعلا لواحد كقولك: «أخوك خرج»، لم يجز تقديمه عند احد علمناه لا[8] يقال: «خرج أخوك»، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل. فاذا الحقت بالفعل[9] ضمير الاثنين فقلت: «أخواك خرجا»[10]، أو ضمير الجماعة فقلت: «أخوتك خرجوا» جاز التقديم والتأخير عند بعض النحويين [فتقول: خرجا أخواك وخرجوا اخوتك][11] لان هذا موضع قد أمن فيه اللبس الذي كان في فعل الواحد، ومن النحويين من يجعل «الالف» و «الواو» حرفين يدلان على التثنية والجمع كما تدل «التاء على التأنيث في قولك: «قامت هند»، ولا يجعلهما[12] ضميرين، ويجعل ما بعد الفعلين مرتفعا على انه فاعل [لا][13] على انه خبر مقدم. ومنهم من يجيز ان يكون «الالف» و «الواو» ضميرين فاعلين عائدين على

---

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: كل انسان وشأنه، وكل امرىء وضيعته.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) ينظر الجمل ص ٤٩.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: المخبر به.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل: فلا.

(٩) في ل، د: الفعل.

(١٠) في ل: قاما.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في ل: ولا يجعنها.

(١٣) سقطت في و.

مذكورين، وما بعدهما بدل منهما.

قال ابو القاسم: واعلم ان ظروف الزمان[١] لا تكون اخبارا عن الجثث[٢]، ولكن تكون اخبارا عن المصادر كقولك: «الخروج غدا» و«قدوم عبد الله بعدَ غدٍ»[٣] ولو قلت: «زيد غَدا، او اليوم»[٤] لم يكن كلاما مستقيما[٥].

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح لا خلاف فيه، غير انه يحتاج[٦] الى تقييد وذلك ان يقال: الا ان يتضمن الخبر معنى تقع به الافادة كقولك: «زيد في يوم طيب»، و«نحن في زمان سوء». وعلى هذا اجاز النحويون «الجباب[٧] شهرين» و«الثلج شهرين» على معنى «لبس الجباب شهرين» و«نزول[٨] الثلج شهرين». وقد[٩] اجازوا «الليلة الهلال»، لانه مُضمَّن معنى الحدوث. والمكان العام[١٠] الذي لا يجوز ان يخلو منه الشخص لا يجوز ان يكون خبرا عن الشخص، ولا عن الحدث. الا ترى ان قائلا لو قال: «زيد[١١] في مكان» او «الجلوس في موضع» لم يجز، لان المخاطب قد علم ان الشخص والحدث لا ينفكان من مكان وموضع. فاذا قال: في مكان كذا او [في][١٢] موضع كذا جاز[١٣]، لان المخاطب تحصل له بالاخبار فائدة كان يجهلها. فالزمان لا يختص بهذا دون المكان. فالحكم في هذا ان يقال: ما وقعت فيه فائدة جاز ان يكون خبرا، وما لم[١٤] تقع فيه فائدة لم يجز ان يكون خبرا، ولا يخصص الزمان[١٥]، لان تخصيص الزمان بهذا [فيه][١٦] ايهام ان ذلك جائز في المكان على الاطلاق.

---

(١) في ل، د: ان الظروف من الزمان، وهي كذلك في الجمل ص ٥٠.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٠: الجثة.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٠: الخروج وقدوم عبد الله وبعد غد.

(٤) كذا في و، د. وفي الجمل ص ٥٠. زيد غدا واليوم. وفي ل: زيد غدا.

(٥) ينظر الجمل ص ٥٠.

(٦) في و: لا يحتاج. والتصحيح من ل، د.

(٧) الجباب جمع جبة. جاء في اللسان: والجبة ضرب من مقطعات الثياب تلبس وجمعها جبب وجباب. (أقول: جباب بكسر الجيم).

(٨) في ل، د: شرب.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في و: العامي. والتصحيح من ل، د.

(١١) في ل: لن زيداً.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل. وفي د: في موضع كذا وفي مكان كذا.

(١٤) سقطت في ل.

(١٥) في ل، د: زمان من غيره.

(١٦) سقطت في و.

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

قال ابو القاسم في هذا الباب[1]: والرفع أجود الا في الاستفهام، والأمر، والنهي، والجحد، والعرض، والجزاء[2]، فانه يختار فيها[3] النصب وان اشتغل الفعل بضميره[4]

قال المفسر: هذا الكلام فيه خلل من جهتين[5].

احداهما[6] انه يوهم القارىء[7] للكتابة ان النصب لا يختار الا مع هذه الاشياء الستة التي ذكرها[8] فقط. وليس كذلك لان «التحضيض» يختار النصب فيه[9] كقولك: «هلا زيدا اكرمته» وكذلك الدعاء كقولك: «زيدا رحمه الله»[10].

والوجه [الثاني][11] ان هذه الاشياء لا يختار فيها النصب على الاطلاق بل تحتاج الى تقييد وشروط اهملها ابو القاسم.

فأما الاستفهام فينقسم ثلاثة أقسام: قسم يُختار فيه النصب كما ذكر. وهو كل اسم تقدمه حرف استفهام وجاء بعده فعل واقع على ضميره[12]، ولم يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ظرف كقولك:
«أزيدا ضربته»، لان الاستفهام اذا دخل على جملة فيها اسم وفعل كان بأن يليه الفعل أولى. فان كان الضمير فاعلا كقولك: «أزيد قام» لم يجز الا الرفع، وكذلك ان فصلت بين

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: والتمني. والتصحيح من ل،د، والجمل ص٥١.

(٣) في و،د: فيه. والتصحيح من ل، والجمل ص٥١.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: وان اشتغل الفعل عنه بضميره. ينظر الجمل ص٥١.

(٥) في ل،د: وجهين.

(٦) في ل،د: احدهما

(٧) في ل: ان القارىء

(٨) في ل: ذكر.

(٩) في ل،د: فيه النصب.

(١٠) في و: ارحمه. والتصحيح من ل،د.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: ضمير. والتصحيح من ل،د.

[ألف][١] الاستفهام وبين الاسم الذي يختار فيه النصب باسم ليس بظرف. فسيبويه يختار الرفع في الاسم ويجريه مجرى [ما][٢] الاستفهام معه كقولك: «أأنت زيد ضربته»[٣]. والاخفش يختار النصب، ويرفع «أنت» بفعل مضمر، لان «التاء» في «ضربته» مرتفعة بفعل فيجري[٤] «انت» مجرى «التاء» ويوقع ذلك الفعل المضمر على «زيد». وان كان الفاصل ظرفا لم يُعتدّ به واختير حينئذ[٥] النصب كقولك: «آليوم زيدا ضربته». وقسم يختار فيه الرفع. والنصب جائز، وهو عكس القسم المتقدم، وهو الاستفهام بالاسماء المتضمنة لحرف[٦] الاستفهام الموضوعة موضع الهمزة كقولك: «ايهّم ضربته»، «ومن حدثته»[٧] لان الاستفهام ها هنا ليس عن الفعل، انما هو عن الاسم فجرى مجرى «زيد ضربته» حين لم يتقدم هذه الاسماء[٨] شيء هو بالفعل أولى. وقسم لا يجوز فيه الا الرفع وهو: كل استفهام وقع موقع خبر كقولك: «زيد هل ضربته»، لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله.

والامر ينقسم ثلاثة اقسام: قسم يختار فيه الرفع وهو: كل أمر[٩] يراد به العموم كقوله تعالى: «واللذان يأتيانها منكم فآذوهما»[١٠]، وقوله «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما»[١١] فهذا القسم (يختار فيه الرفع، لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام. وقسم)[١٢] يختار فيه النصب وهو: كل أمر[١٣] يراد به الخصوص مثل قولك: «زيدا اضربه» فهذا هو الذي يختار فيه النصب الذي ذكر ابو القاسم. وقسم لا يجوز فيه الا الرفع وهو:

---

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ٥٤/١.

(٤) في و: بفعله فجرى.

(٥) سقطت في ل،د.

(٦) في ل: حرف.

(٧) في ل: حدثه.

(٨) في و: الاشياء. والتصحيح من ل،د. يدل على صحة هذا قوله في آخر هذا الباب: ان الاختيار في هذه الاسماء النصب على الاطلاق لا يصح.

(٩) في ل: اسم.

(١٠) سورة النساء، الاية ١٦.

(١١) سورة المائدة، الاية ٣٨.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل: اسم.

كل أمر(١) كان باسماء الافعال كقولك: «زيد تراكه»(٢)، و«عمرو نزاله»(٣)، لأن هذا النوع من الامر لا يعمل فيما قبله، وكذلك لا يفسر(٤) عاملاً فيه.

والنهي يجري مجرى الامر في عمومه وخصوصه، واسماء أفعاله.

والجحد ايضا ينقسم ثلاثة اقسام، قسم لا يجوز فيه الا الرفع وهو: ان يكون النفي بما ويتقدم الاسم قبلها كقولك: «زيد ما ضربته». وقسم يختار فيه النصب، وهو ان يكون النفي بلا، أو بلم، أو بلن أو يتأخر الاسم بعد «ما» كقولك: «زيدا لم اضربه» و«عمرا(٥) لن أضربه» و«زيدا لا أضربه» و«ما زيدا ضربته». وقسم في جواز النصب فيه خلاف وهو قولك(٦): «أزيدا لست مثله».

والجزاء ينقسم قسمين: قسم لا يجوز فيه (الا الرفع)(٧) وهو كل(٨) ما كان الاسم فيه واقعا قبل حرف الشرط كقولك: «زيد ان تأته يكرمك»، لان ما بعد حرف الشرط لا يعمل فيما قبله، وقسم لا يجوز فيه الا النصب، وهو كل ما كان الاسم واقعا فيه بعد حرف الشرط(٩) كقولك: «ان زيدا تكرمه يأتك». فقد ظهر من كلامنا هذا ان قول ابي القاسم ان الاختيار في هذه الاسماء(١٠) النصب على الاطلاق لا يصح.

مسألة

ختم ابو القاسم هذا الباب بأن ذكر قول الله تعالى: «يدخل من يشاء في رحمته، والظالمين اعدّ لهم عذابا اليما»(١١).

قال المفسر: هذه الاية من الباب غير انه لم يقدم لها مقدمة من المسائل التي ضمّنها

---

(١) في ل: اسم.

(٢) في ل،د: دراكه.

(٣) في ل،د: تراكه.

(٤) في و: لا يضمر.

(٥) في ل، د: زيدا.

(٦) في و: كقولك. والتصحيح من ل،د.

(٧) في ل،د: النصب.

(٨) سقطت في ل،د.

(٩) كذا في و. وفي ل،د: وضرب حكمه ان ينصب وهو ما وقع فيه الاسم بعد حرف الشرط. وقد سقطت في ل كلمة «حكمه» من هذه العبارة.

(١٠) في ل،د: الاشياء.

(١١) سورة الانسان، الاية ٣١. وينظر الجمل ص٥٣.

فيه. لانه لم يذكر حكم الافعال المتعدية بحرف الجر، وكان يجب ان يقول: اذا كان الفعل مما لا يتعدى الا بحرف جر أضمرت فعلا في معناه لا من لفظه، لان ما يتعدى بحرف جر لا يجوز ان يضمر كقولك: «زيدا مررت به» تقديره «لقيت زيدا مررت به»، و«عمرا نزلت عليه» تقديره «أتيت عمرا نزلت عليه» ثم يجيء بالاية بعد ذلك كما فعل سائر من تكلم في شاذ[1] الباب.

(١) في ل.د: هذا

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

[وهي: كان، وأمسى، واصبح، واخواتها][١]

قال المفسر: سمي ابو القاسم هذه العوامل حروفا وليست بحروف[٢]، «وهذا مما تعقبه[٣] الناس عليه، وقالوا[٤]: انما هي افعال ناقصة، ونقصانها لا يخرجها عن الفعلية كما ان «عسى ونعم وبئس وفعل التعجب» لا يخرجها عن ان تكون افعالا عدم تصرفها. قالوا: والدليل على انها افعال تصرفها بالماضي والاستقبال واشتقاق اسماء الفاعلين منها، واتصال الضمائر بها[٥] تارة [ظاهرة][٦] في [نحو][٧] «كنتُ، وكنتَ، وكنتِ» واستتارها فيها تارة في نحو قولك: «زيد كان قائما». وانها تعمل عملين، فترفع، وتنصب فتقول: «كان زيد منطلقا» كما تقول: «ضرب زيد عمرا» غير ان المنصوب بها[٨] هو المرفوع.

قال المفسر: وهذا الذي قالوه صحيح، وقد ذكرنا[٩] فيما مضى من كلامنا[١٠] ان النوع اذا كانت له خواص لم يلزم ان يوجد جميعها في كل شخص من اشخاص ذلك النوع، ولكن كل ما[١١] وجدت فيه تلك الخواص او بعضها حكم له بحكم ذلك النوع كما ان بعض الاسماء قد[١٢] يتعرى من بعض خواص الاسماء، ولا يخرجها ذلك عن ان تكون اسما، وكذلك الصفات والاحوال قد يتعرى بعضها من بعض خواص الصفات وخواص الاحوال، ولا يوجب ذلك ان تكون خارجة عن حكم انواعها لنقصان ما نقص من

---

(١) سقطت في و. ينظر كتاب الجمل ص٥٣ هي موجودة فيه.

(٢) اقول: استعملت العرب الحرف بمعنى الكلمة وسيرجع ابن السيد عن تعقيبه هذا. وجاء في اللسان في مادة (حرف): وكل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تسمى حرفا، تقول: هذا في حرف ابن مسعود اي في قراءة ابن مسعود.

أقول: وتسميه الكلمة بالحرف مجاز مرسل كتسمية الكلام بالكلمة. قال ابن مالك في اول الفيته: وكلمة بها كلام قديؤم.

(٣) في و: يعتقبه. والتصحيح من ل،د.

(٤) في ل: وقال.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل،د.

(٨) في ل،د: فيها.

(٩) في و: ذكر. والتصحيح من ل،د.

(١٠) في و: كلامه. والتصحيح من ل،د.

(١١) في و،د: كلما. والتصحيح من د.

(١٢) سقطت في ل.

خواصها وشروطها. غير ان تسمية ابي القاسم لهذه العوامل حروفا ليس ببعيد[1] في القياس والنظر لعلتين:

احداهما: ان الفعل الصحيح انما وضع في اصل وضعه ليدل على حدث واقع في زمان محصّل، وذلك الحدث هو خبره الذي يستفيده المخاطب منه اذا ذكر، وذلك الحدث[2] الذي هو خبره مضمن فيه[3] غير خارج عنه. واحداث هذه الافعال التي هي اخبارها خارجة عنها غير مضمنة فيها. الا ترى انك اذا قلت: «قام زيد» و«كان زيد قائما» فانما تخبر عن «زيد» بالقيام في كلتا[4] المسألتين. غير ان القيام مضمن[5] في «قام» غير خارج عنه، والقيام خارج عن «كان» غير مضمن فيها. فلماكان الحدث الذي هو خبرها خارجا عنها اشبهت الحروف التي معناها في غيرها[6]، ولهذه العلة قال النحويون: انها داخلة على مبتدأ وخبر، لان الخبر الذي يستفيده المخاطب بعدمها هو الذي يستفيده بوجودها لم تزد فيه «كان» اكثر من انها جعلته في الماضي، وكان قبل دخولها ممكنا ان يكون في غيره فصار قولك: «كان زيد قائما» بمنزلة قولك: «زيد قائم فيما مضى» فأفادت ما يفيده الظرف[7]، ولهذه العلة قالوا: «قائما» خبر كان، والأفعال لا يخبر عنها باتفاق، وانما هو خبر عن اسمها لا عنها[8] وانما ارادوا بذلك انه خبر كان الذي ينبغي[9]، ان يكون مضمنًا فيها [غير خارج عنها][10] وانها لم تسند الى «زيد» خبرا آخر اكثر من الخبر الذي كان مستندا اليه قبل دخولها. فهذا[11] أحد وجهي مضاوعتها للحروف.

وأما الوجه الثاني: فانك اذا قلت: «زيد قائم» احتملت هذه الجملة معاني كثيرة غير محصلة من لفظ الجملة فتدخل عليها هذه العوامل ليحصل لكل واحد منها معنى من تلك المعاني التي كانت غير محصلة، فاذا قلت: «كان زيد قائما» افادت انه كان فيما مضى واذا قلت

---

(١) في و: بعيد. والتصحيح من ل،د. يدل على ذلك الكلام الاتي بعد.
(٢) في و: الحديث. والتصحيح من ل،د.
(٣) في و: الذي هو خبر مصر فيه. والتصحيح من ل. وفي د: الذي هو خبر له مضمن فيه.
(٤) في و،د: كلا. والتصحيح من ل
(٥) في ل: مضمر.
(٦) في ل،د: اشبهت الحرف الذي معناه في غيره.
(٧) في و: وافادت ما تفيده الحروف. والتصحيح من ل،د.
(٨) في و: لها.
(٩) في ل،د: الذي كان ينبغي
(١٠) سقطت في و.
(١١) في ل: فهذه.

«اصبح» افادت انه وقع في الصباح، واذاقلت: «أمسى» أفادت انه وقع في المساء، واذا قلت: «بات» أفادت انه كان في الليل، واذا قلت: «ظل» أفادت[١] انه كان بالنهار، واذا قلت: «صار» أفادت انه كان بمعنى الانتقال من حال الى حال[٢]، واذا[٣] قلت: «ما زال» أفادت اتصال الفعل ودوامه، فلما كان بكل[٤] عامل منها يحصل معنى من تلك المعاني المبهمة التي كانت الجملة تحتملها قبل دخولها[٥] من غير تغيير للخبر[٦] أشبهت[٧] حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة، الا ترى انك تقول «زيد قائم» فتوجب له القيام، ثم تقول: «أزيد قائم» فتفيد معنى الاستفهام، ثم تقول: «ما زيد قائما»[٨] فتفيد معنى النفي، ثم تقول: «لزيد قائم» فتفيد معنى القسم، ثم تقول: «كأن زيداً قائم» فتفيد معنى التشبيه أو الشك، ثم تقول: «لعل زيدا قائم» فتفيد معنى الترجي أو التوقع[٩]، ثم تقول: «ليت زيدا قائم» فتفيد معنى التمني، فيفيد كل واحد منها[١٠] معنى من المعاني المتعاقبة[١١] على الجملة الواحدة، والخبر[١٢] في [جميع][١٣] ذلك واحد. ومما يسهل ايضا تسميتها حروفا ان سيبويه قد سمى في كتابه الافعال والاسماء حروفا، فقال حين تكلم على الفعل الماضي: وانما لم يسكنوا آخر هذه الحروف[١٤]، لان فيها بعض ما في المضارعة[١٥]، وقال في باب ما ينتصب في الالف[١٦] تقول: «أعبد الله ضربته»، و«أزيدا مررت به»، و«أعمرا قتلت أباه»[١٧]، و«أزيدا اشتريت له ثوبا»[١٨]. ففي كل هذا قد اضمرت بين الالف

---

(١) في و: افاد.

(٢) في ل،د: أفادت معنى الانتقال من حال الى حال.

(٣) في و: فاذا.

(٤) في ل: كل.

(٥) في ل: دخوله.

(٦) في ل: للجملة.

(٧) في د: اشبهتها.

(٨) في ل،د: قائم.

(٩) في و: والترمع. والتصحيح من ل،د.

(١٠) في ل،د: من الحروف.

(١١) في ل: المعاقبة.

(١٢) في و: الجواب. والتصحيح من ل،د.

(١٣) الزيادة من ل،د.

(١٤) في ل،د: وانما لم يسكنوا آخر الحرف.

(١٥) عبارة سيبوية في الكتاب ٤/١: والفتح في الافعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل، ولم يسكنوا آخر فعل لان فيها بعض ما في المضارعة.

(١٦) في و: ما ينتصب بالالف. وفي ل: ما ينتصب بالالف. والتصحيح من د. والكتاب ٥٢/١.

(١٧) كذا في و. وفي ل،د، والكتاب ٥٢/١: اخاه.

(١٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٥٢/١: أعمرا اشتريت له ثوبا.

والاسم[1] فعلاً[2] هذا تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الحروف[3] في غير الاستفهام [4].

وقال في قول الله تعالى [5] : «فبما نقضهم ميثاقهم» [6]. فانما جاء [7]، لانه ليس لما[8] معنى [سوى ما كان][9] قبل ان تجيء به الا التوكيد[10] فمن ثم جاز ذلك اذا لم ترد به[11] اكثر من هذا، فكانا حرفين، أحدهما في الاخر عامل. ولو كان اسما او ظرفا او فعلا لم يجز[12]، فسمى النقض حرفا كما ترى، وانما جاز ان تسمى الاصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفا، لانها لما كانت محيطة بالكلام صارت كالحدود له، والشيء انما يتحدد بجهاته التي هي حروفه، فصح بما ذكرناه ان تسمية ابي القاسم لهذه العوامل حرفا ليس بمستحيل في القياس.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: ويجوز تقديم اخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها[13]، لانها متصرفة[14].

قال المفسر: أما توسيط اخبارها فجائز لا خلاف فيه الا ان يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام نحو: «من كان اخوك» و«كم كان مالك» فان هذا الضرب لا يكون خبره ابدا الا مقدما، لان الاستفهام له صدر الكلام.

وأما تقديم اخبارها عليها فانها تنقسم فيه ثلاثة أقسام:

---

(١) كذا في ل، د، والكتاب ٢٧/١ وفي و: لقد أضمرت الحروف بين الالف والاسم.
(٢) في و: فعلى. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٧/١.
(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٢٧/١: الاحرف.
(٤) ينظر الكتاب ٢٧/١.
(٥) في ر: قوله.
(٦) سورة النساء، الاية ١٥٥، وسورة المائدة، الاية ١٣.
(٧) في النسخ المخطوطة: جاز. والتصحيح من الكتاب ٩٢/١.
(٨) في و: لها والتصحيح من ل، د، والكتاب ٩٢/١.
(٩) الزيادة من الكتاب ٩٢/١.
(١٠) في و: تجيء الالف للتوكيد. وفي ل، د: تجيء الا التوكيد. والتصحيح من الكتاب ٩٢/١.
(١١) في النسخ المخطوطة: بها. والتصحيح من الكتاب ٩٢/١.
(١٢) ينظر الكتاب ٩٢/١.
(١٣) كذا في النسخ المخطوطة وفي الجمل ص٥٤: توسطها.
(١٤) ينظر الجمل ص٥٤

قسم يجوز تقديمه بلا خلاف وذلك ثمانية أفعال [وهي][1]: كان، واصبح، وامسى، وغدا، وأضحى، وبات، وظل، وصار.[2]

وقسم لا يجوز تقديم خبره بلا خلاف وذلك قولك: «آتيك[3] ما دام زيد جالسا» لان «ما» هذه موصولة بالجملة التي بعدها، فاذا قدمت الخبر كنت قد قدمت (الصلة على)[4] الموصول[5].

وقسم فيه خلاف، وهو خمسة افعال: ما زال، وما انفك، وما فتيء، وما برح، وليس، فبين النحويين في هذه[6] الافعال الخمسة خلاف[7] وتنازع، فكان ابن كيسان يجيز ذلك، وحكي مثله عن الكسائي[8]، وليس في كلام سيبويه (في ذلك)[9] شيء واضح واجاز ابن النحاس «منطلقا ما زال زيد»، واحتج بان العامل انما هو الفعل وليست «ما» عاملة، وهذه حجة من اجاز التقديم لان العامل اذا كان الفعل دون «ما» والعامل متصرف وجب التقديم. والذين لم يجيزوا هذا[10] احتجوا بان معنى الدوام والاتصال انما حدث في الجملة بدخول «ما» على الفعل، ولولا ذلك لم يكن في الفعل دليل على ذلك، فلما كان اقتران الحرف بالفعل هو الذي أفاد هذا[11] المعنى غُلّب على الفعل معنى (الحرف فامتنع التقديم لذلك، واحتجوا ايضا بانها افعال قلبت[12] عن معنى)[13] الزوال من مكان الى مكان، والدوام فيه الى الزمان[14] فمنعت التصرف ايذانا بانها[15] ضمّنت ما ليس لها في اصل وضعها، والظاهر من مذهب سيبويه في «ليس» انه يجوز تقديم خبرها عليها، لانه

---

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في و. وفي ل: وهي كان وامسى واصبح وغدا.... وفي د: وهي كان وامسى واصبح وغدا وبات واضحى.....

(٣) في و: اتيك.

(٤) سقطت في ل.

(٥) انظر الانصاف ص١٦٠

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.د.

(٨) انظر المسألة ١٧ في الانصاف ص١٥٥-١٦٠.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل.د: ذلك

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في د: نقلت.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في و: الزوال. والتصحيح من ل.د.

(١٥) في و. انها

اجاز في كتابه «أزيدا لست مثله»(1) (بنصب «زيدا»(2) بفعل مضمر تفسره «ليس». كأنه في التقدير «أخالفت(3) زيدا. لست مثله»)(4) والعامل الظاهر لا يجوز ان يفسر عاملا متقدما عليه الا ان يكون متصرفا في نفسه. وانما جرت «ليس» مجرى الافعال المتصرفة، لان لفظها لفظ الماضي، وهي موضوعة لنفي الحال، واذا كان في الكلام دليل على الاستقبال استعملت فيه فصارت كالمتصرف(5) لهذا المعنى الذي تضمنته. ومن اعتقد فيها انها بمنزلة الحرف(6) لم يجز تقديم خبرها. وقد زعم قوم انها مركبة من «لا» النافية و«أيس» ومعناه الوجود، وان أصلها «لا أيس»(7) كقولك: «لا وجود» فلما كثر استعمالها حذفت الهمزة. كما قالوا: «ويلمه»(8) والاصل «ويل لأمه»(9) و«أيش لك» وهم يريدون «أي شيء لك»(10) وهذا منقول من كلام الفلاسفة الى صناعة النحو، لانهم يعبرون عن الوجود(11) بالايس، وعن العدم بالليس. والاظهر في «ليس» انها فعل لا حرف، لان العرب الحقتها الضمائر كما تلحق بالافعال، فقالوا: «لست، ولست، ولست، وليست، وليسا، ولسنا،(12) وليسوا، ولسن»، وقالوا: «زيد ليس قائما» فأضمروا فيها كقولك:(13) «زيد كان قائما» واحتج من زعم ان «ليس» تكون حرفا بمنزلة «ما» بقول العرب: «ليس خلق الله مثله»(14)، و«ليس قالها(15) زيد»، و«ليس الطيب الا المسك»، ويقول هشام أخي ذي الرّمة(16):

(1) ينظر الكتاب 1/52.

(2) في د: زيد.

(3) في و: حالفت. والتصحيح من د.

(4) سقطت في ل، وجاءت مكانها: والعامل الظاهر لا يجوز مثله.

(5) في ل،د: كالمتصرفة.

(6) في ل،د: انها حرف.

(7) انظر بحثا في تركيب (ليس) للدكتور ابراهيم السامرائي في كتابه «دراسات في اللغة ص55 و56» مطبعة العاني-بغداد 1961.

(8) في و: ويل امه.

(9) في و: ويل امه. والتصحيح من ل،د، والخصائص لابن جني 3/150.

(10) سقطت في د.

(11) في ل: بالوجود.

(12) سقطت في ل،د.

(13) في ل،د: كما تقول.

(14) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب 1/73: وقد زعموا ان بعضهم يجعل ليس كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فقد يجوز انه يكون منه ليس خلق مثله أشعر منه، وليس قالها زيد.

(15) في و: قائم. والتصحيح من ل،د، والكتاب 1/73.

(16) هو هشام بن عقبة العدوي، فجع بأخيه أوفى، وأتى عليه زمان مقاسيا لالام الفجيعة به، ثم اصيب بعده بغيلان. وقيل انهم اربعة اخوة لام وأب. غيلان، ومسعود وهشام وأوفى وكلهم شعراء. كان احدهم يقول الابيات فيزيد فيها ذو الرمة ويغلب عليها (حماسة ابي تمام 2/793 والسمط 1/586).

هي. الشفاء لدائي لو ظفرت بها   وليس. منها شفاء الداء مبذول[1]

وقال سيبويه: هذا كله سمع من العرب، والوجه والحدّ فيه[2] ان تحمله على ان في «ليس» اضمارا وهذا مبتدأ كقولك[3]: «انّه أمة الله ذاهبة»[4]. وقال ابن جني[5] في قولهم[6]: «ليس الطيب الا المسك» تقديره: «ليس الطيب في الدنيا (الا المسك)»[7]، ثم أبدل «المسك» من «الطيب» وانشد:

لهفي عليك للهفة من خائف   يبغي[8] جوارك حين ليس مجير[9]

قال: فحذف خبر «ليس» كأنه [قال][10] «ليس في الدنيا مجير». وقد انكر جماعة من النحويين رفع «المسك». وحكى ابو حاتم[11] عن الاصمعي قال[12] جاء عيسى بن عمر [الثقفي][13] ونحن عند ابي عمرو [بن العلاء[14] الى ابي عمرو][15] فقال لابي عمرو: بلغني

---

(١) من البسيط. وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/٣٦ و٧٣، والمقتضب ٤/ ١٠٠ وقد وردت فيه كلمة «ان» مكان «لو» في البيت. وقد استشهد به على الاضمار في ليس وجعل الجملة تفسيرا للمضمر في موضع الخبر.

(٢) كذا في ل،د. وفي و: والوجه الجيد فيه.

(٣) كذا في ل،د، والكتاب. وفي و: اضمار مبتدأ كقولك.

(٤) عبارة سيبويه في الكتاب ١/٧٣: هذا كله سمع من العرب. والحدّ والوجه ان تحمله على ان في ليس اضمارا وهذا مبتدأ كقولك: انه أمة الله ذاهبة.

(٥) هو ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي. كان اماما في علم العربية. له من المصنفات المفيدة في النحو كتاب الخصائص، وصناعة الاعراب وغيرهما. توفي سنة ٣٩٢ (وفيات الاعيان ٢/٤١٠-٤١٢).

(٦) في و: على قولهم. والتصحيح من ل،د.

(٧) سقطت في ل،د.

(٨) في و: تنفي. والتصحيح من ل،د، وشرح ديوان الحماسة ٢/٩٥٠.

(٩) البيت من الكامل وهو من ستة ابيات منسوبة الى التيمي في حماسة ابي تمام ٢/٩٥٠-٥٩٢. وقد نسب هذا البيت الى الشمردل الليثي في الحماسة البصرية ١/٢٣٠. والشاهد فيه حذف خبر ليس

(١٠) سقطت في و.

(١١) هو سهل بن محمد السجستاني كان اماما في علوم العربية وعنه اخذ علماء عصره. له من المصنفات كتاب اعراب القرآن وكتاب ما يلحن فيه العامة وغيرهما. توفي سنة ٢٤٨ (وفيات الاعيان ٢/١٥٠- ١٥٢).

(١٢) في و: بان.

(١٣) سقطت في و. وهو ابو عمرو عيسى بن عمر الثقفي البصري. اخذ سيبويه عنه النحو وله الكتاب الذي سماه «الجامع» في النحو. توفي سنة ١٤٩ (وفيات الاعيان ٣/١٥٤- ١٥٦).

(١٤) هو ابو عمرو بن العلاء التميمي البصري. كان اعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر، وهو احد القراء السبعة. توفي سنة ١٥٤ وقيل غير هذا (وفيات الاعيان ٣/١٣٦- ١٤٠).

(١٥) سقطت في و.

عنك شيء(١). فقال ابو عمرو وما هو قال عيسى: بلغني انك تجيز: «ليس الطيب الا المسك» بالرفع. فقال ابو عمرو: نمت يا عيسى(٢) وادلج الناس، ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب، وليس في الارض تميمي الا وهو يرفع.

[ثم](٣) قال: قم يا يحيى(٤) يعني اليزيدي، وانت يا خلف(٥) يعني الاحمر(٦)، فاذهبا الى أبي المهدي(٧)، فلقناه الرفع، فانه لا يرفع، واذهبا الى المنتجع(٨)، فلقناه النصب فانه لا ينصب. قال اليزيدي، وخلف الاحمر: فأتينا ابا المهدي، فوجدناه يصلي فوق [تل](٩) سماد، وقد غرس(١٠) امامه قصبة يستقبلها واذا هو يقول: اخسأنان عني. وكان به عارض، فامهلناه(١١) حتى قضى صلاته، فقال: ما هذه القتمة(١٢) كأن حولنا جششة. والقتمة. الرائحة الكريهة، والحششة: الكنف واحدها «حش»(١٣) فقلنا له: انك منها لعلى ثبج(١٤) ضخم. فقال: ما خطبكما؟ فقلنا: جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب. فقال:

---

(١) كذا في و. وفي ل: فقال: يا ابا عمر وما شيء بلغني عنك انك تجيزه. وفي د: فقال له: يا ابا عمر ما شيء بلغني عنك انك تجيزه. وفي طبقات النحويين للزبيدي ص ٣٨ (ترجمة عيسى بن عمر). فقال يا ابا عمر: ما شيء بلغني انك تجيزه قال.....

(٢) في ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٨: يا ابا عمر.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) هو ابو محمد يحي بن المبارك النحوي صاحب ابي عمرو بن العلاء. من تصانيفه كتاب النوادر وكتاب المقصور والممدود وغيرهما. توفي سنة ٢٠٢ (وفيات الاعيان ٥/٢٣٧- ٢٣٧).

(٥) هو ابو محرز خلف بن حيان الاحمر. وهو احد رواة الغريب واللغة والشعر ونقاده والعلماء به وبقائليه وصناعته، وهو احد الشعراء المحسنين. صنف جبال العرب وما قيل فيها من الشعر. مات في حدود الثمانين ومائة (طبقات النحويين ص ١٧٧- ١٨١ وانباه الرواة ١/٣٤٨- ٣٥٠ وبغية الوعاة ١/٥٥٤).

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: قال ابو محمد ثم قال ابو عمرو: تعال يا يحيى. وتعال انت يا خلف لخلف الاحمر.

(٧) في و: ابن مهدي. وفي ل: ابي مهدية. والتصحيح من د، وطبقات النحويين ص ٣٨، ومجالس العلماء للزجاجي ص ٢ (الكويت ١٩٦٢) وعلق محقق هذا الكتاب قائلا: كذا في الاصل، وفي معظم المراجع انه ابو مهدية.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: المنتجع التميمي.

(٩) الزيادة من ل، د. وقد سقطت عبارة «فوق تل سماد» في طبقات النحويين ص ٣٨.

(١٠) في ل: عرض..

(١١) في ل: فامهلته.

(١٢) في ل: الغنمة.

(١٣) في القاموس المحيط في مادة (حش): والحش مثلثة: المخرج، لانهم كان يقضون حوائجهم في البساتين ج حشوش وحشون. وفي اللسان في مادة (حشش): والحش والحش المخرج، لانهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، والجمع حشوش وفي حديث طلحة بن عبد الله انه قال: ادخلوني الحش وقربوا اللبج فوضعوه على قفي فبايعت وانا مكره. وفي الحديث: ان هذه الحشوش محتضرة يعني الكنف ومواضع قضاء الحاجة.

(١٤) الثبج: وسط الشيء ومعظمه، واضطراب الكلام وتفنيه، وتعميمة الخط وترك بيانه.

هاتيا، فقلنا كيف تقول: «ليس الطيب الا المسك»[1]، فقال: أتأمراني بالكذب على كبر سني[2]، فأين الجادي[3] واين [بنّة][4] الابلِ الصادرة واين كذا، (واين كذا)[5]. قال خلف الاحمر: فقلت له: ليس الشراب الا العسلُ، فقال: ما تصنع[6] سودان هجر؟ ما لهم شراب غير هذا التمر. قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك منه قلت [له][7]: ليس ملاك الامر الا طاعةَ الله والعمل بها، فقال: هذا كلام لا دخل فيه، ليس ملاك الامر الا طاعةَ الله والعملِ بها [قال اليزيدي: فقلت: ليس ملاك الامر الا طاعةُ الله والعملُ بها][8]، فرفعتُ، فقال: ليس هذا لحني ولا لحن قومي. فأتينا المنتجع فوجدناه رجلا يعقل فلقناه النصب وجهدنا به[9] فلم ينصب وأبى الا الرفع. فأتينا ابا عمرو، وعنده عيسى لم يبرح، فاخبرناه بما جرى، فأخرج عيسى خاتمه من[10] اصبعه، ورمى به الى ابي عمرو، وقال: هو لك، بهذا والله فقت[11] الناس[12].

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان كل شيء كان خبرا للمبتدأ فانه يكون خبر هذه الحروف من فعل وما اتصل به، ومن[13] ظرف وجملة[14].

قال المفسر: في هذا الكلام خلل من وجهين:

احدهما: انه أخرج الفعل وما اتصل به[15]، وجعله نوعا آخر.

---

(١) في و: ليس الطيب الا المسك او المسك. وفي ل: ليس الا المسك. والتصحيح من د، ومن طبقات النحويين ص٣٨.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: كبرة سني. وفي طبقات النحويين ص ٣٨ كبرة السن.

(٣) الجادي: الزعفران.

(٤) سقطت في و. والبنة: الريح الطيبة والمنتنة بنان.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل: يصنع. وفي د: فما يصنع. وفي طبقات النحويين ص٣٨: فما تصنع سودان هجر ما بعمان شراب الا هذا التمر.

(٧) الزيادة من ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٩.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في و، د، وطبقات النحويين ص ٣٩. وفي ل: جهدناه.

(١٠) في و: عن. والتصحيح من ل، د. وفي طبقات النحويين ص ٣٩: من يده.

(١١) في و: فقه. والتصحيح من ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٩.

(١٢) ذكر هذا الخبر ايضا في ذيل الامالي والنوادر لابي علي القالي ص ٣٩.

(١٣) سقطت في ل، د، والجمل ص ٥٤.

(١٤) ينظر الجمل ص ٥٤.

(١٥) في ل، د: وما تعلق به من الجمل.

والوجه الثاني: ان هذا الذي قاله لا يصح على الاطلاق، لأن المبتدأ يخبر عنه بالاستفهام كقولك: «زيد هل لقيته»، و«عمرو كم مرة[1] رأيته»، ويخبر عنه بالامر، والنهي كقولك: «زيد اضربه»، و«عمرو لا تعرض له»، «وبالتحضيض كقولك: «زيد هلّا اكرمته»، وبالدعاء كقولك: «زيد عفا الله عنه»[2]، ولا يجوز ان يخبر عن كان واخواتها بشيء من ذلك. ومن هذه الافعال ما لا يجوز ان يخبر عنه بالفعل الماضي، وهو[3]: ليس، وصار، وكل ما في أوله «ما»، ومنها ما فيه خلاف بين النحويين، لا يجيز كثير منهم: «كان زيد قام»، و«أصبح[4] عمرو خرج» و«أمسى عبد الله مرض» حتى يزاد عليها «قد»، واجاز ذلك بعضهم، واحتجوا بقول الله تعالى «ان كان قميصه قدّ من قبل»[5]. وبقول زهير:

وكان طَوى كشحاً على[6] مستِكنَّةٍ فلا هو أبداها ولم يَتَقَدَّمِ [7]

وقول النابغة:

أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتَمَلُوا اخنى عليها الذي أَخْنى على لبد[8]

وأما[9] «ليس عبد الله خرج» فلا يجوز عند احد علمناه، لانها وضعت لنفي الحال والمستقبل اذا كان في الكلام دليل عليه.

---

(١) سقطت في د.

(٢) في ل، د: غفر الله له.

(٣) في ل، د: وهي.

(٤) في ل، د: اضحى.

(٥) سورة يوسف، الاية ٢٦.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: ولم يتجمجم. ينظر ديوان زهير ص ٢٢. والبيت من الطويل. والكشح: الخاصرة. وقوله: على مستكنة اي على امر أكنه في نفسه. ويقال: طوى كشحه على كذا. اي لم يظهره. وقوله: ولم يتقدم. اي في الحرب. ويروى: لم يتجمجم. والشاهد في هذا البيت الاخبار عن «كان» بالفعل الماضي.

(٨) للبيت روايتان هذه احداها. والاخرى:

اضحت قفارا وأضحى اهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد

ينظر ديوان النابغة الذبياني ص ٥. ومعنى اخنى عليها. ي: أفسد عليها الدهر الذي افسد على لبد وهدمه وافناه، ولبد: نسر من نسور لقمان، وله حديث حسن. والبيت من البسيط وقد استشهد به الاشموني في باب كان واخواتها ٢٣٠/١ على كون الخبر ماضيا.

(٩) في ل: فأما.

مسألة

قال ابو القاسم (في هذا الباب)(1) ولا تؤثر هذه الحروف في الجمل(2).

قال المفسر: هذا ايضا على الاطلاق غير صحيح، لانه لا خلاف بين النحويين انه يجوز «كان زيد قائما ابوه» و «كان عمرو ضاربا أخاه» فقد أثّر(3)» كان «في» «ضارب» و «قائم» وهما فعلان لما بعدهما جاريان مع ما عملا فيه مجرى الجمل المركبة من الفعل والفاعل(4).

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا وقع بعد هذه الحروف حرف خفض كان ما بعد المخفوض مرفوعا اسما لها، وكان المخفوض خبرا لها كقولك: «كان في الدار زيد» و «كان عندك عمرو» و «ليس لعبد الله عذر»(5).

قال المفسر: وهذا ايضا مما تعقب عليه، لان «عند»(6) ليست(7) بحرف خفض انما هي ظرف، والظروف نوع من الاسماء غير انها متضمنة لغيرها، ولو قال: واذا(8) وقع بعد هذه الحروف حرف خفض او ظرف لم يكن فيه اعتراض. الا ان الامر في هذا أعم(9)، لان اسماء الافعال(10) قد سماها سيبويه حروفا(11) على الوجه الذي قدمناه، ولان «عند» ايضا غير متمكنة، فهي مضارعة للحروف، وايضا فان الظروف انما صارت ظروفا لما تضمنته من معنى «في»، واذا لم يجز ان تقدر بفي لم تكن ظروفا(12).

---

(1) سقطت في ل، د.
(2) ينظر الجمل ص ٥٥.
(3) في ل، د: أثرت.
(4) في و: من الفاعل والمفعول. والتصحيح من ل، د.
(5) ينظر الجمل ص ٥٥.
(6) في و: عندك.
(7) في و: ليس.
(8) في: و لو.
(9) في و: في عند اسم. والتصحيح من ل، د.
(10) في ل، ل: لان الاسماء والافعال.
(11) عبارة سيبويه في الكتاب ١٢٣/١: واعلم ان هذه الحروف التي هي اسماء لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك لانها اسماء وليست على الامثلة التي أخذت من الفعل فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك.........
(12) في و: ظرفا. والتصحيح من ل،د.

مسألة

قال [ابو القاسم][1] في هذا الباب: فان جئت بعد المرفوع بخبر نصبته، وكان الخافض صلة له، فتقول: «كان في الدار زيد جالسا»، و «كان عندك عبد الله مقيما»، وكذلك ما اشبهه[2].

قال المفسر: في هذه المسائل ثلاثة أوجه:

احدها: ان يكون الظرفان صلة للاسماء المنصوبة [كما قال][3].

والوجه الثاني: ان تكون الاسماء المنصوبة صلة للظروف على العكس.

والثالث: ان لا يكون بعضها صلة لبعض.

وأما[4] الوجه الذي تكون الظروف فيه صلة للاسماء المنصوبة، فهو ان يقول القائل: «كان في الدار زيد جالسا»، وغرضه ان يخبر بالجلوس، ثم[5] يتوقع ان يسأل عن المكان الذي وقع فيه الجلوس، فذكر الظرف[6] متمما للخبر، فيكون الاعتماد على «جالس»، والظرف صلة له[7] (كما قال.

وأما الوجه الذي يكون فيه «جالس» صلة للظرف)[8] فهو ان يكون غرض المخبر ان يخبر عن «زيد» انه في الدار، ثم يتوقع أن يسأل عن حاله التي كان عليها[9]، فيكون «جالسا» حالا، لا خبرا، ويكون الاعتماد في الخبر على الظرف والحال صلة[له][10] وأما الوجه الذي لا يكون احدهمافيه[11] صلة للاخر، فان يكون غرض المخبر ان يخبر عن «زيد» انه كان جالسا، وانه كان في الدار، فيكونان جميعا[12] خبرين القصد فيهما واحد.

---

(١) الزيادة من ل.

(٢) ينظر الجمل ص٥٥.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل،د: فاما.

(٥) في ل: لم.

(٦) في ل: فيذكر الظروف.

(٧) في ل: فيكون الاعتماد على جالس صلة للظرف.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في د. وفي و: عن حاله الذي هو عليها. وفي ل: عن حاله التي كانت عليها.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في ل: لا يكون فيه احدهما.

(١٢) في ل،د: معا.

وهذا الوجه الثالث(١) لا يجيزه ابن درستويه(٢) وجماعة غيره، ولكنهم يجعلون احدهما خبرا معتمدا، والاخر حالا متممة للخبر. وحجتهم انّ «كان» مشبهة بالفعل المتعدي الى مفعول واحد، فان جعلت لها خبرين كنت كأنك قد عديتها(٣) الى مفعولين، ومن اجاز ذلك فحجته انها داخلة على مبتدأ وخبر، فجاز فيها ما جاز في المبتدأ. وقد اجاز النحويون هذا في «حلو حامض» على انهما خبران، فلو ادخلت «كان» في هذه المسألة للزم فيها ما يلزم(٤) في المبتدأ، وينتقض عليهم ايضا ما قالوه بأن من قال: «أقائم زيد» وجعل «زيدا» فاعلا بقائم(٥) يسد مسد الخبر لزمه ان يقول: «أكان قائم زيد(٦)» فيسد زيد مسد خبر «كان» ايضا(٧).

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: ولك(٨) فيه وجه آخر، وهو(٩) ان تقول: «كان زيد منطلق ابوه» فترفع «الاب» بالابتداء، و «منطلق» خبر مقدم، وتثنيه وتجمعه على هذا التقدير، فتقول: «كان الزيدان منطلقان ابواهما»،(١٠) و «كان الزيدون منطلقون آباؤ هم»(١١) قال. المفسر: يجوز في هذه المسألة وجه آخر، وهو ان يكون «منطلق» مرفوعا بالابتداء، و «ابوه» فاعل سد مسد الخبر(١٢)، فلا يثنى ولا يجمع(١٣) في هذا الوجه كما لم تثنه، ولم تجمعه، وهو منصوب. ويجوز ايضا ان يثنى منصوبا، ومرفوعا ويجمع(١٤) على لغة من قال «أكلوني البراغيث».

---

(١) في ل: فالوجه الثالث.

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه. كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة. من مصنفاته: الارشاد في النحو، وشرح الفصيح توفي سنة ٣٤٧ (بغية الوعاة ٢/٣٦).

(٣) في ل: عديتهما.

(٤) في ل، د: ما لزم.

(٥) في و: لقائم.

(٦) في ل: «كان قائم زيد».

(٧) في و: فيسد مسد الخبر ايضا.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص٥٥: ولكن.

(٩) سقطت في د.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص٥٦: وفي الجمع: «كان الزيدون منطلقون آباؤ هم».

(١١) ينظر الجمل ص٥٥ و٥٦.

(١٢) في ل، د: فاعل به يسد مسد الخبر.

(١٣) في ل، د: فلا يثنى «منطلقا» ولا تجمعه.

(١٤) سقطت في ل.

مسألة

قال في هذا الباب: واذا تقدم اسم «كان» عليها رفع بالابتداء[1] وصارت «كان» خبره، واستتر [2] اسمها فيها كقولك: «زيد كان قائما»[3].

قال المفسر: هذا كلام فيه تسامح في العبارة، لان اسم «كان» لا يجوز تقديمه [عليها لانه بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه][4] انما يجوز تقديم خبرها لانه مشبه[5] بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه، وكان الاجود ان يقول: واذا تقدم الاسم الذي كان مرفوعا بكان رفع بالابتداء، ولكن هذا مفهوم من فحوى الكلام، وان كان لم يصرح به[6].

مسألة

وقال [ابو القاسم][7] في هذا الباب: واعلم انه لا يلي «كان» واخواتها ما انتصب بغيرها[8] فتقول: «كان زيد آكلاً طعامَكَ». و «كان آكلاً طعامَكَ زيدٌ» [كل ذلك جائز][9]، ولو قلت: «كان طعامك زيد آكلاً» لم يجز، لأنك أوليت «الطعام» «كان»، وليس باسم لها ولا خبر[10].

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة توجب ان لا يجوز «طعامك كان زيد آكلا»، وان لا يجوز «كان طعامك آكلاً زيد»، وان لا يجوز «كان طعامك زيد آكل»، لأن الطعام قد ولي «كان» في هذه المسائل كلها، وهي جائزة، وكان الصواب ان يقول: وأعلم انه لا يجوز ان يفصل بين «كان» واسمها بما لم تعمل فيه، وكذا[11] قال [ابو بكر][12] ابن السراج في

---

(١) في و: على الابتداء. والتصحيح من ل.د، والجمل ص٥٧.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٧: واستتر.

(٣) ينظر الجمل ص ٥٧.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: لأنها مشبهة. وفي د: لأنها مشبه. والتصحيح من ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) الزيادة من د.

(٨) في و: بخيرها: وفي ل: بغير. والتصحيح من د. والجمل ص ٥٧.

(٩) سقطت في و. وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ٥٧.

(١٠) ينظر الجمل ص ٥٧

(١١) في ل: وكذلك.

(١٢) الزيادة من ل، د.

الأصول: اعلم ان جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو جائز في «كان» الا ان يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه.

[قال](1): واصحابنا يجيزون «غلامه كان زيد يضرب» فينصبون «الغلام» بيضرب ويقدمونه، لأن كل ما جاز ان يتقدم من الاخبار جاز تقديم معموله(2)، وقولنا «كان طعامك زيد آكل» اذا رفعت «آكلٌ» جائز بالاتفاق، لأن في «كان» ضمير الامر والشأن حينئذٍ(3)، ويجوز ان يقال: «كان اليوم زيد ذاهباً» فتولي «اليوم» كان(4) وهي لم تعمل فيه، انما عمل فيه «ذاهب» لأن الظروف لا يعتد بفصلها. واذا قلت: «كان طعامَكَ آكلاً زيد» جاز عند قوم من النحويين، لأنك قدمت الخبر باسره، ولا يجوز ذلك(5) عند سيبويه، ولذلك قال في قول(6) حميد الأرقط(7):

فأصبحوا(8) والنوى عالي مُعَرَّسهم ... وليس كلَّ النوى يلقى(9) المساكين(10)

ولو(11) كان يحمل(12) «كل» على «ليس» [ولا اضمار في ليس](13) لم يكن إلا الرفع في «كل» ولكنه انتصب على «يلقى»(14)

قال: ولا يجوز ان تحمل «المساكين» على «ليس». وقد تقدمت(15) فجعلت(16)

---

(1) سقطت في و.

(2) ينظر الأصول لابن السراج ص ٤٦-٤٧.

(3) في ل، د: لأن في «كان» حينئذٍ اضمار الأمر والشأن.

(4) سقطت في ل.

(5) سقطت في ل.

(6) كذا في و، د. وفي ل: وذلك في قول.

(7) هو حميد بن مالك بن ربعي من شعراء الدولة الأموية كان معاصراً للحجاج، وسمي الأرقط لاثار كانت بوجهه. والرقط النقط (خزانة الأدب ٤٥٤/٢).

(8) في و: واصبحوا. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٣٥/١ و ٧٣، والمقتضب ١٠٠/٤ وابن عقيل ٢٨٤/١، والأشموني ٢٣٩/١.

(9) كذا في و، ل، والكتاب ٧٣/١، والمقتضب ١٠٠/٤، والأشموني ٢٣٩/١. وفي د، والكتاب ٣٥/١، وابن عقيل ٢٨٤/١: تلقى.

(10) البيت من البسيط وقد استشهد به على الاضمار في ليس لأنها فعل وجعل الدليل على ذلك ايلاءها المنصوب بغيرها، وشرط العامل ان لا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه.

(11) في ل، د: لو. وفي الكتاب ٣٦/١: فلو.

(12) سقطت في ل، د. وهي غير موجودة في عبارة سيبويه في الكتاب ٣٦/١.

(13) سقطت في و. وفي الكتاب ٣٦/١: ولا اضمار فيه.

(14) كذا في و، ل. وفي د، والكتاب: تلقى. ينظر الكتاب ٣٦/١.

(15) كذا في و، والكتاب ٣٦/١. وفي ل، د: وقد قدمت.

(16) في و: فجعل، والتصحيح من ل، د، والكتاب ٣٦/١.

الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن ولا يجوز(١)، لو(٢) قلت: «كانت(٣) زيداً الحمىّ تأخذ»، أو «(كانت زيداً)(٤) تأخذ الحمى» لم يجز(٥). ولم(٦) سيبويه هذا مع تقدم العامل، كما لم يجزه من غير تقدمة(٧)، وسوّى بين الأمرين. وعلى هذا مذهب البصريين(٨). واجاز الكوفيين هذا كله، واحتجوا بقول الفرزدق(٩):

قنافذُ هدّا جونَ حول بيوتهم كما(١٠) كان إيّاهُمْ عطيّةُ عوداً(١١)

والبصريون لا يرون في هذا البيت حجة، ويتأولونه على وجهين:

احدهما: الإضمار في «كان».

والثاني: ان تكون «كان» زائدة، ولو لم يمكن تأويله [على هذا](١٢) لم تكن فيه ايضاً حجة، ويجعل من ضرورة الشعر.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب(١٣): واعلم ان لكان اربعة مواضع(١٤):

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٣٦/١: وهذا لا يحسن.

(٢) في و: ولو. والتصحيح من ل، د والكتاب ٣٦/١.

(٣) في و: كان. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٣٦/١.

(٤) أسقطت في ل، د. وهي غير موجودة في عبارة سيبويه ٣٦/١.

(٥) في الكتاب: لم يجز وكان قبيحاً. ينظر الجزء الأول صفحة ٣٦.

(٦) في ل، د: فلم.

(٧) في و: من تقدم. والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل: وهذا مذاهب البصريين. وفي د: وهذا على مذاهب البصريين.

(٩) هو همام بن غالب في الطبقة الاولى من الشعراء الاسلاميين (الشعر والشعراء ٣٨٧/١ - ٣٩٢ وخزانة الأدب ١٠٥/١ - ١٠٨).

(١٠) في ل، د: بما.

(١١) البيت من الطويل وهو من قصيدة في هجاء جرير. ينظر ديوانه ١٨١/١ والرواية فيه:

قنافذ درامون خلف جحاشهم لما كان اياهم عطية عوّدا

وهو برواية ل، د، من شواهد المقتضب ١٠١/٤ وابن عقيل ٣٨١/١ والأشموني ٢٣٧/١ والمغني ٦١٠/٢. والقنافذ جمع قنفذ حيوان معروف يضرب به المثل في السرى يقال: هو اسرى من قنفذ. وهو هداجون صفته والهداج فعال بالتشديد من الهدجان وهو مشية الشيخ ونحو ذلك.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) ينظر الجمل ص ٦١.

قال المفسر: هذا التقسيم خطأ، لانه يوهم انه جاء باربعة اقسام . وانما أتى بثلاثة، لان «كان» التي[1] يضمر فيها الشأن، والقصة[2] قسم من اقسام الناقصة، ورد عليه ابن بابشاذ[3] في هذا الموضع بنحو ماذكرناه[4]، وجعل القسم الرابع «كان» بمعنى «صار»، وهذا طريف، لان «كان» التي[5] بمعنى «صار» ناقصة، [ايضا][6] لانها تحتاج الى خبر كقوله تعالى:

«كنتُمْ خيرَ أمةٍ أُخْرِجت للنّاسِ»[7] وقول ذي الرّمة[8]:

بتيهاءَ قفرٍ والمطيّ[9] كأنها قطا الحَزْنَ قد كانت فراخاً بيوضُها[10]

والصحيح من هذا ان يقال: ان «كان» الناقصة تنقسم أربعة أقسام:

أحدها: التي يضمر فيها الامر والشأن.

(والثانية: التي تفيد الانتقال من حال الى حال، وهي بمعنى «صار»)[11]

والثالثة: التي تدل على أمر وقع في الزمان الماضي، ثم انقطع كقولك: «كان زيدا مريضا، وهو اليوم صحيح»، و «كان عمرو جاهلا، وهو اليوم عالما»، وكقول الشاعر:

وقد كنتُ نحّارَ الجزورِ ومعمل المطيِّ وأمضى حيثُ لا حيَّ ماضيا[12]

---

(١) في و: الذي. والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل، د: الامر والشأن.

(٣) هو طاهر بن احمد بن بابشاذ النحوي المصري. من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي والمقدمة المحسبة في علم النحو. مات سنة ٤٦٩ وقيل ٤٤٥. (بغية الوعاة ١٧/٢) و (مجلة كلية الدراسات الاسلامية ٣٢٩/٣).

(٤) في و: نحو ما ذكرناه. والتصحيح من ل، د.

(٥) في و: الذي. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في و.

(٧) سورة آل عمران، الاية ١١٠.

(٨) هو غيلان بن عقبة، شاعر اسلامي. كان ذو الرمة أحد عشاق العرب المشهورين بذلك. وصاحبته ميّة (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٣٧/٢ـ ٤٤٧).

(٩) في و: بتيهاء تعدى المطي كأنها. . . . والتصحيح من ل، د، واللسان (كون)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨.

(١٠) البيت من الطويل، لم اجده في ديوان شعر ذي الرمة الذي عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتني المطبوع سنة ١٩١٩ وقد نسبه ابن منظور في اللسان الى ابن احمر. ولم ينسبه صاحب الحماسة، والرواية فيه: بتيهاء قفر والمطي كأنه . . . . والشاهد فيه ان «كان» بمعنى «صار». قال محقق ديوان الحماسة ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل الى ابن كثوة.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي القحطاني من شعراء الجاهلية والبيت في المفضليات للضبي (المفضلية رقم ٣٠)، والامالي ١٣٢/٣، وخزانة الادب ٣١٦/١ وهو من الطويل

والرابعة[١]: التي تدل على الامر المشاهد في الحال، وقد كان[٢]على تلك الصفة فيما مضى من غير انقطاع كقول الله تعالى: «وكان الله عليما حكيما[٣]» فليس المراد به[٤] انه كان بهذه الصفة فيما مضى، وهو الان على خلافها ولكنّ الناس لما ظهر لهم ان الله عليم حكيم أخبروا انها صفات لم يزل موصوفا بها. ومثله قول سلامة بن جندل[٥]:

كنا اذا ما أتانا صارخٌ فزِعٌ كان الصراخُ له قرعَ الظنابيب[٦]

(لم يرد انهم)[٧] كانوا على تلك[٨] الصفة، ثم انقطع ذلك بعد، وانما المعنى أن ما[٩] شوهد منهم الان من اصراخ المستغيث خلق قد علم منهم قديما[١٠].

وذكر اللغويون في غريب اللغات انّ«كان»[١١] تكون بمعنى «كفل» يقال: «كان الرجلُ الصبيَّ» اذا كفله، وذكروا انه يقال: «كان الصوف» اذا غزله. و«كان» في هذين الموضعين ليست مما يدخل على مبتدأ وخبر، وانما هي فعل صحيح بمنزلة «ضرب»، و«قتل»، ونحوهما مما يتعدى الى مفعول واحد.

مسألة

واستشهد ابو القاسم على زيادة «كان» بقول الفرزدق:

[فكيف اذا مررت بدار قوم][١٢] وجيرانٍ لنا كانوا كرام[١٣]

---

(١) في و: الرابع. والتصحيح من ل، د.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: والرابعة: التي تدل على ان الامر المشاهد في الحال قد كان.....

(٣) سورة النساء، الاية ١٧. (٤) سقطت في ل، د.

(٥) شاعر جاهلي قديم كان من فرسان العرب المعدودين واشدائهم المذكورين وهو احد نعات الخيل (خزانة الادب ٢/٨٦).

(٦) كذا في و، وديوان سلامة بن جندل ص ١٢٥. وفي ل: كأنا اذا ما أتانا... وفي د: كان الصراخ لهم قرع الظنابيب. والبيت من البسيط. والشاهد في قوله «كنا» فأنه لم يرد انهم كانوا فيما مضى على هذه الصفة واليوم على خلافها، وانما اراد ان اصراخهم من استصرخهم لم يزل من خلقهم. والظنابيب جمع ظنبوب وهو الساق او عظم الساق. يقول: اذا أتانا مستغيث عزمنا على منعه والقتال معه.

(٧) في و: لم يريدوا انهم. والتصحيح من د. وقد سقطت هذه العبارة في ل.

(٨) في ل، د: هذه وقد سقطت كلمة (الصفة) في ل.

(٩) في و: انما، والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و: قد علم منهم ذلك قديماً

(١١) سقطت في ل.

(١٢) الزيادة من ل، د، والجمل ص ٦٢.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الفرزدق ٢/٢٩٠:

فكيف اذا رأيت ديار قومي وجيران لنا كانوا كرام

وفي الكتاب ١/٢٨٩، والمقتضب ٤/١١٦: فكيف اذا رأيت ديار قوم. أما رواية ابن عقيل للبيت ١/٢٨٩، والاشموني ١/٢٤٠، وابن هشام في المغني ١/٢٨٦ فقد جاءت موافقة لما هو في النسخ المخطوطة والجمل ص ٦٢ والبيت من الوافر والشاهد فيه زيادة كان بين النعت والمنعوت.

قال المفسر: أما زيادة «كان» في بعض المواضع ، فلا خلاف بين النحويين انه مسموع عن[1] العرب، ولكن كان يجب (لابي القاسم)[2] ان يستشهد على زيادتها بما لا خلاف فيه بين النحويين[3]، ويترك ما فيه خلاف كقول الشاعر:

سراة بني ابي بكرٍ تَسامَوا على كانَ المسومةِ العرابِ[4]

وأما بيت الفرزدق، فأكثر النحويين يذهبون الى ان «كان» فيه غير زائدة، وان الضمير المتصل بها اسمها و «لنا» خبرها، كأنه قال: «وجيران كرام كانوا لنا»[5] واحتجوا بانها لو كانت زائدة لم يتصل بها ضمير. وأوّل من قال: ان «كان» في بيت الفرزدق زائدة الخليل بن احمد[6]، حكى ذلك عنه سيبويه[7]، ورده ابو العباس محمد بن يزيد[8]، واحتج ابن جني [للخليل][9] بان قال: وجه زيادتها في هذا البيت ان تعتقد ان الضمير المتصل واقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ و «لنا» الخبر، ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه، ولم تعتقد [أنّ][10] «الواو» مرفوعة بكان[11].

وقال ابو علي الفارسي. في التذكرة: ان «كان» في هذا البيت لغو، لانّ «لنا»[12] قد جرى صفة على الموصوف الذي هو «جيران» ، فلا يجوز ان يقدر فيه الانتزاع من

---

(١) في ل، د: من.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في ل: بين النحويين فيه. وفي د: بين النحويين في زيادتها فيه.

(٤) البيت من الوافر وهو من شواهد ابن عقيل ٢٩٧/١ والاشموني ٢٤٧/١ وهو غير منسوب فيهما والرواية فيهما: سراة بني ابي بكر تسامى . . . قال العيني في شرح هذا الشاهد: لا يعرف هذا الا من قبل الفراء. والسراة بفتح السين جمع سرى وهو السيد. والشاهد فيه زيادة كان بين الجار والمجرور.

(٥) في ل: وجيران لنا كرام لنا.

(٦) هو الخليل بن احمد الفراهيدي البصري. وهو اول من استخرج العروض وحصر اشعار العرب به، وعمل اول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة، وهو استاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عنه. توفي سنة ١٧٥ وقيل غير ذلك (بغية الوعاة ٥٥٧/١ ـ ٥٦٠).

(٧) ينظر الكتاب ٢٨٩/١ ـ ٢٩٠.

(٨) ينظر المقتضب ١١٧/٤.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في و.

(١١) نقل الشيخ خالد الازهري احتجاج ابن جني هذا في التصريح ١٩٢/١.

(١٢) في و: لانه. والتصحيح من ل، د.

موصوفه[1] كما لم يجز في قولك: «مررت برجل معه. صقر صائدٌ به غدا»[2] لان «معه صقر»[3] صفة لرجل.

قال ابو علي الفارسي: فان قلت: فكيف تلغى «كان» وقد عملت في الضمير؟ قلنا: تكون «كان» لغوا والضمير الذي فيها تأكيدا[4] لما[5] في «لنا»، لانه مرفوع[6] بالفاعل. الا ترى انه لا[7] خبر له.

[قال:][8] فان قال قائل: كيف جاز أنْ تلغيه وقد اعمل[9]؟ قلنا: لا يمتنع [الغاؤه][10] وان عمل. ألا ترى انك تلغي «ظننت» الجملة باسرها (في قولك: «زيد منطلق ظننت» بل يكون الغاء بعض الجملة ايسر من الجملة باسرها[11]) وقد عمل ما تلغيه[12] في الاسم فكذلك يجوز ان تلغى «كان» وحدها في قوله: «كانوا كرام» كما جاز الغاء الجملة باسرها في «ظننت» بل يكون الغاء بعض الجملة ايسر من الجملة باسرها، وجاز الغاء «كانوا» لانه لم يقع اولا. وانما وقع بين صفة وموصوف فجاز الغاؤه كما جاز الغاء «هو» لما كان واقعا بين الخبر والمخبر عنه، وكما جاز الغاء «كان» في: «ما كان أحسن زيداً». وحكم ما تلغيه ان توسطه ولا تبتديه قياسا على «هو» التي للفصل ولا تبتدي به لان الملغى[13] غير معتد[14] به، واذا كان (غير معتد به وكان)[15] القصد في الافادة غيره قبح[16] ان يؤخر شيئا

---

(١) في ل، د: موضعه.

(٢) في ل، د: صائدا به غدا وبه: ساقطة من: و

(٣) نقل الشيخ خالد عن ابن عصفور انه قال: أصل المسألة: (وجيران لنا هم) قلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار (لنا كان هم) ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عامله فيه لان الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة. (التصريح ١٩٢/١).

(٤) في ل، د: تأكيد.

(٥) في ل: لما.

(٦) في ل، د: مرتفع.

(٧) في ل: الا خبر.

(٨) سقطت في و. وفي ل: قال فان قيل.

(٩) في ل، د: عمل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل، د.

(١٢) في و: ماظنه.

(١٣) في ل: المعنى.

(١٤) في ل: متعد.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في و: غير قبح. والتصحيح من ل، د.

للاهتمام به اكثر ويقدم ما الاهتمام به اقل[١].

قال[٢] ابو علي الفارسي في [غير][٣] التذكرة: انما قيل في «كان» ها هنا انها زائدة كانهم لم يستجيزوا ان يجعلوا «لنا» خبر كان فيقدروا به غير موضعه، وقد جرى صفة على «جيران» قال: ومما يؤكد ذلك ان الشيء اذا احتمل تأويلين حمل على الاقوى والاقرب لئلا يقع لبس كقولك: «ضربت جالسا زيدا» فجعلك «جالسا» حالا من التاء هو الوجه لا من «زيد» ويؤكد ذلك ايضا انك اذا جعلت «كان» غير زائدة كنت قد فصلت بين الصفة والموصوف بجملة وذلك ضعيف، وايضا فانه اذا كان للشيء صفتان، مفردة، وجملة كان تقديم الصفة المفردة اولى.

(١) في ل: ان تؤخر شيئا الاهتمام به اولا اكثر وتقدم. . . . . وفي د: ان تؤخر شيئا الاهتمام به اكثر وتقدم.

(٢) في ل، د: وقال.

(٣) سقطت في و.

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

وهي: إنّ و أنّ و لكنّ و كأنّ [1] و ليت و لعلّ

قال ابو القاسم في هذا الباب: الا انها غير متصرفة فلا يجوز تقديم اخبارها عليها ولا على اسمائها[2]. لا يجوز: «ان قائم زيدا» ولا: «زيدا انّ قائم» ولا ما اشبه ذلك مما جاز في باب «كان»[3]، لانها[4] متصرفة. تقول: كان يكون فهو كائن ومكون كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب[5].

قال المفسر: هذا الذي قاله[6] كله صحيح الا قوله «مكون» فان سيبويه ذكره في كتابه[7] وتعقبه الناس عليه وقالوا: لا يجوز ان يبني «مكون» من «كان»[8]، لان «مفعولا» لا يبنى الا من كل فعل يصح ان يصاغ لما لم يسم فاعله[9]، ولا يجوز نقل «كان» لما لم يسم فاعله بان يقام خبرها مقام اسمها، لانك اذا قلت: «كان زيدٌ أخاكَ» فزيد وأخوك لا يستغني احدهما عن الاخر، لانهما بمنزلة المبتدأ والخبر فلا يجوز ان تحذف زيدًا فيبقى الخبر منفردا.

قال ابن جني: سألت أبا علي عن[10] عن قول سيبويه: «فهو كائن ومكون» فلم يجبني بشيء، وقال: يمرون عليها وهم عنها معرضون.

قال: فقلت له: أتقول (ان سيبويه يجيز ان يبني «كان» للمفعول؟ فقال: لا، فقلت:

---

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في و، والجمل ص ٦٥. وفي ل، د: فلا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها ولا عليها.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٦٥: وما اشبه ذلك مما مرّ في باب كان.

(٤) في ل، د، والجمل ص ٦٥: لان كان متصرفة.

(٥) ينظر الجمل ص ٦٥.

(٦) في ل، د: قاله ابو القاسم.

(٧) ينظر الكتاب ٢٧/١، قال سيبويه: فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب.

(٨) في ل، د: لا يجوز ان يبنى من كان مكون.

(٩) في و: لان مفعولا لا يبنى من كل فعل لا يصح ان يصاغ لما لم يسم فاعله، والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في ل.

فما نعمل بهذا الذي ورد؟ فقال: لا أدري. قلت(١): [أتقول]:(٢) انه خطأ وقع في النسخة، فقال: لا، ثم قال: ليس كل الداء(٣) يعالجه الطبيب.

وذكر ابن جني ان ابا علي كان يقول: انما اراد سيبويه تصرّف الفعل وأنه(٤) ليس جامدا كالحرف.

وقال: هذا قدر بما اراده(٥)، ولم يثبت بهذا جواز(٦) بناء «كان» للمفعول ولا فساده.

(هذا هو) (٧) حكاية ابن جني عن الفارسي في هذه المسألة(٨)، وقد تأول الناس كلام سيبويه على وجهين. فقال ابو سعيد السيرافي: الذي يصح منه «مكون» أن تحذف الخبر والاسم جميعا، وتصوغ «كان» لمصدرها فذلك المصدر(٩) ينوب مناب الاسم والخبر جميعا(١٠)،ويكون الاسم والخبر تفسيرا له فتقول: «كين الكون زيد منطلق» فالكون اسم ما لم يسم فاعله «لكين» و«زيد منطلق» جملة هي تفسير للكون. الا ترى انه لو قال قائل: هل كان زيد منطلقا؟ لقلت: قد كان ذلك وانما تريد «قد كان الكون» فيفهم المخاطب بذلك ان زيدا منطلق.

قال السيرافي: وكذلك اذا قلت: كان زيد منطلقا كونا، ثم نقلت(١١)الى ما لم يسم فاعله أقمت «الكون» مقام الفاعل وجعلت الجملة تفسيرا للكون فقلت: «كين الكون زيد منطلق». قال: ويجوز اضماره لدلالة الفعل عليه اذا كان مصدرا(١٢)،فتقول: «كين زيد منطلق»، و «مكون زيد منطلق».

---

(١) سقطت في ن.
(٢) سقطت في و، ن.
(٣) في و: الدواء، والتصحيح من ن، د
(٤) في و: بأنه، والتصحيح من ل، د
(٥) في ن، د: قدر من اراده
(٦) سقطت في ن.
(٧) في ن، د: هذه
(٨) سقطت في ن.
(٩) في و: [illegible] والتصحيح من ن، د
(١٠) سقطت في ن، د
(١١) في ن، د: [illegible]
(١٢) في و: [illegible] والتصحيح من ن، د

قال المفسر: هذا الذي قاله السيرافي غلط، لان «كان» الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين انما تدل على الزمان [وحده][1] ولو كان لها مصدر لم تسم ناقصة، فلا يجوز ان تقول[2]: كان زيد منطلقا كونا. كما زعم، ولكن الذي يمكن أن يحمل عليه قول سيبويه ان يكون اراد «كان» التامة، (لان «كان» التامة)[3] فعل صحيح يجري مجرى الافعال الصحاح[4] التي لا[5] تتعدى الى مفعول نحو «قام، وقعد». وسيبويه يجيز في هذا [النوع][6] من الافعال ان تصاغ لما لم يسم فاعله، فيقول: قيم، وقعد، ويقيم المصدر مقام الفاعل كأنه قال[7]: قيم القيام، وقعد القعود، فيمكن[8] ان يكون سيبويه ذهب الى هذا فلذلك قال ما قال. وأظن السيرافي الى هذا ذهب بقوله: «كين الكون» كما تقول[9]: قعد القعود، ولكن قوله بعد ذلك: زيد منطلق. يوجب ان تكون الناقصة.

وقد روى عن الفراء انه اجاز في «كان زيدُ أخاك» ان يقال: «كين أخوك» وقال: ليس من كلام العرب ولكنه جائز على القياس. اراد ان «كان زيد أخاك» مشبه بضرب زيد عمرا فجرى مجراه.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان كل شيء كان خبرا للمبتدأ فانه يكون خبر هذه الحروف، من فعل[10]، وما اتصل به، ومبتدأ، وظرف[11] كما كان ذلك في باب «كان»[12].

---

(١) سقطت في و، ل.
(٢) في ل، د: يقال.
(٣) سقطت في ل.
(٤) سقطت في ل، د.
(٥) سقطت في ل.
(٦) سقطت في و.
(٧) في ل: كان قال، وفي د: كأنه قيل.
(٨) في ل، د: فممكن.
(٩) في ل، د: يقال.
(١٠) في و: من فعل وفاعل، والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٦٦.
(١١) في و: أو مبتدأ أو ظرف، والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٦٦.
(١٢) ينظر الجمل ص ٦٦ و ٦٧.

قال المفسر: في هذا الكلام تسامح[1] من ثلاث جهات:

احداها: ان المبتدأ قد يخبر عنه[2] باشياء لا يصح ان يخبر بها[3] عما عملت فيه «انّ» كالتحضيض، والدعاء، والامر، والنهي[4]، والاستفهام، وقد ذكرنا ذلك في باب «كان». وقد جاء الاخبار عن «انّ» بالنهي في الشعر. قال الجميع بن منقذ[5]:

ولـو أصابَتْ لقـالتْ وهي صادقـةُ   انّ الـريـاضـةَ لا تنصِبْـكَ للشيبِ[6]

والثانية: انه شبه «انّ واخواتها» في الاخبار بكان واخواتها و«أن» يخبر عنها بالافعال الماضية باتفاق. والاخبار عن «كان» بالفعل الماضي في جوازه خلاف قد ذكرناه في باب «كان» وأما «صار، وليس، وما زال، وما برح، وما انفك، وما دام» فلا يجوز باتفاق.

والجهة الثالثة: انه سمى المرفوع في باب «انّ واخواتها» خبرا لان، وليس بخبر عنها، وانما هو خبر عن الاسماء المنصوبة بها، لان الحروف، والافعال لا يخبر عنها باتفاق، وانما استجاز ان يسمي المرفوعات في هذا الباب خبرا، (لان الاشارة)[7] الى ان «أنّ» تعمل في الاسم والخبر معا كما يعمل الفعلُ رفعاً، ونصبا في حال واحدة، فلما ضارعت الافعال الصحيحة التي لها أخبار على الحقيقة مضمّنة فيها سمى[8] ما يرتفع بها خبرا لها كما يسمى[9] المنصوب بعد«ما»[10] في قولنا: «ما زيد قائما» خبرا لما، لمضارعتها «ليس»[11].

واعتقادنا أن «ما»[12] عملت في المرفوع، والمنصوب معا بخلاف قول الكوفيين انها

---

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل. وفي د: به.

(٤) سقطت في ل.

(٥) الجميح بن منقذ بن الطماح بن قيس الاسدي، وهو فارس شاعر جاهلي قتل يوم جبلة (سمط اللآلي ٢/٨٩٥).

(٦) من البسيط وقد ذكره صاحب الخزانة ٤/٢٩٥ وقال: ان البيت شاهد على ان الجملة الطلبية يجوز ان تقع خبرا لان كما هنا فان جملة النهي وهي جملة لا تنصبك خبران. وقال ايضا: البيت من قصيدة عدتها اثنا عشر بيتاللجميح الاسدي ذكر فيها نشوز امرأته لقلة ماله. والرياضة تهذيب الاخلاق. وتنصبك مضارع أنصبه انصابا اي اتعبه، والشيب جمع اشيب.

(٧) في ل، د: لان اشارة.

(٨) في ل: سمي.

(٩) في و: سمى. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و: بعدها.

(١١) في ل: حبر ما لمضارعتها ليس. وفي د: خبرا لمضارعتها ليس.

(١٢) في و: انما، والتصحيح من ل، د.

انما تعمل في الاسم وحدَهُ، وان الخبر انما ينتصب عندهم بسقوط[1] الخافض[2].

مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب][3]: واعلم انه يدخل [4] في خبر «ان» وحدها اللام من بين سائر اخواتها كقولك [5] : «انَّ زيدا لقائم»، و «ان زيداً قائم» أنت مخير في الاتيان بها وتركها، [قال:] [6] وانما دخلت اللام توكيدا (للخبر كما دخلت «ان» توكيدا)[7] للجملة [8].

قال المفسر: هذا الكلام[9] يحتاج الى تقييد وتثقيف[10]،وان حمل على ما في ظاهره من الاطلاق لم يصح، لان هذه الحروف تنقسم في دخول اللام في اخبارها ثلاثة اقسام: منها ما يجوز دخول اللام في خبره[11] باتفاق،ومنها ما لا يجوز باتفاق، ومنها ما فيه خلاف.

فأما[12]التي يجوز دخول اللام في خبرها باتفاق فـ «انّ» المكسورة الهمزة، وأما التي يمتنع دخول اللام في خبرها باتفاق فأنّ المفتوحة الهمزة[13]،وليت، ولعلّ، [وكأن][14]. وأما التي فيها خلاف فلكن، فالكوفيون[15] يجيزون دخول «اللام» في خبرها واحتجوا بقول الشاعر: ....ولكنني في حبها لعميد[16].

---

(١) في ل، د: لسقوط.

(٢) تنظر المسألة (١٩) في كتاب الانصاف ص ١٦٥.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) كذا في و، والجمل ص ٦٧. وفي ل، د: تدخل.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٦٧: واعلم انه يدخل في خبر ان من بين سائر اخواتها اللام كقولك: . . .

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الجمل ص ٦٧.

(٩) في ل: كلام.

(١٠) في ل، د: تثقيف وتقييد.

(١١) في ل: خبرها.

(١٢) في ل: وأما.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في و: والكوفيون.

(١٦) في ل: لعميد. وهو من الطويل، وصدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي. وهو شاهد لا يعرف له . . .

ص ٢٠٩ وابن عقيل ١/٣٦٣ والاشموني ١/٢٨٠ والمغني ص ٢٣٣ والخزانة ٤/٣٤٣، والشاهد فيه دخول اللام على

(ويروى: «لعميد»)[1] واحتج الفراء وأصحابه على جواز ذلك بحجتين:

احداهما: ان «لكن» مركبة من أن. ولكن الخفيفة النون، والاصل[2] عندهم «لكن ان» فمن حيث جاز دخول اللام على [ان][3] المفردة جاز دخولها على المركبة.

والحجة الثانية: ان العلة التي سهلت دخول اللام في خبر «ان» موجودة في «لكنّ» والعلة التي اوجبت دخولها في خبر «انّ» ان معنى الابتداء والخبر باق في الجملة لم يبطله دخول «ان» بل زاده تحقيقا لانها تفيد معنى القسم[4] فجاز دخول اللام معها كما جاز (في خبر «انّ»[5] وصار المخبر كأنه قد اقسم مرتين على تحقيق الخبر. وليت، ولعل، وكأنّ قد أبطلن[6] بدخولهن على الجملة ما كان فيها من الاخبار، وصيرته تمنيا ورجاء وتشبيها. الا ترى انك لو قلت: «والله ليت زيدا قائم» لم يصح، لانك[7] لم تخبر بشيء، فنقسم على صحته، و «أنّ» المفتوحة قد صيرت الجملة (في حكم المفرد لان الكلام معها يصير كالمصدر و «لكن» لا تبطل ما في الجملة من الخبر كما لا تبطل «ان» وان احدثت فيها معنى الاشتراك[8]. وحجة البصريين في امتناعهم من ادخالها على[9] خبر «لكنّ» شيئان:

احدهما: السماع.

والثاني: القياس.

أما السماع، فان ذلك لا يعرف في كلام ولا شعر، والبيت الذي انشده الكوفيون جار عندهم مجرى الضرورة.

وأما القياس، فان «لكنّ» متضمنة معنى الاستدراك بعد النفي لانها لا تذكر الا

---

(١) سقطت في ل، لان الناسخ ذكر البيت برواية (لعميد).

(٢) في ل، د: واصلها.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: والعلة التي اوجبت دخولها في خبر ان مع ان الابتداء والخبر باق ولم يبطله دخول ان بل زاده تحقيقا بفيد معنى القسم. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: دونها.

(٦) في و: ابطلت.

(٧) في و: لانه، والتصحيح من ل، د.

(٨) وردت هذه العبارة في و على النحو الاتي بعد، والتصحيح من ل، د. «وان المفتوحة قد صيرت الجملة بمعنى المصدر، وان المفتوحة قد صيرت الجملة للخبر كما لا يبطل فان احدثت فيها معنى الاشتراك».

(٩) في ل، د: في.

بعد[1] نفي ملفوظ به، أو مقدر. فلما صحبت النفي الذي لا يؤكد باللام وانما يؤكد بالباء في قولك: «ما زيد بقائم» جرت مجراه.

واطلاق ابي القاسم: انه يجوز دخول اللام في خبر «إنّ» المكسورة من غير تقييد وتفصيل غير صحيح ايضا، لان خبر «إنّ» اذا كان فعلا ماضيا لم يجز دخول اللام [المؤكدة][2] عليه[3]، وحجة سيبويه، واصحابه في امتناع ذلك [ان حكم «اللام» أن تكون في اول الكلام. فلما اخرت من اجل دخول «ان» وجب ان لا تدخل الا على اسم أو ما يضارع الاسم كما انها لو كانت مقدمة لما تدخل الا على الاسماء. واحتج الفراء في امتناع ذلك][4] بان قول القائل «ان عبد ألله ليصومُ، ولصائم «انه يديم[5] الصيام، والفعل الماضي منقطع، فلم يصلح ان يقع موقع ما يراد به الدوام، والاتصال.

وكان الكسائي وهشام يجيزان ذلك على شريطة اضمار «قد»، لان «قد» تقرب الماضي[6] من الحال.

وقال ابو اسحاق الزجاج[7]: يجوّز «انّ زيدا لقام»[8] على انها «لام قسم» لا «لام» توكيد[9]، واحتج بقول امرىء القيس:

حلفتُ لهــا بــالله حِلْفَــةَ فــاجــرٍ لناموا فما ان من حديثٍ ولا صالِ[10]

وأجاز الاخفش: «انّ زيداً لنعم الرجل»، وتابعه على ذلك الفراء، لان «نعم» لا

---

(1) في ل، د: مع.

(2) سقطت في و.

(3) في و: عليها، والتصحيح من ل، د.

(4) سقطت في و.

(5) في و: يريد، والتصحيح من ل، د.

(6) في ل: على شريطة اضمار لانها تقرب الماضي. وفي د: على شريطة اضمار قد لانها تقرب الماضي..

(7) سقطت في ل، د.

(8) في ل: لقائم.

(9) في ل: تأكيد.

(10) هذه رواية ل، والديوان ص ٣٢. وفي و: حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان حديث ولا صالي.

والشطر الثاني في د: لناموا فما ان حديث ولا صال.

والبيت من الطويل والمراد بالفاجر هنا: الكاذب. والصالي: الذي يصطلي بالنار. يقول: لما خوفتني من السمار اقسمت له كاذبا ان ليس منهم احد الا نائما. وقد استشهد ابن هشام بهذا البيت في المغني ١٧٢/١ على ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد جميعا نحو (تالله لقد آثرك الله علينا) وان كان بعيدا جيء باللام وحدها كقول امريء القيس هذا.

تتصرف، فاشبهت الاسماء، وأجاز الفراء: «ان زيدا[1] نعسى ان يقوم» لان «عسى» بمنزلة «نعم» ولا تجوز هاتان المسألتان على مذهب سيبويه. وللكوفيين في هذا المعنى مسائل كثيرة يوافقهم البصريون في بعضها ويخالفونهم في بعضها[2] كرهنا اطالة الكتاب بها.

وقول ابي القاسم ايضا: انت مخير في الاتيان بها وتركها ليس بصحيح على الاطلاق حتى يقيد، وذلك ان من النحويين من يرى ان دخول «اللام» في خبر «ان» انما هو بازاء «الباء» في خبر «ما» فاذا قال القائل: «ما زيد قائما» قال[3] المناقض له: «ان زيدا قائم» واذا[4] قال: «ما زيد بقائم» فأكد النفي بالباء قال المناقض له[5]: «ان زيدا لقائم» فأكد الايجاب باللام، وهذا مذهب ابي العباس ثعلب، ومعاذ الهراء[6]. وقال الفراء: انما جاءوا باللام ليفرقوا بين الكلام الذي يكون جوابا، وبين الكلام الذي يستأنف على غير وجه الجواب. تقول: «انّ زيدا منطلق» بغير «لام» اذا كنت مستأنفا، و«ان زيدا لقائم» اذا كنت مجيبا لما[7] قد تقدم، فعلى هذين القولين لا يكون المتكلم مخيرا في الاتيان بها وتركها[8]، بل يلزمه ان يأتي بها على كل حال، لانها مفرقة بين معنيين. كما تلزم «اللام» في خبر «ان» المخففة[9] من الثقيلة[10] فرقا بينها وبين [ان][11] النافية فكذلك[12] من رأى [ان][13] «اللام» تحقق الحال كما ان «السين» و«سوف» تحققان المستقبل، لا يكون المتكلم مخيرا على مذهبه.

ومن النحويين من يرى ان دخول «اللام» على[14] خبر «ان» ليس على وجه الجواب ولا على وجه الفرق[15] بين الحال والاستقبال، ولكن على وجه التأكيد للخبر. فعلى هذا

---

(١) في ل، د: عبد الله

(٢) سقطت في ل.

(٣) في و: قال، والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: فاذا.

(٥) سقطت في د.

(٦) في و: الفراء، والتصحيح من ل، د.

(٧) في ل، د: لكلام.

(٨) في ل، د: بين الاتيان باللام وتركها.

(٩) في و: الخفيفة.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في ل، د: وكذلك

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: في.

(١٥) كذا في و، د. وفي ل: ولا وجه الفرق.

الرأي يكون المتكلم[1] . مخيرا بين[2] الاتيان بها وتركها كما قال ابو القاسم.

وقول ابي القاسم ايضا[3] : ان «اللام» دخلت تأكيدا للخبر، و «انّ» دخلت توكيدا للجملة ليس بصحيح، لان «اللام» و «ان» معا سواء في التأكيد، وقد قال ابو القاسم في الباب الذي بعد هذا الباب : ان اللام كان حكمها ان تكون في صدر الجملة، فاستقبح الجمع بين حرفين مؤكدين[4]. فاللام[5] وانّ سواء في ان كل واحد منهما جواب لقسم[6] مقدر في صدر الجملة، الا ترى انك تقول: «والله لزيد قائم» و «والله انّ زيدا قائم» فانما تؤكد في كلا الحالين الخبر من حيث كان الخبر محتمل[7] الصدق، والكذب واما «زيد» فليس يحتاج الى ما[8] يحقق فيه الاسمية، فاذا لم يصح تأكيد الاسم، وثبت ان التأكيد انما هو للخبر، وكان القسم انما وقع عليه بطل تفريق[9] ابي القاسم بين اللام وانّ، وحصل من ذلك مناقضته لنفسه على ما تراه[10].

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وتقول في العطف: «ان زيدا قائم وعمرا، وعمرو» بالنصب والرفع[11]، ثم ذكر ان[12] الرفع على ثلاثة أوجه:

العطف على المضمر في «قائم» قال: والاجود في ذلك ان تؤكد المضمر[13]

والاخر ان تعطفه على موضع «انّ» قبل دخولها.

---

(١) سقطت في ل

(٢) في ل، د: في

(٣) سقطت في ل.

(٤) ينظر الجمل ص ٧٠.

(٥) في ل، د: واللام.

(٦) في ل: القسم.

(٧) في ل، د: يحتمل.

(٨) في و: الى ما هو يحقق.

(٩) في و: تقدير، والتصحيح من ل، د.

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: وحصل من مناقضته لنفسه على تراه.

(١١) كذا في الجمل ص ٦٨ . وفي و: ان زيدا قائم وعمرو وعمرا بالنصب والرفع . وفي ل، د: ان زيدا قائم وعمرو وعمرا بالرفع والنصب.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) كذا في ل، د. والجمل ص ٦٨ وفي و: ان يؤكد الضمير

والثالث ان ترفعه بالابتداء، وتضمر الخبر، فيكون التقدير «انّ زيدا قائم وعمرو قائم» فتضمر الخبر لدلالة ما تقدم عليه[1].

قال المفسر: هذا الموضع مما تعقبه الناس على ابي القاسم وقالوا: انما هما[2] وجهان: العطف على المضمر[3]، والعطف على الموضع. قالوا: والوجه[4] الثالث الذي زاده هو العطف على الموضع بعينه، لانه يلزم اذا عطف على الموضع ان يضمر خبر[5] لانّ «قائما» لا يجوز ان يكون خبرا عنهما معا. وعلى هذين الوجهين وجّه هذه المسألة كل من تكلم فيها.

والذي ينبغي ان يعتذر به لابي القاسم ان يقال: ان عطف الجمل على الجمل نوعان:

أحدهما: ان تكون الجملة الثانية مشاكلة للاولى كقولك: «كان زيد قائما وعمرو خارجا» فتعطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر.

والثاني: ان تكون الجملتان غير متشاكلتين كقولك: «قام زيد وعمراً[6] اكرمته»، فكأنّ ابا القاسم جعل العطف في احد الوجهين على وجه التشاكل، والاخر على غير وجه التشاكل، وان[7] كان لا بد من اضمار خبر لعمرو في كلا الوجهين. فاذا حمل كلامه على هذا كان له عذر في الوجه الثالث الذي زاده.

مسألة

وقال في هذا الباب[8]: ونظير هذا العطف قولك[9]: «ما زيد بجبان، ولا بخيل «بالخفض (عطفا على «جبان»)[10]او «مازيد بجبان ولا بخيلا» بالنصب عطفا على موضع «الباء»، لانها لو لم تدخل كان الاسم منصوبا، وانشد سيبويه:

---

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٦٨. وفي و: وتضمر الخبر بدلالة ما تقدم عليه. ينظر الجمل ص ٦٨.

(٢) في و، د: هو، والتصحيح من ل.

(٣) في ل، د: الضمير.

(٤) في و: الموضع.

(٥) في ل، د: ان يضمر خبرا.

(٦) في ل، د: ومحمدا.

(٧) في ل، د: فان.

(٨) في ل، د: المسألة.

(٩) كذا في ل، د، والجمل ص ٦٨. وفي و: في العطف تقول.

(١٠) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والجمل ص ٦٨.

مُعـاوِيَ انـنـا بـشـرٌ فَـاسْـجِـحْ   فلسنـا بـالجبـالِ ولا الحـديـدا[1]

قال المفسر: يجوز في هذه[2] المسألة خفض «بخيل»، ونصبه، ورفعه. فأما[3] الخفض فعلى (العطف على)[4] لفظ «جبان»، وأما النصب فعلى موضعه فيعتقد في «ما» انها حجازية، وأما الرفع فعلى موضع «جبان»[5] ويعتقد في «ما» انها تميمية، او على ان ترفعه على خبر مبتدأ مضمر كأنك قلت: «ولا هو بخيل» وعلى هذه الاوجه الثلاثة يحمل بيت امريء القيس:

لعمـرُكَ مـا قـلبي الى اهـلهِ بحـرّ   ولا مقصـر يـومـا فيـأتيني بقُـرّ[6]

وظاهر كلام ابي القاسم [يوهم][7] انه يرى رأي قوم من النحويين. زعموا ان «الباء» اذا دخلت في خبر «ما» لم تكن الا حجازية، ولا يجوز عندهم ان تكون تميمية، واحتجوا بأن «ما» التميمية دخولها في الكلام بمنزلة خروجها[8]، لانها لا تعمل شيئا. قالوا: فكما أنه لا يجوز ان تقول قبل دخولها[9]: «زيد بقائم» كذلك لا يجوز: «ما زيد بقائم». ونحن نقول لهؤلاء القوم: لا خلاف بيننا وبينكم في أنه يجوز ان يقال: «ما زيد الا قائم» كما قال الله تعالى[10]: «ما هذا الا بشر»[11]، ونحن لو قلنا: «زيد الا قائم» دون ذكر «ما» لم يجز. فكما ان دخول «ما» على الجملة جوّز دخول «الا» [وذلك لا يجوز قبل دخولها][12]

(1) من الوافر ينظر الكتاب ١/٣٤ و٣٥٢ و٣٧٥ و٤٤٨. وقد نسبه سيبويه الى عقيبة الاسدي وهو شاعر جاهلي اسلامي (تنظر ترجمته في الخزانة ١/٣٤٣) وقد استشهد به المبرد في المقتضب ٢/٣٣٨ و٣/٢٨٧ و٤/١١٢ و٣٧١. والانباري في الانصاف ص ٣٣٢. والشاهد فيه جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه. ومعاوي منادى مرخم معاوية، واسجح: ارفق، والسجاحة السهولة.

(2) سقطت في ل.

(3) سقطت في ل. وفي د: أما.

(4) سقطت في ل، د.

(5) في ل: فعلى موضعه. وفي د: واما الرفع على موضعه.

(6) من الطويل. ينظر ديوانه ص ١٠٩. يقول: لم يقصر قلبي صبر الاحرار ولكنه حزن. يقال: احب فلان بكذا فلم يوجد حرا اي صابرا جلدا. وقول: (ولا مقصر) يعني ولا نازع عما هو عليه من الجزع والاشتياق فيأتيني بقر، اي لم استطع الصبر عنهم فاستقر واطمئن. والقر: الاستقرار ويكون القر ايضا كناية عن الراحة على ان يريد به البرد. والشاهد في قوله «ولا مقصر» فانه تجوز فيه الاوجه الثلاثة.

(7) سقطت في د.

(8) في ل، د: دخولها في الكلام كخروجها.

(9) في ل، د: لا يجوز قبل دخولها ان تقول.

(10) في ل: كما تعالى. وفي د: كما قال تعالى

(11) سورة المؤمنون، الآية ٢٤

(12) سقطت في د.

فكذلك «الباء» يجوز دخولها(١)[وهذا مما(٢) لا جواب لهم عنه، وبنحو من هذا احتج عليهم ابو علي الفارسي، وأما البيت الذي أنشده أبو القاسم ففيه خلاف بين النحويين، وسنقول فيه ما يجب عند وصولنا الى شرح الابيات ان شاء الله.

مسألة

واستشهد ابو القاسم على هذه المسألة بقول الله تعالى: «انّ الله برئ من المشركينَ ورسولُه»(٣)، ثم قال: فأما سائر اخواتها فانك تعطف المرفوع على المضمر في الخبر، ولا يجوز عطفه على الموضع، ولا استئنافه، لانها داخلة لمعان سوى الابتداء، من التشبيه، والترجي، والتمني(٤).

قال المفسر: هذه الاية احتج بها سيبويه(٥) على جواز العطف على موضع «ان» المفتوحة كما فعل(٦) ابو القاسم، وذلك مما رده(٧) قوم على سيبويه، وقالوا: انما يجوز العطف في هذه الاية على الموضع على قراءة(٨) الحسن البصري(٩)، لانه قرأ «ان الله بريء من المشركين» بكسر«إن»(١٠) واما من فتح «ان» فلا يجوز العطف على موضعها، كما لا يجوز العطف على موضع «ليت ولعل وكأنّ» لانها قد غيرت الجملة بأن صيرتها في حكم المصدر كما غيرتها «ليت ولعل وكأنّ» [. وقال من احتج لسيبويه: ليست «أن» مثل ليت ولعل وكأنّ](١١)، لان هذه الحروف(١٢) الثلاثة دخلت على خبر يحتمل الصدق والكذب، فصيرته

---

(١) في ل، د: فكذلك يجوز دخول الباء معها وان كان لا يجوز قبل دخولها.

(٢) في ل، د: ما.

(٣) سورة التوبة، الاية ٣.

(٤) ينظر الجمل ص ٦٩.

(٥) ينظر الكتاب ١/ ١٢١ و ٢٨٥، والمقتضب ٤/ ١١٢ و ٣٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٨، والمفصل لابن يعيش ٨/ ٦٨، والاشموني وحاشية الصبّان عليه ١/ ٢٨٧.

(٦) في ل: قال.

(٧) في و: ذلك ورده.

(٨) في ل، د: وقالوا انما يجوز العطف على الموضع في هذه الاية على قراءة..

(٩) هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن يسار البصري، كان من سادات التابعين وكبرائهم. وقال ابو عمرو بن العلاء: ما رايت أفصح من الحسن البصري. ومن الحجاج بن يوسف الثقفي، فقيل له: فأيهما كان أفصح قال: الحسن. توفي مستهل رجب سنة ١١٠ (وفيات الاعيان ١ ك ٣٥٤ - ٣٥٦).

(١٠) في ل: لانه قرأ: ان الله بكسر ان. وفي د: لانه قرأ ان الله بريء بكسر ان.

(١١) سقطت في و، ل.

(١٢) في ل، د: الاحرف.

كلاما لا يقال فيه: صدق ولا كذب، و «أن» المفتوحة لم تبطل معنى الخبر وان كانت قد صرفت الكلام الى معنى المصدر.

قال ابن جني: والقول فيها قول سيبويه، والدليل على [صحة](١) قوله السماع والقياس.

أما السماع فقول جعفر بن عُلْبَة الحارثي(٢):

فلا تحسبي أني تُخَشَّعْتُ بعدكم
لشيءٍ ولا أني من الموتِ أفرَقُ
ولا أنا ممن يزدهيه وعيدُكم
ولا انني بالمشي في القيد أخرق(٣)

فعطف الجملة من المبتدأ والخبر(٤) على قوله: «اني تخشعت» وهو يريد [معنى](٥) «ان» المفتوحة، يدل على ذلك رواية من روى: «ولا أن نفسي يزدهيها وعيدكم».(٦)

قال ابن جني: وقد جاء ذلك [ايضا](٧) في التنزيل، قال الله تعالى: «وان هذهِ امتُكم امةً واحدةً وأنا ربُكم فاتقُونِ»(٨) الا ترى ان معناه: ولأن هذه امتكم امة واحدة، وأنا ربكم: فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على «أن» وفيها معنى اللام كما تقدم،(٩) وهو يريد معنى الابتداء وخبره، ويصرف الكلام الى معنى المصدر [أي:](١٠) ولكوني ربكم فاتقون.

---

(١) سقطت في و.

(٢) في و: الفارسي، والتصحيح من ل، د، وديوان الحماسة للمرزوقي ٤٤/١، وسمط اللالي ١١٠/١. وعلبة هذا هو علبة بن ربيعة بن عبد يغوث، وعبد يغوث هو الشاعر اسير يوم الكلاب، وعلبة شاعر وابنه جعفر بن علبة شاعر، وعمّر علبة الى اول دولة بني هاشم (السمط ١١٠/١).

(٣) كذا في و، ل. وفي ديوان الحماسة ٥٥/١:

ولا ان نفسي يزدهيها وعيدكم. . . . .

وفي د: ولا انا ممن يزدهيها وعيدهم . . . . . .

ومعنى تخشعت: تكلفت الخشوع. والفرق الخوف. والاخرق. الذي لا يرفق بالشيء.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: وعيدهم.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) سورة المؤمنون. الاية ٥٢.

(٩) في ل، د: وهذا.

(١٠) سقطت في و.

ونحوه قوله [تعالى](١): «ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء»(٢) أي فتستووا.

قال ابو علي الفارسي: فأوقع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر موقع المنصوب «بأن»، والفعل اذا (٣) انتصب بأن انصرف القول فيه والرأي الى مذهب المصدر، ومعلوم ان المصدر أحد الآحاد، ولا شبه بينه وبين الجملة.

وقد ترى الجملة التي هي قوله: «وأنا ربكم» معطوفة(٤) على «أن» المفتوحة وعبرتها عبرة المفرد.

قال ابن جني: ووجدت انا في التنزيل موضعا آخر لم أر أبا علي ذكره، على سعة بحثه ولطف مأخذه، وهو قوله تعالى: «أعنده علم الغيب فهو يرى»(٥) أي: فيرى. ألا ترى ان الفاء جواب الاستفهام، وهي تصرف الفعل بعدها الى الانتصاب، بأن(٦) مضمرة، وأنّ(٧) المنصوب بها مصدر في المعنى لا محالة، حتى كأنه قال: أعنده علم الغيب فرؤيته»(٨) كما ان قوله: «فأنتم فيه سواء» أي: [هل](٩) هناك شركة بينكم فاستواء(١٠).

قال ابن جني: فهذا وجه السماع، وأما(١١) وجه القياس الذي لاجله [جاز](١٢) ما مكنّاه للخصم وثبتناه في مستهل(١٣) القول [فهو](١٤) ان «أنّ» المفتوحة وان لم تكن من مواضع الابتداء فانها على التحقيق والاعتدال(١٥) كما «ان» المكسورة كذلك، فلما استويا في

(١) سقطت في و.

(٢) سورة الروم، الاية ٢٨.

(٣) في و: اما، والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: معطوف.

(٥) سورة النجم، الاية ٣٥.

(٦) في و: فان.

(٧) في ل: فانّ.

(٨) في ل: فرأيته.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في و، ل: فاستووا. والتصحيح من د.

١١) في ل: قال وأما.

١٢) سقطت في و.

(١٣) في و: من مستيهن القول. وفي ل، د: من مستهن القول. والتصحيح من عندنا لان ما في النسخ المخطوطة تصحيف ظاهر.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل، د: من التحقيق والاعتلاء. ولعل الصواب: والاعتداد.

العمل والمعنى[1] وتقاربتا في اللفظ صارت كل واحدة منهما كأنها اختها.

قال: ويزيد ذلك وضوحاً انك تقول: «علمتُ أن زيداً قائم» و: «علمت أن زيد القائم»، فتجد معنى المكسورة كمعنى المفتوحة، وتؤكد في الموضعين كليهما، قيام زيد، لا محالة، والقيام مصدر كما ترى. نعم وتأتي هنا بصريح الابتداء[2] فتقول: «علمت لزيد أفضل منك» أفلا ترى الى تجاري هذه[3] التراكيب الى معنى واحد، ونظر[4] بعضها الى بعض، وسبب ذلك كله ما ذكرته لك من مشابهة «أنّ» لانّ لفظا وعملا ومعنى.

قال: فاذا كان كذلك سقط اعتراض هذا المتأخر على ما أورده سيبويه واسقط كلفته عنه.

قال: ويزيد فيما نحن عليه قوله فيما بعد:

.... ولا انني بـالمشي في القيـد أخـرق

فصار[5] الى «أنّ» [6] البتة.

(١) في ل: فلما استوتا في المعنى. وفي د: في المعنى والعمل.
(٢) كذا في د. وفي و: ويأتي ها هنا تصريح الابتداء. وفي ل: نعم ويأتي ها هنا بصريح الابتداء.
(٣) في و: أولا ترى الى مجاري هذا.
(٤) في و: ويظهر.
(٥) في ل، د: فعاد.
(٦) سقطت في ل.

باب الفرق بين إنّ وأنّ

قال ابو القاسم: اعلم أنّ «إنّ» تكسر في اربعة مواضع، وهي في[1] سائر ذلك مفتوحة، وفصل المواضع الأربعة وهي: ان تكون مستأنفة، وأن تكون في خبرها اللام، وأن تكون بعد القول، وأن تكون في جواب القسم[2].

قال المفسر: هذا الذي قاله غير صحيح، لأنها تكسر بعد «ألا» التي يراد بها استفتاح[3] الكلام كقوله تعالى: «ألا إنّهم هم السفهاءُ»[4] و «ألا إنهّم هم المفسدون»[5]، وكما قال طرفة:

ألا إنني شَرِبت أَسْوَدَ حالكا ألا بَجَلي مِنَ الشراب ألا بَجَلْ[6]

وتكسر بعد «حتى» تقول: «قد قاله القوم حتى انّ زيداً يقوله[7]» وأجاز سيبويه كسرها وفتحها بعد «أما» [فقال][8] تقول: «أما إنّه ذاهب» و «أما أنّه منطلق» فسألت الخليل عن ذلك فقال: اذا قال: «أما أنه [منطلق][9]» [فانه][10] يجعله (كقولك «حقاً أنه منطلق» واذا قال «أما إنه منطلق»[11]) فأما بمنزلة «ألا» كأنه قال «ألا انه منطلق»[12]. وتكسر

---

(١) سقطت في ل. وهي موجودة في و، د. والجمل ص ٦٩.

(٢) في ل، د: وأن تكون جواباً للقسم. وفي الجمل. وتكسر ان ايضا بعد القسم. ينظر الجمل ص ٦٩- ٧٠.

(٣) في و: التي هي استفهام. والتصحيح من ل، د.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٢.

(٦) من الطويل. ينظر ديوانه ص ٨٩. قوله أسود حالكاً يعني كاس المنية وقيل أراد شراباً فاسدا. وقيل اراد السم، وكأنه قال: سقيت سمّاً فقتلني وهذا مثل ضربه لفساد ما بينه وبين خولة وقوله: بجلي أي حسبي وكفاني. والشاهد في البيت كسر همزة أن بعد إلا الاستفتاحية.

(٧) من امثلة سيبويه في (باب آخر من ابواب انّ). ينظر الكتاب ٤٧٧/١.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) الزيادة من الكتاب ٤٦٢/١.

(١٠) الزيادة من د. والكتاب ٤٦٢/١.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و، د. وفي ل: فإنه بمنزلة قولك ألا كأنه قال: الا أنه منطلق. وفي الكتاب ٤٦٢/١: فإنه بمنزلة قوله ألا كأنك قلت. ألا انه ذاهب.

ايضا بعد «اذا» تقول «مررت به فاذا إنه يقول كذا» حكى ذلك سيبويه، وقال: سمعت رجلاً[1] من العرب ينشد هذا البيت كما اخبرك به:

وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيّداً اذا إنَّهُ عبدُ القفا واللهازمِ[2]

وقال سيبويه: فحال «اذا» ها هنا كحالها اذا قلت: «هو[3] عبد القفا واللهازم». قال: فاذا[4] قلت: «مررت به فاذا أنه عبد»[5] تريد: «مررت به فاذا العبودية واللوم شأنه»[6] كأنك قلت: «فاذا امره العبودية واللؤم»[7] ثم وضعت «أنّ» في هذا الموضوع جاز[8].

وتكسر «أنّ» ايضاً[9] بعد «الواو» التي يراد بها الحال. تقول: «رأيتهُ شاباً وإنه يومئذٍ يفخر[10]» كأنك قلت «رأيته شاباً وهذه حاله». وأجاز سيبويه فتح «أن» ايضاً وتكون «أنّ» محمولة على الفعل كأنه قال «ورأيت فخره»[11] ،وأنشد لساعدة بن جؤية:[12]

رأتْهُ على شيبِ القَذالِ وإنّها تواقعُ بعلاً مرة[13] وتئيمُ[14]

وذكر ان ابا الخطاب، وهو الأخفش الكبير رواه بفتح «أن»، وزعم أنه كذلك سمعه

---

(١) في و: وقال رجل. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤٧٢/١.

(٢) من الطويل وهو من ابيات سيبويه التي لا يعرف لها قائل. وقد استشهد به المبرد في المقتضب ٣٥٧/٢، وابن عقيل ٣٥٦/١، والاشموني ٢٧٦/١. والشاهد في قوله : اذا انه حيث فيه الوجهان الكسر والفتح، وأرى بمعنى أظن.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٢/١: اذا هو....

(٤) في ل، د، والكتاب ٤٧٢/١: ولو قلت.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٢/١: مررت فاذا أنه عبد.

(٦) كذا في و. وفي ل، د، والكتاب ٤٧٢/١: مررت به فاذا العبودية واللؤم.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٢/١: مررت فاذا امره العبودية واللؤم.

(٨) ينظر الكتاب ٤٧٢/١.

(٩) كذا في و، د. وفي ل: وتكسر ايضاً ان.

(١٠) في و: يفجر. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤٦٢/١. وعبارة سيبويه: رأيته شاباً وانه يفخر يومئذ.

(١١) في و: يفجر، والتصحيح من ل، د.وعبارة سيبويه ٤٦٢/١: تقول هذا ابتداء ولم تحمل أنّ على رأيت وان شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت.

(١٢) شاعر من هذيل جاهلي اسلامي (ديوان الهذليين ١٦٧/١ والسمط ١١٥/١).

(١٣) في و: تارة والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤٦٢/١، وديوان الهذليين ٢٢٨/١.

(١٤) هكذا روى البيت في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٦٢/١. وفي ديوان الهذليين ٢٢٨/١:

رأته على فوت الشباب وانها تراجع بعلاً مرة وتئيم

ـ من الطويل والشاهد فيه فتح ان حملا على رأت والمعنى رأت انها تواقع بعلاً ولو كسرت على القطع جاز.

من اهله[١]. فقد تبين لك مما[٢] أوردناه أنّ قول ابي القاسم: انها تكسر في اربعة مواضع. شيء لا يجب ان[٣] يعوّل عليه.

وقد قال أبو بكر بن السراج في الأصول: الف «ان» تكسر في كل موضع يصلح ان يقع فيه الفعل والابتداء جميعاً. قال: وان وقعت في موضع لا يصلح ان يقع فيه إلا أحدهما لم يجز كسرها[٤]. وكذلك قال ابو علي الفارسي في الايضاح[٥]، وهذا اشبه بأن يكون أصلاً يستمر عليه بالقياس مما قاله ابو القاسم.

فان قال قائل: فلعل أبا القاسم انما امتنع من ذكر هذه المواضع التي زدتها[٦] عليه، لأنها كلها راجعة الى معنى الابتداء، فقد اشتمل عليها قوله: [انها][٧] تكسر في الابتداء، قلنا له: وكذلك المواضع التي ذكرها أبو القاسم كلها راجعة الى معنى الابتداء ايضاً. ألا ترى أنه قال:[٨] وهذا كله راجع الى معنى الابتداء فينبغي ان لا يذكر شيء منه[٩].

---

(١) ينظر الكتاب ٤٦٢/١.

(٢) في و: ما، والتصحيح من ل. وفي د. بما.

(٣) في ل: ان لا.

(٤) ينظر الأصول ص ٢٠٠.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: زدتها. والتصحيح من ل، د.

(٧) سقطت في و، د.

(٨) في ل: ألا ترى قد قال. وفي د: ألا ترى أنه قد قال.

(٩) في ل: شيئاً منه. وفي د: شيء منها.

باب الخفض

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان حروف الخفض هذه التي ذكرناها تخفض ما بعدها، ويرتفع[1] ما بعد المخفوض بالابتداء. الا ان يدخل عليه عامل غيره تقول من ذلك: «من زيد رسول قاصد» و«لعمرو مال كثير» و«وفي اخيك خصلة جميلة» و«زيد على فراشه»[2].

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير انه كان يجب ان يقول: «على فراشه زيد» فيقدم المجرور، لأنه انما اراد ان يخبرنا ان ما جاء بعد المجرور يرتفع بالابتداء الا ان يدخل عليه عامل، وهذا شيء جرى مجرى السهو.

مسألة

وقال في هذا الباب[3]: ولا يجتمع[4] على الاسم تعريفان مختلفان[5].

قال المفسر: لا يجوز ان يجتمع على الاسم تعريفان متفقان ولا مختلفان[6]، فتخصيصه نفي المختلفين[7] بالذكر لا معنى له، لأنه يوهم من يسمعه[8] انه يجوز في المتفقين، وهو ممتنع على الاطلاق.

---

(١) في و: وترفع. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٧٤.
(٢) ينظر الجمل ص ٧٤.
(٣) في ل: قال ابو القاسم في هذا الباب.
(٤) في ل، د، والجمل ص ٧٦: ولا يجمع.
(٥) عبارة كتاب الجمل ص ٧٦: ولا يجمع على الاسم تعريفان.
(٦) في ل، د: مختلفان ولا متفقان.
(٧) في ل، د: فتخصيصه التعريفين المختلفين.
(٨) في و: سمعه.

باب حتى في الأسماء

قال ابو القاسم: وأما دخولها على الاسماء المفردة فإن الوجه فيها ان تكون خافضة لها، وربما اجريت مجرى حرف عطف، ولا تقع في الوجهين الا بعد جمع[1].

قال المفسر: هذا الأصل الذي أصّله أبو القاسم في دخول «حتى» على الاسماء المفردة فاسد، لا يطرد فيه القياس، لأن «حتى» قد تجيء بعد جمع كقولك: «جاء الناس حتى زيد»، وقد تجيء بعد مفرد كقولك: «سار زيد حتى الليل»، وقد يكون ما بعدها داخلاً فيها قبلها، وقد يكون غير داخل فيه.

ومن مسائلها ما يجوز فيه العطف، ومنها ما لا يجوز. ولم يقيد ابو القاسم هذه المعاني، ولا فصّلها، ولكنه ارسلها واهملها، فصار كلامه مختلاً لذلك. والوجه في ذلك ان يقال: [ان][2] حتى تستعمل على وجهين:

احدهما: أن يكون ما قبلها ينتهي بما بعدها[3].

والآخر: ان ينتهي عنده ولا ينتهي به.

فالضرب الاول الذي ينتهي به الامر لا يكون[4] الا بعد جمع، ويلزم ان يكون ما بعد «حتى» فيه من جنس ما قبلها وجزء منه كقولك: «جاء الرجال حتى زيد»، وهذا الضرب هو الذي يجوز فيه العطف، ويذكر ما بعد «حتى» فيه لتعظيم، أو لتحقير[5]، أو قوة، أو ضعف.

فالتعظيم قولك[6]: «مات الناس حتى الانبياء»، والتحقير[7]: «شتم الناس السلطان حتى السفهاء»[8].

---

(١) ينظر الجمل ص ٧٩.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في و: أن يكون ينتهي ما قبلها بما بعدها. والتصحيح من ل، د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: ألا يكون.

(٥) في و: التعظيم والتحقير.

(٦) في ل، د: كقولك.

(٧) في ل، د: والتحقير كقولك.

(٨) سقطت في ل.

وأما(١) الضرب الذي ينتهي الامر عنده، فهو ضد الضرب الاول، لأن ما بعد(٢) «حتى» يكون خارجاً مما قبلها، ويكون من غير جنسه، ويكون بعد جمع وبعد مفرد، ولا يجوز فيه العطف كقولك: «سرت [النهار](٣) حتى الليل» و«ان زيداً ليصوم الايام حتى يوم الفطر»، ومن هذا النوع «اضربُ زيداً حتى يرجعَ الى الحق» و«لا تسلم زيداً حتى يقتل»(٤)، أي: «لا تسلم(٥) زيداً حتى يبلغ الى هذا الحد، ولكن تداركه قبل ذلك، ونحوه قول الشاعر:

لا يسلمون الغداةَ جارهم حتى يزلّ الشراك عن قَدَمِه(٦)

ويتركب من «حتى» هذه مسائل مشكلة ليس هذا موضع ذكرها.

وقال الرّبعي(٧): حكم ما انتهى الامر عنده ان يكون مجرورا، ولا يقع به الفعل(٨)، ولا يدخل فيها قبله. وحكم ما كان معطوفا ان يكون الامر انتهى به لا محالة، لان العطف يوجب شركة الثاني مع الاول. وقد يجوز في المجرور ان يكون مما(٩) انتهى اليه الامر الا انه لا دليل في اللفظ عليه، لانك اذا دللتنا على ان فعلك انتهى عند الشيء لم يمتنع مع ذلك ان يكون قد انتهى به كقولك: «ضربت القوم حتى زيد»(١٠)، فهذا يحتمل الوجهين.

وأما(١١) قولك: «انه ليصوم الايام حتى يوم الفطر» فلا يحتمل ان يكون مما انتهى الامر به.

---

(١) في ل: فأما.

(٢) في ل، د: ما بعدها.

(٣) الزيادة من الجنى الداني للمرادي ص ٤٦٩ (تحقيق طه محسن عبد الرحمن)، رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو.

(٤) في ل، د: يقبل.

(٥) في ل، د: لا تسلمه.

(٦) كذا في ل، د، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٧٤/٨. وفي و:

.... حتى تزول الشراك عن قدمه

والبيت من ابيات ثمانية ذكرها التبريزي ونسبها الى رجل من بني حمير لم يذكر اسمه وقال: اي لا يسلمون الجار الى ان يموت فيهم، مدحهم بحسن المحاماة عن الجار، وقوله حتى يزل الشراك عن قدمه فيه قلب والاصل زلت القدم عن الشراك.

(٧) هو علي بن عيسى الربعي النحوي، البغدادي. شرح كتاب «الايضاح» لابي علي الفارسي وله تواليف في النحو، منها شرح مختصر الجرمي. توفي سنة ٤٢٠ ببغداد (وفيات الاعيان ٢٣/٣ وبغية الوعاة ١٨١/٢- ١٨٢).

(٨) في و: ولا يقع الفعل له.

(٩) في و: ما، والتصحيح من ل، د.

(١٠) هذا في ل، د.أما في و فهو: لانك اذا ادللت عليه ان فعلك انتهى عند شيء، لم يمتنع مع ذلك ان يكون قد انتهى به كقولك: ضربت القوم حتى زيدا......

(١١) في و: فاما.

قال: واذا دخلت «حتى» على «ان» في التقدير فهي بمنزلة الجارة[1] المحتملة للوجهين. واما الداخلة على الجملة فهي عاطفة لمعنى[2] الجملة على الكلام الاول، فحكمها حكم ما انتهى الامر به[3]، (ولو حملتها على عطف جملة على جملة لجاز، ولم يوجب ذلك ان المعنى الثاني قد انتهى الامر به)[4]، لانك لم تفصح بوقوع [الفعل][5] به.

قال ابو الحسن الرماني: «حتى» لانتهاء الغاية كما ان «الى» لانتهاء الغاية الا ان «حتى» وضعت للمضمن[6] وللمصرح به من المنتهى، ووضعت الى «للمصرح به من المنتهى على مقابلة «من»[7] وذلك انه يحتاج الى ما يفرق به[8] بين المعنيين، معنى المنتهى المصرح به، والمنتهى المضمن[9] فوضع لكل واحد منها علامة، وانفردت «الى» بانها علامة المصرح به لقوته.

ووقع في «حتى» اشتراك لضعف المضمن[10] فكان استعمالها في مصرحه توطئة [له][11] فجرتا على هذا في الموضوع[12]، وتفرغت المسائل منها عن[13] هذا الاصل فصار متصرّف «حتى» على اربعة أوجه: جارة بمنزلة وعلامة للتحقير او التعظيم وناحية للفعل على تأويل «أن» أو «كي». «الى» وحرف من حروف الابتداء.

قال: فأما كونها جارة ففي الموضع الذي تدل فيه على النهاية والتصريح كدلالة «الى» كقوله[14]: «حتى مطلع الفجر»[15].

---

(١) في و: الحالة.

(٢) في و: بمعنى، والتصحيح من ل، د.

(٣) في و: ما انتهى اليه الامر به، والتصحيح من د. وفي ل: ما انتهى الامر.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: للمضمر. والتصحيح من ل، د. جعل ابن مالك في التسهيل ص ١٤٦ غير الصريح مكان المضمن هنا في مقابل الصريح. قال: حتى لانتهاء العمل بمجرورها او عنده، ومجرورها اما بعض لما قبلها من مفهم جمع الهاما صريحا او غير صريح.... ونقل المحقق شرحه في الحاشية بانه: هو اي غير الصريح (= المضمن) ما دل على الجمع بغير لفظ موضوع له نحو ليسجننه حتى حين فمجرور حتى منتهى احيان مفهومه لم يصرح بذكرها.

(٧) في و: ووضعت الى للمصرح به والمنتهي المضمر، فوضع المنتهى على مقابلة من. والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) في و: المضمر.

(١٠) في و: المضمر.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: على هذا الوضع.

(١٣) في و: على، والتصحيح من ل، د.

(١٤) في و: كقولك. والتصحيح من ل، د.

(١٥) سورة القدر، الاية ٥.

وأما الموضع الذي تدل فيه[1] على نهاية التحقير او التعظيم من غير افصاح بها على شركة الثاني والاول في الفعل فهو كقولك: «قدم الحجاج[2] حتى المشاة» و: «حج[3] الناسُ حتى الامير»، فاحتملت هذا ولم تحتملْهُ «الى»، لان «الى» موضوعة للتصريح[4] بالذكر، وليس في هذا تصريح بذكر تحقير او تعظيم، وفيه تضمين يوافق موضوع «حتى» فجاز ذلك فيها، ولم يجز[5] في «الى» لهذه العلة.

قال ابو الحسن: أما احتمالها حذف[6] «أن وكي» ولم تحتمله «الى» فلأن الحذف[7] ضربٌ من التضمين، وهو يوافق موضوع «حتى» فجاز: «سرت حتى ادخلها» المعنى[8]: الى أن. و «كلمته حتى يأمر لي[9] بشيء» المعنى[10]: كي. وتقول: («سرّحت القوم حتى زيد مسرح». فانتهاء الغاية في هذا بالمعنى، ولا تجوز في «الى»، ولو قلت)[11]: «سرحت القوم الى تسريح[12] زيد» لم يجز[13]، لانك صرّحت بذكر المعنى.

مسألة

وقال في [آخر][14] هذا الباب في قوله: «أكلت السمكة حتى رأسها». انه يجوز في «رأسها» الخفض، والنصب، ولا يجوز الرفع، لانه لا خبر له[15].

قال المفسر: الكوفيون يجيزون فيه الرفع على اضمار الخبر وحذفه لدلالة ما تقدم

---

(١) في ل: وأما المواضع الذي تدل فيها.

(٢) في و، ل: الحاج.

(٣) في ل، د: خرج.

(٤) في و: بالتصريح. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل: ولم يجز ذلك.

(٦) في و: معنى حرف.

(٧) في و: الحرف.

(٨) في ل: لمعنى. وفي د: بمعنى. وفي الكتاب ٤١٣/١: اعلم ان حتى تنصب على وجهين فاحدهما ان تجعل الدخول غاية لمسيرك وذلك قولك: سرت حتى ادخلها كأنك قلت سرت الى ان ادخلها.

(٩) في و: يأمرني. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤١٣/١.

(١٠) كذا في، و، ل. وفي د: بمعنى.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل: تصريح.

(١٣) في ل، د: لجاز. أقول: لا ازال ارى ان هذه الفقرة تحتاج الى امعان النظر لغموضها.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) ينظر الجمل ص ٨٠.

عليه، كأنه قال: «[حتى](1) رأسها مأكول» او «حتى رأسها اكلته»(2) ذكره [ابو جعفر بن](3) النحاس في كتابه «المقنع».

(1) سقطت في و.
(2) في و: أكله. والتصحيح من ل، د.
(3) سقطت في و

باب القسم وحروفه[1]

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان «الباء والواو» يدخلان[2] على كل محلوف به. ولا تدخل «التاء» الّا على اسم الله[3] عز وجل وحده، ولا تدخل «اللام» الا في التعجب[4].

قال المفسر: في هذا الكلام تعقب من وجهين[5]:

احدهما[6]: انه أفرد «اللام» بالتعجب وحدها دون «التاء»، وكلاهما فيه معنى التعجب كذلك قال سيبويه[7]، ويدل على ذلك قول الله تعالى[8] «تاللهِ انكَ لفي ضلالِكَ القَديمِ»[9]، وكذلك قول الهذلي:

تـالله يبقى عـلى الأيـام ذو حيـدٍ　　بمُشْمَخِـرٍّ بـه الـظيّـان والآسُ[10]

ويروى «لله»، ومما يبين معنى التعجب في «اللام» حديث ابن عباس ـ رضي الله

---

(1) كذا في ل، د، والجمل ص ٨٢. وفي و: باب القسم.

(2) في ل، د، والجمل ص ٨٢: الواو والباء تدخلان.

(3) كذا في و. وفي ل، د، والجمل: الا على الله.

(4) ينظر الجمل ص ٨٢.

(5) في و: جهتين.

(6) في و: احداهما.

(7) ينظر الكتاب ١٤٣/٢ و ١٤٤.

(8) في ل، د: قوله عز وجل.

(9) سورة يوسف، الآية ٩٥.

(10) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١٤٤/٢: لله يبقى على الايام . . . وقد نسبه سيبويه الى أمية بن ابي عائذ، ولم اجده في شعره المذكور في ديوان الهذليين ١٧٢/٢ ـ ١٩٤. وقد ذكره السكري برواية النسخ المخطوطة في باب الزيادات منسوبا الى مالك بن خالد الخناعي عند الكلام على ما نسب له في غير هذا الكتاب (ينظر شرح اشعار الهذليين للسكري ص ١٣٢١). والحيد: جمع حيدة مثل حيض جمع حيضة، والحيدة: العقدة في قرن الوعل. والمشمخر: الجبل الشامخ العالي والظيّان ياسمين البر، والآس: الريحان ومنابتهما الجبال وحزون الارض. وانما ذكرهما اشارة الى ان الوعل في خصب فلا يحتاج الى الاسهال فيصاد. والبيت من البسيط. واستشهد به على ان التاء فيها معنى التعجب.

عنه[1]- وذلك انه ذكر [الايام][2] وما خلق الله بكل[3] يوم منها، وذكر انه خلق آدم - عليه السلام[4]- يوم الجمعة واسكنه جنة عدن، ثم قال: فلله ما غابت الشمس حتى خرج منها[5].

والثاني: [قوله][6] ان «الباء» و «الواو» يدخلان[7] على كل محلوف به، غير ان هذا له فيه عذر، لان سيبويه كذلك قال في كتابه[8]. وينبغي ان يتأول على انه اراد: يدخلان على كل محلوف به من الاسماء الظاهرة خاصة، لان «الباء» تدخل على الظاهر والمضمر، و «الواو» لا تدخل على المضمر، تقول: «به لأخرجنّ» ولا تقول: «وه لأخرجن». والواو اعم تصرفا من «الباء» وان كانت «الباء» هي الاصل، قال الشاعر:

ألا نادَتْ امامةُ باحتِمالِ ... لتحزُنَني فلا بِكَ ما أُبالي[9]

وأنشد الفارسي:

رأى برقا فأَوْضَعَ فوقَ بكرٍ ... فلا بِكَ ما أسالَ وما أغاما[10]

مسألة

قال في هذا الباب: وربما جعلوا «الف الاستفهام» عوضا من الخافض فخفضوا بها فقالوا: «آلله لتخرجن»[11].

---

(١) في ل: رحمه الله تعالى. وفي د: رحمه الله.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: وما خلق الله تعالى في كل يوم منها.

(٤) سقطت في ل: وفي د: صلى الله عليه.

(٥) ينظر تفسير ابن كثير ٨٠/١ (طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٣٧).

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل، د: ان الواو والباء تدخلان.

(٨) عبارة سيبويه في الكتاب ١٤٣/٢: وللقسم والمقسم به ادوات في حروف الجر وأكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف به ثم التاء، ولا تدخل الا في واحد وذلك قولك: والله لافعلن، وبالله لافعلن، وتالله لاكيدن اصنامكم.

(٩) من الوافر، وهو لغوية بن سلمى بن ربيعة. قال ابو العلاء: قوله: فلا بك ما أبالي ها هنا على معنى القسم كما يقال: بالله لافعلن كذا. ولا يدخل شيء من حروف القسم على الضمير غير الباء وذلك انها أصل الباب فوقع فيها الاتساع اكثر مما وقع في سواها من الحروف (ينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٠/٣ طبعة بولاق). والبيت غير منسوب في الخصائص ١٩/٢.

(١٠) كذا في و، والسمط ص ٧٠٣، وهو منسوب فيه الى عمرو بن يربوع. وفي ل: ما أسال أغاما. وفي د. والخصائص ١٩/٢: ولا أغاما، ولم يذكر في الخصائص قائله. والبيت من الوافر.

(١١) ينظر الجمل ص ٨٤ و ٨٥.

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير انه يوهم انه لا يعوض من جروف[1] القسم الا الف الاستفهام خاصة وليس كذلك، لان العوض من حروف[2] القسم ثلاثة اشياء: «الف الاستفهام» في نحو قولك[3]: «آللهِ لتخرجن[4]» [وقرأ بعض القراء:] «ولا نكتمْ شهادةَ آللهِ»[5] و«هاء التنبيه» في نحو قولك: «اي ها الله»[6]، وقطع الف الوصل في [نحو][7] قولك: «أفألله»[8]، وذكر [ايضا][9] ان كل مقسم به اذا حذفت منه الحرف الجار نصبته باضمار فعل كقولك: «الله لاخرجن»[10]،وللعرب في هذا ثلاث لغات: منهم من ينصب كما قال على معنى: «اعاهد الله»، ومنهم من يخفض ويضمر الجار، ومنهم من يرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر أضمر مبتدؤه.

مسألة

قال في هذا الباب: ومما لا يكون[11] من القسم الا مرفوعا قولهم: «أيمنُ الله لافعلنَّ [ذلك][12]» والفه الف وصل الا انها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن، كذلك يقول سيبويه. ثم قال: واستدل على ذلك بقول بعضهم: «إيمن الله» بكسر الالف ولو كانت الف قطع لم تكسر[13].

قال المفسر: كذا وقع في النسخ، ولو كانت الف قطع [لم تكسر][14]،والصواب: ولو كانت الف جمع لم (تكسر، لان الف الجمع لا تكسر)[15]،(وهذا[هو][16]وجه الرد على

(١) في ل، د: حرف.

(٢) في ل، د: حرف.

(٣) في و: في قوله.

(٤) سقطت في و.

(٥) سورة المائدة، الاية ١٠٦.

(٦) في و: ايها الله. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١٤٥/٢.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في و: يا الله. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١٤٥/٢.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) ينظر الجمل ص ٨٤.

(١١) في ل: ومما يكون.

(١٢) الزيادة من ل، د، والجمل ص ٨٥.

(١٣) ينظر الجمل ص ٨٥، والكتاب ٢٧٣/٢.

(١٤) سقطت في و، د.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) سقطت في و

الفراء، لانه زعم انها[1] جمع «يمين»[2] فرد عليه البصريون بان قالوا: لو كانت الف جمع لم تكسر، لان الف الجمع لا تكسر[3]، وانما تجيء مفتوحة نحو: أفلس، وأكلب، وأحمال، وأزمان. وأما الف القطع فانها تكون مكسورة ومفتوحة ومضمومة وساكنة، وفي «ايمن» ثماني لغات، ذكر ابو القاسم بعضها وهي: أيمن الله، وأيم الله بفتح الهمزة، وإيمنُ اللهِ وإيمُ الله بكسر الهمزة، وليَمُن الله - باللام - ومُنُ الله بضم الميم والنون، ومِ الله، ومُ الله بميم مفردة مضمومة ومكسورة، وهذا ايضا مما يدل على انها كلمة مفردة، ولو كانت جمع «يمين» لم يجز فيها ذلك.

ومن الحجة لسيبويه في ان الفها الف وصل سقوطها في قولهم: «ليمن الله» في الكلام الفصيح كقول عروة بن الزبير[4] حين قطعت رجله: «ليمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت أخذت لقد ابقيت»[5] هكذا رواه أهل الحديث موصول الالف، وأما قول الشاعر:

فقال فريق القوم لما نشدتهم ... نعم وفريق ليمن الله ما ندرى[6]

فليس فيه دليل قاطع، لان الشاعر اذا اضطّر وصل «الف القطع» وقطع «الف الوصل». ومن حجة الفراء قول زهير:

فتجمع أيمن منا ومنكُم ... بمُقْسَمَةٍ تمورُ بها الدماء[7]

والبصريون يرون[8] [أن][9] هذه ليست التي يقسم بها، واحتج الفراء أيضاً بأنه لا

---

(١) في ل: ان ايمنا.

(٢) تنظر المسألة (٥٩) في الانصاف ص ٤٠٤- ٤٠٩.

(٣) سقطت في د.

(٤) هو عروة بن الزبير بن العوّام القرشي، احد الفقهاء السبعة بالمدينة وأبوه احد الصحابة العشرة المبشرة، وقد اصابته الاكلة في رجله وهو بالشام عند الوليد بن عبد الملك فقطعت رجله في مجلس الوليد. توفي سنة ٩٣ وقيل ٩٤ (وفيات الاعيان ٤١٩/٢- ٤٢١).

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي وفيات الاعيان ٤٢٠/٢: وايم الله لئن أخذت لقد ابقيت، ولئن ابتليت لطالما عافيت.

(٦) كذا في. و. وفي ل، د: وأما قول الشاعر ليمن الله ماندرى فليس.... والبيت من الطويل وقد استشهد به سيبويه ١٤٧/٢ و ٢٧٣ ولم ينسبه. وقد نسبه ابن هشام في مغني اللبيب ١٠١/١ وابن منظور في اللسان (يمن) الى نصيب، والشاهد فيه حذف الف ايمن لانها الف وصل. ومعنى نشدتهم: سألتهم.

(٧) من الوافر، ينظر ديوانه ص٧٨، وكتاب الانصاف ص ٤٠٥. ومعنى فتجمع ايمن منا ومنكم: تحلفون ونحلف. بمقسمة: موضع الحلف عند الاصنام. تمور: تسيل. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله: «ايمن» فانه جمع يمين.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في و

يعرف في الاسماء المفردة «أفعل» وانما تأتي هذه الصيغة[1] للجمع، وهذا ايضا ليس فيه دليل قاطع، لانهم قد قالوا «أسنمة» وهو [اسم][2] موضع، قال زهير:

ضحّوا قليلا قفا كثبان أسنمة ... ومنهم بالقسوميات معترك[3]

وقد حكي ايضا «أذرح»، وهو اسم موضع. قال ذو الرمة:

فشدّ اصارَ الدين ايامَ أذرحٍ ... وردَّ حروباً قد لقِحْنَ الى عقْر[4]

ويروى لعنترة[5]:

فإن يكُ عزٌ في قضاعةَ ثابتٌ[6] ... فإن لنا برحْرَحانَ وأسقفِ

كتائبُ شهبا[7] فوق كل كتيبةٍ ... لواء كظلِ الطائرِ المتَصرِف[8]

واحتج الفراء ايضا بأن «الف الوصل» لا تفتح انما تكون مكسورة، او مضمومة. واحتج البصريون بما ذكره ابو القاسم. والقولان متكافئان عند كثر النحويين.

مسألة

ذكر ابو القاسم في هذا الباب ان حروف القسم أربعة[9]، وذكر ابن السراج وغيره انها خمسة، وزادوا فيها «من» مكسورة الميم ومضمومة، وذكر ان «من» لا تضم ميمها الا في القسم[10]. فيقولون: «من ربي لا فعلن» و«من ربي انك لأشر»، وكذا حكى[11] سيبويه

---

(١) في و: الصفة. والتصحيح من ل، د.

(٢) الزيادة من ل، د، والانصاف ص ٤٠٨.

(٣) كذا في ل، د، والديوان ص ١٦٦ برواية الاصمعي ما الرواية الأولى للبيت في الديوان ص ١٦٥ فهي: وعرسوا ساعة في كثب أسنمة .... وفي و: ضحوا قليلا قفا من كثب أسنمة .. .. والبيت من البسيط والكثبان: اكداس الرمل. والقسوميات: اسم موضع.

(٤) كذا في ل، د، والديوان ص ٢٧٣. وفي و: فتى قد أصد الدين ايام أذرح .... والبيت من الطويل. والاصار: الحبل القصير. وأراد بالعقر الصلح.

(٥) هو عنترة العبسي، من اصحاب المعلقات (نظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٧١/١ـ ١٧٥ وخزانة الادب ٦٢/١).

(٦) كذا في الديوان ص ٥٢. وفي و: غالب. وفي ل، د: في ذؤابة غالب.

(٧) كذا في الديوان ص ٥٢. وفي النسخ المخطوطة: تزجي.

(٨) البيت من الطويل. ورحرحان جبل قريب من عكاظ، وأسقف موضع بالبادية، والمتصرف: المتقلب.

(٩) ينظر الجمل ص ٨٢

(١٠) ينظر الاصول ٣٤٤/١ـ ٣٤٥

(١١) سقطت في ل.

وقال: «لا يدخلونها في [(١)] غير «رب»[(٢)].

وذكر ابو القاسم انّ [(٣)] في «عوضُ» لغتين، ضم «الضاد» وفتحها، وذكر المازني انها تكسر ايضا، وذكر ابو القاسم انه من اسماء الدهر، وذكر يعقوب[(٤)] ان «عوض» صنم كان لبكر بن وائل.

---

(١) كذا في الكتاب ١٤٥/٢. وفي النسخ المخطوطة: مع.

(٢) ينظر الكتاب ١٤٥/٢.

(٣) سقطت في ن.

(٤) هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق المعروف بابن السكيت. روى عن الاصمعي وابي عبيدة والفراء. من كتبه: اصلاح المنطق، وكتاب الالفاظ وكتاب في معاني الشعر، وكتاب القلب والابدال. توفي سنة ٢٤٤هـ(وفيات الاعيان ٤٣٨/٥-٤٤٤).

باب ما لم يسم فاعله

قال ابو القاسم في هذا الباب: فاذا[1] كان الفعل غير متعد الى مفعول لم يجز ردّه الى ما لم يسم فاعله عند اكثر النحويين، لانك اذا حذفت فاعله لم يبق ما يقوم مقامه، وذلك قولك: «خرج عمرو» و «ضحك محمد» و «قعد بكر»[2] لايجوزرده الى ما لم يسم فاعله، وقد اجازه بعضهم. على اضمار «المصدر» وهو مذهب سيبويه، فيقول: (قعد، وضحك، كأنه قال)[3]: «قعد القعود»، و «ضحك الضحك»، لان الفعل يدل على مصدره[4].

قال المفسر: اكثر النحويين من البصريين والكوفيين لا يجيزون ان يصاغ فعل ما لا يتعدى من الافعال صيغة فعل ما لم يسم فاعله، والذي نسب الى سيبويه من اجازته [له][5] ليس بمشهور عنه، وقد انكره ابو جعفر بن النحاس[6] في كتابه «المقنع» وقال: هذا القول غلط على سيبويه، وذكر ان الفراء والكسائي وهشاما اجازوه، فقالوا: اذا قلت: «جلس عبد الله» ثم بنيت[7] لما لم يسمّ فاعله قلت: «جلس»، وزعم الكسائي وهشام ان في «جلس» مجهولا مضمرا[8]، وفسر ابو العباس ثعلب قول الكسائي وهشام: «ان فيه مجهولا» فقال: اراد ان الفاعل لما حذف اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه مما هو سوى المفعول به[9]. يعني المصدر او الوقت او المكان. فلم يعلم ايّها هو المقصود، لانه لم يظهر مع الفعل مرفوع به. كذا حكى ابو الحسن بن كيسان عن ثعلب في تفسير مذهب هشام والكسائي.

---

(١) كذا في و. وفي ل، د: واذا. وفي الجمل ص ٨٩: فان.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: خرج محمد وضحك عمرو وقعد بكر. وفي الجمل ص ٨٩: خرج محمد وضحك بكر وقعد عمرو.

(٣) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والجمل ص ٨٩.

(٤) ينظر الجمل ص٨٩.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: بنيته.

(٨) في ل: لا مضمرا.

(٩) سقطت في ل.

وكان الفراء يزعم في قوله: «جلس» وما أشبهه ان الفعل فارغ لا شيء فيه[1]. قال ابو جعفر بن[2] النحاس: فقيل له: وهل يخلو الفعل من فاعل؟ فقال: اذا شرطت اسقاط الفاعل. وقلت: لا تسمه. وجب ان لا يكون في الفعل ذكر اذ سقط فاعله، وكذلك كان يقول في «ضرب ضربا»: انه لاشيء مضمر في «ضرب»، وكذلك «قعد قعودا» تعدى، أو لم يتعدّ. وكان الكسائي يعتقد في هذا كله ان فيه ضميرا مجهولا، والا شبه (في هذا)[3] من أجازه ان يضمر «مصدر الفعل»، فيقيمه مقام الفاعل المحذوف، لان الفعل يدل على مصدره كما قال ابو القاسم.

وأما زعم[4] الفراء: انه فارغ لا ضمير فيه، فانه خطأ، وقد احتج المانعون من جواز هذا بأن قالوا: الفعل يدل على مصدره[5]، فلا فائدة في اضماره، ولا في اظهاره، فرد عليهم من اجاز هذا بان قال[6]: قد اجاز النحويون اقامة المصدر مقام الفاعل في الافعال المتعدية اذا عدم المفعول [به][7] وكان المصدر منعوتا او محدودا أو معرفا[8]، فاجازوا «ضرب بزيد الضرب»، و «سير بزيد سير شديد». قال الله تعالى: «فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة»[9]، فكما جاز ان يقام المصدر في هذه [المسائل][10] مقام الفاعل - وان كان الفعل قد دل عليه واغنى عنه - كذلك يجوز «جلس الجلوس» و «قعد القعود»، ولا فرق بينهما[11]. ويؤكد جواز هذا ان الموجب لاقامة المصدر مقام الفاعل انما هو عدم المفعول به، وهذه العلة بعينها موجودة في «جلس» و «قعد». واحتجوا [ايضا][12] بان قالوا: هل معنى قولنا: «جلس زيد» الا انه قد فعل جلوسا وأحدثه، فاذا كان هذا معنى الكلام والغرض فيه، فما الذي يمنع من ان يقال: «فعل الجلوس» و «فعل القعود»؟ كما أنّ قولنا: «ضرب بزيد الضرب» انما معناه: فعل بزيد الضرب. قالوا: والمفعول ليس يرتفع بانه أوقع به فعل، كما ان الفاعل في صناعة العربية ليس يرتفع بانه اوقع شيئا، أو أحدثه[13]، انما يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه، واسناد الفعل اليه، فيجب على هذا ان يرتفع كل ما (أسند الفعل اليه أو)[14] حدّث عنه من مصدر، أو ظرف سواء كان الفعل متعديا أو غير متعدّ.

---

(١) في و: معه.
(٢) سقطت في ل.
(٣) سقطت في ل.
(٤) في و: وأما ما زعمه.
(٥) في ل: المصدر.
(٦) في ل، د: قالوا.
(٧) سقطت في و
(٨) في و: معروفا. والتصحيح من ل، د.
(٩) سورة الحاقة، الاية ١٣.
(١٠) سقطت في و.
(١١) سقطت في ل، د.
(١٢) سقطت في و
(١٣) في ل، د: وأحدثه.
(١٤) سقطت في ل، د.

والتفريق بين المتعدى وغيره[1] في هذا لاوجه له[2]. قالوا: ولو ان ملكا، أو نظيره ممن له امر، أو نهي عهد ألا يجلس أو ألا يضحك وقتا من الاوقات[3] لغرض له في ذلك دون ان يسمي جالسا، أو ضاحكا لجاز ذلك، ولم يمتنع.

مسألة

قال ابو القاسم: واذا كان الفعل مما يتعدى[4] الى مفعولين رفعت الاول منهما وأقمته[5] مقام الفاعل، وتركت الاخر منصوبا على حاله وذلك قولك: «أُعطِيَ زيدُ درهما» رفعت «زيدا»، لانه مفعول لم يسم فاعله، ونصبت «الدرهم» لانه[6] مفعول ثان فبقي على أصله. وان شئت قلت: نصبته، لانه تعدى اليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل، وهو قول سيبويه[7]. وتقريبه على المتعلم ان تقول[8]: نصبته، لانه خبر ما لم يسم فاعله، وليس هذا من الفاظ البصريين ولكنه تقريب على المبتدىء[9].

قال المفسر: اذا قلت: «أعطي زيد درهما» فلا خلاف بين النحويين في ان العامل في «زيد» فعل المفعول، وهو «اعطي». وأما العامل في «الدرهم» ففيه تنازع بين النحويين وخلاف. فمذهب سيبويه: ان العامل فيه فعل المفعول الذي لم يسم فاعله. وذهب قوم الى ان العامل فيه فعل الفاعل المحذوف. قالوا: لأن اصل المسألة «أعطى عمرو زيدا درهما» فكان «أعطى» هو العامل في المفعولين جميعا، فلما حذف الفاعل ارتفع «زيد» باعطي المصوغ للمفعول، وبقي «درهم» على ما كان عليه، وحجتهم: ان «زيدا» لاحظ له في الفعل انما الفعل لغيره، فكيف يصح ان يعدى[10] فعله الى «الدرهم»، وهو لم يفعل شيئا،

---

(١) في ل، د: وغير المتعدى.

(٢) في و: في هذه الاوجه ان قالوا. وفي ل. في هذه الاوجه له. والتصحيح من د.

(٣) في ل: في وقت من الاوقات.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٨٩: واذا كان الفعل يتعدى.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٨٩: فأقمته.

(٦) في و: بأنه. والتصحيح من ل. د. والجمل ص ٩٠.

(٧) ينظر الكتاب ١٩/١.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة وفي الجمل ص ٩٠ يقول.

(٩) ينظر الجمل ص ٨٩ و٩٠.

(١٠) في و: يتعدى.

وانما دفع اليه «الدرهم» غيرهُ، والصحيح مذهب سيبويه[1]. وهذا الذي قالوا[2] خطأ، ويدل على ذلك شيئان:

أحدهما: انه لاخلاف بين النحويين ان المفعول في هذه المسألة ونحوها قد أنزل منزلة الفاعل في الحديث عنه، ولولا ذلك لم يرفع ولا غيّر له الفعل ولبقى منصوبا[3] على حاله. فكما شبه بالفاعل (في الحديث عنه)[4]، وأعرب باعرابه[5] كذلك شبه [به][6] في ان عدّى فعله الى مفعول كما يعدى فعل الفاعل[7]، فصار قولنا: «اعطي زيدٌ درهماً» بمنزلة قولنا: «ضرب زيد عمرا» ولو امتنع [المفعول][8] في هذه المسألة من ان يتعدى فعله الى مفعوله، لان الفعل ليس له، لامتنع ارتفاعه ايضا والحديث عنه، لان الفعل ليس له. فكما جاز احدهما جاز الاخر[9]. ويدل على صحة قول سيبويه أنا نجد افعالا مصوغة للمفعول مخصوصة به[10]، لاحظّ فيها للفاعل كقولهم: «بهُت الرجل» و «نُفِسَت المرأة[ولدا]»[11] كما نجد افعالا مصوغه[12] للفاعل[13] [لاحظ فيهَا للمفعول][14] كقولهم: «جلس زيد» و «ظَرُفَ عمرو». فدل هذا على ان باب المفعول الذي لم يسم فاعله أصل قائم بنفسه، فانه[15] وان كان منقولا فقد حدث له بالنقل حكم آخر غير حكمه الاول لا ينفك من احد هذين الامرين. ويدل ايضا على صحة قول سيبويه: ان العامل في «الدرهم» على مذهبه موجود في المسألة، وعلى مذهب من خالفه ليس بموجود فيها، انما فيها[16] دليل عليه. ومن المحال ان يسقط عامل ويبقى عمله، وحكمه قد ارتفع، وصار الحكم لغيره، وانما يبقى

(١) في ل: وهو الصحيح مذهب سيبويه.
(٢) في ل: قالوه.
(٣) في و: ويقي الدرهم منصوبا.
(٤) سقطت في د.
(٥) في ل: بان اعرب اعرافه. وفي د: في ان اعرب اعرابه.
(٦) سقطت في و.
(٧) في و:
(٨) سقطت في و.
(٩) في و: فكما جاز لاحدهما جاز للاخر.
(١٠) كذا في د. وفي و: موضوعة للفعل مخصوصة به. وفي ل: موضوعة للمفعول مخصوصة به.
(١١) الزيادة من د. ينظر مختار الصحاح (نفس).
(١٢) في و، ل: موضوعة
(١٣) في و، د: للمفعول. والتصحيح من ل.
(١٤) سقطت في و
(١٥) في ل، د: أو أنه.
(١٦) في و: هو وفي د: فيه والتصحيح من ل.

حمله بعد سقوطه اذا كان حكمه باقيا لم يذهب بذهابه. واحتج المخالفون لسيبويه بان قالوا: هذا الباب منقول من باب الفعل المتعدى، واستدلوا على ذلك بقول العرب: «قد بويع زيد»[1] و «سوير خالد». فصححوا «الواو» ولم يقلبوها «ياء»، كما قلبوها في «سيد» و «ميت» قالوا: فدل ذلك على انه منقول من «ساير» و «بايع». ولو كان المفعول الذي لم يسم فاعله اصلا غير منقول لوجب ان يقال: «بيع»، و «سير». كما ان «عور، وصيد، واجتوروا، واعتونوا» لما صحت حروف العلة فيها ولم تعتل[2] [دل][3] ذلك على انها منقولة من «اعورّ، واصيدّ، وتجاوروا، وتعاونوا» وليست بأصول.

ونحن نجيبهم عن[4] هذا بجوابين مقنعين:

أحدهما: ان نقول لهم: ما الذي تنكرون من ان يكون امتناعهم من ان يقولوا: «سير، وبيع» كراهية منهم ان يلتبس فوعل بفعل، كما كرهوا اعلال «النزوان، والغليان» كراهية منهم ان يلتبس فعلان بفعال فلا تكون العلة في تصحيح «بويع وسوير» ما قلتم.

والجواب الثاني: انا نوافقهم على ان باب المفعول الذي لم يسم فاعله منقول من باب الفاعل مغير عنه، وهو عندنا الصحيح لا ننازعهم[5] فيه، ثم نقول لهم: هل يوجب نقل الشيء عما كان عليه (ان يتغير حكمه الاول، ويحدث له حكم ولا يجب. فان اعترفوا بان حكم المنقول يتغير عما كان عليه)[6] رجعوا الى قولنا، وقلنا لهم: ما الذي أوجب تغير «زيد» من قولنا: «اعطي زيد درهما» عن حكمه الأول)[7] (ولم يوجب تغير «الدرهم». فان [قالوا ان][8] انتقال الشيء من حال الى حال لم يوجب تغيير الحكم الأول[9]. لزمهم ان لا يغيروا المبتدأ والخبر عن [حالهما][10] اذا دخلت عليهم[11] «كان»، واخواتها، و «ان» واخواتها و «ظننت» واخواتها.

---

(١) سقطت في ل.
(٢) في و: لم يتعد. والتصحيح من ل، د.
(٣) سقطت في و.
(٤) في و: على.
(٥) في و: لانتزاعهم. والتصحيح من ل، د.
(٦) سقطت في ل.
(٧) سقطت في د.
(٨) سقطت في و.
(٩) سقطت في ل.
(١٠) سقطت في و.
(١١) في و، ل: عليه. والتصحيح من د.

وكذلك يجب لأدوات النقل، وهي «الهمزة، والتشديد، والباء» الاّ تحدث حكمًا غير الحكم الذي كان قبلها، وينبغي أن لا تتغير أحكام الأفعال بتغيرّ صيغها.

وليت شعري، ما الذي أوجب لأحد الاسمين في «اعطي زيد درهماً» ان يتغير حكمه بتغير صيغة الفعل، ولا يتغير حكم «الدرهم» وقد وجدنا المفعول يعمل مع وجود الفاعل في قولنا: «اعطيت زيدا درهما». الا ترى ان «الدرهم» معمول لزيد، لانه الاخذ له، وكذلك[1] قال الفارسي: ان «الدرهم» في هذه المسألة مفعول مفعول. فاذا كان المفعول يعمل مع وجود الفاعل [العامل][2] فيه، فكيف لا يعمل مع عدمه. ولا سيما[3] وقد اقيم مقام فاعله، وحدث عنه كما يحدث عن فاعله، وجعلت الجملة معتمدة عليه كما كانت معتمدة على الفاعل.

فعلى هذين الوجهين يدور كلام النحويين في هذه المسألة[4]. فولّد ابو القاسم قولاً ثالثاً، وقال: تقريبه على المتعلم ان تقول: نصبته، لأنه خبر ما لم يسم فاعله. ثم خشي أن يتعقب عليه كلامه، فقال: وليس هذا من ألفاظ البصريين[5]، ولكنه تقريب على المتعلم[6]. ولست أعلم شيئاً في هذا من التقريب[7]، لأنه اذا كان خبر ما لم يسم فاعله كما اختار فالعامل فيه «اعطى»، وهو مذهب سيبويه[8].

والاقرب الى فهم المتعلم ان يقال له: انه مفعول ثان فيكون قد انتظم المذهبين[9] جميعا، مع ان ذكر الخبر ها هنا فيه اشكال، لان الغالب على عادة النحويين ان لا يستعملوه الا فيما كان داخلا على مبتدأ. ولو كانت المسألة: «ظُنَّ زيدٌ منطلقا» لكان أشبه بأن يسمى خبرا، ويلزم من سمى هذا خبرا ان يجعل لما لم يسم فاعله خبرين اذا قال: «اعلم زيدٌ عمرا خارجا»، وهذا [كله][10] تكلف لا يحتاج اليه.

ومما يبين ايضا استحالة قول من خالف سيبويه في هذه المسألة ان نسألهم عن

---

(١) في ل، د: ولذلك.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: لا سيما.

(٤) في و: في هاتين المسألتين. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل: وليس هذا اللفظ البصريين.

(٦) في ل: المبتدىء.

(٧) في ل، د: ولست اعلم اي شيء في هذا من التقريب.

(٨) ينظر الكتاب ١/١٩ـ ٢٠.

(٩) في و: المذهبان. والتصحيح من ل، د.

(١٠) الزيادة من ل، د.

قولنا[1]: «ظنّ زيد منطلقا»، فان زعموا ان العامل في «منطلق» فعل الفاعل المحذوف، على رأيهم، قلنا لهم: فقد عديتم «الظنّ» في هذه المسألة الى مفعول واحد، وصار فعل الفاعل عاملا في الاسم الواحد، وفعل المفعول عاملا في الاسم الثاني، وكل واحد من الاسمين[2] مفتقر الى الثاني. واذا كان فعل المفعول هو العامل فيهما [معا] كان[3] «الظنّ» متعديا الى مفعولين على بابه المعلوم[4].

---

(١) في و: قوله.
(٢) في ل: الاسم.
(٣) الزيادة من ل، د.
(٤) سقطت في د.

باب من مسائل ما لم يسم فاعله

قال ابو القاسم في هذا الباب: وتقول: «ضرب بزيد على الحائط ضربتان». لما خفّضت «الحائط» بعلى، رفعت الضربتين، وقوى الرفع فيهما لتحديدهما، والنصب جائز[1].

قال المفسر: الموجب لرفع «الضربتين» في هذه المسألة اشتغال «الحائط» بعلى، واشتغال «زيد» بالباء، ولو سقط الجار من احدهما لانتصبت[2] «الضربتان». وسكوت ابي القاسم عن ذكر اشتغال «زيد» بالباء يوهم أنّ «زيدا» لا حكم له، ولا اعتبار في هذه المسألة فوجب ان يُنبَّه عليه[3].

---

(١) ينظر في الجمل ص ٩٢.

(٢) في و: لانتصب.

(٣) كذا في د. وفي و: لا حكم له، والاعتبار في هذه المسألة يوجب ان ينبه عليه. وفي ن. لا حكم له ولا اعتبار به في هذه المسألة فوجب ان ينبه عليه.

باب إسم الفاعل

قال [ابو القاسم][1] في هذا الباب، وهو يتكلم في[2] اسم الفاعل الذي يراد به ما مضى: فان عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسما جاز في المعطوف[3] الخفض، والنصب كقولك: «هذا ضارب زيد وعمرو»[4] عطفا (على «زيد»)[5]، و«هذا ضارب زيد وعمرا» تنصبه باضمار فعل تقديره: ويضرب عمرا، أو ضرب عمرا[6].

قال المفسر: الخفض والنصب جائزان في هذه المسألة كما قال، غير ان المضمر يجب ان يكون فعلا ماضيا، كأنه قال: وضرب عمرا. وأما ما أجازه من اضمار فعل مضارع فانه لا يجوز الا ان يكون في الكلام دليل على الاستقبال أو الحال كقولك: «هذا ضارب زيد أمس، وعمرا غدا، أو الان» فيجوز ذلك[7]، فان عرى من دليل على غير الماضي لم يجز.

مسألة

وقال في هذا الباب: واذا[8] ثنيت اسم الفاعل، وهو بمعنى الحال، أو الاستقبال أو جمعته[9] كان لك فيه وجهان: اثبات النون، وحذفها. فاذا اثبت النون[10] لم يكن فيما بعدها[11] الا النصب، لانها لا تجتمع مع المضاف اليه[12]، وذلك قولك: «هذان ضاربان زيدا غدا»، و«هؤلاء مكرمون عمرا الساعة». ولك حذف النون من التثنية والجمع. فاذا

---

(١) الزيادة من ن.

(٢) في و: على

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٩٦: المخفوض.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٩٦: هذا ضرب زيد وعمرو أمس.

(٥) سقطت في ن. وهي موجودة في د، والجمل ص ٩٦. وفي و. على لفظ زيد.

(٦) ينظر الجمل ص ٩٦.

(٧) في ل، د: ونحو ذلك.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٩٩. فاذا.

(٩) كذا في و، ن. وفي د، والجمل ص ٩٩: وجمعته.

(١٠) في و: اثبت بالنون. والتصحيح من ن، د، والجمل ص ٩٩

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٩٩: لم يكن بعدها.

(١٢) سقطت في ن.

حذفتها كنت مخيرا في خفض ما بعدها على الاضافة، ونصبه على ان لا[1] يقدر حذف النون لمعاقبة[2] الاضافة، ولكن للتخفيف[3].

قال المفسر: انما يكون[4] حذف النون والنصب اذا كان في اسم الفاعل الف ولام كقولك: «هذان الضاربا[5] زيدا» و «هؤلاء[6] الضاربو[7] عمرا»، واذا لم تكن في اسم الفاعل الف ولام، وحذفت النون لم يجز الا الخفض. واطلق ابو القاسم كلامه، ولم[8] يفرق بين الامرين، فصار القارئون لكتابه يزيدون في طرّة الكتاب[9]: فاذا حذفتها وفي اسم الفاعل الف ولام. وذلك[10] مما يصح به الكلام. وانما وجب سقوطها مع الالف واللام خاصة لأنّ الألف واللام بمعنى «الذي»، وما بعدهما صلة لهما، فتحذف النون معهما كما تحذف من صلة الذي في نحو قوله:

أبـني كُـلَيـب ان عـمّـيَّ الـلّذا قـتـلا الملوكَ وفكّكا الاغلالا[11]

وقول ابي فراس همام بن غالب الفرزدق[12]:

فـان[13] الـذي حـانـت بـفَـلْـجٍ دمـاؤهـم
هم القـومُ كـلّ القـوم يـا امّ خـالـدِ[14]

ونظيره من القرآن: «والمُقيمي الصلاةِ»[15]، وأما قوله تعالى: انكم لذائقو العذاب

---

(١) سقطت في د.

(٢) في و: معاقبة الاضافة. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ١٠٠.

(٣) ينظر الجمل ص ٩٩ و ١٠٠.

(٤) في ل، د: يجوز.

(٥) في و: الضاربان. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في و: الضاربون. والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل، د: فلم.

(٩) في و: فصير القارئون لكتابه في طرّة الكتاب. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: ونحو ذلك مما....

(١١) من الكامل وهو للاخطل التغلبي، شاعر اسلامي (ينظر ديوانه ص ٣٨٧). وقد استشهد به سيبويه ٩٥/١ على حذف النون من اللذين تخفيفا لطول الاسم بالصلة. واستشهد به ايضا المبرد في المقتضب ١٤٦/٤.

(١٢) في ل، د: وقول الفرزدق.

(١٣) كذا في و. وفي الكتاب ٩٦/١: وان. وفي ل، د، والمقتضب ١٤٦/٤: ان.

(١٤) لم اجد هذا البيت في ديوان الفرزدق. وقد نسبه سيبويه ٩٦/١ الى اشهب بن رميلة واستشهد به على حذف النون من الذين استخفافا، والدليل على انه اراد به الجمع قوله: دماؤهم. وفلج: موضع بعينه كانت فيه وقعة. وهو من الطويل. وقد نسبه المبرد في المقتضب ١٤٦/٤ الى اشهب هذا.

(١٥) سورة الحج، الآية ٣٥.

الاليم[1]، فمخفوض لا يجوز فيه النصب، لتعرّى [اسم][2] الفاعل من الالف واللام الموجبين[3] للنصب، ولا خلاف في ذلك.

(1) سورة الصافات، الآية ٣٨.
(2) سقطت في و.
(3) في ل، د: الموجبتين.

باب الامثلة[1] التي تعمل عمل اسم الفاعل

ذكر في هذا الباب الامثلة الخمسة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي: «فعول، وفعّال، ومفعال، وفعل، وفعيل». ثم قال: وفي«فعل»[2] اختلاف وسيبويه يجريه مجرى هذه الامثلة. قال الشاعر [في «فعل»][3]:

حَذِرٌ أموراً لا تَضيرُ وآمِنٌ ... ما ليسَ مُنجيَهُ منَ الأقدارِ[4]

قال المفسر: المتفق على اعماله من هذه الامثلة: فعول وفعّال، ومفعال، والمختلف فيه «فعيل وفعل». ولا اعلم السبب الذي أوجب ان يذكر الاختلاف في «فعل» ولم يذكر الاختلاف في «فعيل» والامر فيهما سواء، وأما[5] سيبويه فذكر انهما قد اجريا مجرى «فعول، وفعّال، ومفعال. قال: وذلك قليل[6]. وأنشد في فعل[7] هذا البيت الذي انشده ابو القاسم، وانشد ايضا للبيد[8]:

---

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص١٠٥: فعيل. يدل على صحة ما في النسخ المخطوطة بيت الشاهد الآتي بعد هذه العبارة.

(٣) الزيادة من النسخ المخطوطة.

(٤) ينظر الجمل ص١٠٥.

وهذا البيت من الكامل. وقد استشهد به سيبويه ٥٨/١ على نصب امور بحذر لانه تكثير حاذر، ولم يذكر قائله. قال الاعلم: «وقد خولف سيبويه في تعدي فعل وفعيل لانهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأشر وكريم ولئيم، وسيبويه رحمه الله لا يراعي موافقته بناء ما لا يتعدى اذا كان منقولا من فاعل المتعدي للتكثير وهو القياس مع اثباته بالشاهد وان كان قد رد عليه استشهاده بالبيت وجعل مصنوعا ونسب الى ابي الحسن الاخفش، وزعم الراد عنه انه قد سألني سيبويه عن تعدي فعل فوضعت له: حذرا امورا لا تخاف وان كان هذا صحيحا فلا يضر ذلك سيبويه لان القياس يعضده وقد ألفيت في بعض ما رأيت لزيد الخيل بن مهلهل الطائي بيتا في تعدي فعل وهو قوله:

أتاني انهم مزقون عرضي ... جحاش الكرملين لها فديد

فقال: مزقون عرضي كما ترى واجراه مجرى ممزقين وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل فقد تمت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع. وقد استشهد بهذا البيت في المقتضب ١١٦/٢ وابن عقيل ١١٤/٢، والاشموني ٢٩٨/٢

(٥) في ل، د: فأما.

(٦) ينظر الكتاب ٥٧/١.

(٧) في و: مثل. والتصحيح من ل.د.

(٨) كذا في و. وفي ل.د: وانشد ايضا في ذلك وهو للبيد.

او مسحل شَنِج عضادةَ سمحَج　　بسراتِها ندبٌ له وكلومُ[1]

وذهب الى ان «شنجا» بمعني «مشنج»[2]، وان «عضادة» منصوبة [به][3] نصب المفعول به. وقال ابو عمرو الجرمي والمازني والاصمعي وابو عمرو بن العلاء: «عضادة» نصب[4] على الظرف، وذكر[5] ان قوله: «حذر امورا» بيت صنعه ابن المقفع. وقال ابو عثمان المازني: اخبرني ابو يحيى اللاحقي[6] قال: سألني سيبويه: هل تحفظ بيتا في تعدّي «فعل» فعملت له هذا البيت. وانشد سيبويه في تعدى «فعيل» قول[7] ساعدة بن جؤيّة:

حتى شآها كليل مَوهِناً عمل　　باتت طرابا وبات الليل لم ينَم[8]

وقال[9] المنكرون لذلك: لا حجة في هذا البيت، لانه اراد بالكليل البرق الضعيف، وهو فعيل من: كلّ يكل، وليس مما يتعدى الى مفعول به، وانما[10] نصب «موهنا» على الظرف لا على انه مفعول به [وليس في تعديه الى الظرف حجة، انما الحجة في تعديه الى مفعول به][11]. واحتجوا بأن «فعلا وفعيلا» قد اطرد فيهما ان يبنيا من الافعال غير

---

(١) كذا في الكتاب ٥٧/١. وفي الديوان ص١٢٥: أو مسحل سَنِق عضادة.. قال محقق الديوان: «في اكثر المصادر او مسحل شنج، والبيت من شواهد سيبويه أورده على ان عضادة منصوب بشنج نصب المفعول به وقال بعضهم انه انتصب على الظرف لا على المفعول». وفي النسخ المخطوطة

او مسحل شنج عضادة سمحج　　بسراته ندب لها وكلوم

والبيت من الكامل وقد نسبه الاعلم الى ابن الاحمر. والمسحل الفحل من الحمر، والشنج الملازم، والعضادة الناحية، والسمحج الاتان الطويلة الظهر، والسراة اعلى الظهر ووسطه، والندب آثار الجراحات واحدتها ندبة، والكلوم الجراحات واحدها كلم. يقول: انه ملازم لأتانه ولشدته وصلابته قد لازمها وقبض الناحية التي بينها وبينه ولم يعجزه عن ذلك رمحها وعضها.

(٢) في و: يشنج. والتصحيح من ل،د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل،د: منصوبة.

(٥) وذكروا في ل، د.

(٦) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفر مولى بني رقاش. نقل للبرامكة كتاب كليلة ودمنة فجعله شعرا ليسهل حفظه عليهم (تنظر اخباره في ص٧٣ ج٢٠ من الاغاني طبعة بولاق).

(٧) في ل: قال.

(٨) من البسيط. ينظر ديوان الهذليين ١٩٨/١، والكتاب ٥٨/١. وقد استشهد به سيبويه على نصب الموهن بكليل لانه بمعنى مكل مغير منه لمعنى التكثير. قال الاعلم: «والمعنى على مذهب سيبويه انه وصف حمارا وأتنا نظرت الى برق مستطير دال على الغيث يكل الموهن بروقه وتوالي لمعانه كما يقال أتعبت ليلك اي سرت فيه سيرا حثيثا متعبا متواليا، والموهن وقت من الليل فشآها ذلك البرق اي ساقها وأزعجها من موضعها الى الموضع الذي كان منه البرق فباتت طربة اليه متشوقة نحوه».

(٩) في و: قال. والزيادة من ل،د.

(١٠) في ل،د: فانما

(١١) سقطت في و

المتعدية كقولك: أشر فهو أشر، وبطر فهو بطر، وكذلك شريف، وظريف، وكريم ونحو ذلك. وهذا الذي قالوه لا يلزم سيبويه، لانه لم يجُز[1] ذلك في كل «فعل» انما اجازه في «فعل، وفعيل» المبنيين من الافعال المتعدية مثل «حذير» من «حذر» و«رحيم» من «رحم» و«عليم» من «علم» وذكر مع ذلك[2] انه قليل في الكلام.

وقد جاء «فعل»[3] متعديا في شعر لا مطعن فيه لطاعن، وهو قول زيد الخيل الطائي[4]:

ألم اخبركما خبرا أتاني ابو الكساح[5] جدَّ به الوعيدُ
أتاني انهم مَزِقُونَ عِرْضي جحاشُ الكرملين لها[6] فديد[7]

وفي بيت ساعدة بن جؤيّة يمكن ان يجعل[3] «كليل» بمعنى «مكل» كما قيل[4]: «عذاب اليم» بمعنى: «مؤلم».

فينتصب «الموهن» حينئذ على انه[10] مفعول به كأنه أراد: ان[11] البرق بكل الموهن، ويتعبه بكثرة[12] لمعانه فيه وتفريقه لظلامه كما يقال: أتعبت ليلك بالسهر، ونهارك بالصوم، وكما قال جرير: [13]

---

(١) في ل،د: لا يلزم لان سيبويه لم يجز....

(٢) في ل: وذكر ذلك مع.

(٣) في و: فعيل. والتصحيح من ل،د.

(٤) هو زيد بن مهلهل الطائي، قدم على رسول الله (ص) في وفد طيء، فاسلم وسماه رسول الله (ص) زيد الخير (تنظر ترجمته في الخزانة ٢/٤٤٨ ومقدمة ديوانه ص٥ وما بعدها صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي).

(٥) في و: الكباح. والتصحيح من ل،د. والديوان ص٤٢.

(٦) في ل: جحاش الكرم ليس لها.

(٧) من الوافر (ينظر الديوان ص٤٢ والخزانة ٣/٤٥٦). ومزقون جمع مزق مبالغة مازق من المزق وهو شق الشيء، وعرض الرجل بالكسر جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه، وجحاش جمع جحش وهو ولد الحمار. والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طيء، والفديد الصوت يريد انهم عنده بمنزلة الجحاش التي تنهق عند ذلك الماء. وقد ذكر شراح الالفية البيت الثاني من هذين البيتين (ابن عقيل ٢/١١٥ والاشموني ٢/٢٩٨ وابن هشام في اوضح المسالك ٢/٢٥٤) مستشهدين به على اعمال صيغة المبالغة (مزقون) فانها نصبت مفعولا به وهو قوله (عرضي).

(٨) في ل،د: ويمكن ان يجعل كليل في بيت ساعدة بن جؤيّة.

(٩) في و: قال.

(١٠) في و: معنى.

(١١) في و: دق. والتصحيح من ل،د.

(١٢) في و: وينفيه لكثرة

(١٣) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، وكان يكنى ابا حزرة وهو من فحول شعراء الاسلام (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/٣٧٤-٣٨٠ وخزانة الادب ١/٣٦-٣٧).

أجحفتم[1] جحف الخـزيـر فـنمـتُمُ ‏ ‏ وبنو صفيـةَ ليلُهـم لا يهجَـعُ[2]

وقال ايضا جرير[3]:

لقـد[4] لُمتِنـا يـا أمَّ غيـلانَ في الـسُّـرى
ونمـت ومـا لـيـلِ المـطيِّ بـنـائـمِ[5]

وأما قولهم: ان «عضادة» منصوب على الظرف فانه غير صحيح، لانه يضعف معنى البيت ويفسده.

والذي قاله سيبويه أصح لمعنى الشعر، لان قبله:

حـرفٌ تخـونها[6] الـسِّـفـارُ كـأنهَّـا ‏ ‏ بعـدَ الكـلالِ مسـدّم[7] محجـوم[8]

فشبه ناقته في نشاطها بحمار وحشي يلاعب أتانا، فهو يعضها، وهي تعضه فقد شنج عضادتها، وهي جانبها، وأثرت هيّ في ظهره. ويكون على رأي من جعل «عضادة» ظرفا قد شبه ناقته بحمار راقد بجنب حمارة قد تشنج وانقبض فيفسد المعنى، ويبطل الذي اراده الشاعر من التشبيه.

ووقع في كتاب الفارسي: «بسراتها ندب له وكلوم».

---

(١) في النسخ المخطوطة: اكثرتم. والتصحيح من الديوان ص٣٤٥.

(٢) من الكامل. وصفية المذكورة فيه هي صفية بنت عبد المطلب ام الزبير. والخزير دقيق يعصد (تنظر حاشية محقق الديوان ص ٣٤٥). وجحف الشيء يجحفه جحفاً قشره. والجحف والمجاحفة اخذ الشيء واحترافه والجحف شدة الجرف والجحوف الثريد يبقى في وسط الجفنة. قال ابن سيده: والجحفة ايضا ملء اليد وجمعها جحف (ينظر اللسان مادة جحف). والشاهد في البيت قوله: ليلهم لا يهجع.

(٣) في ل.د: وكما قال.

(٤) سقطت في ل.

(٥) من الطويل (ينظر ديوانه ص٥٥٤). والبيت من شواهد سيبويه ٨٠/١ وقد استشهد به على الاخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا والمعنى وما المطي بنائم في الليل. وهو من شواهد المبرد في مقتضبه ١٠٥/٣ و٣٣١/٤.

(٦) في و: تجدها. والتصحيح من ل.د. والرواية الثانية في ديوان لبيد ص١٢٤. أما الرواية الاولى فيه فهي: حرف أضر بها...

(٧) في ل. مصدم.

(٨) من الكامل. والحرف الناقة الشديدة وقيل هي الضامرة الصلبة (ينظر اللسان مادة حرف). والسفار السفر وتخونها: تنقصها بعد الكلال اي بعد الاعياء والفتور. مسدم: فحل هائج يحبس عن الضراب. والمحجوم مأخوذ من قولهم حجمت البعير اذا جعلت على فمه حجاما وذلك اذا هاج للضراب، والحجام شيء يجعل في مقدم انف البعير كي لا يعض عند هيجانه.

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

قال في هذا الباب: والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده[1]، وهو قولك: «مررت برجل حسن وجهه» باضافة حسن الى الوجه، واضافة الوجه الى المضمر العائد على الرجل، وخالفه جميع الناس في ذلك، من البصريين، والكوفيين، وقالوا: هو خطأ، لأنه قد اضاف الشيء الى نفسه، وهو كما قالوا[2].

قال المفسر: هذا كلام قد جمع الكذب والخطأ، لان هذه المسألة لم يجزها سيبويه كما زعم، وانما قال: وقد[3] جاء في الشعر «حسنة وجهها» شبهوه بحسنة الوجه، وهو رديء، وأنشد للشماخ[4]:

أمن دمنتين عرَّج[5] الركبُ فيهما
بحقل الرّخامي قد أنى لبلاهُما[6]
أقامت على ربعيهما جارتا صفا
كميتا الاعالي جونتا مُصطَلاهُما[7]

(١) لم ترد هذه الكلمة في عبارة الجمل ص١١١. وهي موجودة في النسخ المخطوطة.

(٢) ينظر الجمل ص١١١.

(٣) في و: قد. والزيادة من ل، د، والكتاب ١٠٢/١، والعبارة فيه هي: «وقد جاء في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه وذلك رديء لانه بالهاء معرفة كما كان بالالف واللام وهو من سبب الاول كما انه من سببه بالالف واللام».

(٤) هو معقل بن ضرار الذبياني، شاعر مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام، (تنظر ترجمته في السمط ص٥٨ والخزانة ٥٢٦/١).

(٥) كذا في النسخ المخطوطة، وديوان الشماخ ص٣٠٧. وفي الكتاب ١٠٢/١: عرّس.

(٦) كذا في الديوان ص٣٠٧. وفي النسخ المخطوطة والكتاب ١٠٢/١ وشرح الشواهد للعيني ١٧/٣: قد عفا طللاهما. وقد اشار محقق الديوان الى هذه الرواية وفيها يأتي نص عبارته: «... قد عفا طللاهما» الحماسة البصرية، وشرح المفصل، ومعجم البلدان، ومعجم ما استعجم، وهمع الهوامع (وفيه «محل» بالفاء تصحيف) والمقاصد النحوية للعيني، ولعل الصواب ما في الاصل، لان هذا الجزء الاخير من البيت سيأتي نهاية لعجز البيت (٤) في كل النسخ قال البغدادي بعد ان روى البيت على رواية الاصل: «وقد روي كثيرا (قد عفا طللاهما) وهذا غير صواب لانه يتكرر مع ما بعده». (خزانة الادب ١٩٨/٢)» اهـ.

(٧) من الطويل. والدمنة بكسر الدال ما بقي من آثار الدار وفيها معنى عليهما. والحقل القراح الطيب. والرخامي شجر، والمراد بحقل الرخامي هنا موضع. وأنى معناه. حان. واللام في بلاهما زائدة اي قد حان بلاهما. وجارتا صفا كلام اصغي فاعل أقامت وأراد بهما الاثفيتين. والصفا الجبل. وكميتا الاعالي صفة جارتا اي شديدتا حمرة الاعالي وجونتا مصطلاهما صفة ثانية اي مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الاسفل والشاهد في البيت خبر جونتاه وهو صفة مشبهة اضيف الى ضمير الموصوف.

فذكر سيبويه(١) كما ترى انه انما جاء في الشعر خاصة(٢)، وذكر انه رديء. فكيف يتوهم عليه انه أجازه.

وقوله ايضا: ان جميع البصريين والكوفيين خالفوه. كذب، بل اكثر اصحاب سيبويه موافق له فيما قال، وقد حكى الكوفيون «مررت برجل حسن وجهه» بنصب الوجه، واضافته الى ضمير الرجل، وانشدوا في ذلك:

أنعتهـا انيّ مـن نُـعَّـاتها   كـوم الـذّرى وادقـة سـرّاتهـا(٣)

فاذا(٤) كان هذا مستعملا لم يلزم من قولنا: «مررت برجل حسن وجهه» اضافة الشيء الى نفسه، لان الوجه اذا جاز نصبه مع اضافته الى ضمير «الرجل» صار بمنزلة «مررت برجل ضارب غلامه» فيكون في «حسن» يرجع الى «رجل» كما(٥) في «ضارب»، فيقال حينئذ: «مررت برجل حسن وجهه» باضافة «حسن» الى «وجهه» كما يقال: «مررت برجل ضارب غلامه»، ويكون في «حسن» ضمير في حال الخفض كما كان في حال النصب على قياس «ضارب غلامه» و «ضارب غلامه»، فلا تقبح المسألة على هذا التأويل من جهة اضافة الشيء الى نفسه [وانما يقبح ويستحيل من جهة(٦) اجتماع الشيء ونقيضه](٧) لان اضافة «الوجه» الى ضمير الرجل توجب ان يكون الحسن للوجه غير منقول عنه الى الرجل. والاضمار في «حسن» يوجب ان يكون منقولا الى الرجل فيصير الحسن منقولا (اليالزجل)(٨) غير منقول في حال واحدة، وكذلك ظهور(٩) الضمير المثنى في «جونتا» [بظهور علامة التثنية](١٠) يوجب ان تكون «الجونة» منقولة عن «المصطلى» الى «الجارتين»،

---

(١) سقطت في د.

(٢) سقطت في ل.د.

(٣) في النسخ المخطوطة: صراتها. والتصحيح من اللسان مادة (نعت) و(ودق). والمفصل لابن يعيش ٨٨/٦، والاشموني ١٧/٣. وهو غير مسنوب في اللسان. وقد نسبه العيني في شرح الشواهد ١١/٣ الى عمرو بن لحي بالحاء المهملة التيمي وأحسبه قد وهم في هذا لان المراجع التي بين يدي لم تذكر شاعرا بهذا الاسم انما المذكور فيها هو عمر بن لجا التيمي (ينظر الشعر والشعراء ٥٧٠/٢ والسمط ٩٦٧/٢ والاغاني ٦٩/٨ والخزانة ٣٦٠/١ والاعلام للزركلي ٢٢٠/٥). والضمير في انعتها يرجع الى النوق. والنعات جمع ناعت اي واصف. وكوم منصوب على المدح وهو جمع كوماء وهي عظيمة السنام والذرى جمع ذروة بتثليث الذال المعجمة وهي اعلى الشيء والمراد بها هنا السنام. والشاهد في وادقة فانه صفة مشبهة من ودقت السرة اذا دنت من الارض لفرط السمن نصبت المضاف الى ضمير الموصوف وعلامة النصب الكسر في سراتها.

(٤) في ل.د: واذا.

(٥) في ل. كما كان.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في ل.د.

(٩) في و: ضمير والتصحيح من ل.د.

(١٠) سقطت في و

واضافة «المصطلى» الى ضمير «الجارتين» يوجب ان تكون «الجونة» غير منقولة، وهذا تناقض[1]، ولهذا قال سيبويه: انه ردىء[2]، ولم يستحل عنده من جهة اضافة الشيء[3] الى نفسه كما استحال عند غيره، ولاجل هذا مثله بحسنة وجهها، ولم يمثل بحسن وجهه، ليبين بتأنيث الصفة أنّ فيها ضميرا يرجع الى الموصوف، لان الصفة اذا كانت لسبب[4] الشيء ولم تكن محضة [له] [5] لم تجر على الموصوف بها في تذكير ولا تأنيث، ولا تثنية ولا جمع. ألا ترى انك تقول: «مررت بأمرأة حسن ابوها» فتذكّر الصفة وهي قد جرت على مؤنث حين كانت لسببها[6]، وكذلك تقول: «مررت بأمرأتين حسن ابواهما»، فلا تثني الصفة وان كانت قد جرت على مؤنث مثنى. فاذا كانت الصفة محضة للموصوف، ولم تكن لسببه قلت: «[مررت] [7] بأمرأة حسنة»، و «برجل حسن» (و «بامرأتين حسنتين»)[8] و «برجلين حسنين» فأنثت الصفة بتأنيث موصوفها، وثنيتها [بتثنيته][9]. فلما مثل سيبويه بحسنة وجهها، واستشهد بقول الشماخ «جونتا مصطلاهما»[10]علم[11]انه لم[12]يستقبح المسألة من أجل اضافة الشيء الى نفسه كما قال ابو القاسم ومن رأى رأيه، وانما استقبحها من أجل اجتماع الشيء ونقيضه.

فان قلت: ومن اين زعم الاخرون ان قبحها من اجل[13]اضافة الشيء الى نفسه لا من اجل ما ذكرت، فالجواب: انهم [انما][14] قالوا ذلك، لا نهم اعتقدوا ان «الوجه» لا ينصب اذا كان مضافا الى ضمير الموصوف، وانه اذا اضيف الى ضميره لم يكن الا رفعا، وقد علم ان القائل اذا قال: «مررت برجل حسن وجهه» برفع «الوجه» لم يكن الحسن الا للوجه، وانما ينتقل الحسن الى الرجل اذا أزيل «الضمير» من «الوجه» واضمر في «حسن». فلما رأوا «حسنا» قد اضيف الى «الوجه»، و«الوجه» قد اضيف الى «الضمير» صار الحسن للوجه يعود[15] الضمير الى موضعه، ولزم من ذلك اضافة الشيء الى نفسه، فلما حكى الكوفيون انه [قد][16] سمع النصب [في الوجه][17] مع ذكر الضمير لزم ان يكون في «حسن»

---

(١) في ل.د: متناقض.
(٢) اينظر الكتاب ١٠٢/١
(٣) في ل: شيء.
(٤) في و: سبب.
(٥) سقطت في و
(٦) في ل: من سببه.
(٧) سقطت في و
(٨) سقطت في ل.
(٩) سقطت في و
(١٠) ينظر الكتاب ١٠٢/١
(١١) في و. علی والتصحيح من ل.د.
(١٢) سقطت في ل.
(١٣) في ل.د: جهة.
(١٤) سقطت في و
(١٥) في ل.د. لعودة
(١٦) الزيادة من ل.د.
(١٧) سقطت في و

ضمير آخر عائد الى الموصوف بمنزلة: «مررت برجل ضارب غلامه»، وصار الكلام مستحيلا من الجهة الاخرى التي ذكرنا[1]. وكلا الوجهين مفسد للمسألة، وكان ابو العباس المبرّد ومن وافقه يقولون في قول الشماخ: «جونتا مصطلاهما» ان الضمير المثنى يرجع الى «الإعالي» لا الى الجارتين، لان الاعالي انما جمع على [جهة][2] الاتساع والمجاز، وانما هو في الحقيقة «الاعليان» لان الجارتين لا تكون لهما اعالي كثيرة وانما هو بمنزلة قولهم: «رجل عظيم المناكب». وانما له منكبان، وبمنزلة قول الراجز: «بشنج موتر الانساء»[3]، وانما له نسيان. قال ابن درستويه: والذي قاله ابو العباس اردأ مما أنكر على سيبويه[4]، لانه جعل ضمير الاثنين[5] عائدا على جماعة[6]، ولانه أضاف «الجونتين» الى مضاف[7] الى ضمير الجارتين، وانما «الجونتان» صفة للجارتين، فكان يجب ان يرجع الضمير الى الجارتين فلا بد له من ان يزعم انه[8] حمله على المعنى لان[9] «الاعالي» في المعنى[10] من سبب «الجارتين» اذا كانت الالف واللام فيهما عوضا من ضمير «الجارتين».

---

(١) في ل، د: ذكرناها.

(٢) الزيادة من ل.

(٣) في و: شبخ موتر الانساء. وفي ل: شنج موتر الانساء. والتصحيح من د. يؤيد ما في نسخة د قول امرىء القيس:

سليم الشظى عبل الشوى شنج النسا

له حجبات مشرفات على الفال

ينظر ديوانه تحقيق ابي الفضل ابراهيم، ط٢ ص٣٦. والانساء جمع النَّسا: عرق من الورك الى الكعب، ألفه منقلبة عن واو لقولهم: نسوان في تثنيته. وقيل انها منقلبة عن الياء لقولهم: نسيان (ينظر اللسان مادة نسا).

(٤) في ل: مما انكره سيبويه.

(٥) في ل، د: ضمير اثنين.

٦) في ل: الجماعة.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و: ان. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: لا على

(١٠) في و: والمعنى.

باب التعجب

قال ابو القاسم في هذا الباب: «واعلم ان «كان» تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر اخواتها، لاتساعهم فيها، ولانها اصل في كل فعل وحدث، وذلك قولك: «ما كان أحسن زيدا»، ثم قال: «ما» رفع بالابتداء، و «كان» خبر الابتداء، واسمها مضمر فيها، وما بعدها خبرها[1].

قال المفسر: «كان» هذه فيها ثلاثة مذاهب للنحويين. منهم من يجعلها زائدة لا اسم لها، ولا خبر، وهو مذهب الفارسي. ومنهم من يجعلها «كان» التامة التي لها اسم[2] وليس لها خبر ويجعل اسمها المضمر مصدرها[3]، وهو مذهب السيرافي. ومنهم من يجعلها الناقصة التي لها اسم وخبر. وهو ابعد الاقوال من الصواب، لانه جعل خبر «ما» في التعجب على غير وزن «أفعل»، وجعل خبر «كان» فعلا ماضيا، وليس معها «قد» ملفوظا بها ولا مقدرة. وايضا فان التعجب انما هو مما يزيد وينقص وتتفاضل فيه الاشياء والاشياء متساوية في الكون[4]، وايضا فان التعجب انما هو من الحدث الذي يدل عليه[5] لفظ الفعل لا من الزمن[6]. وأحسن الاقوال قول من قال فيها: انها زائدة[7].

---

(١) ينظر الجمل ص ١١٧

(٢) يريد انها لها اسم مرفوع فاعل فلا تحتاج الى منصوب كالناقصة.

(٣) في و: في مصدرها. والتصحيح من ل، د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: وتتفاضل فيه الاشياء متساوية في الكون.

(٥) في و: على. والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل: الزمان.

(٧) في ل، د: وأحسن الاقوال فيها قول من قال انها زائدة.

باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر

أنشد ابو القاسم في هذا الباب لعمر بن ابي ربيعة[1]:

فَـردٌ على الـفـؤاد هوى عـمـيـدا ... وسـوئـل لـو يـبـيّنُ لـنـاالـسُّـؤالا
وقَـد نغنى بهـا ونـرى عُـصـورا ... بهـا يَـقْـتـدْنَـنَـا الخرد الخـدالا[2]

قال المفسر: [ليس][3] هذان البيتان لعمر بن ابي ربيعة وانما هما للمرار الاسدي كذا قال سيبويه[4]. والذي لعمر[5]:

اذا هي لم تَسْتَـكْ بـعـودِ أراكـةٍ ... تنخّل فـاستاكَتْ بـهِ عود اسحلِ[6]

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٢٨: وقال ابن ابي ربيعة في اعمال الاول:
فرد على الفؤاد...

(٢) لم أجد هذين البيتين في شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة المخزومي الذي حققه محمد محيي الدين عبد الحميد وطبع في بيروت. وقد نسبها سيبويه في الكتاب ١/ ٤٠ الى المرار الاسدي. قال الاعلم الشنتمري عند الكلام على هذين البيتين: وأنشد في الباب للمرار الاسدي وقيل لابي ربيعة. وقال ايضا: الشاهد في البيت الاخير وانشد الاول ليرى ان القوافي منصوبة فلذلك اضطر الى اعمال الفعل الاول وهو نرى فنصب به الخرد الخدال. وصف منزلا يقول لما الممت به ذكرت من كنت عهدته فيه فرد علي من الهوى ما قد سلوت عنه، والعميد الشديد البالغ، وانث ضمير المنزل في قوله: نغني بها لانه في معنى الدار والمنزلة، والعصور الدهور، ومعنى يقتدننا يملن بنا الى الصبا، وواحدة الخرد خريدة وهي الخفرة الحيية، والخدال جمع خدلة وهي الغليظة الساق الناعمة، ومعنى نغنى نقيم (تنظر حاشية الكتاب ١/ ٤٠ وحاشية الجمل ص ١٢٨ و ١٢٩). والبيتان من الوافر وقد استشهد بهما المبرد في المقتضب ٤/٧٦ و ٧٧، والانباري في الانصاف ص ٨٥ و ٨٦ قائلا: وقال رجل من بني اسد. والمرار شاعر اسلامي في الدولة الاموية من معاصري الفرزدق وجرير وهو ابن منقذ (تنظر ترجمته في الخزانة ٢/ ٣٩٤- ٣٩٥).

(٣) سقطت في و.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٤٠.

(٥) هو ابو الخطاب عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي. شاعر اسلامي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٤٥٧- ٤٦٢).

(٦) ذكر هذا البيت في ص ٤٩٨ من القسم الثالث من شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة وهو في ذكر الشعر المنسوب الى عمر بن ابي ربيعة غير الموجود في اصول ديوان شعره. وقد نسبه سيبويه في الكتاب ١/ ٤٠ الى عمر بن ابي ربيعة. قال الاعلم الشنتمري ١/ ٤٠: «وانشد في الباب لعمر بن ابي ربيعة في اعمال الاول وقال الاصمعي هو لطفيل الغنوي» وقد رجعت الى ديوان الطفيل الغنوي الذي حققه محمد عبد القادر احمد وطبع في بيروت سنة ١٩٦٨ فوجدته مذكورا في الصفحة ٦٥ منه.

والطفيل هذا شاعر جاهلي قديم، لقب بطفيل الخيل لكثرة وصفه لها وبراعته في ذلك. (تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه ص ٥- ١٦).

قال الاعلم: «اراد تنخل عود اسحل فاستاكت به ولو اعمل الاخر لقال فاستاكت بعود اسحل. وصف امرأة تستعمل سواك الاراك والاسحل على حسب انتقائها في المواضع التي تنبتها. والاراك من افضل شجر السواك واحدتها اراكة والاسحل مثله واحدته اسحلة ومعنى تنخل اختيره. والبيت من الطويل.

باب ما يجوز تقديمه من
المضمر على[1] الظاهر وما لا يجوز

قال ابو القاسم في هذا الباب: كل مضمر اتصل باسم منصوب او مخفوض فانه يجوز تقديمه وتأخيره، لان النية فيه ان يكون مؤخرا، فان[2] اتصل باسم مرفوع لم يجز تقديمه [على الظاهر][3]، لانه لا ينوي[4] به التأخير[5].

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصّله غير صحيح، ويلزمه فيه[6] التناقض، لانه قد قال في باب الابتداء: واعلم انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه الا اذا كان فعلا، فلم يمنع من تقديم خبر المبتدأ عليه [الا اذا كان فعلا][7] فيجوز ان يقال: «ابوه منطلق زيد»، و «قام غلامه عمرو»، وهذان ضميران قد اتصلا بمرفوع [وقدّما][8]، وقوم من النحويين[9] لا يجيزون: «لبست ألينها من الثياب»، وهذا[10] ضمير قد اتصل بمنصوب. فقد تبين بما ذكرناه[11] ان هذا الاصل الذي اصّله غير صحيح، ووجب ان يلتمس اصلا آخر، وهو ان يقال: كل مضمر تقدم لفظا ومعنى فانه لا يجوز تقديمه[12]، وكل مضمر تقدم لفظا لا معنى فانه جائز تقديمه[13]. فيجب لك ان تراعي مراتب الاشياء لتعلم ما يجوز تقديمه وما لا يجوز. فمرتبة الفاعل قبل المفعول، ومرتبة المفعول الذي يتعدى اليه الفعل بغير واسطة قبل المفعول الذي يتعدى اليه بواسطة[14]، واذا تعدى الفعل الى مفعولين، والاول منهما فاعل في

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٢٩: باب ما يجوز تقديمه من المضمر من الظاهر وما لا يجوز.

(٢) في و: وان. والتصحيح من ل، د. والجمل ص ١٣٠.

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٣٠: لم ينو.

(٥) ينظر الجمل ص ١٣٠.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل، د: والنحويون.

(١٠) كذا في ل، د. وفي و: وهو.

(١١) كذا في ل، د. وفي و. وقد تبين فيما ذكرنا.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) كذا في و، د. وفي ل. ومرتبة المفعول الذي لا يتعدى اليه بواسطة واذا تعدى...

الثاني[١] في المعنى (كقولك[٢]: «كسوت زيدا ثوبا» فمرتبة الذي هو فاعل في المعنى)[٣] مقدمة على مرتبة الذي هو مفعول به له[٤]، ومرتبة المبتدأ ان يكون قبل الخبر. فكل ما وقع من هذه الاشياء في مرتبة لم يجز ان يتصل به ضمير يعود على ما بعده، وما وقع منها في غير مرتبته جاز.

(١) في ل: فاعل الثاني. وفي د: فاعل بالثاني.

(٢) في د: نحو.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: مفعول به. والزيادة من ل، د.

باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

قال في هذا الباب: فاذا[1] اختلف اللفظان كان لك فيه[2] وجهان:

احدهما، وهو الاجود ان تجريه مجرى الاول، فتضيف[3] الاول الى[4] الثاني كقولك: «هذا رابعُ ثلاثةٍ، وخامس أربعةٍ، وهذه رابعة ثلاث، وخامسة أربع».

والاخر[5]: ان تنونه وتنصب ما بعده فتقول: «هذا رابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ أربعةً، وعاشرٌ تسعةً» ومعناه: هذا الذي يصير اربعة خمسة بنفسه، ويصير تسعة عشرة بنفسه[6].

واذا[7] قلت: هذا خامسُ اربعةٍ [بالاضافة][8] فمعناه: هذا الذي صير اربعة خمسة بنفسه[9].

قال المفسر: المختلف[10] الالفاظ من هذا الباب يجري مجرى اسم الفاعل فما كان [منه][11] بمعنى المضي اضيف، ولم يعمل شيئا، وما كان للحال او الاستقبال جاز فيه ان ينون، وينصب به ما بعده، وجاز ان يحذف تنوينه ويضاف. فكلام[12] ابي القاسم غير صحيح، لانه جعل المضاف منه للماضي خاصة، والمنون العامل للمستقبل او الحال خاصة.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: فان.
(٢) في و: فيهما. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ١٤٤.
(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: وتضيف.
(٤) سقطت في ل.
(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: والوجه الاخر.
(٦) في النسخ المخطوطة: ويصير ستة سبعة بنفسه. والتصحيح من الجمل ص ١٤٤
(٧) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ١٤٤. وفي و: فاذا.
(٨) سقطت في و.
(٩) ينظر الجمل ص ١٤٤.
(١٠) في ل، د: هذا المختلف.
(١١) الزيادة من ل، د.
(١٢) في ل: وكلام

مسألة

قال ابو القاسم: وتقول: هذا حادي [أحد][1] عشر، وثالث ثلاثة عشر، وكذلك الى تسعة[2] عشر، ولا يقال فيما بعد ذلك. وما قبل العشرة الى العشرة مسموع وما بعد ذلك[3] مقيس ليس بمسموع[4].

قال المفسر: من عوّل على كلام ابي القاسم في هذا الباب[5]، ولم ير كلام غيره [فيه][6] لم يتصور حقيقته، ولم يعلم ما استعملت العرب منه، وما قاسه النحويون. ولم يتأصّل في نفسه منه أصل يعول عليه، لانه أخل به من جهات شتى، منها: انه أسقط مما قبل «العشرة» قسما لم يذكره، ومنها انه زعم في المختلف الالفاظ منه [انه][7] اذا اضيف كان للماضي خاصة. وقد ذكرنا ان المضاف من المختلف الالفاظ يجوز فيه ما يجوز في اسم الفاعل اذا قلت: «هذا[8] ضارب زيد غدا» و «ضارب زيدا غدا»، ومنها انه لم يذكر مما بعد «العشرة» الى «تسعة عشر» غير وجه واحد، واسقط أوجها[9] أخر، ومنها انه زعم ان المسموع من هذا الباب انما هو ما دون «العشرة» فقط، وان ما بعدها مقيس ليس بمسموع وذلك غير صحيح، لانّ منه مقيسا ومسموعا[10].

وأنا الخص هذا الباب على وجه الاختصار، وأضرب عن التطويل والاكثار ليرى الواقف عليه والمتأمل له مقدار ما ذكر ومقدار ما اغفل[11] ان شاء الله.

اعلم ان اسم الفاعل المشتق من الاعداد التي دون «العشرة» تتصرف على ثلاثة أوجه:

---

(١) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ١٤٤.
(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: الى التسعة.
(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: وبعد ذلك.
(٤) ينظر الجمل ص ١٤٤.
(٥) سقطت في ل.
(٦) سقطت في و.
(٧) سقطت في و.
(٨) سقطت في ل، د.
(٩) في و: وجها أخر. والتصحيح من ل، د.
(١٠) في ل، د: لان منه مسموعا ومنه مقيسا.
(١١) في و: مقدار ما أعمل.

احدها: ان تجرده من الاضافة فتقول: واحد، وثانٍ، وثالث[1]، ويستمر كذلك الى العاشر[2].

والوجه الثاني: ان تضيفه[3] الى عدده الذي اشتق منه، ويكون لفظه موافقا للفظه فتقول: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، [ورابع أربعة][4]. وتستمر كذلك الى عاشر عشرة. والواحد خارج من هذا الباب لعلة ليس هذا موضع ذكرها.

والوجه الثالث: ان تضيفه[5] وتزيد على ما تضيفه اليه واحدا ابدا فتقول: ثالث اثنين: ورابع ثلاثة، وتستمر كذلك الى ان تقول: عاشر تسعة. وفي: «ثاني واحد» خلاف بين النحويين فالضرب الاول[6] لا يعمل شيئا ولا يضاف باتفاق. والمختلف الالفاظ يجري مجرى اسم الفاعل. فما اريد به الماضي[7] لم يعمل [شيئا][8] وما اريد به الحال او الاستقبال جازان يعمل وان لا يعمل. واما المضاف[9] المتفق الالفاظ فجمهور البصريين والكوفيين لا يجيزون ان[10] يعمل شيئا الا ابا العباس ثعلبا فان ابن كيسان[11] حكى عنه انه اجاز ان يعمل[12].

فان قال قائل: فلم جاز للمختلف الالفاظ ان يعمل [عمل اسم الفاعل][13]، ولم يجز ذلك في المتفق [الالفاظ][14].

فالجواب ان للمختلف الالفاظ فعلا مستعملا[15]. يقال: ثلثت الاثنين، وربعت

---

(1) في ل: وثالث ورابع اربعة ويستمر كذلك. وفي د: وثالث ورابع وخامس ويستمر كذلك.
(2) كذا في و، د. وفي ل: عاشر عشرة.
(3) في و: تضيف.
(4) الزيادة من ل، د.
(5) في و: تضيف.
(6) سقطت في ل.
(7) في ل: المضي.
(8) سقطت في و.
(9) سقطت في ل.
(10) سقطت في ل.
(11) في ل، د: فان ابا الحسن بن كيسان.
(12) ينظر الاشموني وحاشية الصبان عليه ٧٧/٤- ٧٥، وشرح الكافية للرضي ١٤٩/٢- ١٥٠.
(13) سقطت في و.
(14) الزيادة من ل، د.
(15) في ل، د: ان المختلف الالفاظ له فعل مستعمل. وفي و: يقال له.

الثلاثة [وخمست الاربعة][1] ونحو ذلك فيجري[2] اسم فاعله مجرى فعله المضارع، كما جرى ضارب مجرى يضرب[3].

والمتفق الالفاظ لم يستعمل منه فعل، لانه لا يقال: «ثلثت الثلاثة» بمعنى كنت واحدا منهم، ولا «ربعت الاربعة»، فلما لم يستعمل منه فعل جرى مجرى الاسماء الجامدة التي حكمها ان تضاف ولا تعمل، وصار[4] قولك: «ثالث ثلاثة»، و «رابع اربعة» بمنزلة قولك: «أحد ثلاثة»، و «أحد اربعة»، وبمنزلة قولك: «بعض ثلاثة»، و «بعض اربعة»، ونحو ذلك مما لا يعمل شيئا، ولذلك[5] كان ما أجازه ابو العباس ثعلب من اعماله خطأ عند النحويين. وحكى[6] ابو الحسن بن كيسان قال: قلت لثعلب: اذا كنت تجيز: «هذا ثالث ثلاثة» بالنصب. فهل تجيز: «ثلثت الثلاثة» بمعنى كنت واحدا منهم فقال: نعم، ذلك جائز على معنى: اتممتهم ثلاثة[7]، وهذا شاذ عما عليه الجمهور.

فان قال قائل: فاذا زعمتم ان المتفق الالفاظ ليس له فعل مستعمل[8] فمن اين قلتم: ثان، وثالث، ورابع، وهذه اسماء فاعلين كضارب، وقاتل، ويقتضي ان تكون مشتقة [من افعال][9] كاشتقاق «ضارب» من «يضرب»، و«قاتل» من «يقتل».

فالجواب ان من الاسماء[10] التي لا تجري على فعل ما صورته صورة[11] اسم الفاعل المشتق وليس بمشتق [من فعل][12]، ألا تراهم قد[13] قالوا: «رجل رامح، ودارع» اي ذو رمح، وذو درع. وقالوا: «كاهل» لأعلى الكتفين، و«غارب» لأعلى السنام، و«جامل»،

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في ل، د: فجرى.

(٣) في ل: ضرب.

(٤) في و: فصار.

(٥) في ل، د: ولهذا.

(٦) في ل، د: وقد حكى.

(٧) في شرح الكافية للرضي ١٤٩/٢: ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الاخفش: قلت له . . . . . فهل يجوزان تقول: ثلثت ثلاثة قال: نعم على معنى اتممت ثلاثة . . . .

(٨) في و: مستقبل. والتصحيح من ل،د.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في و: الامثلة.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل،د.

و«باقر» لجماعة الجمال والبقر[1]، وليس لشيء من هذا فعل مستعمل. فكما ان هذه الاسماء مشتقة من لفظ «الرمح» و«الدرع» و«الجمل» و«البقر»، فكذلك «ثالث» مشتق من لفظ «الثلاثة»، ورابع مشتق من لفظ «الاربعة»[2] لا من فعل مستعمل. وانا احسب ان هذا المعنى هو الذي غلّط ثعلبا واوهمه ان لها افعالا مستعملة فقاس على[3] ذلك، وغلط ولو كان[4] لها افعال مسموعة من العرب لم يخف ذلك على النحويين.

فاذا جاوزت العشرة جاز وجهان وسقط الثالث. فأما[5] الوجهان الجائزان فانك تقول على لغة من يقول: ثان، وثالث، ورابع، ولا يضّيف: «هذا حادي عشر، وثاني عشر، الى تاسع عشر» فتبني كل اسمين[6] منها[7] على الفتح وتجعلهما[8] بمنزلة اسم واحد. وكان يجب ان تشتق اسم الفاعل منهما معا الا أن اسم الفاعل لا يشتق الا من لفظ واحد، ولا يشتق من شيئين. فلما لم يجز ذلك اشتققت اسم الفاعل من النيف وضممت اليه الثاني متمما له، لانك لو افردته منه لم يبن انه مشتق من العدد[9] المركب، ولكنت بمنزلة من اشتق اسم الفاعل من بعض كلمة.

ومن كان من لغته ان يقول: «ثاني اثنين، وثالث ثلاثة [ورابع اربعة»][10]، فيضيف ويجعل الكلمتين بلفظ واحد ففيه ثلاثة أوجه[11].

أقيسها ان تقول: «هذا حادي عشر احد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر»[12] فتجعل «حادي عشر» بمنزلة اسم واحد، وتبنيه على الفتح وتضيفه الى «أحد عشر».

ومن العرب من يستطيل الكلمة فيحذف «عشر» من الاول ويقتصر على اسم الفاعل

(١) في ل،د: وجامل لجماعة الجمال، وباقر لجماعة البقر.

(٢) في و: فكذلك ثالث ورابع مشتق من لفظ الثلاثة والاربعة.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل،د: كانت.

(٥) في و: وأما. والتصحيح من ل،د.

(٦) في و: اسم.

(٧) في ل،د: منهما.

(٨) في و: وتجعلها. والتصحيح من ل،د.

(٩) في و: الفرد.

(١٠) الزيادة من ل،د.

(١١) في و: وفيه اوجه. والتصحيح من ل،د.

(١٢) قال سيبويه: وقال بعضهم تقول: ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حذف استخفافا. ينظر الكتاب ١٧٢/٢ و١٧٣.

المشتق من «النيف»، ويضيفه الى «أحد عشر» واخواته، فيقول: هذا حادي احد عشر، وثاني اثني عشر [وثالث ثلاثة عشر][1] الى تاسع تسعة عشر، ويعرب الاسم الاول لذهاب الاسم الثاني الموجب لبنائه. وهذا[2] اكثر استعمالا من الاول وان كان الاول اقيس[3].

ومن العرب من يحذف الاسم الاخر من الاول، والاول من الاخر ويبني ما بقي على الفتح، فيقول: «هذا حاديَ عشرَ، وثانيَ عشرَ [وثالث عشر][4]» فيكون لفظه كلفظ الوجه الاول الذي [لا][5] اضافة فيه.

وحكى الكوفيون انه يجوز اعراب الاول في هذه اللغة[6].

قال الكسائي: سمعت العرب تقول: «ثالث عشر»[7] فيرفعون «الثالث» وينصبونه. قال فمن فتح على كل حال لم يعتدّ بالساقط، ومن اعرب الاول اراد «ثالث ثلاثة عشر»[8] (واعتد بالساقط وان كان لم يذكره).

وانكر ابو العباس ثعلب «ثالث عشر[9] ثلاثة عشر»)[10] ونحوه، وقال: انما الوجه «ثالث ثلاثة عشر» [لا غير][11] يريد انه لما لم يجز ان يشتق اسم الفاعل من الاسمين معا صار ذكر الاسم الثاني مع الاسم المشتق من «النيف» لا وجه لذكره[12].

فهذان الوجهان المذكوران هما المستعملان فيما فوق «العشرة» الى «العشرين»، واما [الوجه][13] الساقط فهو المضاف المختلف الالفاظ كقولك: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة. فاكثر النحويين على انه لا يجوز [فيما فوق العشرة الى العشرين[14]]، (لان هذا النوع

---

(١) الزيادة من ل،د.

(٢) في ل،د: وهو.

(٣) في ل،د: والاول اقل استعمالا وان كان هو الاقيس.

(٤) الزيادة من ل،د.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٥٠.

(٧) كذا في و. وفي ل: اليسوا ثالث عشر. وفي د: السواء ثالث عشر.

(٨) كذا في و،د. وفي ل: ثالث عشر ثلاثة عشر.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في شرح الكافية للرضي ٢/١٤٩ و١٥٠: وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فنبنيه من الجزء الاول وهو النيف.

(١٣) الزيادة من ل،د.

(١٤) سقطت في و. وهي في ل: فيما فوق العشرة الى العشرين. وفي د: فيما فوق العشرة.

المختلف الالفاظ انما أتى فيها له فعل مستعمل. وما بين العشرة الى العشرين)[1] لم يستعمل منه فعل[2]، لا[3] من الاسمين معا، ولا من احدهما. لا يقال: [ثنيت الاحد عشر ولا] [4]' (ثلثت الاثني عشر) [5]، ولا ربعت الثلاثة عشر، واجازه بعض النحويين قياسا لا سماعا، وقالوا: نشتق اسم الفاعل من «النيف» ونعمله فيها بعده، او نضيفه [اليه] [6] فتقول: هذا ثاني احد عشر، وثالث اثني عشر. فاذا بلغت العشرين سقط الوجهان المضافان المتفقان[7] في اللفظ، والمختلفان، ولم يجز الا الوجه الذي لا اضافة فيه[8]، وهو[9] لغة من يقول: ثان، وثالث [ورابع][10] من غير اضافة.

ولم يجز ان تشتق اسم الفاعل من العقود انما تشتقه من النيف وتنطق بالعقد على لفظه فتقول: هذا العشرون، والحادي والعشرون، والثاني والعشرون، فاذا بلغت الثلاثين قلت: هذا[11] الثلاثون، فأديت لفظ العقد بعينه، ثم تقول: هو الحادي والثلاثون ويستمر[12] القياس على هذا الى المئة. [وان شئت قلت: الموفي عشرين والموفي ثلاثين الى المئة.] [13] وانما لم يجز ان يشتق اسم الفاعل من العشرين[14] وما بعدها من العقود لئلا يلتبس بالفاعل المشتق من الثلاثة والاربعة والعشرة واخواتها. ثم تقيس المئة والالف وما بعدهما على ما [9] تقدم فتقول: الموفي مئة، والموفي الفا، وتذكر المئة والالف بلفظيهما وتقيس ما زاد على المئة والالف على ما مضى، فتقول: الحادي عشر والمئة، (والثاني عشر والمئة)[16]، والثاني والثلاثون والالف، وليس في ذلك اضافة متفقة ولا مختلفة ولا اشتقاق من عقد.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: ما بين العشرة الى العشرين ولم يستعمل منه فعل. والتصحيح من د.

(٣) سقطت في د.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في ل،د.

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و: لا يضاف. وفي ل: لا اضافة.

(٩) في ل: وهي.

(١٠) الزيادة من ل،د.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في و: ويستوي. والتصحيح من ل،د.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في و: العشرة. والتصحيح من ل،د.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) سقطت في ل،د.

وقد حكى بعض اللغويين[1] ان العرب اشتقت من «المئة» فعلا فقالت: «أمأيت الدراهم» اي جعلتها مئة، وانهم اشتقوا من الالف، فقالوا: ما كانت الدراهم الفا، وقد ألفتها وآلفتها[2]، وذكر: أربعت التسعة والثلاثين[3] اي تممته اربعين. وهذا كله شاذ لا يقاس عليه، فعلى هذا الذي ذكرنا[4] مجرى هذا الباب[5].

---

(١) في و،د: النحويين.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في و. وفي ل،د: وحكوا ربعت التسعة والثلاثين. وفي شرح الكافية للرضي ١٤٨/٢: فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل. وفيه ايضا ١٤٨/٢: قال ابو عبيدة: تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المئة.

(٤) في ل،د: ذكرناه.

(٥) تنظر مسائل هذا الباب في الكتاب ١٧١/٢-١٧٣، والمقتضب ١٨١/٢-١٨٤ والانصاف (المسأله ٤٤ ص٣٢٢)، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٦-٣٦، وشرح الكافية للرضي ١٤٨/٢-١٤٩، والاشموني مع حاشية الصبان ٧٤/٤-٧٧.

باب كم

قال ابو القاسم [في هذا الباب][1]: اعلم ان ما بعد «كم» منصوب ابدا اذا كانت استفهاما على التمييز[2] الا ان يدخل[3] عليها حرف خفض فيكون لك فيها بعدها النصب على اصل الاستفهام، والخفض على اضمار «من». ثم قال بعد ذلك: ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين[4].

قال المفسر: أما ما ذكره من خفض ما بعد «كم» في الاستفهام باضمار «من» فهو مذهب سيبويه، وجمهور النحويين.

قال سيبويه: سألته، يعني الخليل، عن قولهم: على كم جذعٍ بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فاما الذين جروا[5]، فانهم ارادوا معنى «من»، ولكنهم حذفوها تخفيفا[6] على اللسان، وصارت «على» عوضا منها[7].

وأما قول ابي القاسم: انه لا خلاف في هذا بين النحويين اجمعين فليس بصحيح، لان ابا جعفر بن النحاس قال: اكثر النحويين يذهبون الى ان جذعا مخفوض[8] باضمار «من» و«على» عوض منها، وحكى عن ابي اسحاق الزجاج انه قال: هذا التقدير عندي خطأ، لان حروف الخفض لا تضمر، الا انه يجوز الخفض على وجه آخر، وهو ان يخفض كم في الاستفهام كما يخفض بها في الخبر. الا ترى انهم قد اجازوا النصب بها في الخبر على التشبيه لها بالاستفهام، فكذلك يخفض بها في الاستفهام تشبيها بالخبر. فهذا ابو اسحاق

(١) الزيادة من ل،د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص١٤٦: وكذلك تقول كم رجلا تصدك فتكون في موضع رفع الا ان ما بعدها منصوب ابدا اذا كانت استفهاما على التمييز.

(٣) كذا في و، والجمل ص١٤٦ وفي ل،د: تدخل.

(٤) ينظر الجمل ص١٤٦.

(٥) في و: جروه. والتصحيح من ل،د، والكتاب ٢٩٣/١.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٢٩٣/١: ولكنهم حذفوها ها هنا تخفيفا.

(٧) ينظر الكتاب ٢٩٣/١.

(٨) في و: مخفوضا. والتصحيح من ل،د.

يختار ان لا يضمر [من][1]، وهو شيخ ابي القاسم وامامه، وهو [أيضا][2] اختيار ابي علي الفارسي، ويحكى مثله عن هشام الكوفي، وابي عبد الله الطوال، وله مع ذلك وجه من القياس والعادة في الاستعمال، لان الشيئين المختلفين اذا كانت بينهما شركة في بعض احوالهما فربما حمل بعضها على بعض، وذلك كثير في العربية، كحملهم اسم الفاعل على الصفة المشبهة به في ان اضافوه الى ما فيه الالف واللام فقالوا: «الضارب الرجل» بالخفض كما قالوا: «الحسن الوجه» وحملوا «الصفة» ايضا محمل «اسم الفاعل» فنصبوا ما بعدها في قولهم: «الحسن الوجه» كما قالوا: الضارب الرجل. قال الحارث بن ظالم[3]:

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعدٍ
ولا بفزارة الشّعر الرقابا[4]

فحمل[5] الصفة محمل اسم الفاعل. وقال الفرزدق:

أبانا بهم قتلى. وما في دمائهم
وفاء وهنَّ الشافياتُ الحوائمُ[6]

وأمثال هذا كثير في صناعة النحو.

مسألة

ذكر ابو القاسم في هذا الباب ان بيت الفرزدق يروي على ثلاثة اوجه[7]، وهو قوله:

---

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) هو الحارث بن ظالم بن يربوع بن غيظ بن مرة. شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الاغاني ٨٩/١١-١٠٤ دار الثقافة).

(٤) من الوافر، وقد أنشده سيبويه بروايتين الاولى: (الشّعرى رقابا)، والثانية (الشّعر رقابا). الكتاب ١٠٣/١. وذكر الروايتين ايضا المبرد في المقتضب ١٦٧/٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٨٩/٦، وابن الانباري في الانصاف ص ١٣٣ و ١٣٥. والشعر جمع اشعر وهو كثير شعر القفا، والعرب ترى ذلك من علامات الغباء. والرقاب جمع رقبة. والشعرى مؤنث الاشعر وهو منه كالكبرى من الاكبر وأنثه لتأنيث القبيلة. والاستشهاد في قوله «الشعر الرقابا» فان الشعر صفة مشبهة وقد نصب بها الرقابا وهو معرف بالالف واللام.

(٥) في ل،د: فهذا حمل.

(٦) كذا في ديوان الفرزدق ٣١٠/٢، والنقائض ٣٧٧/١ (ليدن ١٩٠٥). وفي و:

أبان بها قلبي. وما في دمائها وفاء وهن الشافيات الجرائم

وفي ل،د:

أبان بها قتلى وما في دمائها وفاء وهن الشافيات الحوائم

والحوائم: العطاش وهي التي تحوم حول الماء. وبخفض الحوائم كما تقول: الحسن الوجه. والمعنى ان الحوائم هي الشافيات لانها حامت على دمائهم كما تحوم الطير على القتلى حين ادركوا بثارهم (النقائض ٣٧٧/١).

(٧) كذا في ل،د، والجمل ص١٤٨. وفي و: يروى على ثلاثة.

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٌ   فدعاء قد حلبَتْ عليَّ عشاري[1]

ثم ذكر ان من رفع «العمة» و«الخالة» أو خفضها[2] جعل «كم» خبرهما[3]، وان من نصبها[4] جعل «كم» استفهاما[5].

قال المفسر: هذه المسألة احدى المسائل التي وقع فيها الخلاف والتنازع بين ابي سعيد السيرافي وابي علي الفارسي. فكان السيرافي يقول: (ان النصب في «عمة وخالة» على جهة الاستفهام، وكان الفارسي يأبى ذلك، ويقول:)[6] لا مدخل ها هنا للاستفهام، انما هو اخبار، وانما النصب[7] على انه شبه «كم»[8] الخبرية بالاستفهامية كما تشبه[9] بعض الاشياء ببعض اذا كان بينهما تناسب في بعض الاحوال. وتوسّط ابو الحسن الرّبعي [القول][10] بينهما فقال: الوجه ما قال[11] ابو علي. والذي قاله السيرافي مجازه على انه استفهم جريرا على وجه الهزء[12] به.

---

(1) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص١٤٨، والكتاب ٢٥٣/١ و٢٩٣، والمقتضب ٥٨/٣، والخزانة ١٢٦/٣، والسيوطي ص١٧٤ وشرح الكافية للرضي ٩٣/٢، وابن عقيل ٢٢٦/١، والاشموني ٢٠٧/١. وفي الديوان ٣٦١/١:

كم خالة لك يا جرير وعمة ....

البيت من الكامل، وهو من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرا. والفدعاء فعلاء من الفدع وهو ميل في اصل القدم عند الكعب بينها وبين الساق وهو في الكف ميل بينها وبين الذراع عند الرسغ، والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي دخلت في الشهر العاشر من حملها. قال الاعلم الشنتمري: ويجوز في قوله كم عمة الرفع والنصب والجر، والرفع على الابتداء وتكون كم لتكثير المرار والتقدير كم مرة حلبت علي عشاري عمة لك وخالة والنصب على ان تجعل كم استفهاما أو خبرا في لغة من ينصب بها في الخبر، والجر على ان تكون كم خبرا بمنزلة رب. (الكتاب ٢٩٣/١-٢٩٤).

(2) في و،ل: خفضها. والتصحيح من د.

(3) كذا في و. وفي ل،د. والجمل ص١٤٩: خبرا.

(4) في ل: نصبها.

(5) ينظر الجمل ص١٤٨ و١٤٩.

(6) سقطت في ل.

(7) سقطت في ل.

(8) سقطت في ل. وفي د: على انه شبه ما الخبرية

(9) في و: شبه. والتصحيح من ل،د.

(10) سقطت في و

(11) في ل،د: ما قاله

(12) في [illegible]

باب مُذْ ومُنْذُ

للعرب فيها ثلاث لغات: منهم من يرفع بها على كل حال، ومنهم من يخفض بها على كل حال. واللغة الفصيحة [الكثيرة][1] هي التي ذكرها ابو القاسم، وهي[2] ان تخفض بمنذ على كل حال. وترفع بمذ ما مضى، وتخفض ما أنت فيه. ثم قال: ولو استعملت «من» في هذا الباب مكان «منذ» فقلت: ما رأيته من يومين، أو من شهرين كان ذلك قبيحا[3]. وأهل البصرة لا يجيزونه ثم انشد بيت زهير:

لمن الديار بقنة الحجر
أقوين من حجج ومن دهر[4]

[ثم قال باثر البيت: ورواه بعضهم: مذ حجج ومذ دهر][5].

قال: ومن كان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال ويجعلها بمنزلة «منذ»[6] فتقديره: من مر حجج، ومن مر دهر[7]. (كذا وقع في النسخ، وهو خطأ، لانه يوجب ان من روى: «مذ حجج، ومذ دهر» يقدره: من مرّ حجج ومن مرّ دهر)[8] وانما يحتاج الى هذا التقدير [من رواه: من حجج ومن شهر. واما من رواه: مذ حجج ومذ دهر، فلا حاجة به الى هذا

---

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في ر: وهو. والتصحيح من ل، د.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص١٥٠: ولو استعملت في هذا الباب من مكان منذ فقلت ما رأيته من يومين أو من شهرين كان قبيحا.

(٤) من الكامل. رواه ابو عمرو «من حجج ومن شهر». ورواه ابو عبيدة «مذ حجج ومذ شهر» واقوين: خلون. والقنة: الجبل الذي ليس بمنتشر. ينظر ديوان زهير ص٨٦. والبيت من شواهد ابن هشام على هذه المسألة في المغني ٣٣٥/١ وقد ذكره برواية: مذ حجج ومذ دهر.

(٥) سقطت في ر

(٦) ينظر الجمل ص١٥١.

(٧) في ل، د. والجمل ص١٥١: من مر حجج ومن مر دهر. (الممر) بفتحتين موضع المرور، والمصدر. ينظر مختار الصحاح (مرر).

(٨) سقطت في ل.

التقدير[(1)] والصواب ان يقول: وكان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال، ويسقط «من»، والراوي الذي روى «مذ حجج، ومذ دهر» قيل له: كيف تخفض بمذ ما مضى، وانما تخفض بها ما أنت فيه؟ فقال(2): كان من لغة زهير(3) ان يخفض بمذ على كل حال اي ان زهيرا كان(4) من الفئة الذين يخفضون بمذ ما مضى وما لم يمض، وقد يمكن ان تكون زيادة «من» غلطا(5) من الراوي(6)، لا من ابي القاسم فأوجب(7) ذلك سوء(8) عبارة ابي القاسم، وتقديمه لبعض الكلام، وتأخيره لبعض(9).

ولو أنشد ابو القاسم البيت وقال بعده: وتقديره: «من مر حجج ومن مر(10) دهر» وروى بعضهم: «مذ حجج، ومذ دهر»، وقال: كان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال ويجعلها بمنزلة «منذ» لاستقام الكلام، ولم يقع فيه هذا الاشكال.

مسألة

ذكر ابو القاسم (في هذا الباب)(11): ما رأيته مذ يومان [ومذ شهران ومذ عامان](12)، ومذ عشرة ايام. ثم قال: ترفع(13) ذلك كله لانه ماض(14) بالابتداء وخبره «مذ»، والتقدير: بيني وبين لقائه(15) يومان(16).

قال المفسر: الذي قاله ابو القاسم قد قاله بعض النحويين وليس بقول مختار. والمختار

---

(1) سقطت في و.

(2) في ل.د: والصواب ان يقول: قال وكان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال. ويسقط من والمراد ان الذي روى: مذ حجج ومذ دهر اعرض فقيل له كيف تخفض بمذ ما مضى وانما تخفض بها ما أنت فيه فقال.

(3) سقطت في ل.

(4) سقطت في ل.

(5) كذا في و.د. وفي ل: غلط.

(6) في د: الراوية.

(7) في ل.د: وأوجب.

(8) في و: تغيير.

(9) في ل.د: لبعضه.

(10) في ل.د: مر، في الموضعين.

(11) سقطت في ل.د.

(12) سقطت في و، وهي موجودة في ل.د، والجمل ص١٥١.

(13) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص١٥١: فترفع.

(14) سقطت في ل، وهي موجودة في و.د، والجمل ص١٥١.

(15) كذا في ل.د، والجمل ص١٥١ وفي و رؤيته.

(16) ينظر الجمل ص١٥١.

ما قال[1] ابو بكر بن السراج وابو علي الفارسي وابو الفتح بن جني، وهو ان تكون «مذ» في هذه المسائل في موضع رفع بالابتداء وما بعدها الخبر[2]، كأنه لما قال: رأيته. سئل: كم الامد الذي انقطعت[3] فيه الرؤية؟ أو توقع ان يسأل عن ذلك فقال: أمد ذلك، أو مدته يومان، أو شهران، أو عامان أو نحو ذلك.

---

(١) في ل.د: قاله.

(٢) انظر مغني اللبيب ١/٣٣٥.

(٣) في و: انقضت.

باب الاضافة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم انك لا تجمع بين الالف واللام والاضافة. لا تقول: هذا الغلام زيد، ولا هذا الصاحب[1] عمرو»، لان الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين[2].

قال المفسر: هذا الذي قاله [ابو القاسم][3] صحيح الا ان قوله: من وجهين مختلفين[4]، عبارة فاسدة، لانه يوهم ان يتعرف من وجهين متفقين[5]، وهو[6] لا يجوز على كل حال لا على وجه الاتفاق ولا على وجه الاختلاف[7].

---

(١) كذا في ل،د، والجمل ص١٥٥. وفي و: الضارب.

(٢) كذا في ل،د، والجمل ص١٥٥. وفي و: جهتين مختلفتين.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: جهتين مختلفتين.

(٥) في و: جهتين متفقتين.

(٦) في ل: هذا.

(٧) في ل،د: لا يجوز على كل حال على وجه الاتفاق كان او على وجه الاختلاف.

باب النداء

انشد ابو القاسم في هذا الباب شاهدا على المنادى المضاف:

ألا يـا عـبـاد الله قـلـبـي مـتـيـم ... بأحسن من صـلى واقبحهم بعـلا[1]

قال المفسر: وقع في بعض[2] النسخ «فعلا» ولا اعلم أهو تصحيف من ابي القاسم أو[3] من الناقلين للكتاب، وانما هو «بعلا» وهو الزوج، لانه يهجو رجلا ويمدح عرسه، فقال: هي احسن الناس وزوجها اقبح الناس، ويدل على ذلك ان بعد هذا البيت:

يـدب عـلـى احـشـائـهـا كـل لـيـلـة ... دبيب القرنبى بـات يقـرو نقـا سهـلا[4]

كذا انشده ابو العباس محمد بن يزيد في الكامل. ولا تصح رواية من رواه[5] «فعلا» وان كان المعنى حسنا، لان في قوله «يدب» ضميرا يعود على «البعل» فيبقى الضمير لا يعود على مذكور. والقرنبى شبه الخنفساء الا انه اعظم منها، وفي ظهره نقطة حمراء، وقوائمه طوال أطول[6] من قوائم الخنفساء. قال ابو حاتم: قيل الاعرابي أتعرف القرنبى؟ قال[7] وكيف لا أعرفه وطالما سال[8] مرقه من شدقيّ.

---

(١) ينظر الجمل ص ١٦٠. والبيت من الطويل. ذكره المبرد في الكامل ٤١٨/٢ غير منسوب.

(٢) في ل، د: اكثر.

(٣) في د: أم أقول: يبدو لنا ان المؤلف لا يحسن الاستفهام بالهمزة.

(٤) ينظر الكامل للمبرد ٤١٨/٢ وفيه. «القرنبى دويبة على هيئة الخنفس منقطة الظهر، وربما كان في ظهرها نقطة حمراء، وفي قوائمها طول على الخنفس وهي ضعيفة المشي». ويقرو: يتتبع. قالوا: قرا الارض قروا واقتراها وتقراها واستقراها تتبعها ارضا ارضا وسار فيها ينظر حالها وأمرها. اللسان مادة (قرا). والنقا: الكثيب من الرمل.

(٥) سقطت في ل، وهي في و: روى.

(٦) في ل، د: وقالمه اطول.

(٧) في ل، د: فقال.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: وكيف أعرفه وقد سال.

باب ما لايقع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره[1]

هذا الباب ينقض على ابي القاسم تحديده الذي حدد به الاسم في صدر كتابه، لان جميع [2] ما تضمنه هذا الباب من الاسماء لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف جر. وقد ذكرنا ذلك في اول الكتاب. ووقع في كثير من نسخ[3] هذا الكتاب: ياملأمان، ويا مكرمان، بالراء. يذهب الى انه مفعلان[4] من الكرم. وذلك خطأ انما هو: يامكذبان بالذال[5] مفعلان من الكذب وهذه [الاسماء][6] التي اوردها في هذا الباب[7] كلها صفات ذم ليس فيها شيء من صفات المدح[8].

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: ولا يجمع [ايضا][9] بين علامة التأنيث وياء الاضافة في نداء، ولا في غيره. لا يقال[10]: يا أبتي، باثبات «الياء»، ولا يا أمتي[11]، لان علامة التأنيث فيها[12] عوض من ياء الاضافة[13].

قال المفسر: انما يمتنع الجمع بين علامة التأنيث وياء الاضافة في: يا أمت، ويا

(١) كذا في د، والجمل ص ١٧٥. وفي و، ل: باب ما لايقع الا في النداء خاصة

(٢) كذا في و، د. وفي ن: لانه جميع.

(٣) كذا في و، ن. وفي د: ووقع في كثير من النسخ.

(٤) في و. يذهب الى مكرمان. والتصحيح من ن، د

(٥) سقطت في ن، د

(٦) الزيادة من ن، د.

(٧) في ن، د. الموضع

(٨) ينظر الجمل ص ١٧٥ و١٧٦.

(٩) الزيادة من ن، د، والجمل ص ١٧٨.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٧٨: فلا يقال

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٧٨: ولا أمتي

(١٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٧٨: فيه

(١٣) ينظر الجمل ص ١٧٨. يقصد المؤلف ياء المتكلم التي لا تكون لا مضاف اليه.

أبت[1] خاصة[2]، وكلام ابي القاسم يوهم ان ذلك ممتنع فيهما وفي غيرهما ، لانه قال: في نداء ولا في غيره. قال الله تعالى: «ولأتم نعمتي»[3] و «من ذريتي»[4]، قال الشاعر:

فقلت لها يا عمتي لك ناقتي   وتمر فضا في عيبتي وزبيب[5]

وقال عروة[6]:

هوى ناقتي خلفي وقدامي الهوى   وإني وإياها لمختلفان[7]

---

(١) في و: يا أبه ويا أمه والتصحيح من ل، د.

(٢) ينظر الكتاب ٣١٦/١ (باب اضافة المنادى الى نفسك) ، وابن عقيل ٢٧٥/٢ و ٢٧٦ ، والاشموني ١٥٧/٣ ـ ١٥٩.

(٣) سورة البقرة، الاية ١٥٠

(٤) سورة البقرة، الاية ١٢٤.

(٥) ذكر ابن منظور البيت في اللسان في مادة (فضا) غير منسوب قال: «والفضا: حب الزبيب. وتمر فضا: منثور مختلط وقال اللحياني: هو المختلط بالزبيب، وأنشد:

فقلت لها: يا خالتي لك ناقتي   وتمر فضا في عيبتي وزبيب

اى منثور، ورواه بعض المتأخرين: ياعمتي، »والعيبة. وعاء من أدم يكون فيها المتاع والجمع عياب وعيب».

(٦) هو عروة بن حزام، احد عشاق العرب المشهورين، شاعر اسلامي (تنظر خزانة الادب ٥٣٤/١).

(٧) ينظر شعر عروة بن حزام تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور احمد مطلوب (مجلة كلية الاداب العدد الرابع ١٩٦١).

باب الترخيم

قال ابو القاسم في هذا الباب: وكذلك ان كان في آخر الاسم زائدتان زيدتا معا حذفتهما معا في الترخيم فقلت في ترخيم عثمان: يا عثم أقبل، الى آخر كلامه[1].

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله غير صحيح حتى يقيده بأن يقول: اذا كان في آخر الاسم الزائد[2] على الثلاثة زائدتان زيدتا معا، ولم يكن فيه «تاء» تأنيث ولا «ياء» نسبة، فاذا قيد هذا التقييد[3] صار اصلا صحيحا[4] من اصول باب الترخيم، لان ما كان غير زائد على الثلاثة لا يجوز[5] حذف زائديه[6] معًا انما يحذف الزائد[7] الواحد كرجل سميته «يدان» أو «دمان» نقول: يايدا، أو يادما، فلا تحذف الالف[8]، لان الاسم المرخم لا يكون على اقل من ثلاثة أحرف، وكذلك الزائدتان (اذا كان معهما «هاء» تأنيث أو «ياء» نسبة، لم تحذف الزائدتان)[9] وانما تحذف[10] «هاء» التأنيث و «ياء» النسبة فقط، [فلو سميت رجلا بمروانة أو مرجانة لقلت في الترخيم. يامروان اقبل ويا مرجان لا تذهب وكذلك لو][11] سميته بمرواني او مرجاني، ثم رخمته لم تحذف غير «ياء» النسبة فقلت: يامروانِ، ويامرجانِ، بكسر النون، في لغة من قال: «يا حارِ» وبضمها في لغة من قال: «ياحارُ»، وكذلك لو سميت رجلا بحمراوى[12] لقلت: ياحمراو [وياحمراء][13] فتترك

---

(١) ينظر الجمل ص١٨٤.
(٢) في ل، د: اسم زائد.
(٣) كذا في و، د. وفي ل: فاذا قيدها ذا القيد.
(٤) سقطت في ل.
(٥) في ل، د: يجب.
(٦) في ل: زائده.
(٧) سقطت في ل، د.
(٨) في و: الالف والنون.
(٩) سقطت في ل.
(١٠) سقطت في ل.
(١١) سقطت في و.
(١٢) سقطت في ل.
(١٣) سقطت في و.

«الواو» مكسورة [على حالها](١) في لغة من قال: «ياحارِ بكسر الراء [وتهمزها](٢) وتضمها في لغة من قال(٣): «ياحارُ» ، بضم الراء.

مسألة

قال ابو القاسم: وكذلك اذا كان [قبل](٤) آخر الاسم «ياء» او «واو» أو «الف» زوائد حذفتها مع الاخر(٥) فقلت في ترخيم: «مسعود ، ومنصور، وعمّار»: يامَسع ، ويا منص، وياعمّ (٦). الا ان يكون ما بقي (٧) بعد الملقى (٨) حرفين، فانك تبقى «الواو»، و«الياء» او «الالف»، فتقول في ترخيم: «ثمود، وسعيد ، وزياد» : ياثمو ويا سعي ، [ويا زيا](٩)، لان الثلاثة أقل الاصول، فكرهوا ان ينقصوا منها(١٠).

قال المفسر: قد اجتهد ابو القاسم في تقييد هذا الفصل اكثر من اجتهاده فيما قبله، ولكنه بقّى(١١)فيه مكانا للتعقيب يحتاج الى تقييد ،وذلك ان [هذا](١٢)الذي ذكره انما هو فيما كان قبل آخره «ياء»، أو(١٣)«واو» ساكنتان، فان تحركتا لم يجز حذفهما [معا](١٤)نحو: بردرايا، وحولايا، وجرجرايا، تقول في ترخيمها على لغة من قال: «ياحارِ» بكسر الراء(١٥): يابردراى ، وحولاى، ويا جرجراى(١٦)، وعلى لغة من قال: ياحارُ، فيضم «الراء»،

---

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في و.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٨٤ : واذا كان قبل آخر الاسم واو أو ياء الف زائد حذفتها مع الاخر.

(٦) في الجمل ص ١٨٤ : وكذلك ما اشبهه.

(٧) كذا في الجمل ص ١٨٤ . وفي و: المتبقي. وفي ل، د: ما بقى.

(٨) كذا في الجمل ص ١٨٤. وفي و: المتبقي. وفي ل، د: ما بقى.

(٩) كذا في و، د. وفي الجمل ص ١٨٤: الملقى: . وفي ل: الملقي

(١٠) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ١٨٤

(١١) ينظر الكتاب ١/٣٣٨.

(١٢) في ل، د: أبقى.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) سقطت في و

(١٥) كذا في و. وفي ل. على لغة حار مكسورة الراء وفي د على لغة ياحار مكسورة الراء

(١٦) قال سيبويه ١/٣٣٩: «وذلك قولك في رجل اسمه حولايا و [illegible] : يا حولاى [illegible] من قبل ان هذه الالف لم تجيء ها للتأنيث، والزيادة التي قبلها لازمة [illegible] ساكنة» وينظر هذه المسألة في شرح الكافية للرضي ١/١٣٩.

يابردراء، وياحولاء ، ويا جرجراء، فتضم «الياء» وتبدلها «همزة» لوقوعها طرفا بعد «الف» ، كما تقول: كساء ، ورداء. ولا يلزم تغييرها في اللغة الاخرى، لانك[1] لم تجعلها اسماء قائمة بنفوسها وانما خالف [الحرف][2] المتحرك الساكن، لان الحركة تحصنه، ولهذا سمّى سيبويه الحرف المتحرك حيا، والساكن ميتا[3].

مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب][4]: ولا يرخم من الاسماء الا ما كان على اكثر من ثلاثة احرف، لان الثلاثة اقل الاصول الا ما كان في آخره[5] هاء التأنيث، فانه يرخم قلّت حروفه أو كثرت[6].

قال المفسر: ما في آخره «ياء» النسب[7] من الثلاثي يجرى مجرى ما فيه «هاء» التأنيث فيرخم نحو: «يدى، وسني»، والثلاثي الساكن الاوسط نحو: «زيد وعمرو»، لا يجوز ترخيمه باتفاق، والذي أوسطه متحرك نحو: عمر، وزفر، وقثم[8]. فيه خلاف. فسيبويه[9] يجريه مجرى الساكن الاوسط، وأهل الكوفة وبعض اهل البصرة يجرون الحركة التي في عينه مجرى الحرف الرابع[10]، فيرخمونه قياسا على باب ما ينصرف وما لا ينصرف[11] لأن المؤنث الثلاثي الساكن[12] الاوسط يصرف ولا يصرف نحو: «هند، ودعد» فاذا تحرك وسطه[13] لم ينصرف ونزلت الحركة فيه منزلة الحرف الرابع من «زينب» فاذا قيد هذا[14] الفصل بهذه الشروط حصل منه أصل يستمر القياس عليه.

---

(١) في و: لانه . والتصحيح من ل، د.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٩/١ (باب تكون الزوائد فيه ايضا بمنزلة ما هو من نفس الحرف).

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) كذا في د، والجمل ص ١٨١. وفي و: الا فيما كان آخره. وفي ل: الا ما كان في ها التأنيث.

(٦) ينظر الجمل ص ١٨١. قال سيبويه: واعلم ان كل اسم على ثلاثة احرف لا يحذف منه شيء، اذا لم يكن آخره الهاء. الكتاب ٣٣٧/١.

(٧) في ل: النسبة.

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) في و: وسيبويه.

(١٠) في و: حرف رابع. قال الرضي في شرح الكافية ١٣٦/١: «والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط على لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما.»

(١١) كذا في و، د. وفي ل: على باب ينصرف.

(١٢) في و: والساكن. والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل، د: أوسطه.

(١٤) سقطت في ل.

مسألة

قال ابو القاسم: واذا رخمت اسمين جعلا اسما واحدا نحو: «حضرموت، ومعدى كرب، ويعل بك[1]، ورام هرمز» حذفت الاخر[2] منها[3]، فقلت: ياحضر أقبل، ويامعدى[4] أقبل، ويارام أقبل، وكذلك ما أشبهه[5]. قال المفسر: هذا النوع من الاسماء فيه لغتان: من ركبه تركيب بناء «خمسة عشر» يجعل الاعراب في الثاني[6]، ويفتح الاول على كل حال الا ان يكون فيه «ياء». فمن كان[7] هذه لغته، فانه يرخم ويحذف الاخر كما يحذف «تاء» التأنيث[8] (من المفرد)[9]، ومن ركبهما تركيب اضافة فيقول[10]: حضرموت، ومعدى كرب، فيصرف[11] الثاني ان لم تكن[12] فيه علة تمنع الصرف، ولا يصرفه ان كانت فيه علة[13] تمنع الصرف. فلا يجوز ترخيمه على هذه اللغة، كما لا يرخم المضاف (اليه، وقد جاء في المضاف اليه في الشعر، قال:

ألا مالهذا الدهر من متعلَّل   على الناس مهما شاء بالناس يفعَل
وهذا ردائي عندَهُ يستعيرُهُ   ليسلبنيَ نفسي أمال بن حنظل)[14]

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٨٨. وبعلبك ومعد يكرب ينظر الكتاب ٣٤١/١.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٨٨: الاخير.

(٣) في ل: منها.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٨٨: ويامعد

(٥) ينظر الجمل ص ١٨٨.

(٦) في ل، د: من العرب من يركبهما تركيب بناء مثل خمسة عشر ويجعل الاعراب في الثاني

(٧) في ل، د: كانت.

(٨) في ل، د: ياء التأنيث.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في ل، د: ومن العرب من يركبهما تركيب اضافة فيقول

(١١) في ل، د: ويصرف.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في و: ان كانت علته. والتصحيح من ل، د

(١٤) سقطت في ل، د. والبيتان من الطويل وهما للاسود بن يعفر شاعر جاهلي ينظر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور نوري حمودي القيسي ونشرته وزارة الثقافة والاعلام في سلسلة كتب التراث ١٩٧٠، وهذان البيتان زيادة على هذا الديوان وكتاب الجمل ص ١٨٩. وفي الكتاب ٣٣٢/١

باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلة

[قال ابو القاسم في هذا الباب][1]: واعلم ان علامة النصب في تثنية الافعال [المستقبلة][2] وجمعها، ومخاطبة المؤنث حذف النون.

قال المفسر: قد اولع ابو القاسم باطلاق التثنية والجمع على الافعال، وقد تكلمنا في[3] ذلك في صدر الكتاب، وقلنا: ان هذا يخرج مخرج المسامحة والمجاز، ويجب ان يقدر في كلامه مضاف محذوف، كأنه اراد: في[4] تثنية ضمائر[5] الافعال وجمعها، لان حذف المضاف كثير (في الكلام)[6] مستعمل.

---

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ١٩٦.

(٣) في ل، د: على

(٤) في ل: و.

(٥) في و: ضمير.

(٦) سقطت في د.

باب الواو

قال ابو القاسم: -«الواو» تنصب الفعل المستقبل اذا اردت بها غير معنى العطف، وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن[1].

قال المفسر: ظاهر كلام ابي القاسم هذا يوهم[2] ان «الواو» تنصب الفعل المستقبل بنفسها[3] دون اضمار «ان» وكذلك قال في كتابه الموضوع في معاني الحروف، فأنه قسم «الواو»[4] فيه اقساما، ثم قال: وتكون صرفا كقول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ   عارٌ عليكَ اذا فَعَلْتَ عظيمُ[5]

وهذا صريح مذهب الكوفيين: لانهم يسمون هذه «الواو» التي ينصب بعدها الفعل [المستقبل][6] «واو الصرف»[7]، ومعنى ذلك عندهم انها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها فينتصب لمخالفة الاول، وكذلك «الفاء» في نحو: «ما أنت بصاحبي فأزورك». و «أو» في نحو قولك[8]: «لألزمنك او تقضيني حقي». النصب عندهم بهذه الحروف

---

(١) ينظر الجمل ص ١٩٨.

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) في ل، د: ان الواو هي الناصبة بنفسها.

(٤) في ل، د: الواوات.

(٥) من الكامل، وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٤٢٤/١ الى الاخطل. ولم اجده في شرح ديوانه الذي صنعه ايليا سليم الحاوي. قال الاعلم قبل ان يذكر هذا البيت: وأنشد في باب الواو للاخطل ويروى لابي الاسود الدؤلي (الكتاب ٤٢٤/١).
وقال محقق كتاب الجمل: اختلف في قائل هذا البيت، اما سيبويه فنسبه للاخطل وغيره نسبه لأبي الاسود الدؤلي (الجمل ص ١٩٨).
ولم اجده في ديوان ابي الاسود الدؤلي المنشور في كتاب (نفائس المخطوطات) بتحقيق محمد حسن آل ياسين.
وللبغدادي كلام في نسبة هذا البيت (تنظر الخزانة ٦١٧/٣ و ٦١٨). والشاهد فيه نصب (وتأتي) باضمار ان لانه اراد لا تجمع بين النهي والاتيان. وينظر ابن يعيش ٢٤/٧.

(٦) سقطت في و.

(٧) في الانصاف (مسألة ٧٥) ص ٥٥٥: ذهب الكوفيون الى ان الفعل المضارع في نحو قولك «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» منصوب على الصرف، وذهب البصريون الى انه منصوب بتقدير ان، وذهب ابو عمرو الجرمي من البصريين الى ان الواو هي الناصبة بنفسها، لانها خرجت عن باب العطف.

(٨) في و: وفي قولك.

باعيانها(١) من غير(٢) اضمار «ان»، ووافقهم على ذلك ابو عمرو الجرمي. وقال الفراء: «الفاء» تنصب في جواب الستة الاشياء، لانها عطفت ما بعدها على غير شكله، كما(٣) قيل: «لا تظلم(٤) فتندم» ودخل(٥) النهي على الظلم، ولم يدخل على الندم. قال: فلما عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف «النهي»، كما دخل على الذي قبله استحق النصب بالخلاف، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: «لو تركت والاسد لأكلك». من قبل ان الافعال فروع للاسماء(٦) والاسماء هي الاصول، فاذا كان الخلاف (في الاصل)(٧) يوجب النصب كان ذلك جائزا صحيحا في الفروع(٨). والخلاف الذي يوجب النصب في الاسماء عندهم اشياء. منها نصب الظروف بعد الاسماء كقولك: «زيد خلفك»، و «عمرو عندك»، لما خالفت(٩) «عند» و «خلف» ما قبلها انتصبا بالخلاف، وقد تقدم الكلام على ذلك. ومنها ما قال الفراء ومن قال بقوله: ان قولنا(١٠): «لو تركت والاسد لاكلك»، منصوب على الخلاف في التاء(١١)، وان الثاني صرف عن معنى الاول(١٢)، لانه لا يصلح ان يقال: «لو تركت [وترك](١٣) الاسد»، من قبل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك، او يترك [ثم قال بعد هذا: فاذا قالت العرب: لو ترك زيد والاسد لاكله، آثروا «الرفع» وهذا كلام مضطرب، لانه ان كان وجه المخالفة عنده ان الاول مكني والثاني ظاهر فلا فرق بين: لو تركت والاسد، وبين ضربت وزيد وهم يرفعون «ضربت وزيد»، وقمت وزيد، أكد الضمير أو لم يؤكد. وان كان معنى الخلاف عنده ان الترك في الاول مخالف للترك في الثاني فلا فرق بين الاسمين سواء كانا ظاهرين معا أو كان احدهما مضمرا والثاني ظاهرا في مخالفة احدهما الاخر في الترك. واحتجاجه بانه لا يصلح ان يقال: «لو تركت وترك الاسد» من قبل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك او يترك](١٤) ضعيف جدا، (لان الخلاف)(١٥) اذا كان من اجل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك، فهو ايضا لا يقدر عليه اذا قلنا: لو ترك زيد والاسد. فلم(١٦) جازت عنده المسألة الواحدة، ولم تجز الثانية، ولا(١٧) فرق بينهما، (ولا مزية)(١٨).

---

(١) في ل: باعينها.
(٢) كذا في و، ل. وفي د: دون.
(٣) في ل، د: لما.
(٤) في د: لا تظلمني.
(٥) في ل، د: دخل.
(٦) في ل، د: الاسماء.
(٧) سقطت في ل.
(٨) في ل، د: قائما مصححا في الفرع.
(٩) في ل: خالف
(١٠) في ل، د: ومن وافقه.
(١١) في و: الواو. والتصحيح من ل، د.
(١٢) سقطت في ل.
(١٣) سقطت في و.
(١٤) سقطت في و.
(١٥) سقطت في ل.
(١٦) في و: فلما. والتصحيح من ل، د.
(١٧) في و: فلا.
(١٨) سقطت في ل، د.

وسيبويه واصحابه لا ينكرون ان الثاني في هذه المسائل مخالف للاول كما قال الفراء والجرمي ومن تابعهما، وانما ينكرون ان يكون «النصب» بنفس الخلاف دون عامل نصب، ويرون ان هذه الحروف هي حروف العطف باعيانها، وهي لا تعمل شيئا وانما النصب بان مضمرة، وابطلوا قول الكوفيين والجرمي[1] من وجوه منها: ان يقال لهم: لا تخلو هذه الحروف من ان تكون هي حروف العطف باعيانها على ما نقول[2] نحن او تكون حروفا أخر[3] توجب النصب على مذهبكم، فان كانت حروفا عاطفة[4]، فحروف العطف لا تعمل شيئا، ولو كان لها عمل لم يتخط عمل العامل[5] الذي قبلها الى ما بعدها، فترفع تارة، وتنصب تارة، وتخفض تارة، وتجزم تارة[6]، ولعملت عملا واحدا لا يختلف، كما تعمل العوامل، وينبغي ان لا تسمى حروف اشتراك على هذا الرأي الفاسد. وان قلتم: انها حروف اخر غير حروف العطف، وانها هي الناصبة كما تنصب «ان، ولن، واذن» لزمكم أن تقولوا: يجوز[7] دخول حروف العطف عليها كما تدخل على حروف النصب، ولزمكم ان تقولوا: ما أنت بصاحبي فأكرمك و (فأزورك)[8]، وان تقولوا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن و (وتأكل البيض)[9]، ويجب عليكم ان تجيزوا (دخول حروف العطف عليها كما تدخل على حروف النصب، ولزمكم ان تجيزوا[10]: لألزمنك او تعطيني[11] حقي، أو أهبه لك. وان زعمتم ان هذا لم يستعمل لقبح اجتماع حروف متشابهة عارضناكم بشيئين:

احدهما: ان نقول لكم: وقد رأيناهم جمعوا[12] بين «واو» القسم وبين «واو» العطف في نحو قولهم: «وحقك وحق ابيك لا فعلت»، و«والله ووالرحيم[13] ووالله وثم والله».

[والثاني: ان نقول لكم: ان الشيء قد يكون له جوابان واكثر ويحتاج الى عطف

---

(١) سقطت في ل.
(٢) في ل، د: نقوله.
(٣) سقطت في ل.
(٤) في ل، د: حروف عطف.
(٥) في و: لم تتخط عن العامل.
(٦) في ل، د: فيرتفع تارة وينتصب تارة وينخفض تارة وينجزم تارة.
(٧) في ل، د: لزمكم ان تجيزوا.
(٨) في و: وازورك. والتصحيح من ل، د. يقصد المؤلف: ما انت بصاحبي فازورك.
(٩) في و: وتاكل. والتصحيح من ل، د. يقصد المؤلف: لا تأكل السمك وتأكل البيض.
(١٠) سقطت في ل، د.
(١١) في ل، د: او تقضيني.
(١٢) سقطت في ل.
(١٣) في ل، د: والرحمن

بعضها على بعض فان][1] كان ما الزمناكم لا يجوز، فاعلمونا كيف يقال: وان زعمتم أنَّ هذه «حروف عطف» غير ان النصب انما هو بجرد[2] الخلاف كان محالا من وجهين:

احدهما: انه ان ثبت ان الخلاف[3] يوجب النصب دون عامل لزم ان يطرد ذلك في كل شيئين خالف احدهما الإخر[4]. ونحن قد نجد اشياء قد اختلفت، ولم يوجب اختلافها نصبا كقولنا: «ما مررت بزيد لكن عمرو، وقام زيد لا عمرو». وقد قالوا: «اياك والاسد»، والمخاطب مخوف، والاسد مخوف منه، فقد اختلفت جهتا[5] التخويف مع استواء الاسمين في اعرابها.

والوجه الثاني: ان كل[6] واحد من الشيئين قد خالف صاحبه، فما الذي اوجب نصب احدهما ورفع الاخر في قولهم: «زيد خلفك»، ونحو ذلك مما ينصبونه بالخلاف[7]. وان كان الخلاف يوجب نصبا فيجب ان يكون الوفاق يوجب رفعا أو اشياء أخر.

فقد ثبت بجميع ما ذكرنا[8] صحة قول سيبويه[9]، وفساد قول من خالفه. ولا يخلو قول ابي القاسم من امرين[10]، اما[11] ان يكون وافق الجرمي والكوفيين فيلزمه ما يلزمهم، ويجب ان يقال له: لم وافقت اصحابك في «الفاء» و «أو» وخالفتهم في «الواو»، واما ان يكون لم يخالف اصحابه، غير انه اساء العبارة على عادته في غير هذا.

---

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: بمجرد.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: انه اثبت ان الخلاف.

(٤) في و: الاول. والتصحيح من د. وفي ل: خالف احد الاخر.

(٥) في و: فقد اختلف جهة. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) ينظر قول الفراء في مسألة النصب على الخلاف في شرح الكافية للرضي ٢٢٤/٢.

(٨) في ل، د: ذكرناه.

(٩) قال سيبويه في الكتاب ٤٢٤/١ في (باب الواو): اعلم ان الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانها قد تشرك بين الاول والاخر كما تشرك الفاء وانها يستقبح فيها ان تشرك بين الاول والاخر كما استقبح ذلك في الفاء وانها يجيء ما بعدها مرتفعا منقطعا من الاول كما جاء ما بعد الفاء. واعلم ان الواو وان جرت هذا المجرى فان معناها ومعنى الفاء مختلفان. وقال في ٤٢٥/١: ومما يدلك ايضا على ان الفاء ليست كالواو قولك: مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد فعمرو تريد ان تعلم بالفاء ان الاخر مر به بعد الاول وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو ادخلت الفاء ههنا فسد المعنى وان شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع....

وقال في ٤٢٧/١ (باب او) اعلم ان ما انتصب بعد او فانه ينتصب على اضمار ان كما انتصب في الفاء والواو على اضمارها لا يستعمل اظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو والتمثيل ههنا مثله ثم تقول اذا قال لالزمنك او تعطيني كانه يقول ليكونن اللزوم او ان تعطيني...

(١٠) في ل، د: ولا يخلو ابو القاسم من امرين

(١١) سقطت في ل.

باب من مسائل حتى(١)

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا كان الفعل منفيا غير موجب لم يجز فيها بعد «حتى» الا النصب كقولك: ما سرت حتى ادخل المدينة، ولم يسر عبد الله حتى يقصد زيدا، ولم يركب محمد حتى يقصد عمرا(٢). لا يجوز فيه الا النصب، لانك لم تثبت فعلا ولم توجبه(٣).

قال المفسر: أما امتناع «الرفع» في الفعل الذي بعد «حتى» اذا كان الفعل الذي يوجبه منفيا فصحيح، لإنّ الرفع لا يصح الا في الايجاب، ولكن الاسباب المانعة في الرفع كثيرة، وهذا الاصل الذي اصله ابو القاسم يوهم انه لا مانع من الرفع الا النفي وحده. والاسباب المانعة من الرفع أربعة متفق عليها، واثنان مختلف فيهما(٤)، فأما الأربعة المتفق عليها: فنفي الفعل الموجب للدخول، ودخول الاستفهام عليه كقولك: «أسرت حتى تدخلها(٥)». والتقليل الذي يراد به النفي كقولك: «قلما(٦) سرت حتى ادخلها،» وأن تقع «حتى» موقعا تكون فيه خبرا كقولك: «كان سيرى حتى ادخلها» فان(٧) كان(٨) الاستفهام عن فاعل الفعل، ولم يكن عن الفعل نفسه(٩) جاز الرفع كقولك: «من سار حتى يدخلها»، وكذلك ان كان التقليل على غير وجه(١٠) النفي جاز الرفع، لان السير القليل قد يؤدي الى الدخول كما يودي اليه الكثير. وكذلك ان كانت «كان» من قولك: كان سيرى حتى

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠١: باب من مسائل حتى في الافعال.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٢: ولم يركب محمد حتى يركب عمرو.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٠١ و ٢٠٢.

(٤) في ل: فيها.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤١٦/١: وتقول: اسرت حتى تدخلها نصب لانك لم تثبت سيرا تزعم أنه قد كان معه دخول.

(٦) في و: ما. والتصحيح من ل، د. قال الرضي في شرح الكافية ٢٢٥/١: واذا قلت: قلما سرت حتى أدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستفهام وجب النصب.

(٧) في و: وان.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: جهة.

ادخلها، تامة لا خبر لها جاز الرفع.

ويجري «التحقير مجرى النفي» في منع الرفع اذا قلت محقرا لفعله: «انما[1] سرت حتى تدخلها». كانك لم تعتد بسيره، ولم تره شيئا، كما تقول للرجل: متى[2] تكلمت، وهو قد تكلم، اذا انزلت كلامه منزلة العدم.

فهذه الأسباب المانعة من الرفع المتفق عليها. الا ان الاخفش كان يقول: [ان][3] الرفع في النفي جائز في القياس، الا ان العرب لم تستعمله، [وهو خطأ عند اصحابه وقد أبطله الاخفش بقوله: ان العرب لم تستعمله][4]. وإذا كان معترفا بأن العرب لم تستعمله لم [يجب أن][5] نلتفت اليه، لأنا إنما نتكلم بما تكلمت به العرب، ولسنا نحدث لغة ثانية.

وأما الاثنان المختلف فيهما: فأحدهما الامتناع من جواز التقديم والتأخير. والثاني: ان تلحق الكلام عوارض الشك. فإن قوما من النحويين المتقدمين قبل الخليل وسيبويه كانوا يعتبرون جواز الرفع وامتناعه يقلب أول الكلام الى آخره، فاذا حسن القلب فيه أجازوا الرفع والنصب. فيقولون[6]: «سرت حتى أدخلها، وأدخلها»، رفعا ونصبا، لأنك لو قلبت «سرت» الذي هو سبب الدخول والمؤدي اليه الى آخر الكلام، فقلت: حتى أدخلها سرت، لحسن. قالوا: واذا قلنا[7]: «قد سرت حتى أدخلها» لم يجز الرفع، لأنه لا يحسن: قد حتى أدخلها سرت.

وكانوا يشبهون: سرت حتى كان سبب الدخول بإذن[8]، وظننت، في أنهما متى قدما لم يكن من أعمالها بدّ، ومتى تأخر[9] الظن جاز أعماله وإلغاؤه. فكانوا ينوون بسرت التأخير ويلغونه كما يفعل في قولك: «زيد منطلق ظننت»، و «أنا أكرمك اذن». غير أن «إذن» تلغى اذا كانت متأخرة[10] على كل حال. وكانوا يقولون مثل ذلك اذا قلت: «سار

---

(١) كذا في و، د. وفي ل: ما. قال سيبويه ٤١٥/١: وتقول انما سرت حتى ادخلها اذا كنت محتقرا لسيرك الذي أدى الى الدخول.

(٢) في ل، د: ما.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: فتقول.

(٧) في و: قلت.

(٨) في ل، د: وكانوا يشبهون: سرت حتى كان سبب الدخول بإذن وظننت: ينظر الكتاب ٤١٣/١-٤١٧.

(٩) في و: ومن أخر.

(١٠) في ل، د: مؤخرة

عبد الله حتى يدخلها بلغني[1]»، و «سار حتى يدخلها أرى، أو أظن، أو أحسب». ويجعلون اعتراض الشك[2] في الجملة مبطلا للرفع كما يبطله النفي[3]. وقد ردّ عليهم سيبويه ذلك، وقال: ان اعتبار القلب مذهب ضعيف وقياس غير صحيح[4] من قبل ان «اذن» و «الظن» عاملان فيما بعدهما، فهما يعملان مرة، ويلغيان مرة على حسب[5] الاسباب الموجبة لذلك. وأما «سرت» ونحوه مما يكون سببا للفعل الواقع بعد «حتى» فلا يعمل شيئا وان كان[6] سببا، لان الفعل لا يعمل في الفعل. واذا كان لا يصح له عمل لم يصح أن يوصف بالالغاء، وانما يوصف بأنه ملغى ما[7] كان يعمل مرة، ولا يعمل مرة. ورد عليهم سيبويه ايضا بأن قال: فان احتجوا بأنه غير سير واحد، فكيف يقولون: اذا قلت: سرت غير مرة حتى أدخلها[8]. ووجه هذا[9] ان قولنا: «ربما سرت حتى ادخلها» من مسائلهم التي لم يكونوا يجيزون فيها الرفع، لانه لا يحسن: «ربما حتى ادخلها سرت»، وكذلك كانوا لا يجيزون الرفع في قولنا: طالما سرت، وقلما سرت [وكثر ما سرت][10]، لان السير [لما][11] لم يكن سيرا واحدا، وكان مجهول العدد غير معلوم المرات صار بمنزلة ما ليس بواجب فلم يجز عندهم الرفع، فعارضهم سيبويه بقولنا[12]: سرت [13] غير مرة حتى ادخلها، لانهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسألة، وفيها [14] «غير مرة» الذي من اجله صار «السير» عندهم غير معلوم، والزمهم في مذهبهم المناقضة[15].

ثم ذكر سيبويه أنه سأل العرب عن الذي منعوا فيه «الرفع»، فرفعوه[16]، فصار مع

---

(١) في و: فتلغي. والتصحيح من ل، د. وفي الكتاب ٤١٤/١: سار حتى يدخلها فيما بلغني ولا أدرى.
(٢) سقطت في ل.
(٣) في و: الرفع. والتصحيح من ل، د.
(٤) ينظر الكتاب ٤١٤/١ و ٤١٥.
(٥) سقطت في ل.
(٦) في و: كانت.
(٧) في و: لما.
(٨) ينظر الكتاب ٤١٥/١.
(٩) في و: ووجه آخر وهو. والتصحيح من ل، د.
(١٠) سقطت في و. ينظر الكتاب ٤١٥/١.
(١١) سقطت في و، ل.
(١٢) في د: بقوله.
(١٣) في و: أسرت. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤١٥/١.
(١٤) في و: ففيها. والتصحيح من ل، د.
(١٥) في ل، د: التناقض.
(١٦) ينظر الكتاب ٤١٥/١.

فساد قياسهم وتناقض اعتلالهم الى خلاف العرب وابطال كثير من كلامهم المستعمل عندهم. وقال السيرافي كل فعل كان مبناه على الايجاب فهو مما يرتفع به الفعل بعد «حتى» وان اتصل به شك كقولنا: سار عبد الله حتى يدخلها أرى، وسار حتى يدخلها بلغني[1]. ويجوز أن يكون ما قبل «حتى» المرفوع ما بعدها من باب «أرى» وأفعال الظن والمحسبة[2]، لأن القلوب تنعقد على ذلك وان كان فيه بعض عوارض الشك كانعقادها على العلم واليقين. ويكون اللفظ عليه كما يكون ذلك في الخبر اليقين، وذلك قولك: أرى عبد الله سار حتى يدخلها، وأظن عبد الله سار حتى يدخلها.

قال السيرافي: وأن كان مبنى الكلام على جحد عقيبه استثناء يرده الى الايجاب فهو كالايجاب كقولك: ما سرت الا يوما حتى أدخلها وما سرت الا قليلا حتى ادخلها، لانه لا فرق بين قولك: ما سرت الا يوما، وبين: سرت يوما. وكذلك[3]: ما سرت الا قليلا حتى أدخلها بمنزلة (سرت قليلا حتى أدخلها)[4]. والسير القليل يؤدي [الى الدخول كما يؤدي] [5] اليه السير الكثير. وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا تعارض الايجاب[6] (كقولك: ان زيدا لقائم)[7] فيما أرى وفيما أظن، وأن زيدا لقائم فيما بلغني ونحو ذلك[8].

---

(١) في و: كقولهم: أسار عبد الله حتى يدخلها اي سار عبد الله حتى يدخلها بلغني. قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٢٥: او تعقب الكلام شك نحو: سار زيد حتى يدخلها فيما أظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا أدري. وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: من اخبار او أفعال الظن والمحسبة.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا بغير لفظ الايجاب.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و: وان زيدا لقائم فيما بلغني. وفي ل. : وان زيدا لقائم بمعنى ونحو ذلك. وفي د: وان زيدا قائم بلغني ونحو ذلك.

باب من مسائل الفاء

قال ابو القاسم في هذا الباب: وقرىء «ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون»[1] بالرفع على العطف، وبالنصب [2] على الجواب بالواو[3].

قال المفسر: في هذا الموضع تعقب من وجهين[4]:

احدهما: انه ادخل هذه الآية في باب مسائل «الفاء» وانما ينبغي ان تكون في باب مسائل «الواو» دون سبب احوجه الى ذلك[5].

والوجه الثاني[6]: انه سمى النصب بعدها جوابا، وانما يستعمل النصب على الجواب فيما ينتصب بعد الفاء في الامر والنهي والاستفهام والعرض والجحد والتمني، وانما سمي جوابا في هذه الاشياء[7] الستة، لان فيها شروطا متضمنة[8] معنوية غير ملفوظ بها فاحتاجت الى اجوبة كما احتاج الشرط اللفظي. واعني بالشرط اللفظي ما ظهرت فيه ادوات الشرط. (وبالشرط المعنوي ما لم تظهر فيه اداة[9] من ادوات الشرط، وكان الشرط)[10] فيه موجودا من طريق المعنى. غير ان الشرط اللفظي يرتفع جوابه اذا دخلت عليه «الفاء». والشرط المعنوي ينتصب جوابه اذا دخلت عليه[11] «الفاء» لعلة قد نصّ عليها النحويون. والفاء المنتصب ما بعدها تدخل [في][12] الكلام معنى الشرط، والواو المنتصب

---

(١) سورة الانعام، الآية ٢٧.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٠٣. وفي النسخ المخطوطة: والنصب.

(٣) كذا في د، والجمل ص ٢٠٣. وفي و: على الجواب بالفاء. وفي ل: على الجواب.

(٤) في ل: جهتين.

(٥) ذكر سيبويه الاية الكريمة هذه في باب الواو ١ /٤٢٦.

(٦) في ل، د: والجهة الثانية.

(٧) سقطت في ل.

(٨) بفتح الميم الثانية. وفي ل، د: مضمنة.

(٩) في د: ادوات.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في و

ما بعدها تدخل [في][1] الكلام معنى «مع». الا ترى ان قولك: «لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن» انما تأويله: «لا تأكل السمك مع شربك اللبن»[2]. فهذه «الواو» التي ينتصب بعدها الفعل باضمار[3] «أن»[4] شبيهة[5] بالواو التي ينتصب بعدها الاسم بمعنى «مع» في نحو قولك: «استوى الماء[6] والخشبة».

وأما قول أبي القاسم: انّ رفع «ولا نكذبُ ونكونُ» على العطف فانه مذهب عيسى بن عمر، فانه كان يقرأ [7] الآية برفع الافعال الثلاثة، ويجعلها كلها داخلة في «التمني»، وكان يقول: ان الله تعالى أكذبهم في تمنيهم بقوله: «وإنّهم لكاذِبون»[8].

وأما أبو عمرو بن العلاء فكان يقرأ بالرفع ايضا الا انه كان ينكر[9] قول عيسى (بن عمر)[10]: ان بعضها معطوف على بعض وانها داخلة[11] في «التمني»، ويجعل «ولا نكذبُ ونكونُ» مقطوعين مما قبلهما مرفوعين على خبر مبتدأ مضمر وكأنه قال: يا ليتنا نردُ ونحن لا نكذبُ بايات ربنا ونكونُ من المؤمنين. وكان يقول: لو كانا داخلين في التمني لم يكذبهم الله تعالى بقوله: «وانهم لكاذبون»، لان التمني ليس بخبر فيقال فيه صدق ولا كذب.

واحتج عيسى بن عمر على ان التمني خبر[12] يدخله الصدق والكذب بقول عنترة:

وقد كذَبْتك نفسُك فاكذِبَنْها لما مَنَّتْكَ تغريراً قطام[13]

ويؤيد ذلك قول الاخر:

وأكثر آمالِ الرجالِ كواذب[14]

---

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فهذه الواو ينتصب ما بعدها باضمار.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في و: شبهت.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: يقول.

(٨) سورة الانعام، الاية ٢٨.

(٩) في ل، د: فكان يقرأ بالرفع ايضا وكان ينكر...

(١٠) سقطت في د.

(١١) في و: دخلت.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) ينظر ديوان عنترة ص ٦٦.

(١٤) في و: ان المنى راس اموال المفاليس. وما في ل، د صحيح لانه اراد وصف الامال والاماني بالكذب توصلا الى ان التمني خبر لا انشاء.

ويؤيده ايضا قول الاخر:

مُـنى ان تـكُـنْ حـقـاً فمـا[1] أحـسـن المـنى
والا فَـقـدْ عِـشْـنـا بهـا زَمَـنـا رَغْـداً[2]

واذا جاز ان توصف[3] «المنى» بأنها (حق جاز ان توصف بأنها)[4] باطل وكذب.

(١) كذا في وفي ل، د، وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٤١٣: منى ان تكن حقا تكن احسن المنى.

(٢) من الطويل، وقد نسبه المرزوقي في شرح الحماسة ص ١٤١٣ الى رجل من بني الحارث لم يذكر اسمه وقال: المنى جمع منية وموضعها من الاعراب رفع على انه خبر مبتدأ محذوف كأنه قال: هي منى. فيقول: هذه الخصال التي نعد بها انفسنا في هذه المرأة وتعدنا بها لا تخلو من ان تكون صادقة او كاذبة، فان جاءت صادقة محققة فهي احسن الاماني واوفقها للناس وان كانت كاذبة فانا نعيش بذكرها منتظرين لها زمنا ممتدا وعيشا واسعا رافها١٠ هـ مرزوقي.

(٣) كذا في و، ل. وفي د: تكون.

(٤) سقطت في ل.

باب من مسائل اذن

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا ابتدأت «باذن» نصبت بها الفعل، ولم يجز الالغاء[1].

قال المفسر: هذا على الاطلاق غير صحيح حتى يقيد ذلك بان يقول: اذا ابتدأت باذن ولم يكن الفعل فعل حال. لان فعل الحال لا تعمل فيه العوامل، وهو في الافعال بمنزلة المبتدأ (في الاسماء)[2].

قال سيبويه: تقول: اذا حدثت الحديث[3]: اذن اظنه فاعلا[4]، واذن اخالك[5] كاذبا، وذلك انك[6] تخبر انك في تلك الساعة[7] في حال ظن وخيلة، فخرجت من باب «أن»[8]، وكي»، لان الفعل بعدهما غير واقع، وليس في حال حديثك فعل ثابت، ولما لم يجز ذا[9] في اخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة «انما». ولو قلت: اذن اظنك تريد ان تخبره بان[10] ظنك سيقع لنصبت. قال: وكذلك: اذن يضربك، اذا اخبرت انه في حال ضرب[11].

قال سيبويه: وزعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون :اذن افعل ذلك[12].

---

(١) ينظر الجمل ص ٢٠٦.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١/ ٤١٢: بالحديث.

(٤) في و: صادقا. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١/ ٤١٢.

(٥) في و: واذن اظن اخاك كاذبا. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١/ ٤١٢

(٦) سقطت في ل، د. وفي الكتاب ١/ ٤١٢: لانك.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١/ ٤١٢: انك تلك الساعة.

(٨) في و: اذن. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١/ ٤١٢.

(٩) كذا في ل، د، والكتاب ١/ ٤١٢. وفي و: هذا.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١/ ٤١٢: انّ.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١/ ٤١٢: في حال ضرب لم ينقطع.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د، والكتاب ١/ ٤١٢: ذاك.

في الجواب بالرفع [١]. قال سيبويه: فأخبرت بذلك يونس [٢]، فقال: لا تبعدنّ [٣] ذا، ولم يكن ليروى الا ما سمع، جعلوها بمنزلة «هل وبل [٤]»، اراد انهم لم يعملوها، وهذا نادر مما [٥] عليه الجمهور.

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١/ ٤١٧: في الجواب.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١/ ٤١٢: فاخبرت يونس بذلك

(٣) كذا في ن، د، والكتاب ١/ ٤١٢: وفي و. لا يبعد ذا.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٤١٢

(٥) في ن، د: عن.

باب من مسائل أن
الخفيفة الناصبة للفعل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان[1] وقعت قبلها الافعال التي تدل على ثبات[2] الحال والتحقيق ارتفع الفعل ها هنا بعدها[3]، وكانت مخففة من الثقيلة كقولك: علمتُ ان يقومُ زيد[4].

قال المفسر: هكذا[5] وقع في النسخ. فمن الناس من يصلحه، ومنهم من يتركه، وهو خطأ، لان الشديدة اذا خففت وارتفع بعدها الفعل[6] لزمها العوض من المحذوف [منها][7] فلم يكن بد من ذكر[8] «السين» بعدها، أو «سوف» ان كان الكلام موجبا والفعل مستقبل، او «قد» ان كان الكلام[9] ماضيا. وان كان منفيا ذكرت معه «لا». وكان الوجه ان يقول: علمت ان سيقوم، او علمت ان سوف يقوم[10]، ونحو ذلك[11].

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦: فان.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦: اثبات.

(٣) لم ترد هذه الكلمة في عبارة الجمل ص ٢٠٦.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦ و٢٠٧: علمت ان تقوم ترفع الفعل لا غير.

(٥) في ل، د: كذا.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: وارتفع بعد هذا الفعل.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: ذلك. والتصحيح من ل، د.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) قال سيبويه: واعلم انه ضعيف في الكلام ان تقول: قد علمت ان تفعل ذلك وقد علمت ان فعل ذلك حتى تقول سيفعل او قد فعل او تنفي فتدخل «لا»، وذلك لانهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من انّه فكرهوا ان يدعوا السين او قد اذ قدروا على ان تكون عوضا. (ينظر الكتاب ١/ ٤٨٢).

باب من المفعول المحمول على المعني

أنشد ابو القاسم في هذا الباب قول الاخطل:

مثل القنافذ هدّاجون قد بَلَغت
نجرانُ او بلغت سوآتهم هَجَرُ[1]

ثم قال[2]: قلب لأن السوءات تبلغ هجر فنصبها ورفع هجر[3].

قال المفسر: ظاهر كلام ابي القاسم في هذا البيت[4] ان المجاز انما وقع في «هجر» دون «نجران»، لانه لم يذكر نجران فيما فسّر، وقال ابو العباس المبرّد في الكامل: فجعل الفعل للبلدتين على السّعة[5]. وهذا [هو][6] الصحيح، لان المجاز لم يقع في احدهما دون الاخر.

مسألة

وانشد [ابو القاسم] [7] في هذا الباب للفرزدق:

وعضّ زمانٌ يا ابنَ مَروانَ لم يَدَعْ
من المال الا مسحتا[8] أو مجلف[9]

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ٢١١ والكامل للمبرد ١ /٣٢٢. وفي ديوان الاخطل ص ١٧٨: على العيارات هداجون قد بلغت. وهو من البسيط.

(٢) سقطت في ل.

(٣) ينظر الجمل ص ٢١١ و ٢١٢.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: الباب.

(٥) ينظر الكامل للمبرد ١ /٣٢٢. وفي و: فجعل الفعل للبلد. وفي ل: د: للبلدين.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) كذا في ل، د، والجمل ص ٢١٣، والانصاف ١ /١٨٨، والخزانة ٢ /٣٤٧. وفي و، والخصائص ١ /٩٩، والخزانة ٢ /٣٤٧: الا مسحت او مجلف. وفي ديوان الفرزدق ٢ /٢٦: الا مسحتا أو مجرّف.

(٩) البيت من الطويل. والمسحت: المستأصل الذي لم يبق منه بقية. والمجلف: الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير. تنظر خزانة الادب ٢ /٣٤٧ - ٣٥١ لمعرفة ما قيل في اعراب هذا البيت.

ثم قال: كأنه قال: أو مجلف كذلك. قال: ومنهم من يرويه: «الا مسحت أو مجلف» فيرفعهما جميعا، ويحمله[1] على المعنى، لانه [اذا][2] قال: لم يدع، فكأنه[3] قال: لم يبق[4]

قال المفسر: كلام ابي القاسم في هذا البيت[5] مبهم، لان قوله: او مجلف كذلك، يوهم انه ذهب فيه[6] مذهب الفراء والكسائي، لان الفراء قال في بعض مسائله التي فرّعها على اصول الكوفيين: اذا بدأت بالفعل فقلت: ضربت عبد الله وزيدا. كان في «زيد» الرفع والنصب، ان شئت رفعته بالرد على التاء، وان شئت نسقته على «التاء» بمعنى التكرير، اي: ينوى بالفعل التكرير[7]، كأنك قلت: ضربت عبد الله وضربت زيدا. والفرق بين هذا وبين الوجه الاول ان الوجه الاول يجري مجرى عطف مفرد على مفرد، ومع تقدير التكرير يجري مجرى عطف جملة على جملة. قال الفراء: وكذلك ان رددته على «عبد الله» كان لك فيه وجهان: ان شئت نصبته بالعطف على «عبد الله»[8]، وان شئت بالتكرير.

قال: وفيه وجه خامس ان ترفع «زيدا» بالرد على «عبد الله»، وان كان نصبا، وذلك ان «الواو» لم يظهر معها الفعل وجئت[9] بعد تمام الكلام بالاسم فكأنك قلت: وزيد كذلك[10]. اراد انك ترفعه بالابتداء وتضمر له خبرا، لان الجملة التي قبله قد تمت، ولم يظهر في الكلام فعل آخر يفعل في «زيد» فحسن فيه الابتداء، ودل ما تقدم على خبره. قال الفراء: وانشد[11] الكسائي للفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يدَعْ
مِنَ المالِ الا مسحتاً او مجلفُ

---

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٢١٣. وفي و: يحملها.

(٢) سقطت في و.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٢١٣: فقد.

(٤) ينظر الجمل ص ٢١٣.

(٥) في و: هذه المسألة.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: بمعنى التكرير، يريد بالتكرير ان ينوي بالفعل التكرير.

(٨) في ل، د: بنية عبد الله.

(٩) في ل، د: وجاء.

(١٠) قال الرضي في شرح الكافية ٣٠٣/١: واعلم انه تجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي عمرو كذلك ولقيت زيد، وعمرو اي عمرو كذلك.

(١١) في ل، د: وانشدني.

اراد الفراء انه رفع «أو مجلف» بالابتداء واضمر خبره قياسا على المسألة التي ذكر، واجاز الابتداء بالنكرة تشبيها[1] بالكلام الذي تقدم. فكلام ابي القاسم يشبه هذا الرأي وينحو نحوه.

وحكى هشام عن الكسائي انه قال: يعطف على المضمر في «مسحت»[2]، واما قول ابي القاسم: ومنهم من يرويه: «الا مسحت أو مجلف» فيرفعهما جميعا ويحمله[3] على المعنى، لانه اذا قال: لم يدع فقد قال:[4] لم يبق. فظاهره انه رفع «المسحت والمجلف»[5] بما في «لم يدع» من معنى «لم يبق». ولا نعلم احدا قال هذا غيره. انما ذكر الربّعي وابن جني ان من رفع «المسحت والمجلف» روي «لم يدع» بكسر الدال[6]، وجعله من قولهم: ودع [الرجل][7] في بيته يدع فهو وادع، اذا بقي. وهكذا كان يرويه الاصمعي «يدع» بكسر الدال ورفع المسحت والمجلف[8] فاغفل ابو القاسم ذكر كسر الدال عل عادته في قلة تثقيفه لكلامه.

وذكر الربعي وابن جني انه يروى «لم يُدع من المال الا مسحت أو مجلف» بضم «الياء» من يدع، وفتح «الدال» على صيغة ما لم يسم فاعله، وكان ينبغي ان يقول: «لم يودع» بالواو.

وأما من فتح «الدال» من «يدع» ونصب «مسحتا»، ورفع «المجلف» ففيه خمسة اقوال: قال جماعة من البصريين: رفع «مجلف»[9] على خبر مبتدأ مضمر كأنه قال: او هو مجلف[10].

---

(١) في ل: لشبهها. وفي د: لتشبيهها.

(٢) في ل، د: انه كان يعطفه على الضمير في مسحت.

(٣) في ر: ويجعلها. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٢١٣.

(٤) في ر: فكأنه قال. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٢١٣.

(٥) في ر: مسحتا أو مجلفا.

(٦) قال ابن جني في الخصائص ١/٩٩: (فمعنى «لم يدع» بكسر الدال اي لم يتدع ولم يثبت، والجملة بعد «زمان» في موضع جر لكونها صفة له، والعائد منها اليه محذوف للعلم بموضعه، وتقديره: لم يدع فيه او لاجله من المال الا مسحت او مجلف، فيرتفع (مسحت) بفعله و (مجلف) عطف عليه، وهذا امر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الاخرى).

(٧) سقطت في ر.

(٨) المصباح المنير: ـ وأصل المضارع الكسر ومن ثم حذفت الواو ثم فتح لمكان حرف الحلق.

(٩) في ل، د: رفع مجلفا.

(١٠) في لسان العرب في مادة (سحت): «والعرب تقول سحت وأسحت، ويروى: الا مسحت أو مجلف، ومن رواه كذلك جعل معنى لم يدع، لم يتقار، ومن رواه: الا مسحتا، جعل لم يدع، بمعنى لم يترك، ورفع قوله: او مجلف باضمار، كأنه قال: او هو مجلف، قال الازهري: وهذا هو قول الكسائي».

وقيل: [هو][1] مرفوع بفعل مضمر دل[2] عليه «يدع»-كأنه قال: او بقي مجلف. وهذا الوجه قلبه ابو القاسم الى رواية من روى[3] برفع المسحت والمجلف.

و [القول][4] الثالث قول الفراء انه مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: او مجلف كذلك[5]، وقد رده عليه هشام لابتدائه بالنكرة، وقال ليس من كلام العرب ان تكون النكرة بعدها فعلها[6]، يريد ان العرب لا تقول: رجل قام»، وانما تقول[7]: «قام رجل».

والقول الرابع ما حكاه هشام عن الكسائي انه قال: نعطفه على المضمر[8] في «مسحت».

ووجدت في بعض كلام أبي علي الفارسي انه رفع «مجلف» بالعطف على العض، وان «المجلف» ها هنا مصدر بمعنى التجليف كما قال تعالى: «وَمزَّقناهُم كلَّ مُمَزَّقٍ»[9]، أي كل تمزيق، كأنه قال: «وعض زمان أو تجليف»، وهذا القول عندي اشبه الاقوال المقولة[10] في هذا البيت.

وحكى ابو جعفر بن النحاس ان الفراء قال: لا تعرض[11] لقول الذين يقولون: «الا مسحت» بالرفع« فان أبا جعفر[12] الرؤاسي[13] حدثني عن ابي عمرو بن العلاء ان الفرزدق

---

(1) الزيادة من ل، د.

(2) في و: دخل. والتصحيح من ل، د.

(3) سقطت في ل.

(4) الزيادة من ل، د.

(5) قال ابن الانباري في الانصاف ص ١٨٩ بعد ان روى بيت الفرزدق هذا: فرفع «مجلفاً» على الاستئناف، فكأنه قال: أو مجلف-كذلك، -وهذا كثير في كلامهم.

(6) كذا في ل، د. وفي و: ان تكون النكرة مبتدأ.

(7) في ل، د: انما يقولون.

(8) في ل، د: أنه كان يعطفه على الضمير.

(9) سورة سبأ، الاية ١٩.

(10) في و: المتقدمة.

(11) في و: لا يرفع. والتصحيح من ل، د.

(12) في و: عمرو.

(13) كذا في و، د. وفي ل: الرقاشي.

والرؤاسي هو: ابو جعفر محمد بن الحسن بن ابي سارة النحوي. استاذ اهل الكوفة في النحو. له من الكتب. معاني القرآن، والتصغير، وغيرهما. توفي سنة ١٨٧ هـ (طبقات النحويين للزبيدي ص ١٣٥، وبغية الوعاة ٨٢/١ و ٨٣، والاعلام ١٥٤/٧).

مر على عبد الله بن [ابي][1] اسحاق[2] فأنشده أياه فقال: علام ترفعه؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك[3]. وحكى ابو حاتم ان الفرزدق سئل: بم[4] رفعت «أو مجلف» فقال: سلوا عنه في يحك خصبيه في المسجد[5]. يعني: عبد الله بن أبي اسحاق. وكان عبد الله بن ابي اسحاق يعترضه في مواضع من شعره يلحنه فيها، فكان الفرزدق يتوخى صنعة هذه الأبيات المشكلة ليعنته بها فاذا سئل عنها أحال عليه.

---

(١) سقطت في و.

(٢) في الطبقة الثانية من طبقات النحويين البصريين. كان يميل الى القياس في النحو. وهو الذي قال فيه الفرزدق.

فلو كان عبد الله مولى هجوته ... ولكن عبد الله مولى مواليا

توفي سنة ١١٧ (طبقات النحويين للزبيدي ص ٢٥ - ٢٧).

(٣) في و: ما يسرك ويسوؤك والتصحيح من ل، د.

(٤) كذا في د. وفي و: لم. وفي ل: بما.

(٥) في و: حك خصيه في المسجد. وفي طبقات الزبيدي ص ٢٧: ابن هذا الذي يجر خصييه في المسجد.

باب ما يجزم من الجوابات

قال ابو القاسم: اعلم ان جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني[1]، والعرض، والجحد مجزوم. وقال في آخر الباب: وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوباً كان بغير الفاء مجزوماً[2].

قال المفسر: هذا الكلام على الاطلاق لا يصح، لأن «جواب الجحد» لا يجزم انما يكون منصوباً باضمار «ان»[3] بعد «الفاء» أو بالفاء نفسها على مذهب الجرمي والكوفيين[4]. وقد ذكرنا ما بين البصريين والكوفيين من الخلاف في ذلك وفي جواب النهي خلاف[5]. فسيبويه لا يجيز الجزم فيه فمنع ان يقال[6]: لا تدنُ من الأسد يأكلْكَ. لأنه يصير التقدير: ان لا تدنُ منه يأكلْكَ، فجعل[7] تباعده منه سبباً لأكله[8]. وروى عن الكسائي انه كان يجيزه ويقدره[9]: ان تدنُ منه يأكلْكَ [من غير ذكر حرف النهي][10] وفي القولين جميعاً نظر[11].

(١) سقطت في ل.
(٢) ينظر الجمل ص ٢١٧.
(٣) سقطت في ل.
(٤) كذا في ل، د، والانصاف ص ٥٥٧ (المسألة ٧٦). وفي و: او الفاء بعينها عند الجرمي والكوفيين. وتنظر ايضا المسألة ٨٢ ص ٥٩٣ من كتاب الانصاف.
(٥) كذا في ل، د. وفي و: من الخلاف في ذلك في جواب النهي...
(٦) في ل: فيمنع من ان يقول. وفي د: فيمنع من ان يقال.
(٧) في ل، د: فيجعل.
(٨) ينظر الكتاب ١/ ٤٥٧.
(٩) في و: وتقديره.
(١٠) سقطت في و.
(١١) كذا في ل، د: وفي و: وفي كلا القولين نظر فيهما جميعا.

بـاب الجـزاء

قال ابو القاسم: وحروف الجزاء «ان، ومهما، واذما، وحيثما، وكيف، وكيفما، وأين، وأينما، وأنّى، وأيان، ومن، وما»[1].

قال المفسر: هذا كلام[2]، مخرجه مخرج المجاز والتسامح، لأن هذه الأشياء كلها ليست حروفاً [. وانما إستجاز ان يسميها حروفاً][3] لعلتين:

احداهما: ان[4] ما كان منها اسمًا فانما يجزم لتضمنه معنى حرف الشرط ونيابته عنه، فلما ناب مناب الحرف استجاز ان يسميه حرفاً.

والثانية: ان الاسماء والافعال قد يجوز ان تسمى حروفاً، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى. وذكر في جملتها «كيف» وفي جواز الجزاء بها خلاف. قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله: «كيف تصنع أصنع» فقال: هي مستكرهة[5] وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء، لأن معناها على اي حال[6] تكنْ أكنْ[7]. قال السيرافي: وانما لم تجز المجازاة بكيف كما جوزي بغيرها من اسماء الاستفهام لعلتين:

احداهما: ان الاسماء التي يجازى بها ويستفهم لا شيء منها الا ويجوز ان يكون معرفة ونكرة، ويكون جوابه معرفة ونكرة، والمجازاة[به][8] على تقدير حرف الجزاء فيه. وذلك انك اذا قلت: اين زيد آتِهِ، فكأنك قلت: ان اعرف مكانه آته. ففي اي مكان كان

---

(١) كذا في الجمل ص ٢١٧. وفي و: ان ومن ومهما واذما وحيثما وكيف وكيفما واين واينما وأنى واي ومتى وما، وفي ل، د: ان ومهما واذما وحيثما وكيف وكيفما ومتى واين واي ومن وما (في د)، واين واي وانى ومن وما (في ل).

(٢) كذا في و، د. وفي ل: الكلام.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في و: هي منه بتكرهه. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١/ ٤٣٣.

(٦) كذا في ل، د، والكتاب ١/ ٤٣٣. وفي و: حالة.

(٧) ينظر الكتاب ١/ ٤٣٣.

(٨) سقطت في و.

وجب عليك اتيانه بعد معرفته. وكذلك اذا قلت: اين تكن اكن، كأنك قلت: ان تكن في السوق آكن فيها، وان تكن في مكان غيرها اكن فيه. فلما كانت مشتملة على الاسماء التي تقع بعد حروف المجازاة جاز ان يجازى بها اذا كانت مساوية لها فأما[1] «كيف» فلا تقع إلا على نكرة ولا يكون جوابها الا نكرة، فخالفت حروف الجزاء [فيما تقع عليه فلم يجاز بها لقصورها عن بلوغ معاني حروف الجزاء][2]

فهذه علة أبي العباس[3].

والعلة الثانية: انك اذا قلت: ايـن يكـن زيد آتِهِ. فقد شرطت على نفسك انك تساويه في مكانه، وتحل في محله، وهذا ممكن غير متعذر[4] وقوع الشرط عليه[5]. واذا قلت: كيف يكنّ زيدٌ اكنْ[6]، فقد ضمّنتَ أن[7] تكون على احواله وصفاته كلها[8]، وهذا متعذر[9] وقوعه، ويبعد[10] اتفاق شيئين من جميع جهاتهما جميع وفي[11] اوصافهما..

قال المفسر: هذا الذي ذكره السيرافي احتجاج الذين استقبحوا ان يجازى بكيف، واما الذين اجازوا ذلك وهم الكوفيون وبعض البصريين[12]، فقالوا: ان هذا الذي احتج به خصومنا لا يلزم، لأن قول القائل: كيف تكن اكن. عموم خرج مخرج الخصوص، لأن المخاطب يعلم انه لا يجوز ولا يمكن ان يكون على جميع احواله[13] من صحة وسقم وحياة وموت، وانه انما يشترط ان يكون على حاله فيما يمكن، كما ان الانسان اذا وعد صاحبه ان يجيئه ثم عاقه عن ذلك عائق من مطر او مخافة [عدو][14] او مرض لم يسم مخلفاً[15] لوعده،

(١) في ل، د: واما.
(٢) سقطت في و، ل.
(٣) كذا في د. وفي و: ابي القاسم، ولم اجد رأي المبرد هذا في المقتضب ولا في الكامل.
(٤) في د: متعدد.
(٥) سقطت في ل. وفي د: عليها.
(٦) كذا في ل، د. وفي و: كيف تكن اكن.
(٧) كذا في و، د. وفي ل: انك.
(٨) كذا في و، ل. وفي د: كليهما.
(٩) في و: يتعذر.
(١٠) في و: يفيد.
(١١) في و: في.
(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢ /١١٠ والاشموني ٤ /١٤.
(١٣) سقطت في ل.
(١٤) سقطت في و.
(١٥) في و: ناقصا.

لأن وعده انما كان [معلقاً](1) بشرط السلامة وارتفاع الموانع.

قالوا: وقد يوجد في الأزمنة والأمكنة مثل ذلك. الا ترى ان القائل اذا قال: متى تخرّج اخرجْ، واين تكنْ اكنْ. فانما يقع شرطه على ارتفاع(2) العوائق واتصال السلامة.

مســـألة

وذكر ابو القاسم في هذا الباب قول الله تعالى: «وان تُبْدُوا ما في انفسِكُم او تُخْفُوه يُحاسِبْكُم بهِ الله فيغفرُ لمن يشاءُ ويعذبُ منْ يشاء»(3)، ثم قال: (4) يجوز، في «يعذِبُ» الرفع والنصب والجزم(5).

قال المفسر: هذا كلام يوهم ان الاوجه الثلاثة انما تجوز في «يعذب» وحده، وهي جائزة في «يغفر»(6) ايضاً لا فرق بينهما في ذلك، فقد(7) تأملته في نسخ كثيرة فوجدته كذلك.

مسألة

وقال في هذا الباب: ولا يجازى بـ «اذ» حتى يضاف اليها «ما» فيقال: اذ ما تقصدني أقصدك(8).

قال المفسر: «اذ ما وحيثما» جميعا لا يجازى بهما حتى يضاف اليهما «ما»، ولا أعلم لأي(9) علةٍ ذكر احداهما وترك الأخرى، والمانع لهما من ان يجازى بهما انهما مضافتـان(10) الى الجملتين اللتين بعدهما والاضافة من شأنها أن تخصص وتوضح، والشرط موضوع على

---

(1) الزيادة من د. وفي ل: متعلقا.

(2) في و: فانما شرط على ارتفاع.

(3) سورة البقرة، الآية ٢٨٤.

(4) سقطت في و.

(5) ينظر الجمل ص ٢١٩.

(6) في و: فيغفر.

(7) في ل، د: وقد.

(8) ينظ الجمل ص ٢٢٣.

(9) سقطت في ل.

(10) في ل: مضافان.

الابهام ولا يجتمع في[1] شيء واحد ابهام وايضاح في حال واحدة فزيد عليها «ما» لتقطعها عن الاضافة وتهيئها للشرط.

ووقع في بعض نسخ الجمل[2]: ولا يجازى بها حتى يضاف اليها «ما»[3]. وقوله: وقد يجازى «باذا» في الشعر مما يدل على ان كلامه [انما هو][4] في «اذا» لا في «اذ»، وهو مذهب قوم من النحويين يرون المجازاة بها اذا زيد عليها «ما» كقول الشاعر:

فقامَ أبو ليلى إليها ابنُ ظالم
وكان اذا ما يسْلل السيفَ يضرب[5]

فتكون الأشياء التي لا[6] يجازى بها الا مع «ما» على[7] هذا المذهب ثلاثة. وأما سيبويه واصحابه فلا يرون المجازاة بها لا مع «ما» ولا دونها[8]، والعلة في ذلك عندهم ان الشرط ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون و «اذا» وقتها كائن لا محالة. الا ترى انك تقول: اذا طلعت الشمس فإتنا[9]، ولا تقول[10]: ان طلعت الشمس. وانما يجازي[11] بها عندهم في الشعر لمشاركتها حروف الشروط في انها بحاجة الى جواب كاحتياج الشرط الصحيح. والشيئان اذا تضارعا في بعض الجهات فقد يحمل بعضهما[12] على بعض. فما وقعت فيه «ان» موقع «اذا» قول الله تعالى: «لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين»[13]، وقوله تعالى: «أفان مات أو قتل انقلبتم على اعقابكم»[14] ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم حين

---

(١) في و: على.
(٢) كذا في د. وفي و، ل: ووقع في بعض النسخ.
(٣) في ل: ولا يجازى باذا حتى يضاف اليها ما. وفي د: ولا يجازى باذا حتى يضاف اليها ما.
(٤) الزيادة من ل، د.
(٥) قائله الفرزدق، ينظر ديوانه ١ /٢٧، والرواية فيه:
فقام ابو ليلى اليه ابن ظالم ....
والبيت من الطويل، والشاهد في قوله: اذا ما، فقد جوزى باذا بعد ان زيدت عليها (ما).
(٦) سقطت في ل.
(٧) سقطت في ل.
(٨) ينظر الكتاب ١ /٤٣٣.
(٩) في ل، د: فأتني.
(١٠) في ل، د: ولا يصح ان تقول.
(١١) سقطت في ل.
(١٢) في ل: بعضها.
(١٣) سورة الفتح، الاية ٢٧.
(١٤) سورة آل عمران، الاية ١٤٤.

وقف على القبور: «وإنا ان شاء الله بكم لاحقون»[1].

ومما وقعت فيه «اذا» موقع «ان» قول أوس بن حجر:

اذا انت لم تنزَعْ عن الجهلِ والخَنا
أَصَبْتَ حليمًا أو اصابَكَ جاهِل[2]

لأن النزوع عن الجهل والخنا[3] ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون، فليس هذا من مواضع «اذا» انما هو من مواضع «ان» فلذلك استجيز الجزاء بها.

(١) ينظر رياض الصالحين ص ١٣٤.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٩٩:

اذا انت لم تعرض عن الجهل والخنا

والبيت من الطويل.

(٣) الخنا: الفحش، وقد (خني) عليه من باب صدى، وأخنى عليه ... ي فحش (مختار الصحاح).

بـاب ما ينصرف وما لا ينصرف

قال ابو القاسم في هذا الباب: فأما[1] ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة اجناس، منها: «افعل» اذا كان نعتا نحو احمر واصفر وابيض واشقر وافضل منك واكرم منك[2]

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله في «أفعل» فاسد لا يستمر عليه القياس حتى بزيده شروطا وتقييدا، فيقول[3]: كل افعل اذا كان صفة ولم تحذف همزته او شيء من بنائه وما تتم [به][4] صفة[5] ولم تلحقه تاء التأنيث. فاذا قيد بهذه الشروط صح ان يقوم منه مقياس لا ينكسر[6]. وانما شرطنا [فيه][7] ان يكون صفة، لان منه ما يكون اسما فيخرج عن هذا الحكم نحو «أحمد، وأسلم». وشرطنا ان لا يكون محذوف الهمزة احترازا من: خير منك، وشر منك. وقلنا: او شيء من بنائه احترازا من قولنا: أحيّ[8]، في التصغير، «[وما كان مثله. وقلنا:][9] وما تتم به صفة، احترازا من «افعل» الذي يراد به المفاضلة كقولك: افضلُ منك. فانّ «من» اذا حذفت من هذا الصنف وكانت غير منوية ولا مرادة انصرف في النكرة، وان كانت منوية مرادة لم يغيره الحذف عن حكمه. وقلنا: ولم تلحقه تاء التأنيث، احترازا من: رجل أرمل، ونسوة اربع، لان هذا الصنف الذي تلحقه تاء التأنيث فيقال فيه

---

(١) كذا في ل،د، والجمل ص٢٢٥. وفي و: وأما.

(٢) ينظر الجمل ص٢٢٥.

(٣) في و: ويقول.

(٤) سقطت في و.

(٥) كذا في د. وفي و،ل: صفته.

(٦) في و: مقاييس لا تنكسر.

(٧) سقطت في و.

(٨) تصغير احوى. أقول: يجتمع في احوى عند تصغيرها ثلاث ياءات: احيّي. فالياء الاولى ياء التصغير، والثانية قلبت عن واو اجتمعت مع الياء الساكنة قبلها. والثالثة قلبت عن واو لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم حذفت الثالثة وقد نقل ابن سيده عن سيبويه قوله: «وكل اسم اجتمعت فيه ثلاث ياءات اولهن ياء التصغير فانك تحذف منهن واحدة» (اللسان) مادة (الحوة).

(٩) سقطت في و

«أرملة» [و«أربعة»](1) ينصرف في النكرة عند سيبويه(2)، واكثر البصريين(3). وانما يمنعون الصرف في النكرة منه ما كان مؤنثه على «فعلاء».

مسألة

قال ابو القاسم: ومنها كل جمع ثالث حروفه «الف» وبعدها حرفان، او ثلاثة احرف، او حرف مشدد، نحو: مساجد، ودنانير، ودراهم، وطواويس ودوابّ وشوابّ(4)، الا ما كان في آخره «هاء» التأنيث فانه ينصرف في النكرة نحو فرازنة(5).

قال المفسر: هذا الاصل ايضا مختل غير مطرد حتى يقول. الا ان تكون في آخره «هاء» التأنيث نحو: صياقلة أو «ياء» نسبة نحو: مدائني، اويكون منقوصا، نحو: غواشٍ وجوارٍ، أويقول ثلاثة احرف(6) اوسطها ساكن، لان هذا الجمع اذا لحقته «ياء» النسبة لحق بالاحاد(7) وفارقه معنى الجمع. واذا لحقته «تاء» التأنيث كان له نظير في الآحاد. فانصرف في النكرة. واذا كان منقوص الاخر ففيه خلاف، هل هو مصروف في حال الرفع والخفض أو غير مصروف.

مسألة

قال ابو القاسم: وأما ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فهو اثنا عشر جنسا منها: كل اسم اعجمي [كان](8) على اكثر من ثلاثة احرف نحو: ابراهيم واسماعيل وهرمز وفيروز(9)، فان كان على ثلاثة احرف انصرف في المعرفة والنكرة نحو: خش ودل وخان(10).

---

(1) سقطت في و.

(2) ينظر الكتاب 2/7. وكذلك ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص12.

(3) في و: واكثر النحويين.

(4) شوابّ: هو جمع شابة.

(5) ينظر الجمل ص225. وفرازنة اصله فرازين جمع فرزان، وهو معرب فرزان وهو من لعب الشطرنج (هو الملكة) انظر اللسان والقاموس. والهاء عوض عن ياء فعاليل كقنادلة وقناديل وزنادقة وزناديق ودهاقنة ودهاقين (انظر ص290،من كتاب المفصل في الوان الجموع).

(6) في ل،د: ويقول: أو ثلاثة احرف.

(7) كذا في و،د. وفي ل: بالاتحاد.

يقول الرضي: ... احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية (شرح الكافية 1/54. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص47).

(8) الزيادة من كتاب الجمل ص226.

(9) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص226: نحو ابراهيم واسماعيل وداوود.

(10) في الجمل ص226: نحو خش (اي ضهر) ودل (اي قلب) وخان (اي فندق).

قال المفسر: وهذا[1] الاصل ايضا تختل فيه اعتراض حتى يزاد فيه فيقال[2]: كل اسم اعجمي على اكثر من ثلاثة احرف، ووقع[3] في كلام العرب علما في اول احواله. وانما شرطنا فيه ان يكون علما (لأن العجمة عند النحويين لا يعتد بها ثقلا الا مع كون الاسم معرفة علما)[4]. واذا جاء شيء من الاعجمي الذي ليس بعلم غير مصروف، فانما امتنع من الصرف[5] لعلة اخرى غير العجمة نحو: سراويل، فان امتناعها من ان تصرف[6] ليس من اجل العجمة وانما المانع لها من الصرف كونها على صورة الجمع، أو[7] لانها جمع سروالة [8] [أو سروال][9].

قال الشاعر:

عـليـه مـن اللُّؤمِ سِـروالَـةٌ فـليس يـرقُ لِـمُـسْـتَـضْـعَـفِ[10]

وقال اوس بن حجر في منعها من الصرف:

اتى دونهَا ذب الـريـاد كـأَنَّـهُ فتًى فـارسيٌّ في سـراويـلَ رامِـحِ[11]

وكذلك «حمص» انما فارقت باب: خش ودل وخان لما فيها من التأنيث.

---

(1) كذا في و،د. وفي ل: هذا.

(2) كذا في و،د. وفي ل: فيقول.

(3) في ل،د: وقع.

(4) سقطت في ل.

(5) في ل،د: فانما يمنع الصرف.

(6) في ل،د: من الصرف.

(7) سقطت في و.

(8) قال السيرافي فيما نقل عنه في هامش الكتاب ١٦/٢: ومن الناس من يجعله جمعا لسروالة فيكون جمعا لقطع الخرق واعتمد هذا المذهب ابو العباس. وقال المبرد في المقتضب ٣٤٥/٣: ومن العرب من يراها جمعا واحدها سروالة وينشدون: عليه من اللؤم سروالة.

(9) سقطت في و.

(10) من المتقارب. في الخزانة ١١٣/١: أقول هذا البيت قيل مصنوع وقيل: قائله مجهول.

(11) في و: دارع. والتصحيح من ل،د، والخزانة ١١٧/١. لم اجد هذا البيت في ديوان اوس بن حجر الذي حققه الدكتور محمد يوسف نجم وقد نسبه صاحب الخزانة لتميم بن أبي بن مقبل، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام وقال: «هذا البيت من قصيدة لتميم يصف الثور الوحشي وضمير دونها لاتاه، والذب بفتح الذال المعجمة وتشديد الموحدة. قال في الصحاح هو الثور الوحشي ويقال له ذب الرياد لانه يرود اي يذهب ويجيء ولا يثبت في موضع. شبه الشاعر ما على قوائم الثور الوحشي من الشعر بالسراويل وهو من لباس الفرس ولهذا شبهه بفتى فارسي وشبه قرنه بالرمح ولهذا قال رامح اي ذو رمح.» والبيت في ديوان ابن مقبل ص٤١.

مسألة

وقال(1) في هذا الباب: ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل نحو: أحمد، ويزيد(2).

قال المفسر: هذا [الاصل] (3) يحتاج ايضا الى تقييد، لان شرطه: أن لا(4) يكون في الفعل المسمى به ضمير، لانه ان كان فيه «ضمير» صار حكاية، وخرج عن هذا الباب. ومن شرطه، ان لا يكون منقوص الاخر نحو رجل سمي(5) بيغزو ويدعو(6)، لانه ان كان هكذا انصرف وهو معرفة في حال الرفع والجر(7)، ولم ينصرف في حال النصب. ومن شرطه ان لا يكون فيه (8) اتباع نحو قولهم: الاسود بن يعفر، فان فيه خلافا بين النحويين(9).

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم في آخره «الف ونون» زائدتان نحو: سلمان وعمران ومروان(10).

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله ايضا غير صحيح(11) حتى يزاد فيه شروط فيقال: كل اسم في آخره «الف ونون» زائدتان وعدد احرفه زائد على الثلاثة وهو غير مضاعف، وليس له مؤنث على «فعلى»(12). وانما شرطنا ان يكون في آخره «الف ونون» زائدتان، لان «النون» (ان كانت)(13) غير زائدة انصرف نحو: «حسان» من الحسن.

---

(1) في ل،د: قال.

(2) ينظر الجمل ص٢٢٦.

(3) سقطت في و

(4) سقطت في و.

(5) في ل،د: يسمى.

(6) في ل،د: بيغز ويدع. انظر سيبويه ٢/٦٠، ونقل عنه الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف قال: (ص١١٦): قال سيبويه قال الخليل: اذا سميت رجلا يغزو ولم يكن في قول الخليل يونس الا يغزي بالياء. فاما الخليل فينون ويقول هذا: يغز كما ترى واما يونس فيقول: هذا يغزي بغير تنوين.

(7) في ل: الجزم.

(8) سقطت في ل.

(9) يقول الرضي في شرح الكافية. وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر (انا ابن جلا وطلاع الثنايا) اي انا ابن رجلا جلا..... وفيه ضعف لان الموصوف مجمل لا يقدر لا شرط نذكره في باب الصفة (١/٦٤).

(10) كذا في الجمل ص٢٢٦. وفي و: حمران. وفي ل،د: حمدان

(11) كذا في و،د. وفي ل: ايضا هذا الاصل الذي اصله غير صحيح

(12) في ل،د: على وزن. اقول. لانه علم ولان فعلى تكون مؤنثا لفعلان لصفة

(13) سقطت في ل.

وشرطنا ان يكون عدد حروفه[1] اكثر من ثلاثة، لانه ان لم يكن كذلك انصرف نحو رجل سميته[2] بسنان وبيان ويدان ودمان[3] في مذهب من اجراهما مجرى المفرد ولم يجرهما مجرى التثنية[4].

وشرطنا ان يكون غير مضاعف، لانه ان كان مضاعفا[5] نحو: جنجان ودندان[6] فهو «فعفال» [7] كفضفاض ورضراض، وليس «بفعلان». وشرطنا ان لا يكون له مؤنث على «فعلى» لانه ان كان له مؤنث على «فعلى» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم مؤنث[8] على اكثر من ثلاثة احرف لا علامة فيه للتأنيث نحو: سعاد وزينب[9].

قال المفسر: هذا الاصل ايضا لا يصح حتى يزاد فيه شروط[10] فيقال: كل مؤنث كان[11] على اكثر من ثلاثة احرف ولا علامة فيه للتأنيث، وليس اصله التذكير وتأنيثه حقيقي. فاذا قيد هذا التقييد[12] كان اصلا يستمر عليه القياس، ولم ينصرف في المعرفة لمذكر كان او لمؤنث.

وانما قلنا: وليس اصله التذكير، لانك ان سميت بـ «طالق وحائض» لم تصرف[13] في المؤنث وصرفت في[14] المذكر، وان كانت هذه الصفات خاصة بالمؤنث، لانها مذكرة

---

(١) سقطت في ل. وفي د: ان يكون عدده.

(٢) في ل،د: يسمى.

(٣) في ل: بسنان وبنان ودمان. وفي و. بستان وبنان ويدان ودمان. اقول: سنان وبيان كل منهما مفرد وقبل الالف والنون فيه حرفان. ويدان ودمان كل منهما مثنى مفرده محذوف اللام.

(٤) في ل،د: ولم يحك التثنية.

(٥) سقطت في ل.

(٦) مثل المؤلف بهاتين الكلمتين ليبين شكل ترتيب الحروف. لانه سيمثل بعد ايراد الوزن.

(٧). في ل: فعفل وفي و،د: فعلال وكلاهما غير صحيح، والصحيح ما أثبتناه.

(٨) كذا في ل، والجمل ص٢٢٨. وفي و،د: ومنها كل مؤنث.

(٩) ينظر الجمل ص٢٢٨.

(١٠) في ل،د: حتى يزاد شروطا.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و،د وفي ل: هذا القيد.

(١٣) كذا في و،د وفي ل: لم ينصرف.

(١٤) سقطت في و.

الصيغ[1]، فلم يعتد بالتأنيث العارض فيها. وقلنا: وتأنيثه حقيقي، لانك اذا سميت بـ«نساء وإماء» صرفت في المذكر؛ لان التأنيث تأنيث جمع[2] فلا[3] يعتد به ولم ينزل الحرف الرابع منزلة علامة التأنيث.

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم معدول عن «فاعل» الى «فعل» في حال التعريف نحو: عمر وقثم[4].

قال المفسر: هذا الاصل[5] [ايضا][6] يحتاج الى تقييد وايضاح، لان «فعل» الذي لا يستعمل الا في النداء[7] خاصة[8] نحو قولهم: يا فُسَق ويا غُدَر، اذا سمي به انصرف على كل حال، لانه انما عدل في النداء، فاذا سمي به وجب ان ينصرف، لأنه قد فارق الحال التي[9] كان[10] فيها[11] معدولا.

وكان ابو الحسن الاخفش يجري «كتع» و«جمع» هذا المجرى اذا سمي بهما؛ لأنهما قد فارقتا[12] باب التأكيد.

وأما سيبويه فقال: سألت الخليل عن «جُمع وكُتع»، فقال: هما معرفتان[13] بمنزلة «كلهم»، وهما معدولتان عن جمع جمعاء وجمع كتعاء[14]، وهما منصرفتان[15] في النكرة[16].

---

(1) في و: الطبع.

(2) في ل: لانه تأنيث جمع. وفي و: لان التأنيث جمع.

(3) في ل،د: فلم.

(4) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص٢٢٨: نحو عمر وزفر وقثم وزحل.

(5) في ل،د: الفصل.

(6) سقطت في و.

(7) كذا في و،د. وفي ل. لان فعل الذي يستعمل فيه الا في النداء

(8) سقطت في ل،د.

(9) في و: الذي.

(10) كذا في و،د. وفي ل: قد كان.

(11) في و: فيه.

(12) في ل،د: فارقا.

(13) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١٤/٢: هما معرفة

(14) كذا في الكتاب ١٤/٢. وفي و: وهما معدولتان عن جمع وكتع وهما جمع جمعاء وكتعاء. وفي ل، د: وهما معدولتان عن جمع جمعاء وكتعاء.

(15) كذا في و: وفي ل،د، والكتاب ١٤/٢: وهما منصرفان

(16) ينظر الكتاب ١٤/٢.

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي مما لا مثال له في الاسماء(1).

قال المفسر: يحتاج هذا الصنف ايضا الى تقييد(2) فيقال: مما لا مثال له في الاسماء، ولا ضمير فيه، لانه ان كان فيه ضمير خرج الى باب الحكايات. وكان عيسى بن عمر لا يصرف الفعل الماضي اذا سمى به وان كان له مثال(3) في الاسماء، ويحتج بقول سحيم بن وثيل(4):

انــا ابـنُ جَـلَا وطــلّاع الثَّـنــايــا   متى أَضَــعِ العِمـامَــةَ تَعْـرِفُـوني(5)

ويقول العجاج(6):

لاقــوا بــهِ الحُـجّــاجَ والأصـحــارا   بــه ابـنُ أَجْـلى وافَقَ الأَسْـفـارا(7)

وكان سيبويه يذهب فيما كان من مثل هذا الى انه من باب الحكاية(8)، وان في الفعل ضميرا مسترا فصار بمنزلة الجملة التي تحكى من نحو قول الاخر:

كَـذبـتُـمْ وبـيـتِ الـلهِ لا تـنـكـحـونها
بـني شَـابَ قَـرْنـاهـا تصـرُّ وتحـلب(9)

---

(1): كذا في ل، والجمل ص٢٢٨. وفي د: ومنها كل اسم كان على بناء الفعل الماضي.

(2) كذا في د. وفي ل: تقييده.

(3) كذا في د. وفي ل: مثل.

(4) شاعر معروف في الجاهلية والاسلام (تنظر ترجمته في الخزانة ١٢٧/١ـ١٢٨).

(5) من الوافر، وهو من شواهد سيبويه ٧/٢. قال الاعلم: «الشاهد في امتناع (جلا) من التنوين لانه نوى فيه الفاعل مضمرا فحكاه لانه جملة، ولو جعله اسما مفردا لصرفه لان نظيره في الاسماء موجود، وعيسى بن عمر يرى ان لا يصرف شيئا من الفعل اذا سمي به وافق اسماء الاجناس او لم يوافق واحتج بهذا البيت. وهو عند سيبويه محمول على الحكاية (الكتاب ٧/٢).

(6) هو عبد الله بن رؤبة. يقال اشعر الناس العجاجان اي رؤبة وأبوه وهما راجزان مشهوران من رجاز الاسلام (العيني على الخزانة ٢٦/١).

(7) ينظر ديوانه ص٢٣ طبعة اوروبا. ذكره البغدادي في الخزانة ١٢٤/١ وقال: «وقوله لاقوا به اي بذلك المكان وقوله والاصحارا اي وجدوا به ابن اجلى كما تقول لقيت به الاسد، وقوله وافق الاسفارا اي واضحا مثل الصبح». والشاهد في قوله: ابن اجلى. فقد قيل فيه ما قيل في سابقه.

(8) ينظر الكتاب ٧/٢.

(9) استشهد سيبويه بالشطر الثاني منه في باب (ما ينصرف من الافعال اذا سميت به رجلا) ٧/١. واستشهد به تاما في موضعين آخرين من الكتاب ٢٥٩/١ و٦٥/٢ وهو في جميعها غير منسوب لقائل. والشاهد في قوله: بني شاب قرناها فانه محمول على الحكاية كالتي قبله وهو غير منسوب ايضا في المقتضب للمبرد ٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١، والخصائص لابن جني ٣٦٧/٢. والبيت من الطويل وقد نسبه ابن منظور في اللسان (قرن) الى الاسدي.

وقول الراجز:

والـلـهِ مـا لـيـلِي بـنَـامَ صـاحـبُـهُ ولا مخـالط اللـيـان جـانـبُـه[1]

واحتج عليه ايضا بأن قال: سمعنا العرب تصرف «كَعبا» اسم رجل، و«كعب» من «الكعبة» وهو العدو مع تقارب الخطا[2].][3]

مسألة

قال (ابو القاسم)[4] [في هذا الباب][5]: ومنها كل اسمين جعلا اسما واحدا نحو: حضر موت، وبعلبك، ورام هرمز[6].

قال المفسر: أما[7] هذا الذي قاله[8] فانما[9] هو في لغة من يفتح الاول [ويجعل الاعراب في الاسم الثاني][10]. (ومن العرب من يبني الاول والثاني على الفتح ويجعلهما كخمسةَ عشرَ)[11]. ومن العرب من يجعل الاعراب في الاسم[12] الاول ويضيفه الى الثاني (ويصرف الثاني)[13] الا ان تكون فيه علة تمنع الصرف، فهذا الضرب خارج عن هذا الحكم (الى حكم آخر)[14].

---

(١) كذا في ل، والخزانة ١٠٦/١. وفي د، والخصائص ٣٣٦/٢، والخزانة ١٠٦/١ (رواية اخرى):

والـلـه مـا زيـد بـنـام صـاحـبـه...

ورواه العيني في هامشه على الخزانة:

عـمـرك مـا لـيـلى بـنـام صـاحـبـه..

وقال: لم اقف على اسم راجزه (الخزانة ٣/١). قال البغدادي: ان حرف الجر داخل على محذوف اي بمقول فيه نام صاحبه فحذف القول وبقي المحكي به. واللبان بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر لان بمعنى اللين يقال: هو في ليان من العيش اي في نعيم وخفض (الخزانة ١٠٦/١ و١٠٧).

(٢) ينظر الكتاب ٧/٢.

(٣) سقطت هذه المسألة في و.

(٤) سقطت في د.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في ل.د. والجمل ص٢٢٨. وفي و: بمعنى كرب وبلال أباد.

(٧) سقطت في ل.د.

(٨) في د: قال.

(٩) في ل.د: انما.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل.د. ينظر الاشموني ٢٥٠/٣

(١٢) سقطت في ل.د.

(١٣) سقطت في ل. ينظر باب الشيئين اللذين ضم احدهما الى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد في الكتاب ٤٩/٢. وينظر المقتضب ٢٠/٤.

(١٤) سقطت في و.

باب
اسماء[1] القبائل والاحياء
والسور والبلدان

قال ابو القاسم في هذا الباب: اعلم ان كل شيء قصدت به قصد «قبيلة» أو «أم»[2] لم ينصرف في المعرفة وانصرف[3] في النكرة. وما قصدت به قصد «حي» أو «أب» انصرف في المعرفة والنكرة، تقول من ذلك: هذه تميم، (وهذه أسد)[4]، وهذه سدوس وتغلب وطيّء [فلا تصرف اذا اردت القبيلة واذا[5] اردت الحي صرفت فقلت: طيء وتميم وتغلب][6].

قال المفسر: ليس لتغلب ها هنا مدخل لانها لا تنصرف اردت بها «القبيلة» او اردت بها «الحي» لانه ان ذهب بها[7] الى القبيلة ففيها ثلاث علل: التأنيث، والتعريف، ووزن الفعل. وان ذهب بها [الى][8] الحي[9] ففيها علتان: التعريف، ووزن الفعل فلا يصرف[10]، (واذا اردت القبيلة وان أردت الحي صرفت فقلت: تغلبٌ وتميمٌ، طيءٌ)[11].

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: فاذا قلت: هؤلاء من بني سدوس[12] او من بني تميم

---

(١) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ٢٢٩

(٢) كذا في و، د، والجمل ص ٢٢٩. وفي ل: امرأة.

(٣) كذا في ل، د، والجمل ص ٢٢٩ وفي و: وينصرف.

(٤) سقطت في الجمل ص ٢٢٩، وهي موجودة في النسخ المخطوطة.

(٥) كذا في ل، د. وفي الجمل ص ٢٢٩: فان.

(٦) سقطت في و. ينظر الجمل ص ٢٢٩

(٧) في ل، د: لانك ان ذهبت بها.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل، د: وان ذهبت الى الحي.

(١٠) فلا يصرف سقطت في ل، د.

(١١) ورد ما بين القوسين في و وحدها، وقد كتب الناسخ ازاء هذه العبارة في الحاشية هذه الجملة في هذا الكلام نظر.

(١٢) كذا في و، د، والجمل ص ٢٣١ وفي ل: هؤلاء من اسد.

وما اشبه ذلك[1]، فالصرف لا غير، لانك تقصد[2] قصد الاب[3].

قال المفسر: ظاهر كلام ابي القاسم ان كل ما قيل فيه: «بنو فلان» انصرف، لانه كلام مطلق لا تقييد فيه، وذلك غير صحيح انما يجب الصرف اذا لم يكن في الاسم المضاف اليه علة تمنع الصرف. فاذا كانت فيه علة مانعة من الصرف لم ينصرف وان اريد به الأب[4]. الا ترى انك تقول: «بنو أعصر وبنو تغلب» فلا تصرف وان كنت تريد الاب كما تقول: «بنو باهلة» قال طرفة:

من بني بكرٍ اذا ما نسبوا   وبني تغلب ضرابي البُهم[5]

وأما «سدوس» فكان سيبويه يذهب الى انه اسم مذكر. قال:

وتقول[6]: «بنو سدوس» فتصرف[7]، وكذلك «بنو سلول»[8]، (وغلطه[9] ابو العباس محمد بن يزيد في ذلك، وقال: انما سدوس اسم امرأة فاذا قلت: من بني سدوس، لم تصرف،وكذلك سلول[10])[11]. وتابعه على ذلك ابو اسحاق الزجاج.

وقال ابو سعيد السيرافي: لم يغلط سيبويه فيما قال، أما «سدوس» فذكر محمد بن حبيب[12] في كتاب «مختلف القبائل ومؤتلفها» اخبرنا بذلك ابو بكر الحلواني عن ابي سعيد السكري عنه قال: سدوس بن دارم بن مالك[13]،وسدوس بن شيبان (بن ذهل بن ثعلبة

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣١: وما اشبهه.

(٢) كذا في د، والجمل ص ٢٣١. وفي و: لانك انما تقصد. وفي ل: لانك لم تقصد.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٣١.

(٤) في و: فاذا كانت فيه علة تمنع الصرف فان اردت به الاب لم تصرف.

(٥) من الرمل، ينظر ديوانه ص ١٠٦. قال الاعلم الشنتمري: وقوله ضرابي البهم اي مقدمين على الاقران نضربهم بالسيوف. والبهم جمع بهمة وهو الذي لا يدري كيف يؤتى له لما يعلم من نجدته.

(٦) في ل، د: وقال تقول.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٢٦/٢: واذا قلت هذه جذام فهي كسدوس فاذا قلت من بني سدوس فالصرف لانك قصدت قصد الاب.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: وكذلك سلول. ينظر الكتاب ٢٥/٢.

(٩) في د: وغلط.

(١٠) قال المبرد في المقتضب ٣٦٤/٣: «ورقاش امرأة، وكذلك سلول وسدوس فليس من هذا مصروفا الا في نكرة، وانما ذلك بمنزلة باهلة وخندف وان كان في باهلة علامة تأنيث».

(١١) سقطت في ل.

(١٢) هو ابو جعفر محمد بن حبيب، من علماء بغداد باللغة والشعر والاخبار والانساب له من التصانيف: النسب، والامثال على افعل ويسمى المنمق، ومختلف القبائل ومؤتلفها، وغير ذلك. توفي سنة ٣٤٥. (بغية الوعاة ٧٣/١ و ٧٤).

(١٣) كذا في و، وجمهرة انساب العرب ص ٢٢٩ وفي مختلف القبائل ص ٤. وفي ل، د: ملك.

بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل[1] وفي طيء سدوس)[2] بن أصمع ابن أبيّ عبيد بن ربيعة بن نصر بن سعد بن نبهان[3]

واخبرنا ابو محمد السكري عن علي بن عبد العزيز عن ابي عبيد عن هشام بـن محمد الكلبي[4] في نسب بني تميم: سدوس بن دارم في من عدّ من دارم. وأما سلول، فقال ابن حبيب في نسب قيس سلول بن مرّة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن[5] [وفيهم يقول الشاعر:

وإنـا انـاسٌ مـا نَـرى القَتْـلَ سبَّةً   اذا مـا رأتْـهُ عـامـرٌ وسَـلُول[6]

يريد عامر بن صعصعة. (وسلول بن مرة بن صعصعة)[7]][8].

قال: وفي قضاعة سلول[9] بنت ريان بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك[10] ابن كنانة بن القين بن جسر. وفي خزاعة سلول بن كعب بن عمرو بـن ربيعة بن حارثة[11]

قال المفسر: قد صح بما ذكره السيرافي ان قول سيبويه[12] صحيح وان ما قاله ابو العباس صحيح.

وقد انشد ثعلب لامرئ القيس:

اذا كـنـتَ مـفـتـخِـرا فـفـاخِـرْ   ببيتٍ مثـل بيـت بـني سَـدُوسـا
ببـيـتٍ تـبـصـرُ الـرؤسـاءَ فـيـهِ   قـيـامـا لا تُـنـازع او جُـلوسـا[13]

---

(١) ينظر ابن حبيب ص ٤.

(٢) سقطت في ل.

(٣) ينظر ابن حبيب ص ٤.

(٤) هو ابن المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي النسابة الكوفي. كان من اعلم الناس بعلم الانساب، وله كتاب «الجمهرة» في النسب وهو من محاسن الكتب في هذا الفن، وله تصانيف كثيرة، منها: كتاب حلف عبدالمطلب وخزاعة، وكتاب حلف الفضول وكتاب بيوتات قريش، توفي سنة ٢٠٤ (وفيات الاعيان ١٣١/٥- ١٣٣).

(٥) لم يذكر ابن حبيب (مرّة). ينظر مختلف النبائل ص ١٢.

(٦) من الطويل، وهو للسموأل بن عاديا، شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الاغاني (بولاق) ٩٨/١٩- ٩٩، ومقدمة ديوانه ص ٦٧- ٧٣، ورواية البيت فيه:

وانا لقوم لا نرى القتل سبة ....

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في و، د. وفي ل. وقال في قضاعة سلول.

(١٠) في ل، د: ملك.

(١١) في و: جارية. والتصحيح من ل، د، وابن حبيب ص ١٢.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د: ان ما قاله سيبويه.....

(١٣) كذا في و، د، والديوان ص ٣٤٤. وفي ل:

ببيت تبصر الروحاء فيه ....

والبيتان من الوافر

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: ومما غلب عليه ان يكون اسم الحي «معد» و «قريش» و «ثقيف» وكل شيء لا يجوز ان يقال[1] فيه: «من بني فلان» ولا «بنو فلان»[2].

قال المفسر: الغالب على هذه الاسماء ان يقصد بها الى الحي فتصرف وربما قصد بها القبيلة[3] فلم تصرف. قال عدي بن الرقاع[4]:

غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادَها[5]

وقال آخر في الصرف:

سمينُ قريشٍ مانعٌ منك[6] لحمَهُ وغثُّ قريشٍ حيثُ كان سمينُ[7]

وقال آخر في ترك صرف معد:

علم القبائلُ من معدَّ وغيرها أن الجوادَ محمَّدُ بنُ عُطاردِ[8]

وقال آخر فصرف:

فـأطولْ بأيسرٍ من معدٍ ونزوة
نزت بأيادٍ خلفَ دارِ مُرادِ[9]

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣١: ان تقول.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٣١.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: الى القبيلة.

(٤) هو عدي بن زيد بن مالك بن عثمان بن الرقاع، شاعر اسلامي. (تنظر ترجمته في السمط ص ٣٠٩).

(٥) من الكامل، استشهد به سيبويه ٢٦/٢ على ترك صرف قريش حملا على معنى القبيلة. واستشهد به المبرد على الامر نفسه في المقتضب ٣٦٢/٣. والبيت في مدح الوليد بن عبد الملك. والمساميح جمع مسماح وهو الكثير السماحة.

(٦) في ر: عنك. والتصحيح من ل، د، والكامل للمبرد ١١١٧/٣.

(٧) من الطويل، وهو في الكامل غير منسوب، والشاهد في صرف قريش حملا على معنى الحي.

(٨) في و: عطاء. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٧/٢. والشاهد في ترك صرف معد حملا على معنى القبيلة. والبيت من الكامل.

(٩) كذا في ل، د، والكامل للمبرد ٤٠٨/٢. وفي و:

باطول بجدا من معد ونـزوة
بدت باياد خلف ذار مراد

والبيت من الطويل، وهو من قصيدة ليحيى بن نوفل يهجو بها العريان ابن الهيثم بن الاسود النخعي.

وقال امرؤ القيس:

ولقد بعثتُ العنس(١) ثم زجرتُها
وَهنا وقلتُ عليك خير مَعَدِّ(٢)

وقال آخر في صرف ثقيف:

وما لثقيفٍ حين تذكرُ اولٌ   وما لثقيفٍ حين تذكر آخر(٣)(٤)

وقال آخر في منع الصرف:

فان رضِيَتْ ثقيفُ فذاكَ أحْرى
وان سَخِطَتْ ثقيفُ فما أُبالي(٥)

واما قول ابي القاسم(٦): [انه لا يقال: بنو قريش ولا بنو معد ولا بنو ثقيف]، (٧) فمنه متفق عليه ومنه مختلف فيه.

فأما «قريش» فلا يجوز فيها ذلك، لان قريشا [ليس أبا لهم(٨) ينتمون اليه، انما ابوهم النضر بن كنانة ومن لم يكن من ولده فليس بقرشي(٩). وانما قريش](١٠) لقب لهم، واختلف فيه، فقيل: لقبوا بذلك، لانهم كانوا تجارا لهم رحلتان رحلة في الشتاء الى الطائف ورحلة في الصيف الى الشام، فاشتق لهم اسم من «قرش يقرش» [اذا جمع](١١)

---

(١) في و: العيس. والتصحيح من ل، د، والديوان ص ٢٠٧.

(٢) من الكامل. والشاهد في صرف معد حملا على معنى الحي. والعنس الناقة الشديدة، وقوله «وهنا» يعني بعد هدء من الليل.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكامل ١٠٠/٣:

وما لكليب في المكارم اول   وما لكليب حين تذكر آخر

وقد نسبه المبرد فيه الى الفرزدق. والذي في ديوانه ٣١٦/١ هو:

فما لكليب في المكارم اول   ولا لكليب في المكارم آخر

(٤) سقطت في ل.

(٥) من الوافر، لم اقف على قائله.

(٦) في و: وأما قول امرىء القيس. والتصحيح من ل، د.

(٧) سقطت في و. وينظر الكتاب ٢٦/٢.

(٨) سقطت في د.

(٩) ينظر اللسان مادة (قرش).

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في و. وينظر اللسان مادة (قرش).

وقيل: بل كان لهم دليل يدل بهم اذا سافروا يسمى «قريشا» فغلب عليهم اسمه.
وقيل: «قريش» مأخوذ من «القرش» [والتقارش][1] وهو صوت السلاح اذا قرّع بعضها بعضا، سموا بذلك لحرب كانت بينهم، وقيل: «قريش» دابة من دواب البحر تخافها دواب البحر كلها[2]، فسميت «قريش» بها، لانها اشرف العرب، وانشدوا في مصداق ذلك.

وقـريشٌ هـي التي تسـكنُ البَحْـ ـرَ بهـا سُمِّيَتْ قُـريش قُـرَيشـا[3]
تـأكـلُ الـغَـثَّ والـسَّـمـينَ وْلا تَتْـرُكُ فيه[4] لـذي جناحَـينْ رِيشـا[5]

وقال ابو العباس محمد بن يزيد: قد[6] اختلف الناس في هذه التسمية لاي معنى وقعت الا ان الثبت عندنا انها[7] انما وقعت لقصي بن كلاب، ولذلك قال اللهبي[8]:

.... وبـنـا سُمّيَتْ قـريش قـريشـا[9]

أراد ان قريشا جمعهم، وفي هذا يقول بعض الشعراء:

ابـوكـم قُصـيٌّ كـانْ يُـدْعـى مُجَـمِّـعـا
بـه جَمَّـع الـلهُ القـبـائِـلَ مِنْ فِـهْـرِ[10]

يقال: تقرش القوم (اذا تجمعوا)[11]. ومن القاب القبائل التي لا يقال فيها[12]: «بنو فلان»

---

(١) سقطت في و. قال ابن منظور: والقرشة: صوت نحو صوت الجوز والشن اذا حركتها. واقترشت الرماح وتقرشت وتقارشت: تطاعنوا بها فصك بعضها بعضا ووقع بعضها على بعض فسمعت لها صوتا (اللسان مادة قرش).

(٢) سقطت في ل، د. وينظر اللسان مادة (قرش).

(٣) من الخفيف، وقد استشهد المبرد بالشطر الثاني منه . المقتضب ٣٦٢/٣ ونسبه الى اللهبي. وقد ذكر البغدادي البيت بتمامه في الخزانة ٩٨/١ ونسبه الى المشمرخ بن عمرو الحميري وهو في اللسان مادة (قرش) غير منسوب.

(٤) كذا في و. وفي شواهد الكشاف ص ١٠٥: ولا تترك يوما..... وهما فيه منسوبان الى تبع.

(٥) سقط هذا البيت في ل، د.

(٦) سقطت في ل، د. وهي موجودة في و، والمقتضب ٣٦٢/٣.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و: المهلبي. والتصحيح من ل، د، والمقتضب ٣٦١/٣.

(٩) ينظر المقتضب ٣٦٢/٣ و ٣٦٢.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الخزانة ٩٨/١:

ابونا قصي ....

وقد نسبه البغدادي فيها الى الفضل بن العباس بن عتبة بن ابي لهب. والبيت من الطويل.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

«يحابر» وهو لقب لـ «مراد»[1] لقبوا بذلك، لانهم كانوا يأكلون «اليحابر» وهو[2] ضرب من الطير. وقيل: «اليحبور» ذكر «الحبارى»، وقيل: هي «الحبارى» بعينها قال الشاعر:

وقـد أمِـنَـتْـنِي بـعـد ذاكَ يحـابـر
بما [3]كنتُ أغشى المُنْدِيات[4] يحابرا[5]

ومن القاب القبائل [6] ايضا «سخينة» وهو لقب لقريش. قال حسان بن ثابت:

زَعَمَتْ سـخيـنـةُ ان سَتَغْلب ربهـا ولـيـغـلَبَنَّ مـغـالـبُ الـغـلّاب[7]

ومنها[8] «فشيشة»، وهو لقب لبني[9] العنبر بن عمرو بن تميم مشتق من قولهم: فششت الزق، اذا حللت وكاءه فخرج ما فيه من الريح، أريد بذلك خبثهم وجورهم[10]. قال الشاعر:

ذهبَتْ فشيشـة بـالاباعـرِ حَـوْلَنـا سرقـا فصبَّ على فشيشةَ أبحُر[11]

وأما «معد» فالصحيح انه ليس بلقب للحي وانما هو اسم ابيهم وهو معد بن عدنان

---

(١) قال ابن منظور: ويحابر: ابو مراد ثم سميت القبيلة يحابر (اللسان «حبر»).

(٢) في ل، د: وهي.

(٣) في و: كما. والتصحيح من ل، د، واللسان (حبر).

(٤) في و: المندمات. والتصحيح من ل، د، واللسان (حبر).

(٥) من الطويل وهو غير منسوب في اللسان في مادة (حبر).

(٦)) سقطت في ل.

(٧) من الكامل. لم اجده في ديوان حسان بن ثابت (طبعة صادر ١٩٦١). وقد نسبه ابن منظور في اللسان (سخن) الى كعب بن مالك، وقال قبله: وسخينة لقب قريش لانها كانت تعاب بأكل السخينة، وهو في ديوانه ص ١٨٢ برواية:

جـاءت سـخـيـنـة كـي تـغـالـب ربـهـا فـلـيـغـلـبـن مـغـالـب الـغـلاب

وقد اشار محقق الديوان في الصفحة نفسها الى اختلاف الروايات في هذا البيت وذكر فيها رواية موافقة لرواية ابن السيد. ينظر تخريج البيت في الصفحة ٢٩٨ من الديوان. وكعب هذا هو كعب بن مالك الانصاري شاعر اسلامي. تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه بتحقيق الدكتور سامي مكي العاني، بغداد ١٩٦٦. مطبعة المعارف.

(٨) في و: ومنه.

(٩) سقطت في ل.

(١٠)في ل، د: جبنهم وخورهم.

(١١)كذا في ل، د، واللسان (فشش)، وهو فيه غير منسوب. وفي و:

ذهـبـت فـشـيـشـة بالاباعـر حـولـنـا شـريـقـا فـصـب عـلى فـشـيـشـة ابـحـر

قال ابن منظور في اللسان في مادة (فشش) قبل البيت: وفشيشة بئر لحي من العرب، قال ابن الاعرابي هو لقب لبني تميم. والبيت من الكامل.

ابن أدد[1]، فجائز ان يقال: «بنو معد»، ويدل على [صحة][2] ذلك قول الشاعر:

عمـرتْ دارنَـا تِهـامَـةُ في الـدَّهـ ـرِ وفيـهـا بنـو مَعَـدٍّ حلـولا[3]

وأما «ثقيف»، فقيل: انه لقب للحي والقبيلة، وقيل: انه[4] لقب لابيهم يسمى قسي[5] بن منبّه بن بكر بن هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة[6] بن قيس عيلان بن مضر. وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال: ثقيف والنخع اخوان من اياد[7]، وقال: ثقيف هو قسي[8] بن منبه بن الليث[9] بن افصى بن دعمي[10] بن اياد، والنخع بن عمرو بن الطمثان[11] بن عوذ[12] مناة [بن يقدم][13] بن افصى. قال ابن عباس: فخرجا ومعهما عنز لهما يشربان لبنها فعرض لهما مصدق لملك اليمن فأراد اخذها فقالا له: انما نعيش بدرها، فأبى ان يدعها فرماه احدهما بسهم، فقتله، ثم قال لصاحبه: لا تحملني واياك ارض: قال: فاما النخع فمضى الى بيشة[14] فأقام بها. ورأى قسي[15] موضعا قريبًا من الطائف[16] فنزل به، فرأى جارية لعامر بن الضرب العدواني ترعى غنما له[17]، فطمع فيها، وقال[18] في نفسه: أقتل الجارية وآخذ الغنم، فانكرت الجارية منظره وقالت[19]: اني اراك خائفا[20] تريد قتلي وان فعلت ذلك قتلت، فدلته على مولاها، فأتاه، فاستجار به، فأجاره،

---

(١) قال ابن منظور في اللسان (عدد): ومعد: ابو العرب، وهو معد بن عدنان.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) من الخفيف. لم اقف على قائله.

(٤) في ل، د: هو

(٥) في و: قيس. والتصحيح من ل، د، والمقتضب ٣٦٢/٣، وجمهرة انساب العرب ص ٤٨٢، واللسان (ثقف)، والكامل للمبرد ٤٠٩/٢.

(٦) كذا في جمهرة انساب العرب ص ٤٨٢. وفي و: حفص وفي ل، د: حفصة.

(٧) في الكامل للمبرد ٤٠٩/٢: ويقال ان النخع وثقيفا اخوان من اياد.

(٨) في و: قيس. والتصحيح من ل، د، والعبارة فيهما هكذا: قال ثقيف هو قسي.

(٩) في ل، د: البيت.

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: دهمي. ينظر الجمهرة ص ٣٢٨ وابن حبيب ص ١٤.

(١١) في و: الطبسيان.

(١٢) في و: عبد.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) موضع. ينظر اللسان (بوش).

(١٥) في و: قيس. والتصحيح من ل، د.

(١٦) في و: الطريق. والتصحيح من ل، د، يدل على صحة ما فيهما الكلام الاتي بعد.

(١٧) في و: لها. والتصحيح من ل، د.

(١٨) في و: فقال.

(١٩) في و: فقالت.

(٢٠) في ل، د: جائعا.

وزوجه بنته(1) فاقام بالطائف فقيل: لله دره ما اثقفه حين ثقفه عامر وأجاره[2]، ولقب ثقيفا لذلك، فيصح على ما قال ابن عباس ان يقال[3]: «بنو ثقيف».

مسألة

وانشد ابو القاسم [في هذا الباب][4] للاخطل:

منهنَّ ايام صدقٍ قد عَرَفْتَ بها
ايامَ واسِطَ والايامَ من هَجَرا[5]

قال المفسر: هذا[6] خطأ من وجهين:

احدهما: انه رواه: «عرفت بها[7]» بضم التاء، وانما هو «عرفت» بفتحها[8].

والثاني: انه اسنده[9] الى الاخطل وانما هو للفرزدق في شعر رثى به عمر بن عبيد الله بن معمر[10]، وسنذكره في شرح الابيات [ان شاء الله تعالى][11].

مسألة

قال ابو القاسم في[آخر][12]هذا الباب: وتقول في اسماء السور: هذه هود، وهذه يونس، تريد سورة هود وسورة يونس[13].

---

(1) في ل: بنتها.

(2) كذا في و. وفي ل، د: حين ثقف عامر فأجاره.

(3) سقطت في ل.

(4) الزيادة في ل، د. وينظر الجمل ص٢٣١.

(5) من البسيط. لم اجده في شرح ديوان الاخطل الذي صنفه ايليا سليم الحاوي. وقد نسبه سيبويه في ٢٣/٢ الى الفرزدق، وهو في ديوانه ٢٣٥/١ هكذا:

منهن ايام صدق قد بليت بها ... ايام فارس والأيام من هجرا

والشاهد في ترك صرف هجر على ارادة البقعة والبلدة.

(6) كذا في و، ل. وفي د: في هذا.

(7) سقطت في ل، د.

(8) في ل: بفتح التاء.

(9) في ل، د: نسبه.

(10) ينظر ديوان الفرزدق ٢٣٥/١.

(11) الزيادة من ل، د.

(12) الزيادة من ل، د.

(13) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣٢ :وتقول في اسماء السور هذه هود وهذه يونس فتصرف هودا وان جعلت هودا اسم سورة لم تصرفه لانك سميت مؤنثا بمذكر فافهم ذلك.

قال المفسر: ذكرٍ «يونس» في هذا الموضع لا وجه له، لانه لا ينصرف في المعرفة سواء سميت به السورة او كان اسما للنبي عليه السلام، لانك ان عنيت [به][1] النبي ففيه علتان: إلتعريف والعجمة، وان عنيت[2] به السورة ففيه ثلاث علل: التعريف والعجمة والتأنيث.

---

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: سميت.

باب الاستثناء

قال أبو القاسم في هذا الباب [1]: وقد تكون «غير» نعتا فتتبع ما قبلها وذلك اذا لم تجز «إلا» في موضعها[2].

قال المفسر: هذا كلام يوهم [من سمعه][3] إن الاستثناء أملك بـ «غير» من الصفة وأن الصفة ليست لها أصلا[4]، والأمر بعكس ذلك، لأن الصفة أملك بها، لأنها ضد «مثل»، وإنما استعملت في مواضع من الاستثناء لمضارعتها «إلا» وذلك أن ما بعدها مخالف ما[5] قبلها كمخالفة ما بعد «إلا» (لما قبلها، ثم يفارقها معنى الاستثناء اذا لم تصح[6] في موضعها «إلا»، ومعنى الصفة لا يفارقها)[7] كقولك: مررت برجل غيرك [8].

---

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في و: وفي ل، د، والجمل ص ٢٣٦: اذا لم يجز في موضعها «الا».

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) في ل، د: ليست اصلا لها.

(٥) كذا في و، ل. وفي د: لما.

(٦) في د: يصلح.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الكتاب ٣٧٣/١ و ٣٧٤ و ٣٧٥.

باب النفي بـ «لا»

قال أبو القاسم في هذا الباب: [وإذا قلت:][1] لا رجل عندك ولا غلام، ولا مال لك عندي ولا ثوب[2]، فان شئت جعلت «لا» الثانية مثل[3] الأولى فنصبت بها بغير تنوين، وإن شئت جعلتها عاطفة فنصبت ونونت[4].

قال المفسر: لا يجوز أن تكون «لا» في هذا الموضع عاطفة وانما هي مؤكدة للنفي كالتي في قوله تعالى: «ما أشركنا ولا آباؤنا»[5] وإنما امتنع العطف بها ها هنا لعلتين:

احداهما: انك تجمع[6] بين حرفي عطف[7].

والثانية[8]: ان «لا» لا يعطف بها الا في الايجاب[9]. الا ترى انك لو قلت: ما قام زيد لا عمرو، لم يجز.

---

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في و. وفي ل: لا رجل عندك ولا مال عندك ولا ثوب. وفي د: لا رجل عندك ولا مال ولا غلام عندك ولا ثوب. وفي الجمل ص ٢٤٢ و ٢٤٣: لا رجل عندك ولا غلام ولا مال عندك ولا ثوب.

(٣) في و: هي. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٢٤٣

(٤) ينظر الجمل ص ٢٤٢، ٢٤٣.

(٥) سورة الانعام، الاية ١٤٨.

(٦) في و: انك لا تجمع. والتصحيح من ل، د.

(٧) كذا في و، ل. وفي د: انك تجمع حرفا عطف.

(٨) كذا في و، ل. وفي د: الثاني.

(٩) في ل، د: الا بعد الايجاب.

باب الاغراء

وقع في بعض[1] نسخ هذا الكتاب: ولا يجوز ان يغري بغائب[2]. وذلك غلط من واضع الكتاب أو من الناقل، لان الغائب يغري به الحاضر، ألا ترى انك اذا قلت. عليك زيدا، جاز أن يكون «زيد»[3] حاضرا أو غائبا، وإنما الممتنع أن تغري الغائب بغيره كقولك: عليه زيدا، ودونه الثوب[4].

(١) سقطت في ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٤٧، وفيه: ولا يجوز أن يغري بغائب لا يقال: دونه زيدا ولا عليه عمرا.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: عمرا.

باب
معرفة المعرب والمبني

انشد أبو القاسم في هذا الباب بيت[1] النابغة الجعدى[2]:

ويَصْهــل في مثــلِ جــوفِ الــطّوىّ صــهــيــلا يــبــيّن لــلمُــعــرب[3]

ثم فسره فقال: [يقول]:[4] اذا سمع صوته من له خيل عتاق[5] عراب علم أنه عتيق[6].

قال المفسر: هذا كلام صدر عنه من غير تأمل، وإنما كان الوجه أن يقول: اذا سمع صوته من له معرفة بالخيل العراب علم انه عتيق. وأما قوله: «من له خيل عراب» فعبارة فاسدة، لان الرجل قد يكون له خيل عراب ولا يكون له معرفة بها[7].

---

(١) في ل، د: قول.

(٢) هو قيس بن عبد الله، وقيل عبد الله بن قيس، وقيل حبان بن قيس، قيس بن عبد الله كان يقول الشعر في الجاهلية ثم تركه ثم عاد اليه بعد أن أسلم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٠٨/١، والخزانة ٥١٢/١، ومقدمة ديوانه ص (ز) وما بعدها).

(٣) من المتقارب، ينظر ديوانه ص ٢٣، والكامل للمبرد ٧٥٩/٢. والطوى: البئر المطوية، والمعرب: العالم بالخيل العراب.

(٤) سقطت في و.

(٥) لم ترد هذه الكلمة في ل، د، والجمل ص ٢٦٢.

(٦) ينظر الجمل ص ٢٦٢.

(٧) في د: ولا يكون عارفا بها. وفي ل: ولا عارفا بها.

باب الهجاء

قال أبو القاسم في هذا الباب: وأما قول الله تعالى[١]: «وقالوا آلهتنا[٢] خير[٣]» ففي أوله ثلاث ألفات، وكتبت في المصحف بألف واحدة وقد كتبها بعضهم بالفين فرقا بين الاستفهام والخبر[٤]. ومن كتبها[٥] بألف واحدة قال: النقط يأتي على ذلك[٦].

قال المفسر: أما قوله: أن في أوله ثلاث ألفات[٧] وأنه كتب في المصحف بألف واحدة فصحيح لا اعتراض فيه، لأن الأصل في أوله همزة وهي فاء الفعل[٨] فاذا جمع أدخلت «ألف الجمع» على «ألف الأصل» فقيل: «ألهة»[٩] بهمزتين كما تقول في جميع «اناء» «آنية» فتقلب «الهمزة» الثانية «ألفا» استثقالا لاجتماع الهمزتين[١٠]، ثم تدخل «ألف الاستفهام» التي يراد بها التقرير[١١] على «همزة الجمع» فتجتمع همزتان أيضا. فمنهم من يحقق الهمزتين، ومنهم من يسهل الثانية ويجمع في اللفظ[١٢] ثلاث ألفات. وكان يجب أن نكتبه[١٣] بالفين فرقا بين الاستفهام والخبر غير أن كتاب المصاحف اتفقوا على أن كتبوها بألف واحدة استثقالا لاجتماع الالفات. واختلفوا في الألف الباقية المصورة في المصحف. فذهب قوم الى انها «ألف الاستفهام» لأنها دخلت لمعنى، فلا يسوغ حذفها، وهو مذهب الفراء وأبي العباس ثعلب وأبي الحسن بن كيسان. وذهب قوم الى أن الباقية هي «ألف الجمع»، وهو مذهب

---

(١) كذا في و. وفي ل، د: فأما قول الله عز وجل. وفي الجمل ص ٢٧٥: جل وعز.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٧٥. وفي النسخ المخطوطة: آلهتنا.

(٣) سورة الزخرف، الآية ٥٨.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٧٥: وبعضهم يكتبها بالألفين فرقا بين الاستفهام والخبر.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٧٥: ومن كتبه.

(٦) كذا في ل، د، والجمل ص ٢٧٥. وفي و: فان النقط يدل على ذلك.

(٧) في ل، د: اما قوله أن في قوله عز وجل «وقالوا آلهتنا» ثلاث الفات.

(٨) كذا في و. وفي ل، د: لأن الاهـا (في ل) الهآء (في د) في أوله ألف مهموزة وهي فاء الفعل.

(٩) سقطت في و. وفي ل: فتقول آلهة بهمزتين.

(١٠) في ل، د: همزتين.

(١١) في ل، د: الذي يراد به التقرير.

(١٢) في ل، د: ويجتمع في الخط.

(١٣) في ل، د: فكان يجب ان يكتب.

الكسائي، وليست «ألف الاستفهام» لأنها زائدة ليست كالاصلية ولا كألف الجمع التي هي من صيغة الكلمة. وذهب قوم الى أنها الأصلية.

وأما قول أبي القاسم: ان في «آلهة» نقطتين، نقطة في قفا الألف تدل على الاستفهام، ونقطة بين الألف واللام في جبهة الألف (١)، فكلام لا يتحصل ولا يتخيل في بال ولا يتمثل، وهو مخالف لمذهب من أثبت ألفين، ولمذهب من اقتصر على واحدة، لأن المحصول من كلامه أنها ألف بين نقطتين وذلك شيء لا يمكن. ولولا تطويل الكتاب بما لا فائدة فيه لذكرت كيف يجب ان تكون صورتها في الخط على المذاهب المذكورة، ولكن الخط(٢) فيه(٣) أوضح من أن يحتاج فيه الى هذا، وأن كان أبو القاسم قد ذهب الى أن «الألف» المصورة الباقية هي(٤) «ألف الجمع» وأن قبلها نقطة تدل على الاستفهام، وبعينها نقطة تدل على التي هي فاء الفعل(٥).

والظاهر من كلامه أنه أراد هذا، وذلك(٦) خطأ، لأن «الألف الساكنة» لا تنقط، ولو كان أحد من القراء قد أدخل بين «ألف الاستفهام» و «ألف(٧) الجمع» «ألف فصل» كما يدخل بين الهمزتين المحققتين في نحو قول ذي الرمة:

أيــا ظـبـيــة الــوَعْــســاء بـيـنَ جُـلاجـلٍ
وبـيـنَ الـنَّـقـا آأنْـتَ ام امُّ سـالِمِ(٨)

لكان لأبي القاسم في ذلك(٩) متعلق، ولكن الذين ادخلوا ألف الفصل بين الهمزتين

---

(١) ينظر الجمل ص ٢٧٥.

(٢) في و، ل: الخط. والتصحيح من د.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فيها.

(٤) سقطت في د.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: وتسميتها نقطة يدل على أنها التي هي فاء الفعل، أقول: يقصد المؤلف بفاء الفعل فاء الكلمة.

(٦) في ل، د: فذلك.

(٧) في ل، د: همزة.

(٨) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٦٢٢، والكتاب ١٦٨/٢، والمقتضب ١٦٣/١، والرواية فيهما.

فيا ظبية الوعساء ... ...

والشاهد فيه ادخال الألف بين الهمزتين من قوله: «آأنت» كراهية لاجتماعهما كما أدخلت بين النونات في قولهم: «اضربنان» كراهية لاجتماعها. والوعساء رملة لينة؛ وجلاجل موضع بعينه، والنقا الكثيب من الرمل.

(٩) في ل، د: بذلك.

في نحو[1]: «أأنْذَرْتَهُمْ» لم يدخلوها في «آلهتنا»[2] كراهية من اجتماع[3] أربع الفات. وقد حملني طلب العذر لأبي القاسم في هذا والبحث عن شيء يمكن أن يوجه اليه كلامه على أن[4] توهمت أنه انما تكلم على قوله تعالى: «أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ»[5] في قراءة من قرأ بتحقيق الهمزتين[6] وادخل بينهما ألف الفصل[7] فافسد على ما توهمته [قوله:][8] ان النقطة الثانية في جبهة الألف.

(١) سقطت في ل.
(٢) سقطت في ر.
(٣) في ل، د، : لاجتماع.
(٤) في ر: اني.
(٥) سورة النمل، الاية ٦٠.
(٦) في ل، د: من حقق الهمزتين.
(٧) في ر: الوصل. والتصحيح من ل، د.
(٨) سقطت في ر.

باب
المقصور والممدود

قسم ابو القاسم المقصور والممدود قسمين: [قسم يدرك قياسا](١) وقسم يدرك سماعا ولا قياس له، ثم ذكر المقيس من المقصور والممدود، فلما فرغ(٢) منه قال: ومما يدرك من المقصور والممدود سماعا مما كثر ترداده في المخاطبات والمكاتبات(٣)، ثم ذكر في الذي قال انه مسموع ولا قياس له الفاظا كثيرة مما له قياس، فذكر فيه «التوى» الهلاك(٤)، وهذا من المقيس، لانه يقال: توي يتوى توى، وذكر فيه: «الجوى والطوى»(٥)، وهما مقيسان، لانه يقال: جوي يجوى جوى، وطوي يطوى طوى، وقد ذكره في المقيس ايضا، وذكر «الدّمى» وهو من المقيس، لانه يقال: دمية ودمى، كما يقال: عروة وعرى، وذكر «الجلا» وهو انحسار (٦) الشعر عن مقدم الرأس وهو من المقيس، لانه يقال: جلي يجلى جلا فهو اجلى وامرأة جلوى(٧)، وذكر فيها «النوى» جمع نواة، وهو مثل «حصى» جمع حصاة، وذكر فيه «الغوى»: بشم الفصيل، وهو مقيس يقال فيه غوى يغوى غوى(٨)، وذكر «اللّوى» في البطن و «الغبا» الجهل، وهما من المقيس، يقال: لوى يلوى لوى(٩)، وغبي يغبى غبا وغباوة(١٠)، وذكر «الكسى» جمع «كسوة» وهو مثل «عروة» و «عرى»، وذكر «الرّقى» جمع

---

(١) سقطت في و. ينظر الجمل ص ٢٨٠.

(٢) كذا في و، ل. وفي د: منهم.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٢: مما يكثر ترداده في الكتب والمخاطبة

(٤) في اللسان في مادة (توا): والتوى، مقصور: الهلاك. وفي الصحاح: هلاك المال.

(٥) قال الزجاجي في كتاب الجمل ص ٢٨٣: والجوى: فساد الجوف، والطوى: الخمص. وفي اللسان في مادة (جوا): والجوى، مقصور: كل داء يأخذ في الباطن لا يستمرأ معه الطعام. وفي مادة (طوى): والطوى: الجوع، والطيّان: الجائع. وقد طوى يطوى بالكسر طوى وطوى، عن سيبويه: خمص من الجوع.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٣: انحصار.

(٧) قال ابن منظور في اللسان (جلا): والجلا بالقصر: انحسار مقدم الشعر، كتابته بالالف مثل الجله، وقيل هو دون الصلع. وقد جلي جلا وهو اجلى.

(٨) وغوى الفصيل والسخلة يغوي غوى فهو غو: بشم من اللبن وفسد جوفه. اللسان مادة (غوى).

(٩) واللوى: وجع في المعدة، وقيل: وجع في الجوف، لوي بالكسر يلوي لوى مقصور فهو لو. اللسان مادة (لوى).

(١٠) غبي الشيء وغبي عنه غبا وغباوة: لم يفطن له. اللسان مادة (غبا).

«رقية»، وذكر «الفجى»: الفحج[1] وهو مقيس يقال فيه: فجي يفجى فجى[2]، وذكر «القنا» احد يداب في الانف وهو مقيس يقال منه: قني يقنى قنا، ورجل اقنى وامرأة قنواء[3]. قال سلامة بن جندل:

ليس بـأقْنى ولا أسْـفى ولا سـغِـل ....[4]

وذكر «الضوى»: الهزال، و «القوى»: جمع «قوة»، و «القذى»: قذى العين، و «القطا»: جمع «قطاة»، و «الفلا»: جمع «فلاة» و «الكرى» من النوم، و «كلى» جمع «كلية»، و «اللثى» جمع «لثة»، و «منى» جمع «منية»، و «النّدى» من قولهم: ارض ندية، وهذا كله من المقصور المقيس[5].

---

(١) في و: الفحع. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٢٨٣.

(٢) الفجا: تباعد ما بين الفخذين، وهو من الانسان تباعد ما بين ركبتيه، فجي فجى فهو أفجى والأنثى فجواء، وقيل: الفجا والفحج واحد. اللسان مادة (فجا).

(٣) القنا في الانف: طوله ودقة ارنبته مع حدب في وسطه. يقال رجل اقنى وامرأة قنواء، والفعل: قنى يقنى قنا. اللسان مادة (قنا).

(٤) هذا صدر بيت عجزه:

.... يسقى دواء قفيّ السكن مربوب

ينظر ديوانه ص ١٠٠، واللسان مادة (قنا). والاسفى: الخفيف شعر الناصية والذنب وهو السفا، وسغل: مهزول، ويقال: السغل سوء الغذاء واضطراب الخلق. والقفيّ: الذي يسقى اللبن ويؤثر به دون «السكن» وهم أهل البيت. والقفوة: الخاصة. ومربوب اي مصنح مربى.

(٥) ينظر الكتاب ٢/١٦١، وابن عقيل ٢/٤٣٧، والاشموني ٤/١٠٦.

ما يؤنث من جسد الانسان
ولا يجوز تذكيره

كل ما ذكره ابو القاسم في هذا الباب مؤنث لا يجوز تذكيره على ما حكى الا «الكف» و «العجز» و «الكراع»[1] فان في هذه الاعضاء الثلاثة خلافا.

أما «العجز» فالاشهر فيها[2] التأنيث، وحكى قوم فيها التذكير، ذكره[3] ابو جعفر ابن النحاس، وذكر ابن قتيبة ان «الكراع» تذكر وتؤنث، وذهب بعض النحويين الى ان «الكف» تذكر وتؤنث، واحتج بقول الاعشى:

ارَى منكم[4] أسيفاً كأنما يضمُّ الى كشْحَيه كفًّا مُخَضَّبا[5]

ورد ذلك اكثر النحويين. واختلفوا في تأويل بيت الاعشى، فمنهم من حمله على وجه الاضطرار[6]، ومنهم من قال: ذكر على معنى «العضو»، ومنهم من جعل «مخضبا» صفة لرجل او حالا من «الهاء» في «كشحيه»، أو من الضمير في «يضم». وقال بعضهم: انما الرواية: «يضم الى كشح بكفيه[7] مثقبا»[8].

وزاد غير ابي القاسم في هذا الباب: الرحم، والكتف، والفرسن وهي من البعير بمنزلة القدم من الانسان[9]، يقال: ان فرسنه لصلبة. وفي الحديث ان النبي ﷺ أتي بكتف

---

(١) ينظر الجمل ص ٢٨٨.

(٢) في و، ل: فيه.

(٣) كذا في و. وفي ل: وذكر ذلك. وفي د: وكذلك.

(٤) كذا في ل، د، والديوان ص ١١٥ واللسان مادة (خضب). وفي و، واللسان مادة (كفف) والكامل للمبرد ٢٥/١: منهم.

(٥) من الطويل. والمعنى: ارى بينكم رجلا قد ذهب به الغضب وأضناه الكمد، كأنما قد قطعت كفه.

(٦) يقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث (ص ١٧): وانما ذكره لضرورة الشعر ولانه وجده ليست فيه الهاء. والعرب تجترىء على تذكير المؤنث، اذا لم تكن فيه الهاء.

(٧) ينظر اللسان مادة (كفف).

(٨) في ل: يضم كشحيه بالكف شفيا. وفي د: يضم الى كشحيه بالكف منقبا. والتصحيح من الديوان طبعة كاير ص ٨٩ الهامش.

(٩) الفرسن: بالنون للبعير: كالحافر للدابة، قال ابن سيده: الفرسن طرف خف البعير انثى. حكاه سيبويه في الثلاثي. ... والجمع فراسن: اللسان مادة (فرس).

«مؤربة» فأكلها وصلى(١)، ولم يتوضأ. والمؤربة: التامة التي لم ينقص منها شيء(٢). قال الشاعر:

اني امرؤٌ بالزمانِ مُعْتَرِفٌ . علمني كيفَ تُؤْكَلُ الكَتِفُ(٣)

ومنها: «الخنصر» و«البنصر». والاشهر في «الابهام» التأنيث(٤) و«القلت»: الحفرة التي في اصل الابهام اذا رفعها الانسان، و«الاست»، ولذلك كنوها «ام سويد»(٥) و«ام عزم» [و «أم عزمل» و «أم عزمن»](٦).

فأما «الفرج» و«الدبر» فمذكران، وذكر ابن الاعرابي انه يقال: دبُرة الوادي بالهاء المؤخرة، وزعم بعضهم ان «الدبر» يؤنث(٧) واحتج بقول جرير يعير الفرزدق بضرطة ضرطها:

جلستَ الى ليلى لتَحْظى بِوَصْلِها(٨)
فَخانَكَ دبر لا يَزالُ يَخُونُ
فلو كنتَ ذا حزمٍ شَدَدْتُ وكاءَها
كما شدَّ خرتا للدلاصِ قيون(٩)

---

(١) كذا في و: واللسان (أرب). وفي ل، د: ثم صلى.

(٢) ينظر اللسان، مادة (أرب).

(٣) من المنسرح، لم اقف على قائله.

(٤) يقول الفراء: والاصابع اناث كلهن الا الابهام فان العرب على تأنيثها الا بني اسد او بعضهم فانهم يقولون هذا ابهام والتأنيث اجود وأحب الينا (المذكر والمؤنث ص ١٥- ١٦).

(٥) في اللسان في مادة (سود): والسويداء: الاست. وفي المادة نفسها وام سويد: هي الطَّبيجة. وفي مادة (طبج): ويقال لام سويد: الطبيجة والطبج استحكام الحماقة.

(٦) الزيادة من ل، د: وفي اللسان في مادة (عزم): وام العزم وام عزمة وعزمة: الاست. اقول: ولم يذكر صاحب اللسان الكلمتين الاخيرتين.

(٧) في و: مذكر. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الاغاني ٢١/٣٦٣: بقربها.

(٩) كذا في الاغاني ٢١/٣٦٤. وفي و: كما شددت حرق الدلاص قيون.

وفي ل، د: كما شد حرباء الدلاص قيون. قال المحقق في الحاشية: «الخرت: الثقب والدلاص توصف بها الدروع وهي الملساء اللينة. وفي مخطوط: كما سددت . . . . . كما سد حرباء الدلاص

وكان الفرزدق عند هربه من زياد قد نهض الى خفاجة[1] فجلس مع ليلى الاخيلية[2] يحادثها، فأقبل[3] توبة بن الحمير[4] فصرفت وجهها الى توبة، واقبلت عليه بحديثها، واعرضت عن الفرزدق، فشق ذلك عليه، وقال لتوبة: يا فتى هل لك في المصارعة، فقال له توبة: ما حاجتك الى هذا يا أبا فراس، فأبى الا ان يصارعه، فصرعه[5] توبة، فضرط[6] الفرزدق، وجلس وقد علاه الخجل، فقال له توبة وليلى: هذا أمر لم يحضره غيرنا، فلا تشغل بالك [به][7] يا أبا فراس، فنحن نستره، فقال: هيهات، كأني به قد اتصل بابن المراغة[8]، فقال: وأنشد هذين البيتين، فاتصل الامر بجرير، فقال كما قال الفرزدق حرفا بحرف[9].

وقد نظم بعض النحويين هذا الباب في شعر على ما ذكره ابو القاسم. وزاد [فيه][10] ثلاثة الفاظ نذكرها[11] فقال:

يا أيها[12] السائلي عن كل جارحة
في المرء تأنيثها في النحو يعتمد
العينُ والاذنُ والسنُّ التي علمت
والعضدُ نيطت اليها اصبعٌ ويَدُ
ثم الشمال ويمناها اذا بطشَتْ
بكفّها والقنا[13] يومَ الوغى قَصَد

(1) في و: عند هرمة بن زياد قد نهض الى جماعة (ينظر الاغاني ٣٦٧/٢١- ٣٦٤ ثقافة).

(2) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال، وقيل ابن الرحالة، وهي من النساء المتقدمات في الشعر من شعراء الاسلام (الاغاني ١٩٤/١١ ثقافة)، ومقدمة ديوانها.

(3) كذا في و، د. وفي ل: فقال.

(4) هو توبة بن الحمير بن حزن الخفاجي، شاعر اسلامي (السمط ١٢٠)، ومقدمة ديوانه.

(5) كذا في و، د. وفي ل: نصارعه.

(6) في ل، د: وضرط.

(7) سقطت في و.

(8) أراد جريرا.

(9) في ل، د: فقال البيتين كما قالها الفرزدق حرفا بحرف (ينظر الاغاني ٣٦٣/٢١- ٣٦٤ ثقافة).

(10) سقطت في و.

(11) في ل، د: لم يذكرها.

(12) كذا في و، د. وفي ل. يا سائلي.

(13) كذا في و، د. وفي ل: القفا.

من بعدها الضلع العَوْجا على كرشٍ
غرثى على قدمٍ عَجْلى بها تخد

والعقْب والرجل في ساقٍ الى فخِذٍ
والقلتُ والوركُ الجذلاء والكبد

والاست والرحم والقتب[1] التي عهدت
والكتْفُ من بعدُ فيها يكمل العَدَدُ

---

(١) قال الزجاجي في باب ما يؤنث من جسد الانسان ولا يجوز تذكيره ص ٢٨٨ : والقتب من اقتاب البطن وهي الامعاء وفي اللسان في مادة (قتب) : «القتب اكاف البعير وقد يؤنث والتذكير اعم ولذلك انثوا التصغير فقالوا: قتيبة. وقيل: القتب ما تحوّى من البطن اي استدار، وهي الحوايا. واما الامعاء فهي الاقصاب. وفي الحديث: فتندلق اقتاب بطنه.

باب [1]

ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان[2]

كل ما ذكره ابو القاسم في هذا الباب[3] مؤنث لا يجوز تذكيره كما قال الا «الموسى» فانها تذكر وتؤنث، وكان الكسائي يجعل وزنها «فُعْلى» مشتقة من: ماس يميس، اذا تبختر في مشيته، وأصل «الواو» فيها عنده «ياء» انقلبت واوا لانضمام ما قبلها كما تقول: «موقن» من[4] «ايقن». والبصريون يجعلون اشتقاقها من: أوسيت رأسه، اذا حلقته فيكون وزنه «مُفْعلا» و«الواو» أصل غير منقلبة من شيء[5]، وقال بعضهم: هي مشتقة من قولهم: أسوت الشيء، اذا اصلحته وعاينته فتكون «الواو» فيها مخففة من همزة، وذكر ابو العباس في الكامل ان «الذود» من الابل اكثر ما يستعمل في الاناث، ويجوز في غير المؤنث[6]، وزاد غير ابي القاسم في هذا الباب[7] «النعل» التي تلبس، و«النعل» ايضا الارض ذات الحجارة اذا طلعت عليها الشمس رأيتها تبرق، وفي الحديث «اذا ابتلت النعال فصلوا في الرحال»[8]. وقال امرؤ القيس:

كأنهم حرشفٌ مبثوثٌ بالجوِّ[9] اذ تبرقُ النِّعالُ[10]

وقال زهير:

تداركتما الاحلافَ قد ثلّ عرشها
وذبيان قد زلّت باقدامها النّعلُ[11]

---

(1) سقطت في د.

(2) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص٢٨٨: باب ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره.

(3) سقطت في ل.

(4) في ل،د: وهو من.

(5) ينظر اللسان مادة (موسى).

(6) في الكامل للمبرد ٦٣/١: والذود: القطعة من الابل، واكثر ما يستعمل ذلك في الاناث، ويجوز في السائر ومنه قولهم: الذود الى الذود ابل.

(7) سقطت في ل.

(8) في النهاية لابن الاثير ٨٧/٥ (فالصلاة) في مكان فصلوا

(9) في و: في القاع. والتصحيح من ل،د، والديوان ص١٩٣

(10) من مخلع البسيط، والحرشف الجراد ها هنا، والمبثوث: المتفرق والجو المنخفض من الارض كالوهدة، والنعال: ما استطال على وجه الارض من الحرة.

(11) من الطويل، ينظر ديوانه ص١٠٩ والاحلاف عبس وفزارة، وثل عرشها: اي اصابها ما كسرها وهدمها.

[والظئر][1] من النساء والابل، والعير، وهي الرفقة. قال الله تعالى: «ولما فصلت العير»[2]. وقال النابغة، ويروى لاوس بن حجر:

.... وما وداعك من قفّت به العير[3]

و«الفأس»، «الكرزين» وهما سواء، و«القدوم»[4]. قال النابغة الذبياني في «الفأس»:

أبى لي قبر لا يزال مُقابلي
وضربة فأسٍ فوق راسي فاقِره[5]

وقال ابن مقبل:

.... هوى قدوم القين حال نعالُها[6]

واسماء «الريح»[7] كلها مؤنثة الا «الاعصار» وهي ريح تصعد بالغبار من سفل الى علو[8]، قال الله تعالى: «فأصابها اعصار فيه نار فاحترقت»[9] وذلك نحو: الجنوب، والشمال، والدّبور، والقبول، والصّبا، والهيف، والنّعامى[10]، والازيب، وهي الشمال، والهيف: ريح حارة تهب من قبل اليمن فتيبس النبات وتجفف المياه، ولذلك قال ذو الرمة:

[وهيف تهيجُ البينَ بعد تجاوُزٍ
اذا نَفَحت من عن يمين المشارِق[11].

[(1) سقطت في و . قال ابن منظور: الظئر، مهموز: العاطفة على غير ولدها المرضعة له من الناس والابل. الذكر والانثى في ذلك سواء. اللسان مادة (ظأر).

(2) سورة يوسف، الاية ٩٤.

(3) من البسيط، وهو عجز بيت صدره: ودع امامة والتوديع تعذير. وهو للنابغة الذبياني. ينظر ديوانه ص٢٠٣. وهو مذكور ايضا في القسم الخاص بالمختلط من شعر أوس بن حجر في ديوانه الذي حققه الدكتور محمد يوسف نجم (دار صادر).

(4) في و: القدم. والتصحيح من ل.د. يدل على صحة ما فيهما الكلام الاتي بعد.

(5) من الطويل، ينظر ديوانه ص٢١٠. وفاقرة: قاطعة.

(6) هذا عجز بيت، صدره:

وتهوى اذا العيس العتاق تفاضلت ....

ينظر ذيل ديوان تميم بن ابي بن مقبل (٣٩) واللسان (فعل) والقين: الحداد. وحال: اعوج وزاغ عن حالته الاولى. ونعال الفأس والقدوم: نصابها، وهو العمود الذي يجعل في خرتها يعمل به.

(7) في ل: الرياح.

(8) كذا في و،ل. وفي د: وهي ريح تصعد بغبار من علو الى سفل. وفي اللسان في مادة (عصر): الاعصار والعصار ان تهيج الريح التراب فترفعه، والعصار الغبار الشديد.

(9) سورة البقرة، الاية ٢٦٦.

(10) النعامي بالضم على فعالي من اسماء ريح الجنوب لانها ابل الرياح وأرطبها. ينظر اللسان مادة (نعم).

(11) من الطويل، ينظر ديوانه ص٤٠٤.

و«النعامى» هي الجنوب. قال ابو ذؤيب:](١).

مرته النعامى فلم يعترف
خلافَ النَّعامى من الشام ريحا(٢)

والازيب: الشمال(٣)، قال الشاعر:

جَرَتْ بِهِ الريحُ(٤) الجنوبُ ذيولَها
وتَحُثُّه من بعدِ الجنوبِ الازيبُ(٥)

و«الاتان»: الحمارة، و«الاتان» صخرة تكون في الماء، قال الاعشى:

بناجيةٍ كأتانِ الثَّميلِ تُوفي(٦) السُّرى بعدَ أينٍ عسيرا(٧)

و«أجاء»(٨) جبل لطيء، قال امرؤ القيس:

أبَتْ أجأٌ ان تُسلمَ العامَ جارَها
فمن شاءَ فلينْهَضْ لها من مقاتلِ(٩)

والنوى: ما ينويه الانسان من السفر، قال الشاعر:

فألقتْ عَصَاها واستقرَّتْ بها النُّوى
كما قَرَّعينا بالأيابِ المُسافِرُ(١٠)

---

(١) سقطت في و.

(٢) من المتقارب، ينظر ديوان الهذليين ١٣٧/١ . ومرته النعامي اي استدرته واستنزلت ماءه. والنعامي الجنوب ولا يصفون المطر الا بها.

(٣) في ل،د: وهي الشمال. قال ابن منظور: الازيب: الجنوب هذلية، او هي النكباء التي تجري بين الـ).

(٤) سقطت في و.

(٥) من الكامل. لم اقف على قائله.

(٦) في النسخ المخطوطة: تقضي.

(٧) من المتقارب، ينظر ديوانه ص٩٧ . والناجية السريعة . الاتان: الصخرة تكون في الماء وتصيبها الشمس. الثميل: الماء الكثير. الاين: التعب والكلال. عسير تمسر بذنبها اي ترفعه.

(٨) في و: أجا. والزيادة من ل،د.

(٩) من الطويل، ينظر ديوانه ص٩٥ . قال شارح الديوان: أجا أحد جبلي طيء، وكان قد نزل به على جارية بن الثعل، واخبر عن (أجا) وهو يريد اهلها، اتساعا ومجازا.

(١٠) كذا في التاج في مادة (نوى). وفي اللسان (المادة نفسها): (استقر) مكان استقرت، والبيت منسوب فيهما الى معقر بن حمار وفي التاج قيل: هو للطرماح بن حكيم. والبيت من الطويل.

و«قدس»(١)، ولبنى(٢)، ويلملم، ويرمرم». اسماء جبال الغالب(٣) عليها التأنيث قال الشاعر:

سيكفيك الالهُ ومُسْنَمات · كجَنْدل لبن تطردُ الصلالا(٤)

وقال آخر:

ينمي وعيذهما الي ودوننا
شم فوارعُ من هضاب يَرَمْرَمَا(٥)

ويروى: «يلملما»(٦). قال الاصمعي: وأما «ثبير» فمذكر، [قال:](٧) وهي(٨) أربعة أثبرة: ثبير غيناء، وثبير الاعرج، وثبير الاحدب، وثبير كداء(٩)، وقيل فيه: أشرق ثبير كيما نغير(١٠)..

واسماء «الشمس» مؤنثة(١١)، وكذلك اكثر اسماء «الخمر» وفي «الخمر» خلاف نذكره في بابه ان شاء الله [تعالى](١٢)،وهذا الباب يتسع ويكثر ان ذهبنا الى تقصيه.

---

(١) في و: ضرير. قال ابن منظور. «وفي حديث بلال بن الحارث انه اقطعه حيث يصلح للزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم، هو بضم القاف وسكون الدال جبل معروف.».

(٢) في ل،د: لبن. وفي اللسان في مادة (لبن): ولبن، ولبنى، ولبنان: جبال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) من الوافر، وهو للراعي النميري عبيد بن حصين بن معاوية شاعر فحل من شعراء الاسلام (الخزانة ١/٥٠٢). ينظر ديوانه ص١٨٨، واللسان مادة (لبن). والصلال: امطار متفرقة، وقد جاءت في ل: الظلالا.

(٥) في الاصل: شم بوارع، والتصحيح من ياقوت: معجم البلدان (يرمرم) وقد ذكر شطر البيت الثاني ولم ينسبه.

(٦) في ل،د: يلملم.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: وهو. والتصحيح من ل،د، واللسان مادة (ثبر).

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان مادة (ثبر): وثبير حراء.

(١٠) ينظر اللسان مادة (ثبر).

(١١) كذا في و،د. وفي ل: مؤنث.

(١٢) سقطت في و،د.

باب
ما يؤنث ويذكر من اعضاء الحيوان(١)

ذكر ابو القاسم في هذا الباب: العنق(٢)، واللسان، والابط، والذراع، والمتن والعاتق(٣)، والقفا والضرس(٤).

قال المفسر: كان الأصمعي يزعم أنه لا يعرف في «العنق»(٥) إلا التذكير، وذكر ابو زيد(٦) وغيره أنه يذكر ويؤنث(٧)، وانشدوا لأبي النجم(٨)

في سـرطمٍ هـادٍ وعنق عَـرطْـل(٩)

وانكر ابو حاتم تأنيث «العاتق»، واجازه الفراء، وانشد:

لا صـلْحَ بيـني فـاعـلَمُـوهُ ولا   بـيـنـكُـمُ مـا حَمَـلَتْ عـاتِـقـي
سـيفـي ومـا كـنّـا بـنجـدٍ ومـا   قَـرْقَـرَ قمـرُ الـوادِ بـالشـاهِقِ(١٠)

---

(١) كذا في و. وفي ل،د، والجمل ص٢٨٩: باب ما يذكر ويؤنث من اعضاء الحيوان.

(٢) في و: العين. والتصحيح من ل،د، والجمل ص٢٨٩.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في الجمل ص٢٨٩: والظهر والضرس.

(٥) في و: العين. والتصحيح من ل،د. يدل على صحة ما فيهما الكلام الآتي بعد.

(٦) هو أبو زيد سعيد بن اوس بن ثابت الانصاري، كان كثير الرواية عن الأعراب، كثير النقل. له كتاب نوادر اللغة وكتاب الهمز. توفي سنة ٢١٥ (طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص١٨٢-١٨٣).

(٧) ينظر اللسان مادة (عنق).

(٨) هو الفضل بن قدامة. احد رجاز الاسلام المتقدمين في الطبقة الأولى (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٠٣، والخزانة ١/٤٩).

(٩) كذا في ل،د، واللسان مادة (عرطل). وفي و. في شرطة وعنق عرطل. والعرطل: الفاحش الطول المضطرب من كل شيء، وفي التاج (عرطل) نسبة الى ابي النجم:

يأوي الى ملط وكلكل   في سرطم هادٍ وعنق عرطل

(١٠) من السريع، وهما في اللسان في مادة (عتق) غير منسوبين الى قائل، وقبلهما:

لا نسب اليوم ولا خلة   اتسع الفتق على الراتق

قال ابن منظور: والعاتق: ما بين المنكب والعنق، مذكر وقد أنث وليس بثبت، وزعموا أن هذا البيت مصنوع. قال ابن بري: والعاتق مؤنثه واستشهد بهذه الابيات ونسبها لأبي عامر جد العباس بن مرداس وقال: من روى نسب الاول: اتسع الخرق على الراقع. فهو لأنس بن العباس بن مرداس (اللسان مادة عتق). وينظر الفراء (المذكر والمؤنث ص١٥).

ولم يعرف الأصمعي في «القفا» إلا التأنيث، وأنشد:

وما المَوْلى وان عَرِضَتْ قَفَاه   بأحمل للملاوم[1] من حمار[2]

والأفصح في «اللسان» التذكير، وهو لغة القرآن، قال الله تعالى: «واختلاف السنتكم والوانكم»[3]، ولا يجمع «فعال» على «أفعلة» إلا اذا كان مذكرا، فاذا كان مؤنثا يجمع[4] على «أفعل»، ولهذا من انث «اللسان» قال: «السن»[5]. قال الشاعر:

النحو يبسط من لسان الألكن   والمرء تكرمه اذا لم يَلْحَن
واذا طلبتَ من العلوم اجلّهَا   فأجلها منها مقيمُ الألسُن[6]

وقال يزيد بن الحكم الثقفي[7]:

لسانُكَ ماذِيٌّ وعينُك علقَمُ   وشرُّكَ مبسوطٌ وخيرُك مُنْطَوِي[8]

وقال ابو حاتم: زعموا ان «الضرس» يؤنث على معنى «السن» وانشدوا في ذلك:

فَفُقِئَتْ عينٌ وطَنَّتْ ضِرْسُ[9]

قال: فأنشدته الأصمعي، فقال: انما هو «وطنّ الضرس».

ومعروف[10] أن: «الأسنان، والأرحاء، والطواحن»، مؤنثة، «والأضراس

---

(١) في و: بالملاوم. والتصحيح من ل، د، واللسان مادة (قفا).

(٢) من الوافر، وهو في اللسان غير منسوب الى قائل. وفيه: «قفا: الازهري: القفا، مقصور، مؤخر العنق، الفها واو، والعرب تؤنثها، والتذكير أعم. ابن سيده: القفا وراء العنق انثى».

(٣) سورة الروم، الآية ٢٢.

(٤) في ل، د: جمع.

(٥) ينظر اللسان مادة (لسن).

(٦) من الكامل. ينظر الكامل ٣٦٨/١، وقد نسبها المبرد فيه الى اسحاق بن خلف البهراني عند الكلام على ما استحسن من اشعار المحدثين.

(٧) هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن ابي العاص الثقفي. شاعر أموي (ينظر السمط ص ٢٣٨، والخزانة ٥٤/١).

(٨) من الطويل، وهو من قصيدة اولها:

تكاشرني كرها كانك ناصح   وعينك تبدي أن صدرك لي دوى

ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص٢٣٧، والخزانة ٤٩٦/١، وروايته فيها:

لسانك لي أرى وعينك علقم   وشرك مبسوط وخيرك ملتوى

(٩) ينظر اللسان مادة (ضرس)، وهو منسوب فيه الى دكين. قال ابن منظور: وقال ابن سيدة الضرس السن، يذكر ويؤنث، وانكر الاصمعي تأنيثه وأنشد قول دكين: ففقئت . . . . فقال: انما هو وطنّ الضرس فلم يفهمه الذي سمعه.

(١٠) في ل، د: والمعروف.

[والأنياب][1]، والضواحك، والنواجذ» مذكرة، وقد ألغز بعض الشعراء[2] بهذا [فقال][3]:

وسرب ملاحٍ قد رأيتُ وجوهَه[4] انـاثٌ أدانيـه ذكـورٌ أواخِـرُهْ[5]

اراد «بالسرب» اسنان جارية رآها، وجعل الاداني منها اناثا، يريد «الثنايا، والرباعيات».

وقال[6] ابو حاتم: ثم سألت اعرابيا ن تأنيث: «العلباء، والأبط، والليت[7]»، فانكر ذلك، فقلت له: حكي لنا ان بعض العرب قال: رفع السوط حتى برقت[8] ابطه فقال: ليس هذا من العربية، انما هو حتى[9] وضح إبطه، والذي اشار اليه أبو حاتم انه حكاه عن العرب [هو][10] الفراء.

ومما يذكر ويؤنث من اعضاء الحيوان «الذفرى» وهو عظم خلف الأذن[11]، قال ذو الرمة:

لها ذنبٌ صافٍ وذِفْرى أسيلةٌ[12] وخدٌ كمرآةِ الغريبةِ أسجَحُ[13]

و«المعى» يذكر ويؤنث، والأشهر فيه التذكير، و«الروح» يذكر ويؤنث على معنى «النفس». قال الشاعر:

---

(١) سقطت في و.
(٢) في ل: الشعر.
(٣) سقطت في و.
(٤) في و: وجوهها. والتصحيح من ل، د.
(٥) من الطويل. لم اقف على قائله.
(٦) في و: قال.
(٧) هو صفحة العنق
(٨) في و. ابرق. والتصحيح من ل، د.
(٩) في و: ي. والتصحيح من ل، د
(١٠) سقطت في و. وانظر الفراء في المذكر والمؤنث ص٣١
(١١) ينظر الاصمعي. خلق الانسان ص١٦٨
(١٢) في و حربصة. والتصحيح من ل، د. والديوان ص٨٨
(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص٨٨
لها أذن حشر وذفرى وخد كمرآة الغريبة اسجح
قال شارح الديوان: «اذن حشر» اي محددة دقيقة و«ذفرى» العرق في قفا المعزى و[illegible]

فلا حفظَ الرحمنُ روحَكَ حيَّةً ولا هي في الأرواحِ حينَ تفيضُ[1]

و«النفس» مؤنثة، وقد تذكر على معنى «الروح»، وقد ذكرنا في باب ما يؤنث، من جسد الانسان، ولا يجوز تذكيره أن «الكف، والعجز[2]، والكراع، والابهام» فيها خلاف.

وقد ضمن بعض النحويين هذا الباب في شعر قيده[3] به، ولكنه لم يستوف جميع ما ذكرناه فقال:

[وهاكَ من الأعضاءِ ما قَدْ عَدَدْتُه تؤنّث احيانا وحينا تُذَكَّر][4]
لسانُ الفتى والعنقُ والإبْطُ والقفا[5] وعاتقهُ والمتْنُ والضَرس يذكر
وعند الذراع والكراع مع المعى وعجزُ الفتى ثم الغَريض المحبّر
كذا كل نحويٍ حكى في كتابه سوى سيبويهِ وهو فيهم مُكَبَّر
يرى أنَّ تأنيثَ الذراعِ هو الذي أتى وهو للتذكير في ذاك منكرُ[6]

(١) من الطويل. لم اقف على قائله.

(٢) في و: ان الكوع، والعصد. والتصحيح من ل.د. والكلام المتقدم.

(٣) كذا في و.د. وفي ل: قيد

(٤) سقط في و

(٥) كذا في و.د. وفي ل: لسان الفتى والابط والعنق والقفا.

(٦) لم نقف على قائل هذه الابيات

باب[1]

ما يذكر من الاعضاء ولا يجوز تأنيثه[2]

ذكر ابو القاسم من[3] هذا الصنف ست عشرة كلمة وهي: الرأس، والجبين، والخد، والفم[4]، والأنف، والمنخر، والثغر، والناب، والناجذ، والذقن، والبطن، والمعى «واحد الامعاء»، والشبر، والباع، والظفر، والثدي[5].

قال المفسر: هذه الاعضاء كلها مذكرة كما وصف غير أن «المعى» قد ذكرنا أنه يؤنث ويذكر، وانما قال: واحد الامعاء، ليميزه من[6] «المعى» الذي يراد به شعب ضيق في الجبل يسيل فيه ماء، فان هذا مذكر ايضا، ولكنه ليس من هذا الباب.

وفي الحيوان اعضاء كثيرة مذكرة لا تؤنث يطول ذكرها، ولكنا نذكر منها[7] شيئا ونتوخى المشهور منها. فمنها: الصدر، والزور[8]، والجران، وهو باطن العنق[9]، واللبان: ما جرى عليه «اللبب» من أصل العنق[10]، والحارك، والكاهل، وهما اعلى الكتفين، والأخدع، والوريد: عرقان في العنق. قال اللغويون: الباتج[11] عرق تتشعب منه عروق البدن، فما صار منه الى العينين فهما الناظران[12]، وما صار [منه الى العنق فهما

---

(١) سقطت في ل،د. وهي موجودة في الجمل ص٢٨٩.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص٢٨٩: باب ما يذكر من اعضاء الحيوان ولا يجوز تأنيثه.

(٣) في و: في.

(٤) سقطت في و. وهي موجودة في ل،د، والجمل ص٢٨٩.

(٥) ينظر الجمل ص٢٨٩

(٦) في و: عن.

(٧) في و: ولكنا قد ذكرنا منها.

(٨) يقول الاصمعي: والزور الصدر. الكنز اللغوي ص٢١٦.

(٩) ينظر اللسان مادة (جرن).

(١٠) في اللسان في مادة (لبن): «اللبان بالفتح ما جرى عليه اللبب من الصدر». واللبب: وهو ما يشد على صدر الدابة أو الناقة. اللسان مادة (لبب).

(١١) في اللسان في مادة (بوج): الباتج. عرق في بطن الفخذ. ابن سيده: والباتج عرق محيط بالبدن كله سمي بذلك لانتشاره وافتراقه.

(١٢) الناظران: وهما عرقان على حرفي الانف يتحدران من المؤقين الى الوجه (الزجاج في رسائل في اللغة ١٩ وانظر الاصمعي في الكنز اللغوي ١٨٠).

الوريدان[1]، وما صار منه الى [2] العضدين فهما الألفان وما صار][3] منه الى اللسان فهما الصردان [4]، وما صار منه الى الذراعين فهما الأكحلان، وما صار منه الى القلب فهو «الأبهر»، وما صار منه الى الكبد فهو الوتين وما صار منه الى الوركين فهما الفائلان [5]، وما صار منه الى الساقين فهما «النسيان»، وما صار منه الى الرجلين[6] فهما «الصافنان».

ومن الاعضاء المذكرة[7]: الظهر، والصلب، والكفل، والظنبوب[8]: مقدم عظم الساق، والمأبض[9]: مثنى[10] الذراع عند المرفق ومثنى الركبة، والرسغ، والحافر، والمعصم: موضع السوار[11] من اليد. والسنبك: طرف الحافر، والعاتق: موصل العنق في الرأس، والدسيغ: موصله في الكاهل، والصدغ[12]، والوجه والمحجر: العظم الذي تحت العين من الحجاج، والحجاج: العظم الذي فوقها، [والحاجب][13]، وانسان العين، والجفن، والقذال: مؤخر الرأس المشرف على القفا، والقوام: القامة، وأخمص القدم: ما لم يصب الأرض[14] من باطنها، وغيرها ظهرها[15]، والأشجع: أصل الأصبع، والجوف، والطحال، والمصير: واحد[16] المصارين، والعضو، والكوع: رأس الزند الذي يلي الابهام، والكرسوع: رأس الزند الذي يلي الخنصر، والزند: ما انحسر عنه اللحم من الذراع، والجلد، والجسم، والشخص، والشبح، والشبح وهما الشخص ايضا[17]،

---

(١) الوريدان: انظر الزجاج ٣٢، والاصمعي١٩٩.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في و.

(٤) الصردان: وهما عرقان يستبطنان اللسان، الزجاج ٣٠ وانظر الاصمعي ١٩٧.

(٥) ينظر اللسان مادة (فيل).

(٦) في و: القدمين. والتصحيح من ل.د. واللسان مادة (صفن).

(٧) كذا في و،د. وفي ل: المذكورة.

(٨) في و: الضنبوب. والتصحيح من ل.د. واللسان مادة (ظنب)، وفيه: الظنبوب. حرف الساق اليابس من قدم، وقيل: هو ظاهر الساق، وقيل هو عظمه.

(٩) الاصمعي ٢٠٥ يقول: وباطن المرفق يقال له المأبض وانظر رسائل في اللغة ص٣٥.

(١٠) كذا في و،د. وفي ل: المابض مثنى.

(١١) في و: السوارين.

(١٢) في و: والبضرع. والتصحيح من ل.د.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) كذا في ل.د. وفي و: والقدم واخمص الرجل ما لم يصب الأرض.

(١٥) كذا في و،د. وفي ل: ظاهرها.

(١٦) سقطت في ل.

(١٧) ينظر اللسان، مدة (شبح).

وكذلك السّرب(١)، والشلو(٢)، [والماق](٣): والموق: طرف العين الذي يلي الأنف، واللحاظ: طرفها الذي يلي الصدغ، والعرق، والنحر: الصدر، والمنحر: موضع النحر منه(٤)، والصليف(٥): ناحية العنق، والظلف للغنم والمعز والبقر مثل القدم للانسان، والا حليل؛ مخرج البول والذكر، وكثير من اسمائه(٦)، والعجب والعصعص: أصل الذنب(٧)، والقونس: ما بين اذني الفرس(٨)، والعرف(٩) والخصر والحقور والاطل والأيطل والصقل والقرب الخاصرة(١٠) كله بمعنى واحد، واللحم والشحم والشظى: عظم لازق(١١) بالذراع والسيساء من الفرس: الحارك، ومن الحمار: الظهر(١٢)، وقد نظم [بعض](١٣) النحويين شيئا يسيرا من هذا الباب في شعر رام تقييده به وهو:

يـا سـائـلي عـما يُـذَكّـر في الفتى ... لا غـبرعـهُ عن صـادق لـكَ يُخْبِر
رأسُ الـفـتى وجـبـيـنُـه وقَـذالـهُ ... والـثـغـرُ مـنـه وانفـهُ والمـنْـخَـرُ
والبـطن والفم ثم ظفـر بعـده نـاب ... وخـد بـالحـيـاء يُـعَـصْفَرُ
والشدي والشبر المـذيـد(١٤) ونـاجـذ ... والبـاعُ والـذَّقْنُ الـذي لا يُنْكَـر
هـذي الجـوارح لا تؤنـثهـا فـما ... فـيـهـا لـه حظٌ اذا مـا تُـذْكَـرُ

(١) سقطت في ل. قال ابن الاعرابي: السّرب النفس، بكسر السين اللسان مادة (سرب).

(٢) سقطت في ل.د. الشّلو والشّلا: الجلد والجسد من كل شيء والشلو من الحيوان: جلده وجسده. اللسان مادة (شلا).

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في ل.د. وفي و: والقرن والمنحر والصدر ومنحر موضع النحر منه

(٥) في اللسان في مادة (صلف): والصليف عرض العنق، وهما صليفان من الجانبين.

(٦) في و: والاحليل مخرج البول من الذكر، وكثير من اسمائه. وفي ت: والاحليل في مخرج البول والذكر من اسمائه.

(٧) ينظر اللسان مادة (عجب).

(٨) ينظر اللسان مادة (قنس).

(٩) في و: والقرب.

(١٠) سقطت في ل.د.

(١١) كذا في د. واللسان مادة (شظي). وفي و: لاصق وفي ل: لاحق

(١٢) ينظر اللسان مادة (سيس).

(١٣) سقطت في و

(١٤) كذا في ل.د. وفي و: المديد

باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا[١]

جميع ما ذكره ابو القاسم [في هذا الباب][٢] يذكر ويؤنث على ما قال، وكان الأصمعي يقول: لا أعرف في «العنكبوت» الا التأنيث، وكان ينكر ايضا التذكير في «الخمر»[٣]، واحتج[٤] عليه بقول الأعشى:

وكأن الخمَر المدام من الا سفنطِ ممزوجةٌ بماءِ زلال[٥].

فقال: انما الرواية[٦]: «وكان الخمر المدامة م الاسفنط»[٧] اراد: من الاسفنط، فحذف نون «من» لالتقاء الساكنين كما قال [الآخر][٨].

أبــلغْ أبــا دختــنــوسَ مــألُــكَــةً   غيرَ الذي قـد يقـال م الكذبِ[٩]

(اراد: من الكذب)[١٠].

---

(١) كذا في و. وفي ل،د، والجمل ص٢٩٠: باب ما يؤنث ويذكر من غير ما ذكرنا.

(٢) سقطت في و.

(٣) في و: وكان بنكره ايضا في الخمر.

(٤) في ل،د: فاحتج.

(٥) من الخفيف. وروى الفراء البيت على النحو الآتي:

وكان الخمر العتيق من الاسفنط ممزوجة بماء زلال

وقال الفراء بعده: فقال العتيق ثم رجع الى التأنيث فقال ممزوجة وقد يكون ان تلقى الهاء تشبيها بكف خضيب وعين كحيل ولحية دهين لأنها معتقة فهي مفعول بها في الأصل كما تقول معقد وعقيد (المذكر والمؤنث ص١٨). ورواية الديوان مطابقة لرواية الفراء ص١٦٤ (صادر).

(٦) في و: قال والرواية.

(٧) كذا في ل،د. وفي و: كأنما الخمر المدامة م الاسفنط.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في د. وفي و:

ابلــغ بنــي حبوس مألكــة   عبير الذي يقال منكذب

ورواية ل قريبة من رواية د. وأبو دختنوس هو لقيط من زرارة (سمط اللآلي ٨٣٥، والأعلام ١٤/٦). وفي ابن يعيش ٣٥/٨:

ابلغ اباد ختنوش...

(١٠) سقطت في ل،د.

ومما لم يذكره ابو القاسم «الطباع» تذكر[1] وتؤنث على معنى «الطبيعة»، وقال ابو حاتم: «الأضحى» مذكر في لغة قيس عيلان، ومؤنث في لغة بني تميم. قال: واجتمع عندي اعرابيان مسنان، قيسي، وتميمي قد جاوز أو دانى كل واحد منهما التسعين[2] فسألتهما عن «الأضحى»[3]، فقال التميمي: دنت الأضحى ضحى[4]، وقال القيسي: دنا الأضحى. وانشد يعقوب:

رأيتكُم بني الخذوا لما دَنَا الأضحى وصلّلت اللّحامُ
تَوليتُم بودِّكُم وقلتُمْ لعكَ منكَ أقربُ أو جُذام[5]

و«السراويل» كان الأصمعي لا يعرف فيها الا التأنيث[6] ويحتج بقول قيس بن سعد بن عبادة[7]:

أردتُ لكيما يعلمَ الناسُ أنها سراويلُ قيس والوفودُ شهودُ
وان لا يقولوا: غاب قيسٌ وهذهِ سراويلُ عاديٍّ نمتْه ثَمُودُ[8]

و«كبكب» جبل[9] ذكره امرؤ القيس وصرفه في قوله:

فريقانِ منْهمْ جازعٌ بطنَ نخلةٍ وآخرُ منهم قاطعٌ نجدَ كبكبِ[10]

وأنثه[11] اعشى بكر فلم يصرفه في قوله:

---

(١) كذا في و،د. وفي ل: مذكر.

(٢) كذا في د. وفي ر: قد جاوزا أو زاد كل واحد منهما على التسعين. وفي ن: قد جاوزا أو دانى كل واحد منهما التسعين.

(٣) في ل: الاضحا.

(٤) سقطت في ن،د.

(٥) من الوافر، وهما لأبي الغول الطُّهوي. ينظر اللسان مادة (ضحا)، والمذكر والمؤنث للفراء ص١٨.

(٦) ينظر اللسان مادة (سرل).

(٧) هو صحابي من دهاة العرب واجوادهم صحب الامام عليا عليه السلام توفي في آخر خلافة معاوية (الاعلام ٥٦/٦).

(٨) من الطويل. ينظر اللسان مادة (سرل)، وهما فيه منسوبان الى قيس بن عبادة وبعدهما: «قال ابن سيده: بلغنا ان قيسا طاول روميا بين يدي معاوية او غيره من الامراء فتجرد قيس من سراويله والقاها الى الرومي ففضلت عنه، ففعل ذلك بين يدي معاوية فقال هذين البيتين يعتذر عن القاء سراويله في المشهد المحصور».

(٩) سقطت في ر.

(١٠) من الطويل. قوله (جازع بطن نخلة) يعني ستان ابن معمر، والنجد: الطريق في الجبل، وكبكب: اسم جبل. يقول: تفرق القوم فرقتين فمنهم آخذ سهلا ومنهم آخذ عدوا، وانما يعني الفرق حين نفر ... الذي كان يجمعهم فيلتقي به كل من يجيء، ويرجع كل حي الى مثله وموضع اقامته (ينظر ... ص٤٣).

(١١) في ر: وانشد. والتصحيح من ...

ومن يغترب عن قومه لا يزلْ يرى مصارعَ مظلومٍ مجراً ومُسَحَّبا
وتدفنُ منه الصالحات وإنْ يُسِء يكنْ ما اساءَ النارَ في رأسِ كَبْكَبا[1]

«حراء» جبل بمكة ذكرّه رؤبة وصرفه[2] في قوله:
.... وربّ وجهٍ من حراء مُنحني[3]

وأنثه جرير بن الخطفي، ولم يصرفه في قوله:
سيعلم أينا خيرٌ قديما واعظمنا ببطنِ حِراءَ نارا[4]

والقياس يوجب في[5] المواضع كلها ان تذكر على معنى «الموضع» و«المكان»، وتؤنث على معنى الأرض والبلدة والبقعة والمحلة، وما كان منها جبلا نحو: قدس، ولبنى[6]، ويلملم، ويرمرم، وكبكب، [وأجأ][7] جاز أن يذهب به الى معنى الجبل والطود فيذكر ويصرف، أو الى الهضبة والأكمة فيؤنث ولا يصرف، وزعم الطوسي[8] أن «معزى» تنون ولا تنون، «والسِّلم» بكسر السين وفتحها الصلح تذكر وتؤنث. قال الله تعالى: «وان

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٤٩/١. وفي الديوان ص١١٣:

متى يغترب عن قومه لا يجد له	على من له رهط حواليه مغضبا
ويحطم بظلم لا يزال يرى له	مصارع مظلوم مجرا ومسحبا
وتدفن منه الصالحات وان يسيء	يكن ما أساء النار في رأس كبكبا

يقول: من يغترب عن قومه جرى عليه الظلم فاحتمله لعدم ناصره وأخفيت حسناته واظهرت سيئاته. والمسحب من قولك: سحبت الشيء اذا جررته وكبكب جبل بعينه. والبيت من الطويل

(٢) سقطت في ل.
(٣) هذا عجز بيت صدره: تجس الهدى وبيت المسدن. ينظر ديوانه ص١٦٣.
(٤) من الوافر. لم اجده في الديوان لا في طبعه الصاوي ولا في طبعة دار المعارف.
(٥) سقطت في ل.
(٦) في ل، د: لبن، وكلاهما صحيح لما مرّ.
(٧) سقطت في و، وجاءت مكانها كلمة (فاذا)
(٨) هو علي بن عبد الله بن سنان التيمي الطوسي اللغوي، من أصحاب ابي عبد القاسم بن سلام، لقي مشايخ الكوفيين والبصريين وكان اكثر مجالسته واخذه عن ابن الاعرابي وهو من أهل القرن الثالث (انباه الرواة ٢/٢٨٥).

جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فاجنح لها»(1). وقال عباس بن مرداس السلمي(2):

السلم تأخذ منها ما رضيتُ به   والحربُ يكفيك من انفاسِها جزَعُ(3)

فأما «السلم» الذي يراد به: الدلو، فمذكر(4)، والعرس، والفهر(5)، والذود من الابل: ما دون العشرة. والسلطان من ذكره ذهب به الى «الملك»، ومن انثه ذهب به الى معنى «الخلافة»(6) أو الى معنى «الحجة». وقال بعضهم: هو جمع «سليط» وهو الزيت(7) كأنهم ارادوا انه سبب لإنارة(8) الحق واشراقه كما ان الزيت سبب(9) لانارة السراج، وحكي عن اعرابي أنه قال: قضت به عليك السلطان(10)، وقال زياد الأعجم(11) في تذكيره:

فتى زادُه السلطانُ في الخير(12) رغبة   اذا غيرّ السلطانُ كلَّ خليلِ(13)

و«العرس» الأشهر فيه التأنيث، وقد حكي فيها التذكير وهو قليل. قال الراجز:

إنا وجدنا عرس الحنّاطِ   لئيمةً ذميمةَ الحوّاطِ(14)

---

(1) سورة الأنفال، الآية 61.

(2) شاعر مخضرم من شعراء سليم (تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور يحيى الجبوري ص1 وما بعدها).

(3) من البسيط، ينظر ديوانه ص86.

(4) ينظر اللسان مادة (سلم).

(5) الفهر: الحجر قدر ما يدق به الجوز ونحوه، انثى، قال الليث: عامة العرب تؤنث الفهر وتصغيرها فهيرة. وقال الفراء: الفهر يذكر ويؤنث، وقيل هو حجر يملأ الكف (اللسان مادة فهر). ويقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث ص19 والفهر وهي الحجر وتحقيرها فهيرة.

(6) في و،ل: الخليفة. والتصحيح من د.

(7) ينظر اللسان مادة (سلط).

(8) في و: نسب الى انارة. والتصحيح من ل، د.

(9) في و: ينسب. والتصحيح من ل،د.

(10) في و، ل: وحكي عن ابن الاعرابي أنه قال: قضت به عليك السلطان. اقول: زاد عليه الفراء: وقد اخذت (بسكون التاء) فلانا السلطان ص19. والتصحيح من د. يدل على صحة ما فيها عبارة اللسان في مادة (سلط) وهي: وقال ابن السكيت: السلطان مؤنثة، يقال: قضت به عليه السلطان.

(11) هو أبو امامة زياد بن سلمى، من شعراء الدولة الأموية. وكانت فيه لكنه فلذلك قيل له الأعجم (تنظر ترجمة في الشعر والشعراء لابن قتيبة 343/1 وخزانة الأدب 192/4).

(12) في ل،د: في الحمد.

(13) من الطويل.

(14) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان (حوط):

انا وجدنا عرس الحناط   مذمومة لئيمة الحواط

وهو فيه غير منسوب. والحواط: حظيرة تتخذ للطعام أو الشيء يقنع عنه سريعا.

و«الغوغاء» صغار الجراد وسفلة الناس، من ذكّر نوّنها، ومن انث لم ينونها وكذلك «العلقى» وهو شجر يدبغ به ينون ولا ينون [1]، وزعموا أن رؤبة سمع ينشد بيت ابيه العجاج:

فـحطّ في عـلقـي وفي مُكـورِ .... [2]

غير منون.

و«الدلو» تذكر وتؤنث. قال بشر بنُ ابي خازم[3]:

وليس الـرزقُ عـن طـلب ولـكـنْ   اذا الـقـيـتَ دلـوَكَ في الدِّلاء
تجئْـكَ بـمـلئـهـا طـوراً وطـوراً   تجـيء بحمأةٍ وقـليـلِ مـاءِ[4]

وقال الراجز[5]:

يمشي بدلوٍ مكرب العراقي[6]

و«الصراط» المشهور فيه التذكير، وبه نزل القرآن، وقد حكي[7] فيه التأنيث وروي[8] عن يحيى بن يعمر[9] أنه قرأ: «مَنْ اصحابُ الصراطِ السُّوَى»[10] بسين مضمومة

---

(1) ينظر اللسان مادة (علق).

(2) هذا صدر بيت، عجزه: بين تواري الشمس والذّور. ينظر ديوانه ص ٢٢٣، واللسان مادة (علق). وفي الكتاب ٩/٢: يستنّ في علقي وفي مكور. وعلقي: شجر، ومكور: شجر. وتواري الشمس: مغيبها، وذرورها: طلوعها.

(3) شاعر جاهلي من بني أسد. تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور عزة حسن.

(4) كذا في و. وفي ل، د:

وليـس الـرزق عـن طـلب حـثـيـث   ولـكـن الـقِ دلـوك في الـدلاء
تجئـك بـملئـهـا يـومـا يوما   تجئـك بـحـمـأة وقـليـل مـاء

والبيتان من الوافر، ولم أجدهما في ديوان بشر بن ابي خازم.

(5) في و: آخر.

(6) العراقي جمع عرقوة وهي خشبة معروضة على الدلو، والكرب الحبل الذي يشد على عراقي الدلو. اللسان (كرب)، و(عرق).

(7) في ل، د: حكى.

(8) كذا في د. وفي و، ل: وقد روى.

(9) هو يحيى بن يعمر التابعي. فقيه أديب نحوي مبرز، أخذ النحو عن أبي الأسود. توفي سنة ١٢٩ (بغية الوعاة ٣٤٥/٢).

(10) سورة طه، الآية ١٣٥. قال ابو البقاء العكبري في هامش تفسير الجلالين: (الصراط السوي) فيه خمس قراءات الأولى على فعيل أي المستوي والثانية السواء أي الوسط والثالثة السوء بالفتح بمعنى الشر والرابعة السوى وهو تأنيث الأسوأ وأنث على معنى الصراط أي الطريقة كقوله تعالى: استقاموا على الطريقة، ينظر الجزء الثالث ص ٦٠٨ و ٦٠٩ من الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين.

بواو مشددة، حكى(١) ذلك يعقوب الحضرمي(٢) عن عصمة الفقيمي عن يحيى بن يعمر.

وقال ابو حاتم: «الهدى» مذكر عند اكثر العرب، وروي ان بعض بني اسد انثه فقال: «هدى حسنة». [فأنثه](٣).

و«الفردوس» تذكر وتؤنث، ويروى أن الثوري(٤) سال ابا حاتم السجستاني [عن الفردوس](٥) أمذكر هو أم مؤنث؟ فقال ابو حاتم: مذكر(٦)، فقال الثوري: بل هو مؤنث لقوله تعالى(٧): «الفِرْدوس هم فيها خالِدونَ»(٨)، فقال ابو حاتم: إنما(٩) أنث لأنه ذهب [به](١٠)، الى معنى «الجنة»، فقال الثوري: يا غافل أما سمعت الناس يقولون: أسألك(١١) الفردوس الأعلى فقال ابو حاتم: يا نائم «الأعلى» ها هنا: أفعل وليس «بفعلى»، فخجل الثوري ونكس رأسه. وقال ابو حاتم: بعض العرب تجعل(١٢) «الحانوت» «الخمر»، وبعضهم يجعلها(١٣) «الخمّار» قال الهذلي:

يُمْشي بيننا حانوتُ خمرٍ   من الخرسى الصراصرة القِطاطِ(١٤)

---

(١) في و: وذكر.

(٢) هو يعقوب بن اسحاق الحضرمي. قال ابو حاتم: يعقوب بن اسحاق من أهل بيت العلم بالقرآن والعربية وكلام العرب والرواية الكثيرة للحروف والفقه، وكان أقرا القراء. وله كتاب سماه «الجامع» جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن ونسب كل حرف الى من قرأ به. توفي سنة ٢٥٠ (طبقات النحويين واللغويين ص٥١).

(٣) سقطت في و،د. وانظر المذكر والمؤنث للفراء ص٢١.

(٤) هو ابو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي. كان اماما في علم الحديث وغيره من العلوم، توفي سنة ١٦١ (وفيات الاعيان ١٢٧/٢ـ١٢٨).

(٥) سقطت في و.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: لقول الله عز وجل. وفي د: لقول الله تعالى.

(٨) سورة (المؤمنون)، الآية ١١.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في و: تجعله.

(١٤) قائله المتنخل الهذلي واسمه مالك بن عويمر بن سويد، شاعر جاهلي (ينظر ديوان الهذليين ٢٧/٢ واللسان مادة (قطط)، يقول: يمشي بيننا صاحب حانوت من خمر. وقوله: من الخرس الصراصرة يريد أعجم من نبط الشام يقال لهم الصراصرة. والقطاط: الجعاد والواحد قطط وهو شد الجعودة

والأشهر في «الازار» التذكير وربما أنث، قال ابو ذؤيب[1]:

تبرأ من دمُ القتيلِ وبزّهُ ... وقد علقتْ دمُ القتيل إزارُها[2]

و«الموسى» تذكر وتؤنث، والأشهر فيها التأنيث، قال الشاعر:

فان تكنِ الموسى جرت فوق بَظْرها ... فما ختنت الا ومصّان قاعدا[3]

و«السبيل[4]، والذهب، واللبن[5]، والبعير، والانسان، والسكين «الأشهر» فيه التذكير، قال الشاعر:

يرى ناصحا فيما بدا واذا خَلا ... فذلك سكينٌ على الحَلْق حاذِق[6]

وأنشد الفراء في التأنيث:

فعيّث في السّنامِ غداةَ قُرٍّ ... بسكينٍ موثّقةِ النّصابِ[7]

---

(١) سقطت في و. وأبوا ذؤيب الهذلي هو خويلد بن خالد، شاعر جاهلي اسلامي وكان راوية لساعدة بن جؤية الهذلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٤٧/٢).

(٢) من الطويل. قوله: «وقد علقت دم القتيل ازارها، هذا مثل، كما يقال حملت دم فلان في ثوبك، أي قتلته (ينظر ديوان الهذليين، ٢٦/١).

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (موسى):

قال يعقوب: وانشد الفراء في تأنيث الموسى:

فان تكن الموسى جرت فوق بطنها ... **فما وضعت الا ومصّان قاعد.**

وهو فيه غير منسوب والبيت من الطويل وقد كتب ناسخ (و) في الحاشية مصان: الحجام اقول: نسبة الفراء في المذكر والمؤنث الى زياد الاعجم ص ٢١

) في الحاشية مصان: الحجام. اقول: نسبة الفراء في المذكر والمؤنث الى زياد الاعجم ص٢١.

(٤) في ل، د: والعسل. قال ابن منظور: والعرب تذكر العسل وتؤنثه وتذكيره لغة معروفة والتأنيث اكثر (اللسان مادة عسل).

(٥) كذا في و، د. وفي ل: اللبن والذهب.

(٦) قائله ابو ذؤيب الهذلي (ينظر ديوان الهذليين ١٥٧/١) وهو فيه على هذا. وفي النسخ المخطوطة:

يرى ناصحا فيما يرى فاذا خلا ... .

وفي اللسان في مادة (حذق):

ويرى ناصحا فيما بدا فاذا خلا ... .

وهو من الطويل.

(٧) من الوافر. ينظر اللسان مادة (سكن)، وهو فيه غير منسوب.

و«الصواع»[1] يذكر ويؤنث، قال الله تعالى: «قالوا: نفقد صواع الملك، ولمن جاء به حمل بعير»[2] فذكر[3] ثم قال بعد ذلك: «ثم استخرجها من وعاء اخيه»[4]، وقد ذهب من لا يجيز فيه التأنيث الى أنه أراد: ثم استخرج السقاية.

و«المسك» يذكر ويؤنث والأشهر [فيه][5] التذكير، قال الشاعر:

اذا بدا المسكُ ينـدى في مفـارِقهم ... راحوا كأنهمُ[6] مرضى من الكَرَمِ[7]

---

(١) الصواع: إناء يشرب فيه. مذكر. وقال الزجاج هو يذكر ويؤنث (اللسان مادة صوع).

(٢) سورة يوسف، الآية ٧٢.

(٣) سقطت في و

(٤) سورة يوسف، الآية ٧٦.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) كذا في و، والكامل للمبرد ٥٤/١، والشعر والشعراء لابن قتيبة في ترجمة الشمردل ٥٩٣/٢، والسمط ٥٤٤. وفي ل، د: تخالهم.

(٧) قائلة الشمردل بن شريك اليربوعي. شاعر اسلامي من شعراء الدولة الاموية (تنظر ترجمته في السمط ٥٤٤)، والبيت من البسيط.

باب[١]

ما يذكر على معنى ويؤنث على معنى آخر

هذا النوع لم يذكره ابو القاسم، ولكنا اردنا انتتمم به هذه الابواب لغرابته، فمن ذلك «الدرع»: اذا أردت به قميص المرأة ذكّرت[٢] واذا اردت [به][٣] «درع الحديد» أنثت وذكرت[٤]، قال رؤبة:

مقلّصا بالدرع ذي التغضّن ....[٥]

و «الأضحى» إن أردت به «الذبائح» [٦] أنثت، وان ذهبت به[٧] الى اليوم الذي يضحى فيه ذكرت.

و«القتب» ان ذهبت به الى «المعى» انثت وان اردت به اداة «السانية»[٨] ذكّرت.

و «الاصبع» ان أردت [٩] «الجارحة» انثت وان أردت به «الأثر»[١٠]ذكّرت، يقال: له[١١]علي اصبع حسن، قال الراعي شاهدا على أن «الأثر يقال له «اصبع»[١٢]:

---

(١) سقطت في ل، د.

(٢) ودرع المرأة: قميصها، وهو ايضا الثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها، وكلاهما مذكر، وقد يؤنثان (اللسان مادة درع).

(٣) الزيادة من د.

(٤) ينظر اللسان مادة (درع).

(٥) هذا صدر بيت عجزه: يمشي العرضنى في الحديد المتقن وهو في اللسان في مادة (درع) منسوب الى ابي الأخرز. وفي ديوان رؤبة في (ابيات مفردات منسوبة الى رؤبة وبعضها الى العجاج) روى هذا البيت على النحو الآتي:

مسرول في آلة مربّن ... يمشي العرضنى في الحديد المتقن

وصّاني العجاج فيما وصّني

(٦) في ل، د: والأضحى اذا أردت الذبائح.

(٧) سقطت في ل،د.

(٨) السانية: الغرب وأداته. والسانية: الناضحة وهي الناقة التي يستقى عليها. الليث: السانية، وجمعها السواني. ما يسقى عليه الزرع والحيوان من بعير وغيره (اللسان مادة سنا).

(٩) في ل، د: بها.

(١٠) في ل، د: وان ذهبت الى الأثر.

(١١) كذا في و، د: وفي ل: ماله.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د: قال الراعي في أنه الأثر.

ضعيفُ العَصا بادي العُروقِ ترى له   عليها اذا ما أجْدَبَ الناسُ اصبَعا(١)

و«السماء» اذا أردت به(٢) التي تظل الارض انثت، واذا(٣) أردت «السقف» ذكّرت، وان أردت «المطر» بها(٤) ففيها خلاف، والوجه التذكير لقول(٥) الشاعر:

اذا سَقط السمـاءُ بـأرض قـوم   رَعينـاه وان(٦) كـانـوا غـضـابـا

و «الصاع» اذا أردت به «الكيل» انثت وذكرت، وان اردت به «المطمئن» من الأرض ذكرت، قال المسيب بن على (٧) في أنه «المطمئن» من الأرض:

مـرحت يـداهـا للنّجـاءِ كـأنّمـا   تكـر بـكـفـيْ مـاقِطٍ(٨) في صـاع

(ويروى: كأنما تكرو بكفي ما قط في صاع) (٩)، و «الماقط» الذي يضرب بالكرة ثم يأخذها

و «الناب» اذا أردت به «الضرس» من الأسنان والسيد من الرجال ذكّرت، وان أردت به «الناقة المسنة» أنثت(١٠).

و «العين» ان أردت به(١١) عين النظر، أو عين الشمس [أو عين الماء] (١٢) أو عين

---

(١) من الطويل. ينظر ديوانه (حاشية الصفحة ١٠٢)، واللسان مادة (صبع)، قوله: ضعيف العصا أي حاذق الرعية لا يضرب ضربا شديدا، يصفه بحسن قيامه على ابله في الجدب. والبيت من الطويل، وهو في وصف راع.

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: وان.

(٤) في ل، د. بها المطر.

(٥) في ل، د: كقول.

(٦) في و: ولو. والتصحيح من ل، د، واللسان، وهو منسوب فيه الى معوّد الحكماء معاوية بن مالك، وسمي معود الحكماء لقوله في هذه القصيدة:

أعود مثلها الحكماء بعدي   اذا ما الحق في الحدثان نابا

(ينظر اللسان مادة سما). والبيت من الوافر.

(٧) هو من شعراء بكر بن وائل المعدودين وخال الأعشى. جاهلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ١٠٧ والخزانة ١/ ٥٤٥).

(٨) في و: لاعب. والتصحيح من ل، د، والشعر والشعراء ص ١١٠.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) كذا في و. وفي ل، د: والناب اذا أردت به الناقة المسنة انثت وان أردت الناب من الانسان (في ل) والاسنان (في د) أو السيد من الرجال ذكّرت.

(١١) في ل، د: بها.

(١٢) سقطت في و.

الميزان، او المطر، او عين الركبة[1] أنثت وان أردت بها الاصابة بالعين ذكرت[2].

و «الارض» ان أردت بها[3] ضد السماء، أو قوائم الدابة[4] انثت، وان اردت بها المصدر من: أرض الرجل، اذا أرعد، ومن أرض اذا أصابه الزكام، أو أرضت الأرض[5] الخشبة، اذا أكلتها ذكّرت.

و «الموسى» ان أدرت بها[6] الآلة التي يحلق بها أنثت وذكرّت، وان أردت[7] «المحلوق الرأس» ذكرت.

و «السّلم» إن ذهبت به الى «الصلح» ذكرت وانثت، وان اردت به[8] «الدلو» ذكرت.

و «العسل» إن[9] أردت به الذي يؤكل ذكرّت وأنثت[10]، وان أردت به السرعة في المشي ذكرّت، قال الراجز[11]:

واللهِ لـولا وجـعٌ في العُـرْقُـوبْ لكنتُ أبقى[12] عسـلاً من الـذِّيبْ

وهذا شاذ لغوي لا نحوي، وكذلك [ما][13]انشدناه في الاصبع، والصاع.

و «الذهب» إن أردت به الذهب المعروف انث وذكرّت، وان أردت به «الذهب» الذي هو مكيال لأهل اليمن[14] أو ما يصيب الانسان من الحيرة اذا نظر الى الذهب ذكرّت، وهذا الباب يتسع ويكثر جدا.

---

(١) كذا في و، د. وفي ل: او عين الركبة او المطر.

(٢) ينظر اللسان مادة (عين).

(٣) سقطت في د.

(٤) والأرض: سفلة البعير والدابة وما ولي الأرض منه، يقال: بعير شديد الارض اذا كان شديد القوائم. والأرض: اسفل قوائم الدابة. اللسان (أرض).

(٥)، في ل، د: الأرضة، واللفظان صحيحان، ينظر اللسان مادة (أرض).

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل، د:

(٩) في ل، د: اذا.

(١٠) في و: ذكرته وأنثته.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: قال الراجز في السرعة.

(١٢) في و: امشي. والتصحيح من ل، د، واللسان مادة (عسل)، وهو فيه غير مسوب.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) كذا في و، د. وفي ل: أهل اليمن.

باب الأفعال المهموزة

قال ابو القاسم في هذا الباب: أرجأت الأمر يارجل(١)، وقرأ الكتاب وأقرأ غيره واستقرأ(٢)، «وآخرون مرجؤون لأمر الله»(٣) و«أرجه وأخاه»(٤)، بالهمز وترك الهمز، وذكر فيه: استخذأ فلان لفلان(٥) وترك الهمز فيه أقيس من الهمز، ويكون مشتقا(٦) من «الخذا» وهو استرخاء الاذنين، وكذلك استرخاء الفرج والنبات(٧)، لأن الذل يعد(٨) ضعفا ولينا كما أن العز يعد صلابة وقوة وهو مشتق من الأرض العزاز(٩) وهي الصلبة، وقد روى [عن](١٠) الاصمعي أنه قال: شككت في هذه اللفظة أهي مهموزة أم(١١) غير مهموزة، فلقيت اعرابيا فقلت: يااعرابي: كيف تقول: استخذأت أو(١٢) استخذيت، فقال: لا أقولها(١٣)، (فقلت: لم)(١٤)، فقال: لأن(١٥) العرب لا تستخذي لأحد، فلم يهمز(١٦)، وقد روى ان من العرب من يسهل الهمزات كيفما كانت الا ما لا يمكن تسهيله.

---

(١) ينظر الجمل ص ٢٩٠.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٩٠. وفي النسخ المخطوطة: وقد قرات القرّاء.

(٣) سورة التوبة، الآية ١٠٦.

(٤) سورة الاعراف، الآية ١١١.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٩٠.

(٦) سقطت في ل.

(٧) كذا في ل، د. وفي و: اللثات.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: يسمى.

(٩) والعز والعزاز: المكان الصلب السريع السيل، وقال ابن شميل: العزاز ما غلظ من الارض وأسرع سيل مطره (اللسان مادة عزز).

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و: أو. أقول: الصحيح ان يقول: امهموزة هي ام غير مهموزة؟

(١٢) في ل، د: أم.

(١٣) في ل، د: لا أقولها.

(١٤) سقطت في د.

(١٥) كذا في و، د. وفي ل: إن.

(١٦) في اللسان في مادة (خذا): «وقيل لاعرابي في مجلس ابي زيد: كيف استخذأت؟ ليتعرف منه الهمز. فقال: العرب لا تستخذىء، فهمز.»

باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف الرفع[١]

أنشد أبو القاسم بيتا[٢] في هذا الباب:

بينا تعانقُهُ الكماة وروغُهُ   يوما أُتيحَ له جريء سلفعُ[٣]

وقع[٤] في [٥] نسخ هذا الكتاب «تعانقه» وكذا قرأناه[٦]، وهو غلط، لأن «تعانق» لا يتعدى الى مفعول، والصواب «تعنقه»[٧] بغير الف، وكذلك وقع في اشعار الهذليين.

(١) كذا في و. وفي ل، د: باب الحروف التي يرفع...... وفي الجمل ص ٢٩٣: باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع.

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ٢٩٤. وأما في ديوان الهذليين ١ / ١٨ نجاء هكذا:
بينا تعنقه الكماة وروغه...

وهو لأبي ذؤيب الهذلي. يقول: هذا المستشعر بين تعنقه الكماة وبين روغانه أي بين ان يقبل ويراوغ اذ قتل. أتيح له، اي قدر له رجل جريء. سلفع: جريء الصدر. والبيت من الكامل.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في ن.

(٧) راجع الحاشية ذات الرقم (٣).

باب الوقف

قال أبو القاسم في هذا الباب[1]: والاشمام، وروم الحركة انما يكونان في المرفوع[2].

[قال المفسر: ليس هذا][3] مذهب سيبويه [والخليل][4] وانما هو مذهب ينسب الى ابن كيسان، و «الاشمام» وحده هو الذي لا يكون الا في المرفوع، لأن معنى الاشمام أن تشير الى حركة الحرف لتخرجها، ولا يمكن ذلك الا في «الضمة» لأن مخرجها من الشفتين فيمكن الناطق أن يضم شفتيه فيرى المخاطب ذلك. وأما «الكسرةوالفتحة» فان مخرجها لا يراه المخاطب[5]، لان مخرج «الكسرة» من وسط الفم[6] ومخرج «الفتحة» من الحلق، وأما «الروم» فيمكن في المجرور والمنصوب غير المنون، لانه اضعاف الحركة[7] لا سلبها بالجملة، ويمكن ان يسمعه الأعمى، وأما «الاشمام» فليس معه حركة البتة[8] انما هو تهيئة العضو للنطق.

مسألة

قال في هذا الباب: والسادس «الاتباع» وهو أن تنقل حركة الحرف الى ما قبله ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل، واكثر ما يجيء ذلك في الشعر نحو قولهم: هذا بكر، ومررت ببكر، وأنشد:

انا ابنُ ماوِيَةَ اذ جدَّ النُّقُر[9]

(١) كذا في و، د. وفي ل: في هذه الأبيات.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٩٩: في المرفوع خاصة.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في و.

(٥) في ل، د: فان مخرجيهما لا يراهما المخاطب.

(٦) في و: اللسان.

(٧) في و: الحرف. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في ل، د. وفي و: فليس يسمعه البتة.

(٩) نسبه سيبويه في الكتاب ٢ ك٢٨٤ الى بعض السعديين. وقال محقق كتاب الجمل في الصفحة ٣٠٠ منه: «قيل هو لفدكي بن أعبد المنقري وقال الجوهري هو لعبيد الله بن ماوية». والشاهد فيه القاء حركة الراء على القاف للوقف، والنقر صويت يسكن به الفرس عند احتماله وشدة حركته اي أنا الشجاع البطل اذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب.

قال المفسر: هذا الكلام يحتاج الى تقييد، وهو ان يزاد فيه فيقال[1]: ولا يكون الا فيما قبل آخره ساكن من غير حروف [2] المد واللين ولم يعرض فيه خروج [3] من كسر الى ضم ولا من ضم الى كسر[4]، وانما شرطنا ان تكون الحروف التي تنقل اليها الحركة حروفا صحاحا[5]، لأنه لا يجوز في نحو «زيد» ولا[6] «عون» نقل [لاستثقال][7] الحركة على حروف[8] العلة، وشرطنا ان لا يكون فيه خروج من ضم الى كسر ولا[9] من كسر الى ضم، لأنه لا يجوز أن تقول[10]: هذا العدل، ولا بعثت اليك بالبسر، ولكنك تتبع الضم الضم والكسر الكسر كما قال اوس بن حجر:

لنا صرخةٌ ثم اسكاتَةٌ كما طرَّقت بنفاسٍ بكر[11]

فكسر الكاف ولم يضمها[12].

مسألة

قال ابو القاسم: والسابع «التثقيل» كقولك: هذا جعفرّ وعامرّ وما أشبهه[13]، وأنشد[14]:

لقد خشيت ان ارى جدبّا في عامنا ذا بعدَ ما أخصبّا[15]

(١) في ل، د: ويقال.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: حرف.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: من ضم الى كسر ولا كسر الى ضم.

(٥) في ل، د: وانما شرطنا ان يكون الحرف الذي تنقل فيه (في ل) واليه (في د) الحركة حرفا صحيحا.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل، د: حرف.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في ل، د: يقال.

(١١) من المتقارب، ينظر ديوانه ص ٣١، واللسان مادة (طرق)، ورواية البيت فيه: لنا صرخة ثم اسكاته . . . .
وطرقت المرأة والناقة: نشب ولدها في بطنها ولم يسهل خروجه.

(١٢) في و: يصلها. والتصحيح من ل، د.

(١٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٣٠٠: وما اشبه ذلك

(١٤) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٠٠. وفي و: قال.

(١٥) قائله رؤبة بن العجاج، ينظر ديوانه ص ١٦٩ (ابيات منسوبة الى رؤبة)، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢٨٢/٢ .
قال الأعلم: اراد جدبا فشدد الباء ضرورة وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين وكذلك شدد اخصبا للضرورة.

قال المفسر: التشديد ضد الاتباع، لأن الاتباع لا يكون الا فيما كان [قبل[1] آخره حرف ساكن صحيح، والتشديد فيما][2] قبل آخره حرف متحرك، وهذا البيت أنشده ابو القاسم، ولم يقدم[3] له مقدمة، وكان يجب ان يقول: ان الشاعر اذ اضطر اجرى الوصل مجرى الوقف ثم ينشد هذا البيت. وهذا البيت يروى «جدبّا»[4] بكسر «الجيم» فلا ضرورة فيه على هذه الرواية، لأنه «فعلّ» كهقب وعيم[5]، ويروى «جدبّا» بفتح الجيم ففيه على هذه الرواية ضرورتان: أحداهما: أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، والثانية: أنه شدد ما قبل آخره حرف ساكن، والتشديد انما بابه أن يكون فيما قبل آخره[6] حرف[7] متحرك، فاضطر الى ان يحرك[8].. «الدال» من «جدبّا» لذلك كما اضطر رؤبة الى تحريك الساكن في قوله:

. . . .   مشتبهُ الاعلامِ لمّاعُ الخفَقْ[9]

ورواه ابو حاتم «جدبيّا» بدال ساكنة وياء زائدة للضرورة حين لم يمكنه التشديد لسكون ما قبل الآخر، وسنتكلم على[10] هذا الرجز[11] عند وصولنا الى الابيات إن شاء الله.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل.

(٥) الهقب: الواسع الحلق والضخم في طول وجسم، ولم أجد «عيم» لا في اللسان ولا في التاج ولعلها من «العيمة» وهي شهوة اللبن.

كذا في ب، د، وفي و: والتشديد انما يكون في بابه أن يكون ما قبل آخره.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: فاضطر الى تحريك.

(٧) سقطت في ل.

(٨) كذا في و د. في ل. فاضطر الى تحريك.

(٩) قائلة رؤبة بن العجاج، وهو عجز بيت، صدره: وقاتم الأعماق خاوي المخترق. ينظر ديوانه ص ١٠٤، وابن عقيل ١/٢٠، والاشموني ١/٣٢. والبيت على هذا النحو في ل، د وفي و: مشتبه الاعلام لماع البقق

(١٠) في ل، د: في.

(١١) سقطت في ل.

باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع[1]

ذكر ابو القاسم في هذا الباب أن العرب تقول: ضربت رؤوس الزيدين. فتجمع، ورأسيهما فتثنى[2]، واسقط لغة ثالثة، وهي أن منهم من يفرد فيقول: ضربت رأس الزيدين، اتكالا على فهم السامع ان نفسين لا يكون لهما رأس واحد، وقرأ بعض القراء: «فَبَدتْ لَهُما سوْأَتهُا»[3] على (افراد السوءة)[4]، وقال الشاعر في هذه اللغة:

كأنه وجهُ تركيين قد غَضِبا ... مستهدفُ لطعانٍ غير تذبيب[5]

---

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٠٢. وفي و. باب ما جاء مثنى بلفظ الجمع.

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠٢، والعبارة فيه قريبة من هذه.

(٣) سورة طه، الآية ١٢١.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) من البسيط. لم اقف على قائلة.

باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال

قال ابو القاسم: اعلم ان كل اسم علم معرفة تصفه بابن، وتضيفه الى اسم علم معرفة[1] فانك تحذف منه التنوين، ولا تلحق في «ابن» «الفا» في الخط، قال فان زال عن هذا نونته، وذكر أن الكنية تجري مجرى الاسم العلم[2].

قال المفسر: لم يقيد ابو القاسم هذا الباب بشرط يستوفيه ويمنعه من ان يعرض فيه شك[3]، ولكنه ارسله ارسالا على عادته في سواه. وتقييده ان يقال: اذا وقع «ابن» مفردا صفة لمفرد مكبر غير مصغر. بين علمين أو لقبين او كنيتين متفقتين أو مختلفتين حذفت «ألفه» في الخط «وتنوين» موصوفه في اللفظ. وهذا الباب يدور على تسع[4] مسائل: ثلاث اصول، وست مركبة منها:

فالثلاث الأصول أن يقع بين علمين كقولك: هذا زيدُ بن عُمرو، او بين كنيتين كقولك: هذا ابو جعفر بن ابي محمد، أو بين لقبين مشهورين كقولك: هذا كرز بن بطّة[5].

والست المركبة: ان يقع قبله علم وبعده كنية كقولك: هذا[6] زيد بن ابي عبد الله او يقع قبله[7] كنية وبعده علم كقولك: هذا ابو عبد الله بن زيد[8]، أو يقع قبله لقب وبعده كنية كقولك: مررت بكرز بن ابي عبد الله، أو يقع قبله كنية وبعده لقب كقولك مررت بأبي محمد بن كرز، أو يقع قبله لقب وبعده علم كقولك: مررت بكرز بن زيد، ا. يقع قبله علم وبعده لَقب كقولك: مررت بزيدِ بنِ كرزٍ.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٠٣: الى اسم معرفة علم.

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٣) في ل، د: شك فيه.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: سبع.

(٥) في و: ربطة. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل، د: هذا ابو جعفر بن محمد.

و «الف الوصل» في هذا الباب تابعة لتنوين الموصوف تسقط بسقوطه وتثبت بثباته، فمن الشاهد على وقوع «ابن» بين علمين قول دريد بن الصمة[1]:

قتلنا[2] بعبدِ الله خيرَ لِداتهِ ذؤابَ بن اسماءَ بن زيد بنِ قاربِ
ولولا جنونُ[3] الليلِ أدركَ ركضَنا بذي الرِمْثِ والأرطى عياضُ بنُ ناشبِ

ومن الشاهد على وقوعه بين كنية وعلم قول الفرزدق:

ما زلت افتَحُ أبواباً وأُغلقُها حتى اتيتُ ابا عمرو بنَ عمارِ[4]

وهذا البيت تقدمت فيه[5] الكنية، ومثله قول عنترة:

ولم انكُل ولم اجبُنْ ولكنْ شدَدْتُ على ابي صَخْرِ بنِ عمرِو[6]

ومن الشاهد على وقوعه بين علم ولقب قول الآخر:

فويلٌ امّ بز جرّ شعل بنُ جابر ووقّرَ بز ما هنالِكَ ضائعُ[7]

و «شعل» لقب كان يلقب به «تأبط شرا»[8] واسمُه ثابت، وقد ذكره في بيت قبل هذا:

---

(١) شاعر جاهلي، وهو احد الشجعان المشهورين وذوي الرأي في الجاهلية. (تنظر ترجمة في الشعر والشعراء ٢/٦٣٥).

(٢) كذا في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٦٣٨، والاغاني ١٠/١٧. وفي ل، د: قتلت. وفي و: فقلت.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الأغاني ١٠/١٧: ولولا سواد الليل.... والبيتان من الطويل، والثاني منهما لم يذكره ابن قتيبة.

(٤) استشهد به سيبويه في الكتاب ٢/١٤٨ و ٢٣٧ ونسبة الى الفرزدق ايضا، ولم أجده في ديوانه (طبعة صادر ١٩٦٠: . وهو من البسيط.

(٥) سقطت في ل.

(٦) كذا في و. وفي ل، د: فلم اجبن ولم أنكل ولكن شددت على ابي صخر بن عمرو وفي الكتاب ٢/١٤٨:

فلم اجبن ولم انكل ولكن يممت بها أبا صخر بن عمر

والبيت من الوافر، ولم أجده في ديوان عنترة (طبعة صادر ١٩٦٦) ولا في طبعة المكتب الاسلامي.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الهذليين ٣/٧٨، واللسان مادة (بزز): فويل ام برجر شعل على الحصى....، وقد اثبت رواية النسخ المخطوطة لأن الاستشهاد بالبيت لا يصح الا بها. والبيت من الطويل وقائله قيس بن عيزارة الهذلي. يريد: فويل ام بز هلكه شعل وهو تأبط شرا، والوقر: الصدع. وقّر بزّ اى صدع.

(٨) ينظر اللسان مادة (شعل).

سرى ثابت مسرىً ذميمًا ولم أكُنْ   سللتُ عليه شلَّ مني الأصابعُ[1]

وانشد النحويونَ في ما شذ من هذا الباب [قول الحطيئة][2]

إلا يكنْ مالٌ يثابُ فإنه   سيأتي ثنائي زيداً ابنَ مُهَلْهِل[3]

وقال [الاغلب][4] العجلي[5]:

جارية من قيسٍ بنِ ثَعْلَبَهْ   كأنها حليةُ سيفٍ مُذْهَبَه[6]

والوجه فيما ورد من هذا[7] ان يجعل فيه «ابن» بدلا ولا يجعل صفة ليخرج عن[8] باب الضرورة. والعلة في حذف التنوين من هذا عند سيبويه كثرة الاستعمال [مع التقاء الساكنين، وكون الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وكان يونس يرى ان العلة فيه اجتماع الساكنين. وقال أبو عمرو بن العلاء: العلة فيه كثرة الاستعمال][9] (لا غير، وكان يقول: اذا قلت: هذه هند بنت عبد الله حذفت التنوين لكثرة الاستعمال)[10] كما قالوا: لا أدر ولم أك[11]، وهذا في لغة [من يصرف «هندا» وأما قول الشاعر:][12]

لعمرُك ما ادري وان كنتُ داريا   شعيثَ بنَ سهم ام شعيثَ ابنَ منقر[13]

---

(١) أنشده ابن منظور في اللسان في مادة (شعل)، ولم يذكر قائله.

(٢) سقطت في و. وأسم الحطيئة جرول بن أوس، ولقب بالحطيئة لقصره وقربه من الأرض، وهو شاعر مخضرم (الشعر والشعراء ١ /٢٣٨).

(٣) كذا في ل، د، والديوان ص ٨٤. وفي و: فالا... والبيت من الطويل.

(٤) سقطت في و.

(٥) هو الاغلب بن عمرو من بني عجل من ربيعة شاعر مخضرم استشهد في واقعه نهاوند (الاعلام ١ /٣٣٩ - ٣٤٠)، وانظر خزانة الادب ١ /٣٣٣.

(٦) من الرجز. تنظر الخزانة ١ /٣٣٧.

(٧) كذا في و. وفي ل: من مثل ذلك. وفي د: من مثل هذا.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: من.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: يك.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) قائله الأسود بن يعفر، ينظر ديوانه ص ٣٧. وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ /٤٨٥، والبيت من الطويل.

فسقوط التنوين من «شعيث» انما هو لالتقاء الساكنين، وينبغي ان يكتب «ابن» [فيه][1] بالف لأنه مبتدأ وخبر وليس من باب الصفة والموصوف، لأن «شعيثا» هذا[2] يختلف [في نسبه][3] فزعم بعضهم انه ابن سهم، وزعم بعضهم أنه ابن منقر.

ويجري مجرى العلم في هذا الباب «الكنايات» من نحو قولهم: ««فلان بن فلان»» وقولهم: ««ضلّ بن ضل»»[4] و««طامر بن طامر»» [5] لمن لا تعلم امه ولا يعلم ابوه [6] ويقال ايضاً ذلك لمن لا قرابة بينك وبينه، ومعناه بعيد بن بعيد، وأصل «الطامر»: البرغوث[7]، قال الشاعر:

ازعمتم أني ساترِكُ أرضَكُم خلفي وأذهبُ طامِرا عن طامرِ[8]

ويجري مجرى الاعلام (ايضا الأسماء)[9] الموضوعة لما لا يعقل كقولك: هذا ابو مهدي بن حفصة، وابو مهدي: الديك، وحفصة: الدجاجة[10] وهذا سمسم بن ثعالة، وسمسم، وثعالة من اسماء الثعلب[11]، وقولهم للخبز: جابر بن حبّة، سمي جابرا لأنه يجبر الجائع، وهو متخذ من حبة[12] الطعام، قال الشاعر:

أبو مالك يعتادُنا[13] في الظهائرِ يجيء فيلقى[14] رحْله عند جابرِ[15]

وأبو مالك كنية الجوع[16].

---

(١) سقطت في و.
(٢) سقطت في د.
(٣) سقطت في و.
(٤) في ل، د: هو ضل بن ضل. ينظر اللسان مادة (ضلل).
(٥) وقالوا: هو طامر بن طامر للبعيد (اللسان مادة طمر).
(٦) في ل، د: وطامر بن طامر لمن يجهل نسبة ولا يعلم أبوه.
(٧) ينظر اللسان مادة (طمر).
(٨) من الكامل. لم أقف على قائله.
(٩) سقطت في ل. وفي د: الأسماء الأعلام الموضوعة.
(١٠) في اللسان في مادة (حفص): وأم حفصة: الدجاجة.
(١١) ينظر اللسان مادة (سمسم).
(١٢) في ل، د: حَب.
(١٣) كذا في ل، د، واللسان مادة (ملك). وفي و: يقتادنا.
(١٤) كذا في اللسان. وفي و: نجيء فنلقى. وفي ل، د: يجؤ فيلقى.
(١٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان عامر. والبيت من الطويل. وهو في اللسان غير معزو.
(١٦) ينظر اللسان مادة (ملك).

باب مواضع «ما»

زعم أبو القاسم أنها تسعة: استفهام عما لا يعقل كقولك: ما صنعت؟ وما فعل بزيد[1]؟، وجزاء كقولك: ما تصنع اصنع مثله، وخبر بمعنى الذي فتقع على ما لا يعقل كقولك: ما أكلتُ الخبزُ، والمعنى: الذي أكلت الخبز، وكذلك ما شربتُ الماءُ، وتكون نكرة يلزمها النعتُ كقولك: مررت بما معجبٍ لكَ، أي: بشيء معجب لك، وتكون مع الفعل بتأويل المصدر كقولك: بلغني ما صَنَعْتَ، أي: صنعُكَ[2]، وتكون زائدة على ضربين، فأحد الضربين لا تخل[3] فيه باعراب ولا معنى كقوله تعالى[4]: «فبما نقضِهم ميثاقَهم»[5] و «فبما رحمةٍ مِن اللهِ لِنْتَ لهم»[6] والضرب الآخر يتغير فيه الاعراب كقولك: ان زيداً قائمٌ، ثم تقول: انما زيدٌ قائمٌ، فتكفَ «ان» عن العمل. وتكون تعجبا كقولك: ما أحسن زَيداً، وما اكرم عَمرا. وتكون نفيا[7] كقولك: ما خرج زيد، وما محمد قائما، وما عبد الله سائرا.

قال المفسر: قد اختلف النحويون من البصريين والكوفيين في اصناف «ما» ومواضعها في الكلام، فمنهم من جعلها تسعة كما فعل[8] ابو القاسم، وجعلها الرماني عشرة [خمسة اسماء وخمسة أحرف][9] وجعلها الفارسي في بعض كلامه ايضا عشرة[10]، وجعلها الهروي[11] في كتاب «الأبنية» اثنى عشر، (وجعلها قوم اربعة عشر)[12]، وجعلها

---

(١) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٣١٠: ما فعل زيد.

(٢) في ل، د: بلغني صنعك، وفي الجمل ص ٣١٠: بلغني صنيعك.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١٠: أحدهما لا تغير فيه اعرابا.

(٤) في ل، د: عز وجل، وفي الجمل: جل وعز.

(٥) سورة النساء، الآية ١٥٥.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١١: وتكون نافية.

(٨) في ر: نقلها. وفي د: جعلها.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في ل، د: عشرة ايضا.

(١١) هو ابو عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب كتاب الغريبين، وكان من العلماء الأكابر. توفي سنة ٤٠١ (وفيات الأعيان ١ /٧٩).

(١٢) سقطت في ل.

قوم اكثر من ذلك، والعلة في هذا الاختلاف ان منهم من ذهب الى الاختصار فجمع(١) منها الثلاثة والأربعة ونحو ذلك في نوع واحد، ومنهم من ذكر كل صنف على حِدَتِهِ فكثرت الاصناف لذلك، ومثال ذلك ان قوما وجدوها تقع زائدة على صفات شتى(٢) فجعلوها كلها نوعا واحدا، لأن الزيادة تجمعها، ولم يفعل غيرهم كذلك، وكذلك عدّ قوم «ما» الحجازية صنفاو «ما»(٣) التميمية صنفا آخر، وجعلها(٤) آخرون صنفا واحدا، لأنها نافية في الحالين. وأنا أجمع في هذا الباب ما افترق من اقوالهم بعون.(٥) الله تعالى.

فمنها (٦) «ما» التي يراد بها الاستفهام واكثر ما تستعمل فيما لا يعقل، ومنها الموصولة [التي](٧) بمعنى «الذي»، والأكثر فيها [أيضا](٨) أن تكون لما لا يعقل، ومنها [ما](٩) التي للتعجب، وسيبويه لا يجعل لها صلة(١٠)، والأخفش يجعل لها صلة، ومنها «ما» التي تكون اسما منكورا فتلزمه الصفة، كقولك: (مررت بما معجب لك)(١١)، أي: بشيء معجب لك، ومنه(١٢) قول الشاعر:

ربما تكرهُ النفوسُ من الأمر
له فَرَجَةٌ كحلِّ العقال (١٣)

ومنها «ما» الشرطية كقولك: ما تصنع أصنع [مثله](١٤)، ففي هذه المواضع

---

(١) كذا في و، د. وفي ل: فجعل.
(٢) كذا في و، د. وفي ل: على ضروب واصناف شتى.
(٣) سقطت في ل، د.
(٤) كذا في و، د. وفي ل: جعلها.
(٥) في ل، د: بحول.
(٦) كذا في و، د. وفي ل: فمنهم.
(٧) سقطت في و.
(٨) الزيادة من ل، د.
(٩) سقطت في و، د.
(١٠) ينظر الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ١٧٣/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٨٨/٢.
(١١) سقطت في ل.
(١٢) كذا في و، د. وفي ل: ومثله.
(١٣) قائله أمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه ص ٥٠: ربما تجزع النفوس... وقد استشهد به سيبويه برواية النسخ المخطوطة في الكتاب ٢٧٠/١ و ٣٦٢ والمبرد في المقتضب ٤٢/١، وابن هشام في شذور الذهب ص ١٣٢، والاسموني ١٥٥/١، وهو من الخفيف.
(١٤) الزيادة من د.

الخمسة][1] تكون اسماً، ومنها «ما» التي تدخل على ما يعمل فتبطل عمله[2]، وتسمى الكافة، كقولك: انما زيد قائم [وكأنما عمرو منطلق][3]، وبينما عمرو جالس أقبل زيد، ومثله قول الشاعر:

وبينما المرءُ[4] في الأحَيـاءِ مُغْتَبط[5]   اذا هـو الـرمسُ تعفـوهُ الأعـاصيـر[6]

ومنها «ما» التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وتسمى «المسّلطة» وهي ضد الكافة، وهي [التي][7] تلحق «حيث» و «اذ» في قولك: حيثما تكن اكن، واذما تاتني اكرمك. لانّ («حيث» و «اذ» لا يشرط بهما حتى تضاف اليهما «ما»[8] قال الشاعر:)[9]

حيـثُـما تـستَـقِـمْ يـقـدرْ لـكَ الله   نـجـاحـاً في غـابـر الأزمـانِ[10]

وقال آخر:

اذمـا تـريني اليـومَ مـزجي ظعينتيَ   أُصعِـدُ سيـرا في البـلادِ وأفرع[11]
فـأنيَ مـن قـومٍ سـواكـم وانمّـا   رجالي فهم في الحجاز[12] واشجع[13]

(١) سقطت في و.
(٢) في و: التي تدخل على ما تعمل فيه إنّ فيبطل عملها.
(٣) سقطت في و.
(٤) كذا في ل، د، واللسان مادة (رمس). وفي و: الحي.
(٥) كذا في اللسان. وفي النسخ المخطوطة: مغتبطاً.
(٦) كذا في و، د، واللسان. وفي ل: اذا هو في الرمس.... والبيت من البسيط ولم يذكر قائله في اللسان.
(٧) سقطت في و.
(٨) في د: لا يشرط بهما دون (ما).
(٩) سقطت في ل.
(١٠) كذا في ل، د، وابن عقيل ٣٦٨/٢ وهو فيه غير منسوب، وفي و: حيثما تستقر يقدر... والبيت من الخفيف، والشاهد في قوله: حيثما تستقم يقدر، فقد جزم بحيثما فعلين. وهو من شواهد الاشموني ١٧/٤.
(١١) كذا في ل، د، والكتاب ٤٣٢/١. وفي و:
اذ ما ترى اليوم قد حتى ظعينتي   أصعد سيراً في البلاد وانزع
(١٢) كذا في و، ل. وفي الكتاب ٤٣٢/١: بالحجاز. وفي د: في الرجال وأشجع.
(١٣) البيتان من الطويل وقد قال سيبويه: «قالوا هو لعبد الله بن همام السلولي»، والشاهد في قوله، اذ ما، والفاء في أول البيت الثاني جوابها. والمزجى من أجزيته اذا سقته برفق، والمفرع المنحدر وهو من الأضداد.

ومن النحويين (من يجازي)[1] باذا وكيف مع «ما»، ولا يجازي بهما دون «ما».

ومنها «ما» التي تدخل بين العامل والمعمول فلا تمنعه العمل، ولا تفيد معنى اكثر من التأكيد كقوله تعالى: «فبما رحمةٍ من اللهِ لنت لهم»[2]، وعلى هذا انشد الاخفش:

وجدنا الحمر من شرِّ المطايا كما الحبطاتِ شرُّ بني تميمِ[3]

وبعضهم يرفع «الحبطات» ويجعلها «ما» الكافة.

ومنها التي تجري مجرى «أن» الخفيفة الموصولة بالفعل كقولك: يعجبني (ما تصنع، فيكون كقولك)[4] «أن تصنع»، ومنها التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك: لا أكلمة ما ذرّ شارق وما هبت الريح، وما غرّد طائر، وهذه ايضا تقدر تقدير المصدر غير انها لا تقع موقع «أن» ولا هي في معناها[5]، ونحو هذا قولهم: لا أتيك ما دام زيد جالسا، وقول الحطيئة:

أطوفُ ما أطوفُ ثم آوى الى بيتٍ قعيدتُه لَكَاعِ[6]

هي ايضا بتقدير المصدر كانك قلت: لا آتيك[7] دوامَ زيد جالسا، وأطوف طوافي.

وفيها معنى الظرف في هذه المواضع كأنك قلت: لا[8] آتيك مدة دوام زيد جالسا، وأطوف مدة طوافي، ونحو ذلك[9].

---

(١) سقطت في ل.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي شرح ابن عقيل ٣٦/٢ والاشموني ٣٢٧/٢:

فان الحمر من شر المطايا ....

وهو من الوافر وقائله زياد الأعجم.

(٤) سقطت في ل.

(٥) يعني المؤلف أنها لا تكون بمعنى المصدر وحده ولا يكون لما تؤول به موضع من الاعراب غير الظرفية بينما المصدر المؤول يكون موضعه من الاعراب بحسب الجملة.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة، وديوان الحطيئة ص ٢٨٠، والكامل ٢٢٣/١، وابن عقيل ١٣٩/١، وفي المقتضب ٢٣٩/٤:

اجول ما أجول ثم آوى ......

وهو من الوافر، والشاهد في قوله: ما اطوف، فان (ما) مصدرية.

(٧) في ل،د: آتيك.

(٨) سقطت في د.

(٩) كذا في د. وقد وقع تقديم وتأخير في هذه العبارة في و،ل.

ومنها «ما»[1] التي تجري مجرى الصفة وهي تنقسم ثلاثة اقسام:

قسم يراد به التعظيم للشيء والتنويه به[2] كنحو ما انشد سيبويه:

عـزمتُ علـى اقـامـةِ ذي صبـاحٍ لامرٍ مـا يـسـوّدُ من يَـسُـودُ[3]

يروى بفتح «الواو» من «يسود» وكسرها، أي ان السيد انما يسود لأمر عظيم يوجب له ذلك، ومنه قول امرىء القيس:

.... وحـديـث مـا عـلى[4] قِصَـرِه[5]

أي أنه[6] حديث طويل وان كان قصيرا، وقسم يراد به التحقير[7] للأمر، كقولك لمن سمعته يفخر بما اعطى: وهل اعطيت الاعطية ما. وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير ولكن يراد به التنويع كقولك: ضرب ضربا ما، أي نوعا من الضرب، وفعل فعلا ما[8]، أي نوعا من الفعل، ومن هذا قول العرب: افعله آثرا ما، كأنه قال نوعا من الايثار، و«آثر» مصدر جاء على «فاعل»[9]. ومنها «ما» النافية التي يختلف فيها أهل الحجاز وبنو تميم، فيعملها الحجازيون ولا يعملها التميميون، ومنها «ما» النافية التي لا خلاف بينهم في أنها لا تعمل شيئا كقولك: ما قام زيد. ومنها «ما» الموجبة وهي التي تدخل على النفي[10] فينعكس ايجابا كما تدخل التي قبلها على الايجاب فينعكس نفيا، وهي [ما][11] التي في قولك: ما زال زيد عالما، وما انفك عبد الله مقيما[12]، وكذلك «ما برح وما فتيء»، لأن هذه الأفعال اذا

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: والتهويل به.

(٣) من الوافر، وقد نسبه سيبويه الى رجل من خثعم (ينظر الكتاب ١/١١٥-١١٦)، وهو فيه: لشيء ما يسود من يسود.

(٤) سقطت في ل.

(٥) من المديد، وصدره: وحديث الركب يوم هنا. و(حديث ما على قصره): اي اليوم الذي تحدثنا فيه سرّنا الحديث فيه، لان يوم الخير والسرور قصير ويوم الشر طويل. وما حشو وهي دالة على المبالغة في وصف الحديث بالحسن والجودة (ينظر ديوانه ص١٢٧).

(٦) سقطت في ل.

(٧) كذا في و، ل. وفي د: التحضير.

(٨) سقطت في ل.

(٩) ينظر اللسان مادة (أثر).

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: وهي تدل على النفي

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: سائرا.

تحرت من «ما» أفادت النفي فاذا دخلت عليها [ما][1] انعكست ايجابا، لأنك تنفي النفي، وقد الغز بها المعري في قوله:

أنحويَّ هذا المصرِ ما هي لفظَةٌ   جَرَتْ بلساني جُرْهُمٍ وثَمود
اذا استعملت في صورةِ الجَحْد أوجَبَتْ   وان اوجبَتْ قامَتْ مقام جُحُودِ[2]

ومنها «ما» الداخلة بين المبتدأ والخبر كقوله تعالى «وقليلٌ ما هُمْ»[3]، وقول زهير:

كأنَّ عيني وقد سالَ السليلُ بهِمْ   وعبرةٌ ما هُم لو أنهم أمَم[4].

ولا تدخل «ما» هذه على شيء من العوامل الداخلة على المبتدأ وخبره إلا بين[5] اسم «إن» وخبرها في قول العرب: انك ما وخيرا[6]، ومنها «ما» التي تكون عوضا من الفعل في قول العرب: افعل هذا اما لا، معناه: إن كنت لا تفعل غيره، وكذلك قولهم: أما أنت[7] منطلقا انطلقت معك، (معناه عند سيبويه: لان كنت منطلقا انطلقت معك)[8] فنابت مناب «كان»، وصار الذي كان اسم «كان» اسمها، والذي كان خبر «كان»[9] خبرها، فصار لما هذه اسم وخبر في الايجاب كما صار لـ«ما» النافية اسم وخبر في النفي في قولك[10]:

---

(١) الزيادة من ل.د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي مغني اللبيب ٦٦٧/٢:

انحوي هذا العصر ما هي لفظة   جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت   وان اثبتت قامت مقام جحود

وهما من الطويل، ولم أجدهما في سقط الزند (طبعة صادر) ولا في اللزوميات (طبعة صادر) ولا (طبعة الخانجي). أقول: اغلب الظن ان هذين البيتين لشخص غير المعري، لان موضوعهما لا يلائم مزاجه الفلسفي، وقد رواهما مؤلف الكواكب الدريه في شرح متممة الاجرومية محمد بن الأهدل مسويين (للمقري)، ولعل كلمة المعري تصحيف لهذه الكلمة (١١٥/١).

(٣) سورة ص، الآية ٢٤.

(٤) من البسيط، سال السليل بهم اي ساروا فيه سيرا سريعا، والسليل واد، يقول: اذا انحدروا فيه فقد سال بهم. وعبرة ما هم، ما: صلة أي هم لي عبرة. ولو انهم أمم اي قصد كنت ازورهم ولكن بعدوا، والأمم: بين القريب والبعيد (ديوانه ص١٤٨-١٤٩).

(٥) في و: لنفي. والتصحيح من ل.د.

(٦) في و: إنك ما وخير. والتصحيح من ل.د، والكتاب ١٥٢/١. قال سيبويه: ومثل ذلك قول العرب: إنك ما وخيرا تريد إنك مع خير.

(٧) في و: كنت. والتصحيح من ل.د، والكتاب ١٤٨/١.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في ل.د. وفي و: والذي كان خبرها خبرها.

(١٠) في و: كقولك.

ما زيد منطلقا، وهذا الصنف من اغرب اصناف «ما»[1]. ومنها «ما» التي تدخل على «ان» التي للشرط فتهيئها لدخول النون الثقيلة أو الخفيفة في شرطها، كقوله تعالى: «واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة»[2] «واما تخافن من قوم خيانة»[3] «فاما ترين من البشر احدا»[4]، ولا تستعمل [ما][5] هذه في الشرط[6] الا مع احدى النونين الا في قلة من الكلام، أنشد اهل اللغة:

فـإما تقْظ سمـراء تمنـع زائـرا[7] مـوارده بـين الأخص فـعَلْيـب[8]
فبشر بني[9] تـاج بصـوب غزيـره من النجم أو نوء ينوء بعقْـرَب[10]

ومنها «ما» التي تدخل على «لم» فتصيرها ظرف زمان[11] بعد ان كانت حرفا جازما كقول الله تعالى: «ولما أن جاءتْ رسلُنا لوطاً»[12]، وكقول الحطيئة:

ولـمـا أن مـدحـتُ الـقـوم قـلـتـم هجـوتَ وهـل يحلُ لي الهجاءُ[13]

ومنها «ما» التي تدخل على «لو» التي تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فينعكس معناها الى التحضيض كقوله تعالى: «لوما تأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين»[14] ومنها

---

(١) اقول: لعل هذه المسألة مما ولّده التصحيف فان الشاهد الوحيد الذي تورده كتب النحو هو:

ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع

ويروي ابن دريد في الجمهرة (مادة ضبع) كنت في مكان انت فلا يبقي شاهد على حذف كان. ويروى عن المرحوم الدكتور مصطفى جواد انه كان يرى ان (انت) تصحيف ابت.

(٢) سورة الاسراء، الآية ٢٨.

(٣) سورة الانفال، الآية ٥٨.

(٤) سورة مريم، الآية ٢٦.

(٥) الزيادة من ل،د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: شهرا. ولم أتبين وجه الصواب في هذا الشطر.

(٨) في و: قليب. والتصحيح من ل،د والتاج وياقوت (معجم البلدان).

(٩) في و: يسوس. اقول: بنو تاج قبيلة من عدوان. انظر اللسان (توج).

(١٠) اقول: والعقرب من انواء فصل الربيع وهو نوء مذكور بالغزارة. انظر الانواء لابن قتيبة، ص١١٢ و١١٣

(١١) في و: الزمان. اقول: يعني المؤلف ان لما الحينية اداة مركبة من لم وما.

(١٢) سورة العنكبوت، الآية ٣٣.

(١٣) من الوافر، بشطر ديوانه ص٩٨، ورواية البيت فيه:

.... هجوت ولا يحل لك الهجاء

(١٤) سورة الحجر، الآية ٧

«ما» التي تدخل على «لو» هذه فتصير بمعنى «لولا» الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره كقول ابن مقبل:

لوما الحياء وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عورى(1)

ومنها «ما» التي تدخل على «كل» فتصير ظرف زمان كقولك: كلما جئتك بررتني (2)، وكلما نصحتك لم تقبل مني، ومنه قوله تعالى: «كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها»(3)، و«ما» هذه تدخل فيما اتصل(4) به معنى الشرط فتحتاج الى جواب، ومنها «ما» التي توصل بـ«إن» فتفيد معنى التحقير كقولك للرجل اذا سمعته يفتخر بما اعطى: انما اعطيت درهما، أو سمعته(5) يفتخر بأنه نحوى فتقول: انما قرأت كتاب الجمل، ومنه قول الشاعر:

أيها المدّعي ولاءَ سُلَيم لستَ منهم ولا قلامةَ ظُفْر
انما أنتَ في سُليم كواو الحقت في الهجاءِ ظُلْما بعَمْرو(6)

وقد تأتي بمعنى التحقير(7)، ولفظها لفظ الاستفهام، كقول زياد الأعجم:

.... وما جرمٌ وما ذاك السويقُ(8)

---

(1) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص76، واللسان مادة (ببعض):

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما ....

والبيت من البسيط. أقول: يعني المؤلف ان «لوما» اداة مركبة من لو و ما.

(2) في و: تزورني.

(3) سورة النساء، الآية 56.

(4) في ل، د: اتصلت.

(5) في ل، د: تسمعه.

(6) من الخفيف وهما لابي نواس في هجاء اشجع السلمي ورواية الديوان طبعة مصر ص545 على النحو الآتي:

ايها المدعي سليمى سفاها لست منها ولا قلامة ظفر
انما انت من سليمى كواو ....

وانظر ايضا ثمرات الاوراق تحقيق ابي الفضل ابراهيم، ص11-12.

(7) في ل، د: لمعنى. يعني المؤلف انها تستعمل للاستفهام الخارج الى معنى التحقير.

(8) هذا عجز بيت، صدره: تكلفني سويق الكرم جرم........ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب 1/ 157، وينظر اللسان مادة (سوق).

وتأتي بمعنى الانكار ولفظها لفظ الاستفهام كقول علقمة:

وما انت أم ما ذكرها ربعية　　يخطّ لها من ثَرْمَداء قليبُ[١]

وتأتي بمعنى التعظيم، والتهويل ولفظها لفظ الاستفهام كقول الاعشى:

يا جارتا ما انتِ جارهْ　　.....................[٢]

ومنها التي توصل بـ«إن» [ايضا][٣] فتفيد معنى الاقتصار، ورد الشيء الى حقيقته اذا وصف بصفات لا تليق به كقولك لمن سمعته يذكر زيدا بمدح[٤] فيقول: هو شجاع، وهو كريم، وهو عاقل[٥]، وهو عالم، فتقول: انما هو شجاع، اي ليس [له][٦] من هذه الصفات الا[٧] هذه الصفة، ومثله[٨] قوله تعالى: «انما الله إله واحد»[٩]، لأن من المشركين من قال بالهين ومنهم من قال بثلاثة، فقال :إن[١٠] الحقيقة انما هي[١١] التوحيد، وما عداه باطل، وسمى عبد الوهاب المالكي[١٢] «ما» هذه التي تدخل على «ان»[١٣] [اداة] الحصر والتحقيق[١٤] كقول النبي ﷺ: «إنما الولاء لمن اعتق»[١٥] وزعم الكوفيون أن «ما» هذه الموصوله بـ«إن» تفيد معنى النفي وانشدوا للفرزدق:

أنا الضامن الراعي عليهمْ وانّما　　يدافعُ عن احسابهم أنّا أو مِثْلي[١٦]

---

(١) من الطويل، ينظر ديوانه ص٣٥. وثرمداء: موضع، والقليب: البئر.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الاعشى ص١٥٣: يا جارتي ما كنت جاره....... وهو صدر بيت، عجزه: بانت لتحزننا عفاره، وقد سبق ان استشهد به.

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في و. وفي ل،د: لمن سمعته يمدح زيدا

(٥) سقطت في ل،د.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل،د: غير

(٨) في ل،د: ومنه.

(٩) سورة البقرة، الآية ١٧١

(١٠) في و: انما.

(١١) في و، ل: هو. والتصحيح من د.

(١٢) كذا في ل،د. وفي و: وتسمى عبد الذهاب ما هذه... ...، والتصحيح من ل،د.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) كذا في ل. وفي و: التي للحصر والتحقيق وفي د: للحصر والتحقيق.

(١٥) اخرجه البخاري عن ابن عمر في مختصر شرح الجامع الصغير للمناوي، ١٧٦/١ (البابي ١٩٥٤.

(١٦) من الطويل، ينظر ديوانه ١٥٣/٢

قالوا: ومعناه ما يدافع عن احسابهم الا أنا أو مثلي. [ومنها «ما» التي تركب مع «اللام» فتصير بمعنى «إلا» كقوله تعالى «ان كل نفس لما عليها حافظ»[1]][2] . ومنها «ما» التي تدخل على «قلّ» فتهيئها لأن تليها الأفعال، تقول: قلما يقوم زيد، فان وليها الاسم كان ذلك ضرورة عند سيبويه[3] كقول المرار الفقعسي:

صَدَدْتِ فأطْولت[4] الصدودَ وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم[5]

ومنها [ما][6] الداخلة على «نعم، وبئس» كقولك[7]: نعما وبئسما وللنحويين في [ما][8] هذه ستة اقوال، فقوم جعلوها «صلة» بمنزلة «ذا» في قولهم[9]: «حبذا»، وقالوا في قوله تعالى[10]: «فنعما هي»[11] إنّ «هي»[12] رفع بنعم، وهذا مذهب ابن كيسان وكان يجيز «نعم عبد الله» وقال آخرون: هي بتاويل المصدر نحو: نعما صنعت، وبئسما فعلت، قالوا: إلا أنّ العرب لا تتكلم به الا مع «ما» خاصة، لأنها منفصلة عن الفعل[13]، وحق نعم، وبئس ان يحتاجا الى اسمين فجاوزاها هنا باسم وفعل يقومان مقام اسمين، [قالوا][14] فان قال[15] قائل: لا يجوز هذا من أجل أنه[16] يصير التقدير: نعم صنعك[17]، فحجتنا عليه أن العرب

---

(١) سورة الطارق، الآية ٤.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ١٢/١ و٤٥٩.

(٤) في و: وأطولت. والتصحيح من ل،د، والكتاب ١٢/١ و٤٥٩.

(٥) من الطويل، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب مرتين ١٢/١ و٤٥٩ ونسبه الى عمر بن ابي ربيعة، وهو في ديوانه ص٥٠٢ (الشعر المنسوب الى عمر بن ابي ربيعة غير الموجود في اصول ديوان شعره). وقد نسبه الأعلم الشنتمري الى المرار الفقعسي (الكتاب ١٢/١). والمرار هذا شاعر اسلامي يكني أبا حسان (السمط ٢٣٧/١).

(٦) الزيادة من ل.

(٧) في ل،د: في قولهم.

(٨) الزيادة من ل،د.

(٩) سقطت في ل،د.

(١٠) في ل،د: عز وجل.

(١١) سورة البقرة، الآية ٢٧١.

(١٢) كذا في ل،د. وفي و: انما هو.

(١٣) كذا في ل. وفي و: قالوا لأن العرب لا تتكلم إلا مع ما خاصة لأنها... وفي د: قالوا إلا أن العرب لا تتكلم الا مع ما خاصة لأنها...... وفي الأشموني ٣٦/٣: «والرابع أنها مصدرية ولا حذف والتقدير: نعم فعلك. وان كان لا يحسن في الكلام: نعم فعلك حتى يقال: نعم الفعل فعلك كما تقول: أظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) سقطت في و.

(١٦) في و: أن.

(١٧) في ل،د: صنيعك.

تقول: ظننت أنك قائم، و«أن» مع ما بعدها مصدر، ولو قلت: ظننت قيامك، لم يجز فيها، كذا هذا[١]، وأما الكسائي فكان لا يجيز هذا الا على اضمار «ما» مرة ثانية لـ«صنعت»، تقديره عنده[٢]: نعم ما ما صنعت[٣]، فتقع «نعم» على اسمين كما تقول: نعم الرجل زيد وتقدر[٤] «ما» الأولى تقدير اسم منكور منصوب على التمييز، و«ما» الثانية تقدير اسم معرفة مرفوع كأنه قال: نعم شيئا[٥] الذي صنعت، وحكي مثل هذا[٦] عن الجرمي، وكان الفراء يأبى ذلك كله، ويقول[٧]: إن[٨] «نعم، وبئس» لا يقعان من المعارف الا على ما يكون نكرة، و«من، وما، والذي»[٩] لا يكون نكرة في[١٠] حال، وهو يجوز عنده على اضمار اسم لنعم وبئس وتقديره:

نعم الشيء ما صنعت [وقال قوم: «ما» ها هنا اسم بغير صلة بمعنى «الشيء» كانه قال: نعم الشيء صنعت أي شيء صنعته[١١]][١٢]، وقد اشار سيبويه الى نحو هذا فقال في قولهم «دققته دقا نعماً» اي نعم الدق[١٣]، و«ما» هذه صنف [من اصناف][١٤] «ما» الخبرية لا صلة لها[١٥]. وهذا مذهب ابي اسحاق في قوله تعالى[١٦]«فنعما هي»، قال: معناه[١٧]: فنعم

---

(١) في ل: فها كذى. وفي د: فهكذا هذا.

(٢) سقطت في د.

(٣) كذا في د. وفي و: وأما الكسائي فكان لا يجيز هذا الا على اضمار «ما» مرة ثانية فتقول: نعم صنعت، تقديره عندهم نعم ما صنعت. وفي ل: وأما الكسائي فكان لا يجيز هذا الا على اضمار ما مرة ثانية لصنعت تقديره عنده نعم ما صنعت.

(٤) في و: وتقدير. والتصحيح من ل،د.

(٥) في و: الشيء. والتصحيح من ل،د.

(٦) كذا في و،ل. وفي د: ذلك.

(٧) في و: وكان يقول.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في ل،د: وما ومن والذي.

(١٠) في و: على. اقول: ويرد على المؤلف ان من وما تاتيان نكرتين موصوفتين ايضا.

(١١) كذافي د. وفي ل: كأنه قال نعم الشيء صنعت، وقال قوم «ما» ها هنا اسم أي صنعته.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) قال سيبويه: ونظير جعلهم «ما» وحدها اسما قول العرب: اني مما أن أصنع أي من الأمر أن اصنع فجعل ما وحدها اسما، ومثل ذلك غسلته غسلا نعما أي نعم الغسل (الكتاب ٣٧/١). وفي المغني ٢٩٦/١: وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو «غسلته غسلا نعما» و«دققته دقا نعما» أي نعم الغسل ونعم الدق، واكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) كذا في و،ل. وفي د: قول الله تعالى.

(١٧) كذا في ل،د. وفي و: كأنه قال.

الشيء هي، واختياره أن تكون «ما» نكرة بمعنى «شيء». وقال قوم «ما» منصوبة الموضع على معنى: نعم شيئا هي[١]، كما تقول: نعم رجلا زيد، وهو شبيه[٢] بقول الفراء. ولـ«ما» [٣] موضع آخر، وهو ان توصل بمن الجارة فتصير بمعنى «ربّ» تقول العرب: اني مما أفعل (كذا وكذا)[٤]، أي: ربما أفعل، وانشد سيبويه:

وإنا لَمِما نضربُ الكبشَ ضربةً   على رأسِه تلقي اللسانَ من الفمِ[٥]

كان الأخفش يرويه: الكبش بالرفع على معنى: وإنا[٦] لمن الأشياء التي يضرب بها الكبش[٧]، ولـ«ما»[٨] موضع آخر تكون فيه تقريرا محذوفة من «أما»[٩]، قال الشاعر:

ما ترى الدهرَ قد أبادَ مَعَدًّا   وأبادَ السراةَ من قحطانِ[٩]

فقد حصل بما ذكرناه ان لـ«ما»[١١] في الكلام اثنين وثلاثين موضعا.

---

(١) في ل،د: نعم شيئا هي.

(٢) في و: وعله شبيهة.

(٣) في و: ولها.

(٤) سقطت في ل،د.

(٥) كذا في ل، والكتاب ٤٧٧/١، والخزانة ٢٨٧/٤، والمغني ٣٢٢/١. وفي و. وأني مما أضرب....... وفي د: واني لما يضرب......... والبيت من الطويل وقد نسبه سيبويه الى ابي حيّة النميري وهو شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. والشاهد في قوله لما ومعناه لربما وهي من زيدت عليها ما، وأراد بالكبش الرئيس لأنه بفارع دون القوم ويحميهم. وقال ناسخ (و) في الحاشية: الكبش السيد من الرجال.

(٦) في و،د: واني. والتصحيح من ل.

(٧) كذا في و. وفي ل،د: التي تضرب الكبش.

(٨) في و: ولها.

(٩) قال ابن هشام: وزاد المالقي لاما معنى ثالثا، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل، نحو أما تقوم وأما تقعد، وقد يدّعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في الم وألا. وأن «ما» نافية. وقد تحذف الهمزة كقوله: ما ترى الدهر.............. (مغني اللبيب ٥٥/١).

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي مغني اللبيب ٥٥/١: من عدنان. وهو فيه غير منسوب، وهو من الخفيف.

(١١) كذا في ل،د. وفي و: لها.

باب مواضع «من»

ذكر ابو القاسم ان لها أربعة مواضع: تكون استفهاما عن من يعقل، كقولك: من عندك[1]، وتكون خبراً، كقولك: من قصدني زيد، ومن زارني عمرو[2]، وتكون جزاء، كقولك: من يكرمني إكرمه، وتكون نكرة يلزمها النعت كقولك: مررت بمن محسن اليك[3]، أي بانسان محسن اليك[4]، قال الشاعر[5]:

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرُنا ... حبُّ النبي محمدٍ إيانا[6]

قال المفسر: الذي ذكره[7] ابو القاسم اتفاق[8] من البصريين والكوفيين الا الكسائي فانه زعم أن لها خمسة مواضع، وزعم أنها تكون زائدة[9]، وأنشد:

يا شاة من قنصٍ لمن حلّت له ... حُرمت عليَّ وليتَها لم تُحرم[10]

والرواية المشهورة: يا شاة ما قنص، ومن روى «من قنص» على ما قال الكسائي احتمل أن تكون «من» نكرة و «قنص» صفة لها بمعنى (قانص)، كما يقال: رجل كرم، بمعنى كريم[11] كأنه قال: يا شاة رجل قانص، أو انسان ذي قنص، وأنشد أيضا:

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١١: تكون استفهاما كقولك: من عندك ومن قصدك ولا تقع على ما لا يعقل

(٢) كذا في ل، د. وفي و: وتكون خبرا كقولك: من ابوك ومن قصدني زيد ومن زارني عمرو. وفي الجمل ص ٣١١: من قصدني عمرو ومن زارني زيد.

(٣) سقطت في ل، د. والجمل ص ٣١١: لك.

(٤) سقطت في ل، د، والجمل ص ٣١١: لك.

(٥) كذا في ل، د، والجمل. وفي و: قال حسان.

(٦) من الكامل. قيل: هو لكعب بن مالك الصحابي (في ديوانه ص ٢٨٩)، وقيل لحسان بن ثابت وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك (الجمل ص ٣١١ حاشيه). وقد نسبه ابن هشام في المغني ٣٢٨/١ الى حسان رضي الله عنه، وهو غير موجود في ديوانه طبعة صادر بيروت ١٩٦١. ويروى: وكفى بنا شرفا.............. (ديوان كعب)

(٧) كذا في و. وفي ل، د: هذا الذي قاله.

(٨) في ل: اتفاقا.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٣٢٩/١.

(١٠) من الكامل، أنشده ابن هشام في المغني ٣٢٩/١، ولم ينسبه، وقال بعده: فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور.

(١١) كذا في و. وفي ل، د: اي كريم.

آل الزبيرِ سنام المجد[1] قد علِمَت ... ذاك العشيُرة والأثرون مَنْ عَدَدَا[2]

وقال غير الكسائي: أراد من يعد عددا.

---

(١) في و: الملك. والتصحيح من ل، د، والمغني ٣٢٩/١.

(٢) من البسيط. أنشده ابن هشام في المغني ٣٢٩/١، ولم ينسبه، وقال بعده. ونا أنها في الأولى نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، وبا شاة انسان قنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعددا إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر وهو العدّ: اى والاثرون قوما ذوى عدد، أي قوما معدودين، واما معمول ليعد محذوفا صفة أو صفة لمن. ومن بدل من «الأثرون»

باب مواضع «أي»

ذكر ابو القاسم أن لها أربعة مواضع: تكون استفهاما كقولهم: أيّهم أخوك؟ وأيّ القوم صاحبك؟، وتكون جزاء، كقولهم، أيهم يكرمني اكرمه، قال الله تعالى: «أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى»[1]، وتكون خبرا كقولهم: ايهم في الدار أخوك. وتكون نعتا، كقولك: مررت برجل اي رجل[2].

قال المفسر: زاد غير ابي القاسم أربعة مواضع[3]، أحدها: أنها تكون بمعنى التعجب[4]، كقولك: أي رجل أنت[5]، وقول الشاعر[6]:

وأى فتى هيجاء[7] انتَ وجارُها　　اذا ما رجالٌ بالرجالِ استَقَلَّتِ[8]

وقول الآخر:

فأيّ فتى واروه ثُمَّتَ أقبَلَتْ　　اكفهُم تذرى[9] معا وتهيل[10]

والثاني: ان تكون وصلة الى نداء ما فيه الألف واللام[11] نحو: يا ايها الرجل. والثالث: أن تكون للتخصيص، كقول العرب: اللهم اغفر لنا أيتها[12] العصابة، وعلى المضارب

---

(١) سورة الاسراء، الآية ١١٠.

(٢) في الجمل ص ٣١٢: رايت رجلاً أى رجل.

(٣) كذا في ل، د. وفي و: اوجه.

(٤) في و. يكون احدها بمعنى التعجب.

(٥) في و: أى رجل انت لله درك.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: قال الشاعر.

(٧) في و: الهيجاء. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٤٤/١.

(٨) من الطويل، أنشده سيبويه، ولم ينسبه، ينظر الكتاب ٢٤٤/١.

(٩) في ل، د: تحي.

(١٠) من الطويل.

(١١) كذا في ل، د. وفي و: ان تكون واصلة بما فيه الألف واللام.

(١٢) في و: أيها.

الوضيعة(١) ايها الرجل، والرابع: أن تكون نكرة موصوفة بمنزلة «ما»(٢) [و«من»](٣) كقولك: [مررتُ](٤) بأيّ معجب لك.

---

(١) الوضيعة: الخسارة.
(٢) سقطت في ل.
(٣) الزيادة من ل، د.
(٤) سقطت في و. ينظر المغني ٧٩/١.

باب القول

قال ابو القاسم في هذا الباب: فان تكلم بكلام قد عمل[١] فيه عامل ظاهر فأعدت الجملة حكيتها على حالها[٢].

قال المفسر: كذا وقع في النسخ، والوجه أن يقال: ظاهر أو مضمر، أو يسقط[٣] «ظاهر» من الكلام، لأنه لا معنى لتخصيص العامل الظاهر دون المضمر، لأن الجملة تحكى مع العامل المضمر، كما تحكى مع [العامل][٤] المظهر، تقول: زرت[٥] زيدا، فقال لي: مرحبا وأهلا أي: صادفت ذلك، قال الشاعر:

اذا جئتَ بوابا له قال مرحبا[٦] ... ألا مرحباً[٧] واديك غير مضيّق[٨]

وعلى هذا تأول بعض النحويين قول الراجز:

تعرضْت لي بمكانٍ حلِّ ... تعرض المهرةَ في الطّولِ

تعرضًا لم تألُ عن قتلاً لي[٩]

---

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٣١٣. وفي و: ظهر.

(٢) ينظر الجمل ص ٣١٣.

(٣) في و: ويسقط. والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: رأيت.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة والكتاب ١٤٩/١، والمقتضب ٢١٩/٣. وفي ديوان ابي الاسود الدؤلي ص ٢٩: ولما رآني مقبلا قال مرحبا..........

(٧) كذا في و، والديوان ص ٢٩. وفي ل، د، والكتاب، والمقتضب، ألا مرحب.

(٨) من الطويل، وقد نسبه سيبويه الى ابي الأسود الدؤلي (الكتاب ١٤٩/١).

(٩) كذا في ل، د. وفي اللسان في مادة (طول):

تعرضت لي بمكان حل ... تعرضا لم تال عن قتللي

تعرض المهرة في الطّولْ

قال ابن منظور: ويروى: عن قتلا لي، على حكاية أي عن قوها قتلا له.

وفي و: تعرضت لي بمكان خال ... تعرض المهرة في الطوال

تعرضا لم يأل عن قتال

والطول: حبل طويل تشد به قائمة الدابة. والرجز هذا منسوب الى منظور بن مرثد الأسدي (اللسان مادة طول).

قالوا: اراد انها لما رأته قالت: قتلا قتلا أى اقتلوه قتلا، فحكى كلامها.

مسألة

قال ابو القاسم: وكذلك يجرى القول في كلامهم الا القول في الاستفهام خاصة [فان العرب تجريه مجرى: أتظن في الاستفهام[1]. قال المفسر: القول المجرى[2] مجرى الظن في اللغة الفصيحة له [ثلاثة][3] شروط متفق عليها[4]، وواحد مختلف فيه:

احدها: أن يكون الفعل مستقبلا.

والثاني أن يكون معه استفهام.

والثالث أن يكون للمخاطب.

والرابع المختلف فيه أن لا يحول بين الاستفهام والقول بغير الظرف، كقولك: انت تقول زيدا منطلقا فان سيبويه يختار الرفع[5]، وغيره يستوى عنده الفصل وغير الفصل، فان كان الفصل بظرف نصبت على[6] حاله[7] قبل ذلك، لأن الظرف يتسامح فيه. ومن النحويين من يجرى الفعل الماضي في هذا مجرى المستقبل[8].

---

(١) سقطت في و، وينظر الجمل ص ٣١٤.

(٢) في ل، د: الجارى.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: اثنان متفق عليها. والتصحيح من ل، د، ويؤيد ذلك كلام الشارح الآتي بعد.

(٥) ينظر الكتاب ٦٣/١.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: حالته

(٨) يشير الى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سليم، فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقا أى سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد (ينظر شرح ابن عقيل ٤٤٩/١).

باب حكايات النكرات بـ «من»

في حكاياتِ[1] النكرات بمن لغتان للعرب، ذكر ابو القاسم احداهما واغفل [ذكر][2] الأخرى، منهم من يلحقُ «من» علامة التثنية وعلامةِ الجمع، فيقول اذا سأل عن اثنين «منان»، واذا استفهم عن جماعة قال: «منون»، وتقول في النصب والخفض: منين، فيجرى «من» مجرى الأسماء التي تثنى وتجمع، ومنهم من لا يلحقها علامة تثنية ولا [علامة][3] جمع فيقول: منو، ومنا، ومني، عنى واحدا أو اثنين أو جماعة، حكى ذلك سيبويه عن يونس[4].

مسألة

انشد ابو القاسم في هذا الباب:

أتــوا نــارى فـقـلْتُ مَـنُـونَ انـتُـمْ فقـالوا الجن قلتُ عموا ظَـلامـا[5]

ثم قال: وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر، يرويه[6]: عموا صباحا، وهو[7] غلط الى آخر كلامه[8].

قال المفسر: ليس بغلط كما ذكر، ولكنهما شعران، احدهما على قافية «الميم» وهو

(١) في ل، د: حكاية

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) سقطت في و.

(٤) قال سيبويه: وحدثنا يونس أن قوما يقولون ابدا «منا ومني ومنو» عنيت واحدا أو اثنين أو جميعا في الوقف (الكتاب ٤٠٢/١).

(٥) من الوافر. أنشده سيبويه في الكتاب ٤٠٢/١، ولم ينسبه. قال البغدادي: والبيت من ابيات اربعة رواها أبو زيد في نوادره ونسبها لشمير بن الحارث الضبي، وقال أبو الحسن فيما كتبه على نوادر ابي زيد: سمير المذكور بالسين المهملة (الخزانة ٣/٣) والبيت في كتاب الحيوان للجاحظ ١٨٦/١، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/٢.

(٦) كذا في ل، د. وفي و: تقول.

(٧) كذا في و، ل، والجمل ص ٣٢٠. وفي د: هذا.

(٨) ينظر الجمل ص ٣٢٠.

الذي انشده عن ابن دريد[1]، والثاني [2] على قافية «الحاء» وهو أطول من هذا، وسنذكره اذا وصلنا الى شرح الأبيات ان شاء الله.

وفي هذا الباب لغة ثالثة شاذة زعم يونس انه سمع اعرابيا يقول: ضرب [من منا[3]]، وذلك انه سمع قائلاً يقول: ضرب][4] فلان فلانا، فلم يحقق الضارب والمضروب، فأستفهم عنهما وأعرب، فيمكن أن يكون[5] قول الشاعر: «منون انتم» جاء على هذه اللغة، قال [سيبويه][6]: وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله [منهم][7] ناس كثير[8]، قال: فكان يونس اذا ذكرها يقول: [لا يقبل][9] هذا كل أحد. قال سيبويه: وكان يونس يقيس «منه» على «أيّة»، فيقول: منةٌ، ومنةٍ، ومنةٍ[10] وهذا على لغة من قال:

(ضرب من منا، وقال:)[11] منون انتم.

---

(١) ينظر الجمل ص ٣٢٠.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: والأخر.

(٣) ينظر الكتاب ٤٠٢/١.

(٤) سقطت في د.

(٥) في و: يقول.

(٦) سقطت في د.

(٧) الزيادة من الكتاب ٤٠٢/١.

(٩) سقطت في د.

(١٠) ينظر الكتاب ٤٠٢/١.

(١١) سقطت في ل.

باب الحكاية بـ «أي»

في حكاية النكرات بأى ايضا لغتان، ذكر ابو القاسم احداهما[1] واغفل الأخرى[2]، فمن[3] العرب من يلحقها علامة التثنية والجمع فيقول: «أيّان»، و «أيّون» في الرفع و «أيّين» [و «أيين»][4] في النصب والخفض، ومنهم من يفردها أبداً

(١) ينظر الجمل ص ٣٢٢.
(٢) في ل، د: ذكر الاخرى.
(٣) في ل، د: من
(٤) سقطت في و

باب حكايات الجمل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان سميت [1] بجمع سالم نحو «الزيدين» و «العمرين» كان لك فيه وجهان، ان شئت جعلته بالياء على كل حال واعربت النون، وان شئت اجريته مجرى الجمع فجعلته في الرفع بالواو[2] وفي النصب والخفض بالياء[3].

قال المفسر: زاد الكوفيون وجها ثالثا، وهو أن تلزم «الواو» على كل حال، وتعرب «النون» فتقول[4]: جاءني زيدون، ورأيت زيدونا، ومررت بزيدون، وقد جاءت الفاظ من هذا النوع كثيرة نحو: حمدون، وطولون، وهو في اسماء العامة [كثير نحو][5]: عسرون[6]، وحزمون وعبدون، وسحنون ونحو ذلك.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان سميت[7] بقولك: لزيد، وبزيد تركته على حاله[8].

قال المفسر: يجوز فيه وجه آخر[9] لم يذكره، وهو أن يقول: هذا لي زيد، وبي زيد، وكان السيرافي يقول: القياس: لا زيد، لأن «لام الجر» اصلها الفتح، وانما احتيج الى هذه الزيادة، لأنه[10] لا يكون اسم متمكن على أقل من ثلاثة احرف، وهذان حرفان مفردان لم يذهب منهما شيء، فردّ اليهما عند التسمية فتزيد على المكسور من هذه الحروف «ياء»، وعلى

---

(١) كذا في و. وفي ل. د. والجمل ص ٣٢٨: سميته.
(٢) كذا في ل. ش. وفي و، والجمل ص ٣٢٨: بالواو والنون.
(٣) كذا في ل. د. والجمل ص ٣٢٨. وفي و: بالياء والنون.
(٤) في ل. د: فيقال.
(٥) سقطت في و.
(٦) في ل. د: علبون.
(٧) كذا في و. وفي ل. د. والجمل ص ٣٢٤: سميته.
(٨) ينظر الجمل ص ٣٢٤.
(٩) سقطت في ل.
(١٠) سقطت في ل.

المفتوح «الفا»، وعلى المضموم «واواً»، ثم تزيد على كل حرف حرفا [آخر][1] مثله وتدغمه فيه اقتداء بالعرب[2]، لأنا رأيناهم حين اجروا «لو» مجرى الأسماء زادوا على الواو «واواً» اخرى وادغموا الواو[3] فيها حين لم يكن لها أصل فترد اليه[4]، قال القطامي[5]:

ولكن اهلكت لوّ كثيراً وقبل اليوم عالجها قِدار[6]

وقال النمر بن تولب[7]:

علقت لوا تكرره ان لواً ذاك أعيانا[8]

مسألة

قال: وان سميت رجلا، او امرأة: هندات أو طلحات، وما أشبه ذلك أجريته مجراه في الجمع ونونته على كل حال، لأن التنوين فيه بازاء النون [في الزيدين والعمرين][9].

قال المفسر: وفيه لغة [ثانية مشهورة][10] لم يذكرها ابو القاسم، وهي أن من العرب من يجريها مجرى «طلحة» [وعائشة][11]، فيقول: جاءني هنداتُ [وطلحاتُ][12]، ورأيت

---

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في ل، د. وفي و: وتدغمه فيه ابدا.

(٣) كذا في و، ل. وفي د: الأول.

(٤) في و: عليه.

(٥) هو عمير بن شييم التغلبي، شاعر اسلامي (الخزانة ٣٩٢/١).

(٦) من الوافر لم اجده في ديوانه. ورواه الفراء بلا عزو في المذكر والمؤنث ص ٣٦ ويقول الفراء في الصفحة نفسها: والادوات بمنزلته (اي الحرف) ان شئت فذكر تذهب به الى اللفظ، وان شئت فأنث.

(٧) صحابي يعد من المخضرمين (الخزانة ١٤٦/١ وشعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ص ٨ وما بعدها).

(٨) كذا في ل، د. وفي شعر النمر بن تولب ص ١٢٠:

علقت لوا تكررها .... (وانظر الفراء ص ٣٦).

وفي المقتضب ٢٣٥/١: حاولت لوا فقلت لها........

وفي و: علقت لو أنكم فقرا ....

والبيت من مجزؤ الرمل.

(٩) سقطت في و، ينظر الجمل ص ٣٢٨.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في و.

هنداتَ وطلحاتَ، ومررت بهنداتَ وطلحاتَ فيمنعها الصرف، وينشد بيت امرىء القيس:

تنورتُها من اذرعاتٍ واهلها ... بيثربَ ادنى دارِها نظر عالي[1]

على الوجهين جميعا، وقال الأعشى في اللغة الثانية:

تخيرها أخو عاناتَ شَهْرا ... ورجّى أولها عاما فعاما[2]

وكان ابو العباس محمد بن يزيد يكسر «التاء» من «اذرعاتِ» و«عاناتِ» في هذه اللغة كسرا بلا تنوين[3]، وهذا خلاف مذهب سيبويه، وكان الاصمعي يقول: الكسر بلا تنوين خطأ.

---

(١) من الطويل، وابن عقيل ٧٦/١، والاشموني ٩٤/١، ومعنى تنورتها نظرت الى نارها واذرعات موضع بالشام. والشاهد في منع اذرعات من الصرف.

(٢) كذا في ل، د. والديوان ص ١٩٧. وفي و:

يميزها أخو عانات شهرا ... ورجى أو بها عاما فعاما

وفي المقتضب ٣٣٣/٣: تخيرها اخو عانات دهرا..........

وفي اللسان (برر) .... ورجى برها عاما فعاما

وفي الخزانة ٢٧/١: فخيرها اخو عانات شهرا ورجى خيرها عاما فعاما والبيت من الوافر. وعانات بلد بالشام، والشاهد في حذف التنوين منه، وأولها ما يؤول اليه من ربحها، والمعنى: ظل تاجر الخمر في عانات شهرا يختارها وينتقيها، ثم حبسها عنده يرجي ما يعود عليه منها سـ[illegible] بعد عام.

(٣) ينظر المقتضب ٣٣٣/٣ و ٣٣٤.

باب مواضع «إن» المكسورة [الخفيفة][1]

ذكر ابو القاسم في هذا الباب[2] انّ [إن][3] لها اربعة مواضع، وهو مذهب سيبويه[4]، وجمهور البصريين، وذكر الهروي[5] أن لها ستة مواضع وزاد عليه[6] غيره موضعا سابعا، وموضعا ثامنا لا اعلم أن نحويا ذكر اكثر من ذلك.

فالأول: أن تكون جزاء كقولك: إن تكرمني اكرمك[7]، وهي ام الجزاء.

والثاني: أن تكون نفيا نحو: إن زيد قائم كما تقول: ما زيد قائم[8]، فهي عند سيبويه بمنزلة «ما» الا أنه لا يجيز: إن زيد قائما، بالنصب كما تنصب «ما» وأجاز[9] الكسائي والمبرد ذلك، وانشد الكسائي:

ان هــو مــسـتــولـيــاً عـلى احَــد الا عــلى حــزبــهِ المــلاعــين[10]

والموضع الثالث: ان تكون مخففة من الثقيلة، وللعرب في هذه المخففة مذهبان[11]،

---

(1) سقطت في و.

(2) سقطت في و.

(3) الزيادة من ل. ينظر الجمل ص ٣٣٢.

(4) ينظر الكتاب ٤٧٥/١.

(5) هو محمد بن سعيد الهروي من الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين الكوفيين (طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢٢٦ و ٣٥٠).

(6) سقطت في ل، د.

(7) كذا في و، والجمل ص ٣٣٢. وفي ل، د: ان تأتني آتك.

(8) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٣٢: وتكون نافية بمنزلة ما كقولك إن زيد إلا قائم معناه ما زيد إلا قائم.

(9) كذا في ل، د. وفي و: واختار.

(10) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ابن عقيل ٣١٧/١، والاشموني ٢٥٥/١:

.... إلا عـلى اضـعـف المـجـانـين

والروايتان صحيحتان. قال العيني. ويروى الا على حزبه الملاعين (الاشموني ٢٥٥/١). والبيت من المنسرح، والشاهد في قوله «إن» فانها نافية بمعنى ليس وعملت عملها.

(11) في و: وفي هذه المخففة للعرب مذهبان.

منهم من ينصب بها في حال التخفيف كما ينصب في حال التثقيل، ومنهم من يبطل [عملها][1] اذا خففها، ويرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ويلزم خبرها «لام التأكيد» لئلا تلتبس بالنافية، والذين يعملونها مخففة لا يلزمونها اللام، لاختلاف لفظ النفي، ولفظ الايجاب، كما لا تحتاج الى ذلك في حال تشديدها، واذا بطل عملها وقع بعدها الأسم، والفعل معا، فتقول في الاسم: إن زيد لمنطلق، باللام اذا اردت الايجاب، وان زيد منطلق [بغير اللام][2]، اذا اردت النفي، وتقول في الفعل: إن قام لزيد، في الايجاب، وان قام زيد، في النفي، هذا مذهب سيبويه وأصحابه. والكوفيون يجيزون أن تكون للنفي وفي خبرها اللام، ويجعلون اللام بمعنى «الا»[3] كأنك قلت: ما زيد الا قائم[4]، وما قام إلا زيد، ومن هذا الضرب قوله تعالى: «وان كنت لمن الساخرين»[5]، و «ان كان وعد ربنا لمفعولا»[6]، وانشد الكوفيون:

وان مـالـك للمـرتجى ان تَقَعْقَعَتْ رحى الحربِ او دارَتْ عليَّ خطوبُ[7]

وانشدوا:

إن القـومُ والحي الـذي أنـا منُهم لأهْلُ مقاماتٍ وشاءٍ وجامل[8]

وقال آخر، وهو لعاتكة[9]:

شـلت يمينُـك ان قَتَلْتَ لُمسلِما حلت عليك عقوبةُ المتعمِّد[10]

---

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الانصاف، المسألة ٩٠ ص ٦٤٠-٦٤٣.

(٤) في ل، د: منطلق.

(٥) سورة الزمر، الآية ٥٦.

(٦) سورة الاسراء، الآية ١٠٨.

(٧) من الطويل. لم أقف على قائله

(٨) من الطويل. ولم أقف على قائله.

(٩) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكانت من المهاجرات الى المدينة (شرح الشواهد للعيني بهمش الخزانة ٢٧٨/٢)، وقد سقطت عبارة (وهو لعاتكة) في ل. د.

(١٠) من الكامل. ينظر ابن عقيل ٣٨٢/١، والاشموني ٢٩٠/١، واوضح المسالك ٢٦٤/١، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٢٧٨/٢.

والموضع الرابع(١): ان تكون زائدة، وتنقسم في الزيادة قسمين، قسم يدخل بعد «ما» النافية(٢)، فيبطل عملها كقول فروة بن مسيك(٣):

فما إن طَبّنا جبنٌ ولكنْ   منايانا ودولةُ آخرينا(٤)

وقسم يدخل بعد «ما»(٥) التي تقدر بتقدير مصدر قائم مقام ظرف، كقول الشاعر(٦):

ورج الفتى للخير ما إن رأيته   على السّن خيرا الا يزال يزيد(٧)

والموضع الخامس: ان تكون بمعنى «إذ» وعلى ذلك تأول قوم قوله تعالى «وذرُوا ما بقِيَ من الرِّبا إنْ كنتُمْ مؤمنينَ»(٨) وقوله تعالى: «لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين»(٩). وقول النبي عليه السلام [حين وقف على القبور فقال: «السلامُ عليكم دارَ قومٍ مُؤْمِنينَ](١٠)،وانا ان شاءَ اللهُ بكم لاحِقونَ»(١١)،وقوم يتأولونها بمعنى «اذا»، لان «اذا» تحتاج الى جواب كما تحتاج اليه «إن»، والشيئان اذا تضارعا فربما وقع كل واحد منهما موقع صاحبه. وأما قول الفرزدق:

---

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في ل. وفي و: قسم تدخل فيه كما بعد ما النافية. وفي د: قسم يدخل بعد إن النافية.

(٣) هو صحابي أسلم عام الفتح وكان يحضر مجلس رسول الله ﷺ ويتعلم القرآن وفرائض الاسلام (الخزانة ١٢٣/٢).

(٤) كذا في ل، د، والكتاب ٤٧٥/١، والخزانة ١٢١/٢. وفي و، والخزانة ١٢٢/٢: «وطعمة آخرينا»، والبيت من الوافر، والشاهد فيه زيادة إن بعد ما توكيدا وهي كافة لها عن العمل، والطب هنا العلة والسبب، اي لم يكن سبب قتلنا الجبن وانما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا والدولة.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: وقسم تدخل فيه بعد ما.

(٦) في و: قال الشاعر.

(٧) من الطويل، وهو من شواهدسيبويه في الكتاب ٣٠٦/٢. قال الاعلم: الشاهد فيه زيادة إن بعد ما للتوكيد وما ها هنا مؤدية معنى الزمان فموضعها نصب على الظرف. وقد نسب السيوطي هذا البيت الى المعلوط القريعي (ينظر شرح شواهد المغني ص ٣٢).

(٨) سورة البقرة، الآية ٢٧٨.

(٩) سورة الفتح، الآية ٢٧.

(١٠) سقطت في د.

(١١) ينظر رياض الصالحين ص ١٣٤.

أتغضبُ إن اذنا قتيبة حزّتا   جهارا ولم تغضَبْ لقتلِ ابنِ خازمِ[1]

فتأوله قوم بمعنى[2]: «إذ» كما تأولوا الآية والحديث[3]، وكان المبرد[4] يرويه بفتح «الهمزة» ويجعلها مخففة من الثقيلة، كأنه قال: أتغضب لأنه اذنا قتيبة حزتا. وتابعه على ذلك ابو بكر مبرمان[5] وقوم غيرهما، وقالوا: الشرط ها هنا محال، لأن الشرط انما يكون بالمستقبل، وانما قال الفرزدق هذا الشعر بعد[6] حز أذني قتيبة، وتأوله قوم على بمعنى الشرط وهو مذهب سيبويه والخليل[7]، ومجاز الشرط ها هنا ان يكون المعنى: أتغضب ان افتخر مفتخر بحز أذني قتيبة، لأن من شأن المفتخر ان يقول: حززنا اذني قتيبة وفعلنا كذا وكذا[8]، فيكون [مما وضع][9] المسبب فيه موضع السبب، والى هذا ذهب السيرافي وقال: العرب قد تعادل وتفاضل بين الفعلين[10] [الماضيين][11] في الموافقة فتستقبل بهما[12] الكلام كقوله تعالى: «وان تعجَبْ فعَجَبٌ قولُهم»[13]، وقال الشاعر:

[إن يقتلوكَ فان قتلَكَ لم يكُنْ   عارا عليكَ وبعضُ قتلٍ عارُ[14]

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٧٩/١، والكامل للمبرد ٤٢٧/١، والمغني ٢٧/١. وفي ديوان الفرزدق ٣٢١/٢:
.... جهارا ولم تغضب ليوم ابن خازم، والبيت من الطويل.

(٢) في ل، د: على معنى.

(٣) في ل، د: كما تأولوا الآية والحديث المذكور.

(٤) في ل، د: وكان أبو العباس محمد بن يزيد.

(٥) هو ابو بكر محمد بن علي بن اسماعيل العسكري المعروف بمبرمان. أخذ عن المبرد واكثر بعده عن الزجاج، له من التصانيف: شرح كتاب سيبويه، شرح شواهده، شرح كتاب الأخفش. توفي سنة ٣٤٥ (بغية الوعاة ١٧٥/١-١٧٧).

(٦) سقطت في ل.

(٧) ينظر الكتاب ٤٧٩/١.

(٨) في ل، د: وفعلنا كذا وفعلنا كذا.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: به، والتصحيح من ل، د.

(١٣) سورة الرعد، الآية ٥.

(١٤) كذا في ل، د. وفي المقتضب ٦٧/٣، والسيوطي ص ٣٣، والمغني ٢٧/١:

....   عارا عليك ورب قتل عار

وهو من الكامل. وقد نسبه السيوطي الى ثابت بن قطنة بن كعب العتكي (ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٣٣، وشعر ثابت قطنة ص ٤٩).

وقال آخر[(1)]

ان يقتلوكَ فقد فَجَعْتَ بيوتَهم ... بعيينةَ بن الحارثِ بن شهابِ[(2)]

والمخاطبان بهذا الشعر مقتولان، والقتل واقع بهما قبل ذلك وقد كسر «إن». قال: وهذا ونحوه يحمل على فعل غير هذا الظاهر، كأنهم افتخروا بقتله، فقال: ان يفتخروا بقتلك فان الأمر كذا وكذا.

والموضع السادس: تكون فيه بمعنى «إمّا»[(3)] محذوفة منها كقول النمر بن تولب:

سقته الرواعدُ من صيفِ ... وان من خريفٍ فلن يعدَما[(4)]

وقال دريد [بن الصمة][(5)]:

لقد كذبتك نفسُك فأكذِبَنْها ... فان جزعاً وان إجمالَ صبرِ[(6)]

والموضع السابع: أن تكون فعل أمر من[(7)] «آن، يئين» اذا حان.

والموضع الثامن: ان تأمر امرأة من: وأى يئي، اذا وعد، وتدخل عليه النون الخفيفة للتأكيد فيكون لفظه كلفظ «إن» الخفيفة[(8)] [فتقول: إن يا هند، فان ادخلت عليه النون الشديدة صار لفظه كلفظة إن المؤكدة][(9)] وعلى هذا انشدوا في بعض الغازهم:

---

(1) سقطت في و.

(2) من الكامل. في ل، د: ان يقتلوك فقد هتكت بيوتهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب. لم اقف على قائل هذا البيت، والعرب تسمي بعيينة كثيرا. انظر مادة (عين) في التاج.

(3) في و: اجل. والتصحيح من ل، د. ينظر المغني ٥٩/١.

(4) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ١٣٥/١، والمغني ٥٩/١. وفي شعر النمر بن تولب: سقتها. قال محقق الديوان في حاشية الصفحة ١٠٤: في بعض مصادر التخريج سقته الرواعد. والبيت من المتقارب، وتقديره عند سيبوية: سقته الرواعد إما من صيف واما من خريف.

(5) سقطت في و.

(6) من الوافر، وقد استشهد به سيبوية على أن قوله «فان جزعا وان اجمال صبر» معناه: إما جزعا واما اجمالا فحذف «ما» من «إما» ضرورة، ينظر الكتاب ١٣٤/١ و ٤٧١ و ٦٧/٢، والمقتضب ٢٨/٣.

(7) في ل، د زيادة (قولك).

(8) كذا في ل، د. وفي و: ويدخل عليه النون الخفيفة المؤكدة كان لفظه لفظ الواحدة.

(9) سقطت في و.

إنَّ هـنـدُ المـليـحـة الحـسـنـاءَ　　　وأيَّ من أضْمَـرَتْ لخـلٍ[1] وفـاءَ[2]

أي: عدي يا هند وعد من يضمر الوفاء بوعده.

---

(١) كذا في و، د، والمغني ١٧١. وفي ت: وأي من أنجزت لعهد.

(٢) من خفيف. أنشده ابن هشام ولم يذكر قائله (ينظر المغني ١٧١).

ولم يذكره السيوطي في شرحه شواهد المغني (انظر طبعة المطبعة البهية بمصر سنة ١٣٢٢ هجرية)

باب مواضع «أن» الخفيفة المفتوحة(1)

ذكر ابو القاسم [في هذا الباب أنّ](2) «أن» لها اربعة مواضع وكذلك قال سيبويه(3) واكثر البصريين، وذكر الهروي ان لها سبعة مواضع:

احدها: ان تدخل على الفعل الماضي، والفعل المستقبل، فيكون تأويلها تأويل المصدر كقوله تعالى «وأَنْ تصومُوا خيرٌ لكم»(4)، وقول الشاعر:

إني رأيتُ من المكارمِ حسبَكم   أنْ تلبسوا حرّ الثياب وتَشْبعوا(5)

فهذا مثال دخولها على الفعل المستقبل، ومثال دخولها على الفعل الماضي قوله تعالى(6): «فما كان جوابَ قومِهِ الا أنْ قالوا»(7).

والموضع الثاني: ان تكون مخففة من الثقيلة ويليها الاسم والفعل الماضي والمستقبل، فاذا وليها الاسم، فلك فيه وجهان، احدهما: أن تنصبه(8) بها كما كنت تنصبه بها في حال تشديدها كقولك: علمت أن زيدا قائم، ولا يلزمها في هذا الوجه عوض مما حذف منها وذلك نحو قول الشاعر:

لقد علم(9) الضيفُ والمرملون(10)   اذ غبرَ افقٌ وهبّتْ شمالا

(1) كذا في و. وفي ل، د: ان المفتوحة الخفيفة. وفي الجمل ص ٣٣٣: أن المفتوحة المخففة.

(2) الزيادة من ل، د. ينظر الجمل ص ٣٣٣.

(3) ينظر الكتاب ٤٧٥/١.

(4) سورة البقرة، الآية ١٨٤.

(5) من الكامل، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٤٧٥/١، وقد نسبه الى عبد الرحمن بن حسان، والشاهد في قوله: ان تلبسوا، ووقوع أن وما بعدها موقع المصدر، والمعنى: رأيت حسبكم وكافيكم لبس حر الثياب والشبع. ولم أجد البيت في شعر عبد الرحمن.

(6) في ل، د: عز وجل.

(7) سورة العنكبوت، الآية ٢٩.

(8) في و: ينصب.

(9) في ل: علمت.

(10) كذا في ل، د، والاشموني ٢٩٧/١، وابن عقيل ٣٨٥/١ (حاشية). وفي و: والمجتدون.

بـأنْـكَ ربيـعٌ وغَـيْـثٌ مـريـعٌ ... وأنْـكَ هنـاكَ تكـونَ الـثّمـالا[1]

والوجه الثاني، وهو الأجود أن تبطل عملها وترفع[2] بالابتداء، وتضمر اسمها، فتقول: علمت أن زيد قائم، تريد: أنه زيد قائم، ومثله قوله تعالى[3]: «وآخر دعواهمُ أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ»[4]. واذا وليها الفعل ارتفع ولزمها العوض مما حذف[5]، وهو «السين، وسوف، ولا» مع المستقبل، و «قد» مع الماضي، ووجب أن لا يكون قبلها الا الأفعال المحققة كعلمت، وايقنت [وتحققت][6]، ولا أشك، ونحو ذلك كقوله تعالى[7]: «علم أنْ سيكونُ منكم مرضى»[8]، وقول ابي حيّة النميري:

رميم[9] التي قـالَتْ لجـاراتِ بيتهـا ... ضـمِنْـت لـكـم ان لا يـزالَ يهيـمُ

وقال الآخر:

وقـد سـرني أن لا تعـد مجـاشِـعُ ... من المَجْـد إلا عقـر نـاب بضوْر[10]

ينشد بالنصب، والرفع.

والموضع الثالث: أن تكون زائدة للتوكيد، واكثر ما تجيء بعد «لما» التي يراد بها

---

(1) من المتقارب، وهما لجنوب اخت عمرو ذي الكلب. والمرملون: من أرمل القوم اذا نفذ زادهم، وعام أرمل: قليل المطر، ومريع بفتح الميم وكسر الراء، يقال: ارض مريعة اي خصبة كثيرة النبات، الثمال: الغياث، والشاهد في قوله: بأنك وفي قوله: وأنك، حيث صرح باسم (ان) المخففة في الموضعين للضرورة، فأخبر عن الأول بالمفرد وعن الثاني بالجملة (شرح الشواهد للعيني في هامش الاشموني ٢٩٧/١).

(2) في و زيادة: (الاسم).

(3) في ل، د: عز وجل.

(4) سورة يونس، الآية ١٠

(5) وعبر غيره من النحويين عن هذا بأن الأحسن الفصل اذا لم يكن الخبر فعلا أو كان فعلا ولم يكن دعاء ولا جامدا. يقول ابن مالك في ذلك.

وان يكن فعلا ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو ... تنفيس او لو وقليل ذكر لو

(ابن عقيل ٣٨٩/١).

(6) الزيادة من ل، د.

(7) في ل، د: عز وجل.

(8) سورة المزمل، الآية ٢٠.

(9) في و: رمته. والتصحيح من ل، د، والكامل للمبرد ٣٠/١، وهو من الطويل.

(10) من الطويل. لم أقف على قائله، ولم أجد (ضوْر) في اللسان ولا في التاج غير أن اللسان أورد (الضوْزة) بمعنى الضعيف من الرجال.

الظرف كقوله تعالى: «ولما أن جاءَتْ رسلُنا لوطا»[1]، وكقول ليلى الاخيلية:

ولما أن رأيتُ الخيلَ قُبلا   تباري بالخدود شَبَا العوالي[2]

والموضع الرابع: ان تكون بمعنى «اي» التي للعبارة والتفسير ولا تجيء إلا بعد كلام تام يكون بمعنى القول[3]، كقولك: كتبت اليه أن افعل كذا وكذا، وكقوله تعالى: «وانطلق الملأ منهم انِ امشُوا»[4]. والكوفيون ينكرون «أن» هذه[5].

والموضع الخامس: ان تكون بمعنى «لئلا» كقولك: ربطت الفرس ان ينفلت، وكقوله تعالى: «يبين الله لكم ان تضلوا»[6] أي لئلا تضلوا، وكقول عمرو بن كلثوم[7]:

نزلتم منزل الأضياف منا   فعجَّلنا القِرى ان تَشْتُمونا[8]

والموضع السادس: ان تكون بمعنى[9] «اذ» في مذهب بعض النحويين[10]، وكقولك[11]: كلمني[12] زيد أن قام عمرو، وغضب زيد أن ضربته، وكقوله تعالى: «وعجبوا أن جاءَهُم منذِرٌ منهم»[13]. تأولوا «أن» في هذه المواضع بمعنى «اذ»، واكثر النحويين يجعلها[14] بمعنى «من أجل أن» أو «لان»[15]، ومنه قول الفرزدق:

---

(١) سورة العنكبوت، الآية ٣٣.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة، والاقتضاب ص ٣٢٥، واللسان مادة (قبل). وفي ديوان ليلى الأخيلية ص ١٠٥:

لما أن رأيت الخيل تردى   تباري بالخدود شبا العوالي.

وشبا العوالي أطراف الأسنة.

(٣) ينظر المغني ٣١/١ و ٣٢.

(٤) سورة ص، الآية ٦.

(٥) ينظر المغني ٣٧/١.

(٦) سورة النساء، الآية ١٧٦.

(٧) هو من بني تغلب، جاهلي قديم من اصحاب المعلقات (الشعر والشعراء ١٥٧/١).

(٨) من الوافر، ينظر شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ص ٤٢٠، والمغني ٣٦/١.

(٩) في و: بمنزلة.

(١٠) في ل: قول. وفي د: في بعض قول النحويين. وينظر المغني ٣٦/١.

(١١) سقطت في د.

(١٢) في و: علم.

(١٣) سورة ص، الآية ٤.

(١٤) في و: يجعلونها.

(١٥) في ل، د: ولأن.

اتغضَبُ ان اذنا قتيبة حُزّتا جهارا ولم تغْضَب لقتل ابن حازم [1]

الموضع السابع: ان تكونَ بمعنى [2] «لا» في مذهب بعض النحويين [3] كقوله تعالى: «قل إنَّ الُهدىَ هدى الله أن يؤتى احدٌ مثلَ ما أُوتيتُمْ» [4]، قالوا: معناه لا يؤتى احد (مثل ما اوتيتُمْ) [5]، وقال آخرون: المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى احد مثل ما اوتيتم إلا لمن تبع دينكم، قالوا: وقوله تعالى «الُهدى هُدى اللهِ» اعتراض بين الفعل والمفعول [6].

(١) في و: ظالم، وقد سبق أن استشهد المؤلف به

(٢) في و: بمنزلة.

(٣) قال ابن هشام: المعنى الثاني: النفي كإن المكسورة ايضا، قاله بعضهم في قوله تعالى «أن يؤتى أحد مثل ما اوتيتم» ينظر المغني ٣٧/١.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٧٣.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) ينظر المغني ٣٧/١.

باب ما يجمع من الجمع

قال ابو القاسم في هذا الباب: وقالوا «أصيل» للعشي، ثم جمعوه[1] فقالوا «أصل» ثم قالوا في جمع الجمع «آصال» فشبهوه[2] بعنق واعناق، ثم جمعوا جمع الجمع[3]، فقالوا: «أصائل» فأصائل جمع جمع الجمع[4].

قال المفسر: وقع في بعض النسخ «أصاييل» بيائين، وفي بعضها «أصايل» بياء واحدة، ولا يصح في واحد منها[5] أن يكون جمعا لآصال، لأن فاء الفعل من «آصال» همزة واصلها «أأصال» بهمزتين الأولى همزة الجمع التي في «افعال» والثانية فاء الفعل استثقل اجتماعها فخففت الثانية، فقياس جمعها اذا جمعت أن يقال «أأأصيل» لا «أصاييل»[6] الا أن يزعم انها جمعت ثم قلبت فيكون وزن «أصاييل» على مذهبه «اعافيل»، والصحيح في «أصايل» انها «فعايل» جمع «أصيل».

(١) كذا في الجمل ص ٣٥٤. وفي النسخ المخطوطة: جمعوا.

(٢) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٥٤. وفي و: شبهوه.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٣٥٤: ثم جمعوا جمع جمع الجمع.

(٤) كذا في ل، د، والجمل. وفي و: فقالوا: أصايل واصاييل جمع الجمع (ينظر الجمل ص ٣٥٤).

(٥) كذا في و، د. وفي ل: منها.

(٦) كذا في ل، د. وفي و: «أصل» لا «أصايل». ينظر اللسان مادة (أصل).

باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر

قال ابو القاسم . يجوز للشاعر (١) صرف ما لا ينصرف، وقصر الممدود، ولا يجوز له مد المقصور ، ويجوز له اظهار(٢) المدغم والحاق المعتل بالصحيح وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف الياء والواو(٣) اذا كان ما قبلهما دليلا عليهما وكانا زيادة(٤) في مضمر ، وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي [وتأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي](٥) وتشديد المخفف وتخفيف المشدد، وحذف الهمزة وتخفيف الهمزة(٦) قبلها ياء أو واوا أو الفاً(٧) ، وقطع الف الوصل، ووصل الف القطع والقاء حركتها على ما قبلها، وترخيم ما ليس بمنادى، واسكان الياء والواو في حال(٨) النصب، والنصب بالفاء في الواجب(٩) ، وحذف الفاء من جواب الجزاء، وحذف الياء والواو(١٠) من «هاء» الاضمار واسكانها بعد ذلك، وابدال حروف(١١) المد واللين من الحروف المضاعفة(١٢).

قال المفسر: ذكر ابو القاسم [في هذا الباب](١٣) اشياء عدها من ضرورة الشعر وهي مستعملة في الكلام المنثور، واشياء تكون ضرورة على وجه [ولا تكون ضرورة على وجه](١٤) آخر ، واشياء فيها خلاف بين النحويين، ولم يفصل ذلك ولم يبينه، ولم يمثل شيئا مما ذكره

---

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٦٢: ويجوز اظهار.

(٣) في الجمل ص ٣٦٢: وحذف الواو والياء.

(٤) في و: وكانا زائدتين.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل . وتخفيفها.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: ياء وواواً والفاً.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: في موضع.

(٩) كذا في و، د. وفي الجمل ص ٣٦٢: في غير الجواب. وفي ل: في الجواب.

(١٠) في الجمل: الواو والياء.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٦٢: حرف.

(١٢) ينظر الجمل ص ٣٦٢.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) سقطت في و.

بمثال كما فعل سيبويه وغيره ممن تكلم في هذا الباب[1]، وأنا [2] ابين ما يعد ضرورة من هذا الباب وما لايعد، وما فيه خلاف بين النحويين، وامثل كل صنف من اصناف الضرورة بمثال يتمم فائدة هذا الباب ان شاء الله.

أما قوله: انه[3] يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف فانه جائز باتفاق بين [4] البصريين والكوفيين.

(وأما منع ما ينصرف من الصرف فاجازه)[5] [الكوفيون و][6] الأخفش ولم يجزه جمهور البصريين[7] واحتجوا بأن الشاعر اذا صرف ما لاينصرف ردّ الشيء الى أصله واذا منع ما ينصرف من الصرف أخرج الشيء عن أصله. فمن الضرب الأول قول امرىء القيس:

تبصّر خليلي هل ترى من ظعائن   سوالك[8] نقبا بين حزمي شعبعب [9]

فصرف[10] «ظعائن» وحكمها غير الصرف[11]، وأنشد الاخفش والكوفيون في الضرب الثاني ابياتا كثيرة منها قول عباس بن مرداس السلمي:

وما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداس في مجمع [12]

ومنها قول ذى الاصبع العدواني[13]:

---

(1) ينظر الكتاب ١/٨ـ ١٣، والمقتضب ١/١٤٢، ١٤٣، و ٢/٣٣ و٣/٣٥٤، ومواضع أخرى كثيرة فيهما، والأصول لابن السراج ٢/٦٩٣، والانصاف المسألة (٦٩) ص ٤٨٨ـ ٥٢٠.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: من.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) في و: النحويين. ينظر الانصاف: المسألة (٧٠) ص ٤٩٣.

(٨) كذا في و، د، والديوان ص ٤٣. وفي ل: سنكن ضحيا.

(٩) من الطويل. والحزم: ما غلظ من الارض. والنقب: الطريق في الجبل. شعبعب: اسم ماء ينظر ديوانه ص ٤٣.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: الا تصرف.

(١٢) من المتقارب. ينظر ديوانه ص ٨٤. والانصاف ص ٤٩٩. وهو فيه: فما كان. والشاهد فيه ترك صرف «مرداس» وهو منصرف.

(١٣) شاعر معمر من شعراء الجاهلية وهو حرثان بن محرث من عدوان. خزانة الادب ٢/٤٠٨.

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض[1]

قالوا: فلم يصرف «مرداسا» وهو أبوه، ولم يصرف ذو الاصبع «عامرا»[2] ولم يرد به القبيلة، ولو اراد القبيلة لقال: ذات الطول وذات العرض[3]، فقال أصحاب سيبويه: الرواية في بيت العباس «يفوقان شيخي»[4] وقال السيرافي: كذا رأيته في شعر العباس برواية[5] ابي عمرو الشيباني قالوا[6]: ويمكن ان يريد بعامر القبيلة سماها باسم الأب وان كان قد ذكّر الصفة، فيكون قد حمل بعض الكلام (على اللفظ)[7] وبعضه على المعنى وذلك كثير في الكلام، واحتج الأخفش والكوفيون ايضا بأشياء كثيرة خرّجها من ناقضهم على وجوه تصرفها الى مذهبهم. والأظهر عندي قول الأخفش والكوفيين، واحتجوا لذلك بان قالوا: ضرورة الشعر لا يلزم فيها رد الاشياء الى اصولها [ولا بدّ][8] لأنا نجد الشاعر يزيد مالا أصل له في الكلام كقول الراجز:

احب منك موضع القفّن ومـوضـع الازار والوسّن[9]

وقول الآخر:

مسترعلات لصلاخم سامي[10] اراد الصلخم، فزاد «لاما»،

---

(1) من الهزج. ينظر الانصاف ص ٥٠١، والشاهد فيه ترك صرف «عامر» وهو منصرف.
(2) كذا في و. وفي ل، د: وهو أبوه ولا عامراً.
(3) ينظر الانصاف ص ٥٠٢.
(4) ينظر ديوان العباس بن مرداس ص ٨٤ «حاشية».
(5) في ل: في رواية.
(6) في و: قال.
(7) سقطت في ل.
(8) سقطت في و.
(9) كذا في و، وفي ل، د:

احب منك موقع القفن وموضع القبة والقرطن

وفي اللسان في مادة (قفن):

أحب منك موضع الوشحن وموضع الازار والقفن

وفيه في مادة (وشح):

احب منك موضع الوشحن وموضع الازار والقفن

يعني: الوشاح، وانما يزيدون هذه النون المشددة في ضرورة الشعر. وقد نسب الثاني في اللسان الى دهلب بن قريع.
(10) اللسان مادة (صلخم)، والصلخم: البعير الجسيم الشديد الماضي.

قول الآخر:

وجـاشت من جبـال الصُغْـد نفسي　　　وخافَت من جبالِ خوارَزْمِ.[1]

[أراد خوارزم] [2] فزاد «راء»[3] ، وقد نجده يحذف ما هو من اصل الكلمة كحذفهم «الواو» منْ «هو» في نحو قولهم:

فبينـاه يَشْـرى رحلَه قـال قـائـل　　　لمن جملٌ رخو الملاطِ نجيُب[4]

وكحذفهم «الياء»[من هي][5] في قول الراجز:

دار لسُعْدى إذه من هواكا[6]

وقول لبيد:

دَرَس المنا بمتالعٍ فأبان[7]. . . . .

وهذه الأشياء خارجة عن الأصول [غير مردودة اليها][8] وأما قوله: وقصر الممدود ولا يجوز له مد المقصور ففيه من الخلاف ايضا مثل ما في الأول ، فمثال قصر الممدود قول الراجز:

---

(١) من الوافر. لم أقف على قائله.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) تسبه الأعلم الى العجير السلولي. ينظر الكتاب ١٤/١. وهو في الخصائص لابن جني ٦٩/١، والانصاف ١٧/١ ٥١٢، والخزانة ٣٩٦/٢. والبيت من الطويل، ومعنى يشري يبيع وهو من الأضداد، والملاط ما ولي بالعضد من الجنب ويقال للعضدين ابنا ملاط.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر الكتاب ٩/١، والخزانة ٣٩٩/٢، وفيها: «على ان الأصل اذ هي فحذفت الياء ضرورة قال القالي في شرح اللباب اوله هل تعرف الدار على تبراكا وهو بكسر التاء موضع وفي هذا رد على الكوفيين في زعمهم ان الضمير في هو وهي أنما هو الهاء والواو والياء زائدتان».

(٧) من الكامل، وهو صدر بيت ، عجزه: وتقادمت بالحبس فالسوبان

والمنا: منزل ، ومتالع: موضع، وأبان: جبل. وقالوا: المنا أراد المنازل ثم حذف الزاي واللام. تقادمت: قدمت، والحبس: اللام موضع، والسوبان: واد (ديوان لبيد ص ١٣٨).

(٨) سقطت في و.

لا بد من صنعا وان طال السَّفَر[1]

وأنشد الكوفيون في مد المقصور:

يـالـكَ مـن تمـر ومـن شِيـشـاءِ ينشبُ في المسعل واللّهاءِ[2]

[فمدّ «اللهاء» وهي جمع «لهاة». ومما جاء من قصر الممدود][3] ما[4] قال الاعشى:

والـقـارحُ الـعـدّا وكـلُّ طـمـرّةٍ مـا أن تنالُ يـدُ الـطويـل قـذالهَـا[5].

وأما قوله: ويجوز له اظهار المدغم، والحاق المعتل بالصحيح فانه اتفاق من الفريقين، فمثال اظهار المدغم قول الراجز:

الحـمـد للهِ الـعـليّ الأجـلَلِ [الواسع الفضل الوهوب المجزل][6]

ومثال الحاق المعتل بالصحيح قول جرير:

فيـومـا يـوافيني الهـوى غـيـر ماضي ويوما ترى منّهن غولا تغَوّلُ[7]

وقد ذكر بعض النحويين ان هذا تصحيف وان الصواب «غير ما صبا»[8].

واما قوله: وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فان هذا لا يعد ضرورة [شاعر][9]

---

(1) ذكره في اللسان (صنع) ولم ينسبه. قال: وانما قصر للضرورة.

(2) ينظر الانصاف ص ٧٤٦، واللسان(شوش)، وابن عقيل ٤٤٧/٢، والأشموني ١١٠/٤، وينظر الهمع ١٥٧/٢، والدرر اللوامع ٢١٢/٢. وهو رجز قاله اعرابي من أهل البادية، والشيشاء: الشيص وهو التمر الذي لم يشتد نواه وكذلك الشيصاء وينشب: يتعلق في المسعل وهو موضع السعال من الحلق، والشاهد في اللهاء حيث مده للضرورةواصله اللها بالقصر جمع لهاة.

(3) سقطت في و.

(4) في الاصل: و.

(5) من الكامل. والقارح من قولهم قرح ذو الحافر اذا انتهت اسنانه وذلك بعد خمس سنين. والعداء قصر للضرورة، طمرة: خفيفة وثابة والقذال مؤخر الراس. (ينظر ديوانه ص٢٩).

(6) هذا مطلع ارجوزة لأبي النجم العجلي. المقتضب ١٤٢/١ والخصائص ٨٧/٣، والهمع ١٥٧/٢، والدرر اللوامع ٢١٦/٢.

(7) كذا في و، والكتاب ٥٩/٢. وفي الديوان ص ٤٥٥: فيوما يجارين الهوى غير ما صبا.............

وفي ل، د: فيوماً يوافين الهوى غير ماضي..............

وفي المقتضب ١٤٤/١ و٣٥٤/٣، والخصائص ١٥٩/٣، وابن يعيش ١٠/١٠٧: قال الأعلم: «الشاهد في تحريك الياء من ماضي ضرورة ويروي غير ما صبا اي يوافيني الهوى ولا اصبو ولا آتي ما لا يحل ويوما مهجور فيذهبن الصبا واللهو. ويقال غالته غول اذا نابته نائبة (ينظر الكتاب ٥٩/٢ «حاشية»).

(8) في و: غير ما مضى. وفي ل: غير ماضيا. والتصحيح من د. والديوان ص ٤٥٥ والكتاب ٥٩/٢ «حاشية».

(9) سقطت في و.

فقد قرأ القراء[1] «قل هو الله احد الله الصمد»[2] وقرأ ابو عمرو (بن العلاء)[3] : «عزير ابن الله»[4] ، وذكر انه اسم سربي وأنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين، وقال ابو العباس محمد بن يزيد: سمعت عمارة بن عقيل يقرأ «ولا الليل سابق النهار»[5] بالنصب ، فقلت له: ما تريد؟ فقال: أريد سابق النهار[6]، فقلت له: فهلا قلته، فقال: لو قلته لكان اوزن، اراد أنه استثقل التنوين فحذفه، ومثال حذفه من الشعر[7] قول ابي الأسود:

فألفيتُه غير مستعتب ... ولا ذاكراً الله الا قليلا[8]

وأما قوله: وحذف «الياء» و «الواو» [9] اذا كان ما قبلهما دليلا عليهما وكانا زيادة في مضمر، فهذا متفق عليه، ومثاله قول الشاعر

أو معبر الظهر ينبي[10] عن وليته ... ماحجّ ربّهُ[11] في الدنيا ولا اعتمرا[12]

وأما قوله: وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي، فهو[13] على الاطلاق غير صحيح ، ولكن يحتاج الى تقييد أغفله ابو القاسم فيقال: ما كان منه[14] مقدما قبل المخبر عنه (جاز في الكلام تذكيره[15] كقوله تعالى: «قد كانَ لكم آية في فئتين التقتا»[16]، وكقوله «فمن جاءهُ

---

(1) في ل، د: فقد قرئ.

(2) سورة الاخلاص ، الآية ١، وينظر الكامل للمبرد ٢١٦/١.

(3) سقطت في ل، د.

(4) سورة التوبة ، الآية ٣٠.

(5) سورة يس، الآية ٤٠.

(6) ينظر الكامل للمبرد ٢١٦/١.

(7) في و: التنوين. والتصحيح من ل، د.

(8) من المتقارب، ينظر ديوانه في نفائس المخطوطات ص ٤٩، والكتاب ٨٥/١، والمقتضب ١٩/١ و ٣١٣/٢، والانصاف ص ٦٥٩، والمغني ص/٥٥٥، والشاهد فيه حذف التنوين من ذاكر لالتقاء الساكنين.

(9) في ل، د: الواو والياء.

(10) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ١٢/١. وفي الانصاف ص ٥١٦ ينأى.

(11) كذا في ل، د، والكتاب ١٢/١، والانصاف ص ٥١٦. وفي و، لله.

(12) من البسيط. نسبه سيبويه في الكتاب ١٢/١ الى رجل من باهلة. قال الأعلم: «أراد بهو فحذف الواو ضرورة وصف لصا يتمني سرقة بعير لم يستعمله ربه في سفر لحج أو عمرة فيصبه والمعبر الظهر الكثير وبره المتلئة ومعنى ينبي عن وليته يجعلها تنبو عنه لسمنه وكثرة وبره وكان ينبغي ان يقول تنبي وليته عن ظهره فقلت لأنه اذا انباها عن ظهره فقد أنبي ظهره عنها، والولية البرذعة (الكتاب ١٢/١ «حاشية»).

(13) في ل، د: فهذا.

(14) سقطت في د.

(15) نقطت في د.

(16) سورة آل عمران، لآية ١٣

موعظةٌ من ربّهِ»[١]فإذا تأخّر بعد المخبر عنه)[٢] لم يجز الّا[٣] في الشعر كقول الاعشى

فـامـا تـرى لـمتي بـدّلَـتْ فأن الحوادثَ اودى بها[٤]

وانما جاز في حال التقديم، ولم يجز في حال التأخير لعلتين:

احداهما: أنه اذا تقدم [شبه][٥]تعرى الفعل منه بتعريه من ضمير الاثنين والجمع، واذا تأخر لزم ثبوته كثبوت الضمير.

والعلة الثانية: انه اذا تقدم امكن ان يدخل بينه وبين الاسم المخبر عنه كلام معترض فيحذف لطول الكلام كقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة[٦] واذا تأخر لم يمكن ان يدخل بينه وبين الاسم المخبر[٧] عنه كلام معترض.

وأما تأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي فقد جاء ايضا في القرآن . قرأ بعض القراء[٨] «تلتقطه بعض السيارة»[٩]، وقوله «فظلت اعناقهم لها خاضعين»[١٠] في بعض الاقوال، ومما جاء من ذلك في الشعر قول الاعشى:

وتشـرق بـالقـولِ الـذي قـد اذعْتـه كما شرِقَتْ صدر القناةِ من الـدّمِ[١١]

قول الآخر:

وحمّـال المئـين اذا ألـمـتْ بنـا الحـدثـان والأنف الـنصـورُ[١٢]

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ١٧١:

فـان تـعـهـديـني ولي لـمـة فـان الحـوادث أودى بهـا

وهو من المتقارب. واللمة الشعر الذي جاوز شحمة الأذن. والشاهد في قوله «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل مع كونه مسندا الى ضمير مستتر عائد على اسم مؤنث وهذا مما لا يجوز الا في ضرورة الشعر. ورواية البيت في الاشموني ٥٣/٢: فاما ترني ولي لمة فان الحوداث أودى بها.

(٥) الزيادة من د. وفي ل: اشبه.

(٦) كذا في و وفي ل: القاضي اليوم امرأة. وفي د: حضر اليوم القاضي امرأة.

(٧) في ل. د: المضمر.

(٨) كذا في د. وفي و، ل: فقد جاء في القرآن في قوله تعالى.

(٩) سورة يوسف الآية ١٠. وتنظر حاشية العكبري على تفسير الجلالين في الفتوحات الالهية ٣١٩/٣.

(١٠) سورة الشعراء، الآية ٤.

(١١) من الطويل. وتشرق: تغص وصدر القناة: اعلاها ينظر ديوانه ص ١٢٣، والكتاب ٢٥/١، والمقتضب ١٩٧/٤، والخصائص ٤٩/٢، والدرر ٥٩/٢، والاصول ٧٣٢/٢

(١٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (حدث):

ووهـاب الـمـئـين اذا الـمـت بنا الحـدثـان والحـامي النـصـور

وأما قوله: وتشديد المخفف (وتخفيف المشدد فمتفق عليه ايضا لا خلاف فيه بين النحويين فمثال تشديد المخفف)[1] قول الراجز:

ليت شبابي عاد لي الأولُ ... وما ترد ليت أو لعل[2]

ومثال تخفيف المشدد قول الاعشى:

لعمرك ما طولَ هذا الزمن ... على المرء الاعناء معن[3]

اراد: معنّ، وقول لبيد:

يلمس الاحلاس في منزله ... بيديه كاليهودي المصل[4]

وأما قوله: وحذف الهمزة وتخفيفها وقلبها [ياء أو][5] واواً، فان هذا أصل[6] لم يقيده، لأنه[7] لا خلاف بين النحويين ان تخفيف الهمزة جائز، قد قرأ به القراء. وكذلك للهمزة مواضع مشهورة تقلب فيها نحو جايا[8] وخطايا وأداوى[9]. [وقد حكى الأخفش ان من العرب من يقول: واخيت بمعنى آخيت وأومأت وأوميت][10]،وقد حذفوا «الهمزة» من «سواية» وأصلها «سوائية»[11]،والذي يعتدونه ضرورة[12] قول المتنخل[13]

وحدثان الدهر وحوادثه: نوبه، وما يحدث منه واحدها حادث وكذلك أحداثه، واحدها حدث. والبيت غير منسوب في اللسان.

(١) سقطت في ل.

(٢) لم اقف على قائله.

(٣) من المتقارب. ومعن اسم فاعل من عنى بتشديد النون أي أتعب واشقى. يقول لعمرك ما يطول عمر الانسان في هذا الزمن الا للعناء والشقاء (ديوانه ص ١٤ و١٥).

(٤) من الرمل. والاحلاس جمع حلس بالكسر وهو كساء رقيق يكون على ظهر البعير تحت رحله، وقوله: كاليهودي المصل أي كانه يهودي يصلي في جانب يسجد على جبينه. ينظر ديوان لبيد ص ١٨٣، والخزانة ٢٨/٢.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: الأصل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) جايا في الأصل (جاي) والتصحيح من اللسان (جيأ). فقد قال: وجايا لغة في جائا وهو من الدلو.

(٩) كذا في ل، د. وفي و: وكذلك قلب الهمزة مشهور تقلب ياء نحو جاي وخطاى وأداوى.

(١٠) سقطت في و.

(١١) كلاهما من مصادر الفعل ساءه. ينظر اللسان مادة (سوأ) وقد جاء فيه، قال سيبويه: سألت الخليل عن سوائيه فقال هي فعالية بمنزلة علانية قال والذين قالوا: سواية، حذفوا الهمزة

(١٢) في و: والذي يعتقدونه ضرورة.

(١٣) من شعراء هذيل واسمه مالك بن عويمر، جاهلي (ديوان الهذليين ١/٢، والخزانة ١٣٧/٢).

ويلمّـه رجـلاً تـأبى بـه غـبـنـا   اذا تجـرد لا خالٌ ولا بخلُ[١]

وقول الآخر: يا ترى الدهر قد اباد معير وأباد السراة من قحطان[٢].

اراد: أما ترى[٣].وقد حكي عنهم: رجل ويلمه، للذي يقال له: ويلٌ لامه[٤].

وجعلوا من الضرورة قول الفرزدق:

راحـت بمسلمـة البـغـال عشيـةً   فـارعى فـزارةَ لا هناكَ المرتـع[٥]

فقلب الهمزة من «هنأك» «الفا» حين احتاج الى تسكينها ، وكذلك قول الآخر:

ولا يرهب ابن العم ما عشتُ صولتي   ولا اختتي من صـولـةِ المتهـدِد[٦]

قال السيرافي: وانما جعلنا هذا من الضرورة في الشعر[٧]، لأن الهمزة المتحركة اذا كان قبلها فتحة وكانت مضمومة وقبلها كسرة فان تخفيفها ان تجعل بين بين ولا تبطل حركتها ، وقد تبطل حركتها في مواضع غير هذه ، ومن الجارى مجرى الضرورة قول الشاعر:

اذا مـا الـشيـخُ صـم فـلم يـكـلمْ   ولم يـك سـمـعُـه الا نِـدايـا

ولاعـب بـالـعـشـي بـنـي بـنـيـه   كـفـعـل الهـر يلتمس العـظـايـا

---

(١) من البسيط. ويلمه رجلا: كلمة يتعجب بها، ولا يراد بها الدعاء عليه، لا خال ولا بخل اي لا خيلاء فيه ولا بخل (ديوان الهذليين ٣٤/٢). والبيت في الشعر والشعراء ٥٥٣/٢: والغبن : ضعف الرأي.

(٢) من الخفيف في المغني ٥٥/١ : وأباد السراة من عدنان. وهو فيه غير منسوب. وقد سبق ان استشهد به المؤلف

(٣) سقطت في ب. د.

(٤) في ب. د: ويل امه. قال ابن جني في الخصائص ١٥٠/٣ : فمما جاء من ذلك في النثر قولهم: ويلمه. وانما أصله ويل لامه يدل على ذلك ما انشده الاصمعي:

لأم الأرض ويل! ما أجنت   غداة أضرّ بالحسن السبيل

(٥) كذا في النسخ المخطوطة ، والكتاب ١٧٠/٢ والمقتضب ١٦٧/١ . والخصائص ١٥٢/٣ وفي الديوان ٤٠٨/٢ :

ومضت بمسلمة الركاب مودعا   فارعي فزارة لا هناك المرتع

والبيت من الكامل ، والشاهد في ابداله الألف من الهمزة في قوله هناك ضرورة

(٦) من الطويل ، ينظر اللسان مادة (ختأ) أنشده به الأخفش لعامر بن الطفيل عن غير النحو

ولا يرهب ابن العم مني سطوتي   ولا اختتي من صولة المتهدد

ورواه ابن السراج في الاصول هكذا

لا يرهب ابن العم مني صولتي   ولا اختتي من صولة المتهدد

واختتأ من فلان ، خجل منه واستتر خوفا او حياء (ينظر ديوان عامر ص ٥٨).

(٧) في ب. د. من ضرورة الشعر

يلاعبهم وودوا لو سقوه   من الذيفان آنيةً ملايا
فابعده الآله ولا يروى   ولا يُشفى من المرض الشفايا(1)

قال ابو العباس محمد بن يزيد: هذه الأبيات(2) لو أنشدت على الصواب لم تتكسر، فلا وجه لاجازتها، وهذا الذي قاله غير صحيح، لأن الرواية اذا ثبتت بشيء وجب ان تحمل على ما رواه الراوي(3)، وقد اتت الرواية في اشياء مما يخالف المستعمل فحملت على ذلك وان كان وزن الشعر دونها قائما كقول الشاعر(4):

كم بجود مقرفٌ نالَ العلا   وكريمٌ بخله قد وَضَعَهُ(5)

وقول ابي النجم:

قد اصبحت ام الخيار تدَّعي   عليّ ذنباً كلُّه لم أصنَعِ(6)

ألا ترى ان نصب «المقرف» ورفعه لا يكسر وزن الشعر، وكذلك نصب «كله» [وقد تأول (7) غير ابي العباس هذه الابيات على وجهين:

---

(1) اللسان (حا): ينسبها الاصمعي الى اعصر بن سعد بن قيس عيلان على شيء من الاختلاف في الرواية:

اذا ما المرء صم ولم يكلم   واعيا سمعه الاندايا
ولاعب بالعشي بني بنيه   كفعل الهر يحترش العظايا
يلاعبهم وودوا لو سقوه   من الذيفان مترعة إنايا
فلا ذاق النعيم ولا: شرابا   ولا يعطي من المرض الشفايا

وقال: قال ابو الحسن الصقلي حلت الف النصب على هاء التأنيث بمقارنتها لها في المخرج ومشابهتها لها في الخفاء. ووجه ثان وهو انه اذا قال الشفاءا وقعت الهمزة بين الفين فكرهها كما كرهها في عظاءا فقلبها ياء حملا على الجمع. ورواها البحتري في حماسته (٢٠٣) ونسبها الى المستوغر بن ربيعة (باختلاف يسير في كلماتها)ـ مهموزة قوافيها هكذا (نداء . الغطاء (كذا) ملاء ـ الشفاء).

وروي ابن جني البيتين الثاني والرابع ـ بتغيير في الرواية ـ ثم قال بعد ذلك الا ترى ان ابا عثمان قال شبه الف الاطلاق بتاء التأنيث اي فصحح اللام لها كما يصححها للهاء. (الخصائص ٢٩٢/١) ورروي ابن جني ايضا البيت الثاني في التمام (١٥٩) وقال بعده: يريد العظاية. قال ابو عثمان في (العظايا) انه شبه الف النصب بهاء التأنيث . والأبيات من الوافر.

(2) في ل. د: هذه أبيات.

(3) كذا في و، د. وفي ل: كان وزن الشعر دونها كما قال الشاعر.

(4) كذا في ل، د. وفي و: كان وزن الشعر دونها كما قال الشاعر.

(5) من الرمل. أنشده سيبويه في الكتاب ٢٩٦/١ ولم يذكر قائله. والشاهد فيه جواز الرفع والنصب والجر في «مقرف». وينظر المقتضب ٦١/٣، والانصاف ص ٣٠٤ وقد وردت كلمة «شريف» مكان «كريم» فيه، وينظر الاشموني ٨٧/٤، والخزانة ١١٩/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٧/٢.

(6) من الرجز. ينظر الكتاب ٤٤/١، والخصائص ٦١/٣، والمغني ٢٠١/١. وقد استشهد به على رفع «كل» مع حذف الضمير من الفعل، وقال سيبوية: هو بمنزلته في غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك اظهار الهاء وكأنه قال: كله غير مصنوع. الكتاب ٤٤/١.

(7) سقطت في ل.

احدهما: ان الشاعر[(1)] شبه الف الاطلاق بهاء التأنيث فصحح معها «الياء» كما تصحح في «عظاية» و «عباية».

والثاني: انه كره اجتماع ثلاث الفات[(2)] كما كره ذلك في «خطايا» و «مطايا»[(3)].

وأما تعديد ابي القاسم القاء حركة الف القطع [على ما قبلها][(4)] من ضرورة الشعر فليس بصحيح على الاطلاق، لأن ذلك مستعمل في الكلام، وقد قرأ به القراء، وانما عده النحويون ضرورة في مواضع مخصوصة منها قول الشاعر:

اذا فحل سوء رامها فاقدع انفه   فليس هجينٌ مقرفٌ كهجانِ[(5)]

اراد: فاقدع أنفه، (فالقى حركة الهمزة)[(6)] من «انفه» على العين، وحذفها، ومنه قول الهذلي:

ويلمه رجلاً تأبى به غبناً   اذا تجرد لا خال ولا بخل[(7)]

ألقى حركة الهمزة من «امه» على اللام من «ويل» وحذفها[(8)]، واكثرهم ينشده بكسر اللام من «ويل» كأنه كره التنقل من ضمة «اللام» الى كسرة «الميم» أو يكون على لغة من يكسر الهمزة من «أم» وقد جاء من هذا شيء في الكلام. حكي عن ثعلب ان اعرابية رأت بناتها يكلمن رجلا، فقالت: [أفي السوتنته][(9)] تريد «أفي السوءة أنتنه». فالقت حركة

---

(1) سقطت في و.

(2) في و: ياءات. والتصحيح من ل، د.

(3) اللسان (خطا):

والجمع خطايا نادر حكى ابو زيد في جمعه خطائي بهمزتين على فعائل. فلما اجتمعت الهمزتان قلبت الثانية ياء لان قبلها كسرة ثم استثقلت والجمع ثقيل وهو مع ذلك معتل فقلبت الياء الفا ثم قلبت الهمزة الاولى ياء لخفائها بين الالفين. . . . وقال ابو اسحاق النحوي الاصل في خطايا خطايئ . . فيبدل من هذه الياء همزة فتصير خطائي، مثل خطاعع فتجتمع همزتان فقلبت الثانية ياء فتصير خطائي مثل خطاعي فيجب ان تقلب الياء والكسرة الى الفتحة والالف فتصير خطاءا مثل خطاعا فيجب ان تبدل الهمزة ياء لوقوعها بين الفين فيصير خطايا وانما ابدلوا الهمزة حين وقعت بين الفين لان الهمزة مجانسة للالفات فاجتمعت ثلاثة احرف من جنس واحد. قال وهذا الذي ذكرناه مذهب سيبوية.

(4) سقطت في و.

(5) سقطت في د.

قال ناسخ (و) في الحاشية: المقرف الذي أبوه من العجم وأمه عربية والهجين عكسه

(6) سقطت في د.

(7) مرّ ذكره.

(8) سقطت في ل، د.

(9) الزيادة من الخصائص ١٥٠/٣.

الهمزة من «أنته» على تاء السوءة ، ففتحتها [بعد تخفيف الهمزة][1] وقد حكي عن العرب: ثلاثة اربعة، بالقاء حركة الهمزة من «اربعة» على الهاء من «ثلاثة»، وكان ابن الانباري[2] يقيس على هذا قول المؤذن: الله اكبرَ الله اكبر، فيحرك «الراء» من اكبر بحركة الهمزة [من الله][3]، وهذا خطأ عند البصريين[4]. وليس هذا موضع الكلام في ذلك.

وأما ترخيم ما ليس بمنادى فمشهور، تغني شهرته عن ايراد مثال له[5]، وسيبويه يجيزه على لغة من قال: يا حار، بالكسر، وعلى لغة من قال: يا حار، بالضم، ولا يجيزه ابو العباس المبرد[6] الا على لغة من يضم الراء، ويجعل المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء. واسكان «الياء» و «الواو» في حال النصب كثير ابضا في الشعر كقول النابغة[7]:

ردت عليه أقاصيه ولبَّدَهُ ضربُ الوليدةِ بالمسحاةِ في الثَّأدِ[8]

وقول الآخر:

كأن ايديهنّ بالقاعِ القَرِقْ ايدي عذارى يتعاطَينْ الورقْ[9]

وأما النصب «بالفاء» في الواجب، فنحو قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميمٍ والحقُّ بالحجازِ فأستريحا[10]

وقد روي: لأستريحا، وهذا لا ضرورة فيه.

واما حذف «الفاء» من الجواب فنحو قول الشاعر:

---

(1) الزيادة من الخصائص ١٤٧/٣.

(2) في د: ابن الاعرابي.

(3) سقطت في و.

(4) في ل، د: وهذا عند البصريين خطأ

(5) في و: امثاله.

(6) ينظر الكتاب ٣٣٣/١، والضرائر ٥٨ و ٥٩

(7) كذا في ل، د وفي و: وأما اسكان الياء والواو في حال النصب في الشعر فكقول النابغة.

(8) من البسيط. ينظر ديوانه ص ٤. يقول: ردت الامة أقاصي النؤى وما شذ منه على ادناه ليرتفع وأقاصيه في موضع نصب، وقوله: لبده أي طامنه ضرب الوليدة وهي الأمة الشابة. والثأد: الندى. والنؤى: الحاجز من تراب حول الخباء لئلا يدخله السيل (ينظر ديوانه ص ٤).

(9) من الرجز. ينظر اللسان مادة (قرق)، والقرق المكان المستوي والبيت غير منسوب فيه، وهو في وصف الابل بالسرعة

(10) من الوافر انشده سيبويه، وقال قبله فهو منصوب في الشعر اضطرارا قول الشاعر سأترك منزلي ... ولم يذكر قائله. وقال الأعلم: الشاهد فيه نصب فاستريحا وهو خبر واجب بالنصب الا ضرورة ويروى لأستريحا فلا ضرورة فيه على هذا (ينظر الكتاب ٤٢٣/١، وينظر المغني ١٧٥/١، والأصول ١٥٣/٢، ٧٢٥)

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرها   والشر بالشر عند الله مثلان[1]

وأما حذف «الواو» و «الياء»[2] من «هاء» الاضمار واسكانها، فنحو قول الشاعر:

فبت لدى البيتِ العتيقِ أشيمهُ   ومطواي مشتاقانِ لَهُ أرقان[3]

على انه قد قرى «أرْجه وأخاه»[4].

وأما ابدال حروف المد واللين من الحروف المضاعفة فليس بضرورة على الاطلاق، لانهم قد حكوا عن العرب، قصّيت اظفاري، اي قصصتها[5]، وقد يمكن ان يكون معناه: أخذت أقاصيها، فلا يكون بدلا، وقد حكي عن العرب: فلان يتلّعى أي يرتعي اللعاع[6]، وهو أول ما يظهر من النبت، وقد قال ابو عبيدة في قوله تعالى: «الا مكاءً وتصديةً»[7] انه من: صدّ، يصدّ [والاصل يصدده][8] (وقالوا: صدى، يصدي اذا صفق

---

(١) كذا في ل، د، والخصائص ٢٨١/٢، والمقتضب ٧٧/٢، والسيوطي ص ٦٥، وشواهد الكشاف ص ٢٠٧، والخزانة ٥٤٧/٤. وفي الكتاب ٤٣٥/١:

....   والشر بالشر عند الله سيّان

وقد نسبه سيبويه الى حسان بن ثابت، ولم أجده في ديوانه لا في طبعة دار صادر ولا في طبعة دار الأندلس. وقد نسبه المبرد في المقتضب الى عبد الرحمن بن حسان وكذا فعل البغدادي في الخزانة، وهو في شعر عبد الرحمن الذي جمعه وحققه الدكتور سامي العاني ص ٥٥. والبيت من البسيط، والشاهد في حذف الفاء من الجواب ضرورة والتقدير فالله يشكرها. وقد وردت هذه العبارة في (و) على النحو الآتي:

وأما حذف الفاء من فنحو قول الحطيئة:

من يفعل الحسنات الله يشكرها   لا يذهب العرف بين الله والناس

وهذا خطأ لان بيت الحطيئة الذي في ديوانه ص ٢٨٤ هو:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه   لا يذهب العرف بين الله والناس

(٢) في و: الهاء. والتصحيح من ل، د

(٣) من الطويل. وفي شطره الاول اكثر من رواية، ينظر المقتضب ٣٩/١ والخصائص ١٢٨/١ والخزانة ٤٠١/٢، وقد نسب ليعلى الاحول الازدي.

(٤) سورة الاعراف، الآية ١١١.

(٥) ينظر اللسان مادة (صدد).

(٦) في ل، د: خرجنا نتلعى أي نرتعي اللعاع. ينظر اللسان مادة (لعع). اقول: يريد بتلعى: تلعع.

(٧) سورة الأنفال، الآية ٣٥

(٨) الزيادة من د. ولم أجد هذا في مجاز القرآن لأبي عبيدة عند كلامه على مكاء وتصدية ٢٤٦/١.

بيديه، وأصله: صدّد،يصدّد)[1] ومنهم من يجعله[2] من «الصدى» وهو الصوت[3] الذي يجيب الانسان في الموضع الخالي، فلا يكون من هذا الباب. وقالوا في قوله تعالى: «وقد خاب من دساها»[4]. ان الأصل: دسسها، فقلبت السين «ياء»[5] كراهية التضعيف، ثم انقلبت «الياء» «الفا» لتحركها وانفتاح ما قبلها، وانشدوا [في ذلك][6]:

وأنت الذي دسَّيْتَ عمراً فأصبَحَتْ　　حلائله منه ارامل نُزَّاعا[7]

وهذا كله ليس بضرورة شاعر، والذي عدوه من الضرورة قول الشاعر [كثير][8]:

تزور امرأً أما الأله فيتقي　　وأما بفعل الصالحين فيأتمي[9]

وروى بعضهم بيت امرىء القيس[10]:

. . . .　　فسليّ ثيابي من ثيابك تنسل[11]

بفتح «السين»[12]، وقال: أراد: تنسلّ، (وأصل تنسلّ: تنسلل)[13]، فأبدل «اللام»

---

(١) سقطت في ل. وينظر اللسان مادة (صدد).

(٢) في ل، د: جعله.

(٣) كذا في ل، ل. وفي د: وهو من الصوت.

(٤) سورة الشمس، الأية.١٠.

(٥) ينظر اللسان مادة (دسا) وكتاب القرطين لابن مطرف الكناني ٢١٧/٢.

(٦) سقطت في و.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (دسا):

وانت الذي دسيت عمرا فاصبحت　　نساؤهم منهم ارامل ضيّع

وهو منسوب فيه الى رجل من طيّء. ودسيت: اغويت وأفسدت، وعمرو قبيلته. والبيت من الطويل.

(٨) كذا في د. وفي و: وهذا الذي عدوه من الضرورة قول الشاعر. وفي ل: والذي عدوه من الضرورة قول كثير.

وكثير هذا هو كثير بن عبد الرحمن بن ابي جمعة، شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية ويكنى أبا صخر واشتهر بكثير عزة وهي محبوبته (الشعر والشعراء ٤١٠/١، والخزانة ٣٨٧/٢، ومقدمة ديوانه).

(٩) من الطويل. ينظر ديوانه ص ٣٠٠. وقد وردت كلمة «الصالحات» مكان «الصالحين» في النسخ المخطوطة. وينظر اللسان (دسا) وابن يعيش: ٢٤/١.

(١٠) سقطت في و.

(١١) من الطويل، وهو عجز بيت، صدره: وان كنت قد ساءتك مني خليقة.

ومعنى قوله: سلي ثيابي من ثيابك. أي أخرجي امري من أمرك أي ان كان في خلقي ما لا ترتضيه فاقطعي امري من أمرك.

ويقال: نسل الريش ينسل وينسل، اذا اسقط (ينظر ديوانه ص ١٣). وتنسل في الأصول (تنسلي).

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل، د.

الأخيرة «ياء»، فبطل الادغام، وكذلك قول كثّير: فيأتمي، اراد: فيأتمّ، والأصل: فيأتمم فأبدل «الميم» الثانية «ياء» فبطل الادغام من أجل الياء. ومن روى بيت امرىء القيس هكذا، اراد. أن يكون الفعل الثاني من لفظ الفعل الأول، لأنه اذا ضم «السين» أو كسرها كان من: نسل ينسل وينسل، وكان الفعل الأول من: سل، يسل، فخالف فعل المطاوعة الفعل الذي هو مطاوع له. وفعل المطاوعة بابه المطرد ان يكون من لفظ الأول: كقولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم، وقد يجيء مخالفا للأول ومن غير لفظه (ولكن بمعناه)[1] كقولك: طردته فذهب.

وقد جاء في الشعر أشياء كثيرة من الضرورات لم يذكرها أبو القاسم.

---

(١) سقطت في ل، د.

باب التصريف

قال ابو القاسم في الباب الثاني منه: ومن العرب من يجري المعتل من هذا الجنس مجرى الصحيح فيرفعه في موضع الرفع، ويفتحه في موضع النصب، ويسكنه في موضع الجزم، وعلى هذه اللغة قال الشاعر[1]:

أَلَم يَـأتيـكَ والانـبـاءُ تَـنْـمِـي ... بِمـا لاقَـتْ لَـبـونُ بَـني زِيـادِ[2]

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح: الا أن مثل هذا لا يجعل لغة كما قال انما يسمى لغة ما كان مستعملا في الكلام، وأما ما ينفرد به الشعر فانما يسمى ضرورة، وقد جعل ابو القاسم الحاق المعتل بالصحيح من ضرورة الشعر فيما تقدم وجعله ها هنا لغة كما ترى.

تم كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب
الجمل والحمد لله وحده وصلواته على
سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلامه.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٧٢: وعلى هذه اللغة قال قيس بن زهير: الم يأتيك........................

(٢) من الوافر. ينظر الكتاب ٥٩/٢، والخصائص ٣٣٦/١، والانصاف ٣٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٨، والمغني ١٠٨/١. قال الأعلم: ومما انشده الأخفش في الباب لقيس بن زهير: الم يأتيك........
أثبت الياء في حال الجزم ضرورة لأنه اذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيها بالصحيح وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة (الكتاب ١٥/١). وقال الأعلم ايضا: الشاهد فيه اسكان الياء في يأتيك في حال الجزم حملا لها على الصحيح وهي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله فاستعملها ضرورة (الكتاب ٥٩/٢ـ ٦٠).

المَصَادِرُ وَالمراجع

١- ابو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، تأليف رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الاعظمي- بغداد ٩ ١٣٨ هـ ١٩٦٩ م.

٢- أزهار الرياض في أخبار عياض، للمقري التلمساني، تحقيق مصطفى السقاء وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٣٦١هـ ١٩٤٢ م.

٣ - الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق بعد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٨ م.

٤- الأصول، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي (رسالة دكتوراة مطبوعة بالرونيو).

٥- الاعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة.

٦- الاغاني، لأبي فرج الأصفهاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة- بيروت ١٩٥٩ م، وطبعة بولاق.

٧- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق عبد الله البستاني، المطبعة الأدبية- بيروت ١٩٠١ م.

٨- الأمالي، لأبي علي القالي، المكتب التجاري- بيروت.

٩- املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، بهامش الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل، مطبعة حجازي بالقاهرة.

١٠- انباه الرواة على انباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠ م.

١١- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الانباري،

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م.

١٢ـ الأنواء، لابن قتيبة، حيدر آباد الدكن ١٩٥٦ م.

١٣ـ أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، تأليف لويس شيخو، بيروت ١٨٩٥ م.

١٤ ـ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة النصر ـ القاهرة ١٣٧٥ هـ ١٩٦٥ م.

١٥ـ ايضاح علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٥٩ م.

١٦ـ البداية والنهاية في التاريخ، لابن كثير القرشي الدمشقي. مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ م.

١٧ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي، مطبعة روخس ـ مجريط ١٨٨٤ م.

١٨ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الاولى، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.

١٩ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، طبعة بولاق.

٢٠ـ تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، راجعه الدكتور شوقي ضيف، طبع دار الهلال ١٩٥٧ م.

٢١ـ تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، طبع دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.

٢٢ـ تاريخ الأمم والملوك، للطبري، الطبعة الاولى، المطبعة الحسينية المصرية.

٢٣ـ تاريخ الفلسفة الاسلامية، هنري كوربان، منشورات عويدات ـ بيروت ١٩٦٦ م.

٢٤ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م.

٢٥ـ التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، طبعة البابي الحلبي.

٢٦ـ تفسير ابن كثير، طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٣٧، وطبعة البابي الحلبي.

٢٧ـ التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، طبع مطبعة روخس في مجريط ١٨٨٦ م.

٢٨ـ التمام في تفسير اشعار هذيل مما أغفله ابو سعيد السكري، لابن جني، تحقيق وتقديم الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني ـ بغداد ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م.

٢٩ـ تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات، شرح شواهد الكشاف، تأليف محب الدين افندي، طبعة الباب الحلبي ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م.

٣٠ـ تهذيب سيرة ابن هشام، الطبعة الأولى، القاهرة.

٣١ـ ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، مطبعة السنة المحمدية ١٩٧١ م.

٣٢ـ الجامع في اخبار ابي العلاء المعري وآثاره، تأليف محمد سليم الجندي، دمشق ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).

٣٣ـ الجمل، للزجاجي، تحقيق الشيخ ابن أبي شنب، الاستاذ بكلية الأدب بالجزائر، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر سنة ١٩٢٦ م.

٣٤ـ جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م.

٣٥ـ جمهرة اللغة، لابن دريد، حيدر آباد الدكن ١٣٤٤ هـ

٣٦ـ الجنى الداني، للمرادي، تحقيق طه محسن عبد الرحمن (رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو).

٣٧ـ جولة في دور الكتب الأميركية، لكوركيس عواد، مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٥١ م.

٣٨ـ حاشية الشمني على مغني ابن هشام، المطبعة البهية ١٣٠٥ م.

٣٩ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي

٤٠ـ الحلل في شرح أبيات الجمل (مصورة عن مخطوطة محفوظة في خزانة السيد المشكاة في المكتبة المركزية بجامعة طهران).

٤١ـ الحماسة البصرية، لصدر الدين البصري، تحقيق مختار الدين أحمد. المعارف العثمانية بالهند ١٩٦٤ م.

٤٢ـ الحماسة، للبحتري، تحقيق عيسى

٤٣ـ الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة البابي الحلبي.

٤٤ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، للبغدادي، الطبعة الاولى، المطبعة الميرية ببولاق.

٤٥ـ الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م.

٤٦ـ خلق الانسان، للأصمعي (انظر الكنز اللغوي).

٤٧ـ خلق الانسان، للزجاج (انظر رسائل في اللغة).

٤٨ـ دائرة المعارف الاسلامية (الترجمة العربية ـ القاهرة).

٤٩ـ دراسات في اللغة، للدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٦١ م.

٥٠ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة كردستان العلمية في القاهرة ١٣٢٨ هـ.

٥١ـ الديباج المذهب، لابن فرحون اليعمري، مطبعة المعاهد بالقاهرة ١٣٥١ هـ.

٥٢ـ ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة ـ دمشق ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م.

٥٣ـ ديوان ابي الاسود الدؤلي (نفائس المخطوطات ـ المجموعة الثانية)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.

٥٤ـ ديوان ابي الطيب المتنبي، بشرح ابي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي، طبعة البابي الحلبي، ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٦ م.

٥٥ـ ديوان ابي نواس، تحقيق احمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة البابي الحلبي ١٩٥٣ م.

٥٦ـ ديوان الأسود بن يعفر، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة الجمهورية في بغداد ـ ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.

٥٧ـ ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠ م، وطبعة كاير.

٥٨ـ ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.

٥٩ـ ديوان أمية بن ابي الصلت، جمع بشير يموت، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية في بيروت ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٤ م.

٦٠ـ ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، الطبعة الثانية، دار صادر في بيروت ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٦١ـ ديوان بشر بن ابي خازم الأسدي، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة ـ دمشق ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٠ م.

٦٢ـ ديوان توبة بن الحمير الخفاجي، تحقيق خليل ابراهيم العطية، مطبعة الارشاد ـ بغداد ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٨ م.

٦٣ـ ديوان حسان بن ثابت الانصاري، دار صادر ـ بيروت ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م.

٦٤ـ ديوان الحطيئة، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، الطبعة الاولى، طبعة البابي الحلبي ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.

٦٥ـ ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع اشعار العرب)، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي، مطبعة ليبسيغ ١٩٠٣ م.

٦٦ـ ديوان زيد الخيل الطائي، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان في النجف الاشرف ١٩٦٨ م.

٦٧ـ ديوان سلامة بن جندل، رواية الأصمعي وابي عمرو الشيباني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الاولى، نشر وتوزيع المكتبة العربية بحلب ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٨ م.

٦٨ ـ ديوان السموأل، انظر (ديوانا عروة بن الورد والسموأل).

٦٩ـ ديوان شعر ذي الرمة، عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتني، طبع على نفقة كلية كمبرج في مطبعة الكلية ١٣٣٧ هـ ـ ١٩١٩ م.

٧٠ـ ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.

٧١ـ ديوان طرفة بن العبد البكري، مع شرح الاعلم الشنتمري، اعتنى بتصحيحه ونقله الى اللغة الفرنسية مكس سلغسون، طبع في مدينة شارلون بمطبع برطرند سنة ١٩٠٠ م.

٧٢ـ ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجديد في بيروت ١٩٦٨ م.

٧٣ـ ديوان عامر بن الطفيل، رواية ابي بكر محمد بن القاسم الانباري عن ابي العباس ثعلب، دار صادر وبيروت ١٩٦٣ م.

٧٤ـ ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الجمهورية في بغداد ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م.

٧٥ـ ديوان العجاج، رواية الاصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق في بيروت ١٩٧١ م. والطبعة الأوروبية.

٧٦ـ ديوانا عروة بن الورد والسموأل، دار صادر وبيروت ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.

٧٧ـ ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م.

٧٨ـ ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي، صنعة هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية في بغداد ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م.

٧٩ـ ديوان عنترة، دار صادر ـ بيروت ١٣٨٥ هـ ١٩٦٦ م، وطبعة المكتب الاسلامي.

٨٠ـ ديوان الفرزدق، دار صادر و بيروت ١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م.

٨١ـ ديوان القطامي، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، دار الثقافة ـ بيروت ١٩٦٠ م.

٨٢ـ ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور احسان عباس، نشر دار الثقافة في بيروت ١٩٧١ م.

٨٣ـ ديوان كعب بن مالك، الانصاري، دراسة وتحقيق، للدكتور سامي مكي العاني، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م.

٨٤ـ ديوان ليلى الاخيلية، جمع وتحقيق خليل ابراهيم العطية وجليل العطية، دار الجمهورية في بغداد ١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م.

٨٥ـ ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، بيروت ١٩٦٨ م.

ـ ديوان الهذليين (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب)، نشر الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٦٥ م.

ـ ذيل الأمالي والنوادر، لأبي علي القالي، المكتب التجاري ـ بيروت.

ـ رسائل في اللغة (الرسالة الأولى ـ خلق الانسان، للزجاج)، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٤ م.

ـ روضات الجنات في احوال العلماء والسادات، لمحمد باقر الخونساري، الطبعة الثانية (طبع ايران ـ حجري).

ـ رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، من منشورات المكتبة الأهلية في بيروت.

ـ سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٦ م.

ـ شذرات الذهب في اخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، نشر مكتبة القدسي في القاهرة ١٣٥٠ هـ.

ـ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشرة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

ـ شرح ابي سعيد السيرافي (تقريرات وزيد)، بهامش كتاب سيبوية، الطبعة الاولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.

ـ شرح اشعار الهذليين، صنعة ابي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني في القاهرة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م.

ـ شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي.

ـ شرح ديوان الأخطل التغلبي، تصنيف وتقديم وشرح ايليا سليم الحاوي، دار الثقافة ـ بيروت ١٩٦٨ م.

ـ شرح ديوان جرير، للصاوي، طبعة محمد اسماعيل الصاوي (صورته دار الأندلس في بيروت بالأوفست).

ـ شرح ديوان حسان بن ثابت الانصاري، ضبطه وصححه عبد الرحمن البرقوقي، دار الاندلس في بيروت ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.

١٠٠- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، طبعة بولاق ١٢٩٦ هـ.

١٠١- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الاولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م.

١٠٢- شرح ديوان زهير بن ابي سلمى، صنعة ابي العباس ثعلب (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٣ هـ ١٩٤٤ م)، نشر الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.

١٠٣- شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة المخزومي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس في بيروت.

١٠٤- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق وتقديم الدكتور احسان عباس، الكويت ١٩٦٢ م.

١٠٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م.

١٠٦- شرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوي، طبعة البابي الحلبي.

١٠٧- شرح الشواهد للعيني، بهامش حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي.

١٠٨- شرح الشواهد المسمى: (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)، للشنتمري، بهامش كتاب سيبويه، الطبعة الاولى، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.

١٠٩- شرح شواهد المغني، للسيوطي، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ.

١١٠- شرح الشيخ رضي الدين على الكافية، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ، وطبعة المطبعة العامرة في استنبول ١٢٧٥ هـ (طبع مجمع الرضي).

١١١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابي بكر بن الانباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الاولى ١٩٦٣ م.

١١٢- شرح المفصل، لابن يعيش، عنيت بطبعه ونشره ادارة الطباعة المنيرية بمصر.

١١٣- شروح سقط الزند- خمسة اجزاء- تحقيق مصطفى السقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام محمد هارون وابراهيم الابياري وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب في القاهرة ١٩٤٥ م فما بعدها.

١١٤- شعر ثابت قطنة العتكي، جمع ماجد أحمد السامرائي، وزارة الارشاد بغداد ١٩٧٠ م.

١١٥- شعر الراعي النميري واخباره، جمع وتقديم الدكتور ناصر الحاني، دمشق ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).

١١٦- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، دار الثقافة في بيروت ١٩٦٤ م.

١١٧- شعر عبد الرحمن بن حسان الانصاري، جمع وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني، مطبعة المعارف في بغداد ١٩٧١ م.

١١٨- شعر عروة بن حزام، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب، العدد الرابع ١٩٦١ م.

١١٩- شعر النابغة الجعدي، الطبعة الاولى، منشورات المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

١٢٠- شعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

١٢١- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق الشويمي، بيروت ١٩٦٣ م.

١٢٢- صحيح البخاري، مطابع الشعب في القاهرة ١٣٧٨ هـ.

١٢٣- الصلة، لابن بشكوال، تحقيق عزة العطار ١٩٥٥ م.

١٢٤- الصلة لابن بشكوال، تحقيق كوديرا، طبع مطبعة روخس في مجريط (الطبعة الأوروبية).

١٢٥- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الآلوسي، شرح محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤١ هـ.

١٢٦- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة (مخطوط منه نسخة مصورة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب).

١٢٧- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، طبعة الخانجي ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤ م.

١٢٨- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وابراهيم الابياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (طبعة اوفسيت- بيروت ١٩٦٥ م).

١٢٩- غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ م.

١٣٠- الفرج بعد الشدة، للتنوخي، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٥ م.

١٣١- الفهرست، لابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر.

١٣٢- فهرسة ما رواه عن شيوخه ابن خير الاشبيلي، مطبعة قومش بسرقسطة ١٨٩٣ م.

١٣٣- الفيصل في الوان الجموع، تأليف عباس ابي السعود، دار المعارف ١٩٧١ م.

١٣٤- القاموس المحيط، للفيروزابادي، الطبعة الرابعة، مطبعة دار المأمون ١٣٥٧ هـ ١٩٣٨ م.

١٣٥- القرطين، لابن مطرف الكناني، نشرة مكتبة الخانجي ١٣٥٥ هـ.

١٣٦- قلائد العقيان، للفتح بن خاقان (مصورة بالاوفست من طبعة باريس)، تحقيق سليمان الحسيني ١٨٦٠ م.

١٣٧- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار الطباعة في القاهرة ١٢٩٠ هـ.

١٣٨- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، للمبرد، تحقيق الدكتور زكي مبارك، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م.

١٣٩- كتاب الحركة اللغوية في الأندلس، لألبير حبيب مطلق، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٩٦٧ م.

١٤٠- كتاب سيبويه، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.

١٤١- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، طبع وكالة المعارف في استانبول، طبع بالاوفست في طهران ١٩٦٧ م.

١٤٢- الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمي، المطبعة الحيدرية في النجف ١٩٥٦ م.

١٤٣ـ الكنز اللغوي في اللسن العربي (مجموعة رسائل للأصمعي، احرها كتاب خلق الانسان ١٥٨ـ ٢٣٢)، تحقيق هفنر، طبع المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣ م.
١٤٤ـ الكواكب الدرية، شرح متممة الأجرومية، للأهدل. الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ م.
١٤٥ـ لزوميات ابي العلاء، طبعة صادر- بيروت، وطبعة الخانجي- القاهرة.
١٤٦ـ لسان العرب، لابن منظور، طبعة صادر وبيروت ١٩٥٥ م.
١٤٧ـ ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي اسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية ١٩٧١ م.
١٤٨ـ مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت ١٩٦٢ م.
١٤٩ـ مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٠ م.
١٥٠ـ مجلة كلية الدراسات الاسلامية، العدد الثالث.
١٥١ـ مجلة المجمع العلمي بدمشق، المجلد الثاني عشر.
١٥٢ ـ مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩ م.
١٥٣ـ مختار الصحاح، للرازي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي في بيروت ١٩٦٧ م.
١٥٤ـ مختصر التاريخ، لابن الكازروني، تحقيق الدكتور المرحوم مصطفى جواد، مطبعة الحكومة في بغداد ١٩٧٠ م.
١٥٥ـ مختصر شرح الجامع الصغير، للمناوي، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤ م.
١٥٦ـ مختلف القبائل ومؤتلفها، لابن حبيب ١٨٥٠ م (طبعة اوروبية).
١٥٧ـ المخصص، لابن سيده (مطبوع بالأوفست- المكتب التجاري في بيروت).
١٥٨ـ المذكر والمؤنث، للفراء، تصحيح مصطفى أحمد الزرقا، المطبعة العلمية في حلب ١٣٤٥ هـ (ملحق بكتاب كفاية المتحفظ في اللغة للأجدابي)
١٥٩ـ مرآة الجنان، لليافعي، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن ١٣٣٨ هـ.
١٦٠ـ المصباح المنير، للفيومي، طبعة بولاق.

١٦١ـ معجم الأدباء، لياقوت، تحقيق مرجليوث، الطبعة الثانية، مطبعة هندية بمصر.

١٦٢ـ معجم البلدان، لياقوت، طبعة صادر في بيروت.

١٦٣ـ معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة البابي الحلبي.

١٦٤ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف اليان سركيس، مطبعة سركيس بمصر.

١٦٥ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب في القاهرة ١٣٧٨ هـ.

١٦٦ـ معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م.

١٦٧ـ المعارف، لابن قتيبة، تحقيق وتقديم الدكتور ثروت عكاشة، مطبعة دار الكتب ١٩٦٠ م.

١٦٨ـ المغرب في حلى المغرب، لأبي محمد الحجازي وعبد الملك بن سعيد وأحمد بن عبد الملك ومحمد بن عبد الملك وموسى بن محمد وعلي بن موسى، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.

١٦٩ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني في القاهرة، وتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الثانية، دار الفكر ١٩٦٩ م.

١٧٠ـ المفضليات، للضبي، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، مطبعة المعارف في مصر ١٣٦١ هـ ١٩٤٢ م.

١٧١ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، بهامش الخزانة، طبعة بولاق.

١٧٢ـ المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٥ هـ.

١٧٣ـ مقدمة ابن خلدون، مطبعة الكشاف بيروت.

١٧٤ـ المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، دمشق ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م.

١٧٥ـ نقائض جرير والفرزدق، تحقيق بيفان، طبعة (ليدن) سنة ١٩٠٥ـ ١٩١٢ م.

١٧٦ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمد الطناحي، طبعة البابي الحلبي ١٩٦٣ م.

١٧٧ـ هدية العارفين، لاسماعيل باشا البغدادي، طبعة وكالة المعارف في استانبول ١٩٥٥ م.

١٧٨ـ همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة في مصر ١٣٢٧ هـ.

١٧٩ـ وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الاولى، مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م.

I hope that my work will be properly accepted by them.

I deem it necessary to acknowledge my indebtedness for the sound instractions and generous and valuable aid rendered by my professor sd. Ibrahim al Samura'i whom I hold in high esteem. I also express my personal thanks for those who have aided my work by lending me books or facilitating other matters to me hoping that the Almighty will successfully guide all to the proper service of the glorious Arab nation and it exceedingly valuable heritage.

other books pointes out by contemporary writers. They are alphabetically arranged so that they can be easily referred to. Each book has been briefly pointed out with a reference to those mentioning it in the former times. I have also dealt with its content and mentioned those researchers who published it.

The third chapter leisurely deals with «al Hulal» since it is the book that closely concerns us. I started speaking of «Kitab al Jumal by al Zujjaji for it was the book on which al Badajoz work was wholly based on. I stated his technique in compostion and Pointed out those who had shown a greater interest in his work. This was deemed necessary as a prelude for adroitly tackling «Kitab al Hulal» and for illstrating Ibn al Sid's objectives and techniques in displaying grammatical matters, the corrections of al Zujjaji's mistakes or other matters thought to be erroneous by some people, and finally, the grammatical views of well-kown grammarians of Basrah and Kufa stated by the outhor. The manuscripts of the book on which I have usefully depended in my research were also spoken of these manuscripts are, the manuscript of the public library of al Awkaf in Baghdad. that of the Egyptian public library and a manuscript sent to me from Leiden library.

In the second part, I have embarked on a thorough research of the manuscript entitled «al Hulah Fi Islah al Khalal Min Kitab al Jumal. I have tried to «extract» a Sound copy that can be depended upon. This has been achieved by taking al Awqaf's copy as the most dependable in covring out my research simply because it is the oldest copy. My work has been properly facilitated by the other manuscripts by al Zujjaji's book of «al Jumal», and by other literary. linguistic and grammatical books.

It was not an easy task because the manciscripts were not accurate and because al-Batlyusi grammatical, literary and koranic evidences. Great efforts were made to attain appropriate and precise research of the book.

It can be said that eventually we have managed to bring a copy of al «Hulal» clear, useful and closely resembling that of the author's original book so as to prepare for the researcher, a book that well benefits them.

No thorough or independent soientific study was written on Ibn al Sid save a chapter in a book on the linguistic movement in Andolsia by al beer Habib Mutlaq[(1)] who dealt with his life and the books he had written i.e. «Saqat al Zand» and «al Iqtidab». By-passing these writings, we shall only find introductions for his book and letters, a preface written by sd. Ibrahim al samurra'i (Ph.D) to introduce Ibn al-Sid's book Al Masa'il wal Adjwiba»[(2)] - questions and Answers- a preface by sd Hamid Abdul Majid (ph. D) to introduce An al- Istibsar[(3)] an other preface (bysd Majid) tointroduce Ibn al sayid's book: «sharh al Mukhtar Min Lizumyat Abi al-'Alà,[(8)] The last introduction is, perhaps, the most comprehensive writing up to now written on him. Added to this are what has been written by Muhammad sa'id al Jundi on al Badajoz's explanations of «Sakat al Zand» in his book tiled «Al Jami Fi Akhbar Abi al-alà Màarri. wa àtharih[(1)] and the writings of the committee which shouldered the responsibility of Publishing the explanations of «Saqat al Zand» based on the aforenaentianed Ibn al Sid's explanation.

So as to be scientific in my work, I have divided our research into two parts: the first part deals with al Badajoz and his books (It comprises three chapters).

In the first chapter. I have spoken of the author's life. his relations with the scholars, and kings of his age and his travels and stay in Andolsian well-known cities:
Badajoz, Toledo, Santa Maria, Albarracin (Azaila) and Valencia where he eventually settled as an author and a teacher till his death This chapter also deals with the various aspects of his culture, his students and his prose and poetic work.

In the second chapter. I have tried to speak of his work through reference to his printed books as well as his manuscripts and in the light of other references and sources of study appropiate to be depended upon.

I have counted twenty book written by Ibn al Sid not mentioning

---

(1) 1-547 (and the supplementary 1-758 (in German)
(3) 3-678 (2) 337
(4) 3-4 later he published it in African texts and studies P 140.
(5) (أ-خ) (6) 1-39 (7) 2-770 (8) 1-D

duplicated and sent to me by Qasim al Samurra'i (Ph.D).

I rrespective of his books which revealed both his knowledge and culture, Ibn al Sid's sources of study and its references are, hovever, very few From then, we get only repeated or requoted pieces of information.

The most comprehensive work written on him in the past was a letter by al fath Ibn khaqan It was completely copied by al Maqqarri in his book «Azher alRiadFi Akhbar Iyad»[1] It comprises 46 pages. There were also some conscise similar translations in wording and contents as well in «Anba» al Rwat Narrators' News - by Ibn al Qafti[2], in «al Salat» The connection - by Ibn Bishkwal[3] in «Baghyat al by «al-Dabbi»[4]. in «Qala'ed al-'uqyan» by «Ibn Khakan»[5], in «Shathrat al-Dhahab» by Ibn al-Imad al Hanbali[6], in «al-Mughrib Fi Hula al-Maghrib»[7], in al-Dybadj al Mudhahhab» by Ibn farhoun al Ya'muri[8] in «al Bidayah wal Nihayah,» The begining and the End by Ibn Kathir[9], in «Wafyat al A'yan», by Ibn Khallikan[10] in «Ghayat al Nihayah.» - by Ibn al-Jazri[11], in «Mu'jam al Buldan,» By Yaqut[12], in Tabaquat al Nuhat wal lughaween. «by Ibn Qadi Shuhba[13] in» Baghyat al Wa'at» by al Siuti,[14] in «Mira Tal Jinan» by al-Yafi'i[15] in «Kashf al Zunun,» by Haji Khjalyfa.[16] in «Hadyat al 'Arifin.» by Ismael Paeha al Baghdadi[17], in «Rawathat al Jannat,» by Khonsawi[18] in al «Kuna wal alqab.» by Abbas al Qummi[19] in «Hashyat shamnni» on «al Mughni»[20].

In «Mu'jam al MakhtutatAl-Arabyiah,»by Yusuf al Yàn Sarkis,[21] in Mu'jam al Mu'llifin.» by Omar Ridha Kahalah.[22] in «al A'lam,» by Zarkli, in «History of Arabic Eneyclopaedia».[23]

---

(1) 3-103-149.
(2) 2-142.
(3) 1-282.
(4) 324.
(5) 321
(6) 4-64-65
(6) 1-385 (by several authors).
(8) 140-141
(9) 12-198
(10) 2-282-284
(11) 1-449
(12) 1-447
(13) 341 a duplicate-the Egyptian public library History shelves.
(14)
(15) 3-228
(16) 1-488
(17) 1-454
(18) 413
(19) 1-312
(20) 1-261-262.
(21) 1-569
(22) 6-121
(23) 4-268

and philologists due to a little mistake committed by historians of biographies[1].

To this meaning. Ibn Khaqan «had referred when he said, He had worked on recent and ancient sciences and looked for a found approach to them[2].

This is, by no means, a strange thing. Ibn al sid had also written« al—Hadaiq» - The Gardens» - that dealt with higher complicated philosophical themes.

Badajoz. who published a book on him with a translation in Spanish in 1940. speaking of him said. «he is considered the first attempt of compromise between Islamic Teachings and the Greek thought[3].

We need not go far in giving an evidence to indicate his philosophical attitude. His arguments in «al Hulal». a philosophical book written by him clearly manifested it.

Now conldn't a student. of such a book as al Jumal by such an eminent scholar like Ibn all Sid a student who would follow the track of the reputed authorand thoroughly examine. explain and investigate his aforementioned book. couldn't he be entitled to win his M.A.

I was. in fact, greatly pleased to take Ibn al sid al Badajoz's book «al hulal Fi Islah al Khalal Min Kitab al Jumal" as the theme of my thesis. I felt sure that this would bestow on me the honour of actively participating in reviving Arab heritage and in providing the Arab library with a new book which would to be sure. influence grammatical and linguistic studies.

Thus I started looking for its manuscripts in public libraries and for references dealing with Ibn al Sid. Actually. I have got three manuscripts. one from al Awkaf's public library in Baghdad the other from the Egyptian public library for the sake of which I have taken all the trouble to visit Cairo and in acquiring its duplicate. I have been valuably aided by yousif Izze-el-din (Ph.D). and a third manuscrip from leiden

---

(1) History of Islamic Philosophy P. 249.
(2) Palaed al Ukban P. 222
(3) History of Andalusian Thought P 234

·,: dealt with the explanation of the «selected Luzumyat» dy «Abi al-ala"» and with «al Mutanabbi's poetic diwan.» He had also written the «Literary Reminder» which comprised many good poems, several of which was related by «Ibn Khakan» in his letter quoted by «Maqqari» in book «Azhar al Riyad-literally the gardens.', flowers.

He is a well-established linguist whose talent has been affirmed by (1): a great scholar»= «Ibn al jazeri» who says,«He is a well-known imam» of Arabic language.

«Ibn Bishkwal» says, «He is a great scholar of litteratures and languages, having full and precise knowledge of them and deeply acquainted with their inermost matters and intrications[2]. His are the following book; «al Iktidhab Fi Sharh Adàb al Kuttàb summary of the explanation of the writres' Literatures- and a book on «The five letters», The seen (س), The said (ص). The dad (ض), The tà (ط), and The dàl (ذ)

Referring to the last book, «Ibn Khillikan says, «In it he has collected every unique and rare item.»[3]

Ibn al Sid al Badajoz has also written a linguistic book titled «al - Muthalath» - the Triangle.

He is also an excellent reader. This fact was pointed out by 'Ibn Jazeri in «Ghayat al Nihayah' under the heading of « Readers' categories».

He is a narrator of al Hadeeth or prophet Muhammad's sayings. In his « index «Ibn Khayr says.» Narrator «Abul Husein' Abd al Malik Ibn Muhammad Ibn Hisham» - May God bless him-quoting » Abi Muhammad[4] told me of his book on «E'lal al Hadieth». He had also explained Imam Malik's book entiled «al Mawtta».

He was a philosopher. This had been made clear by henry koryen. a philosopher from Badajoz. badajoz Aseen. an orientalist. managed to «rediscover» this philosopher who was a contemporary of Ibn Baja».- «after having been consifered for along time as one of the grammarians

(1) Ghayat al Nihayah.
(2) The connection 1-282.
(3) Wafayat al A'yan 2-282
(4) P 204

Jumal» and, really, I found myself greatly attached to it. It is one of the out—standing linguistic texts to know its worthiness, suffice it to quote al Yafi'ee's words in «Miraat al Jinan» upon my word, two books have benefited people with their clarity of expressions and abundant examples. They are al zajjaji's book and «al Kafi Fi al—fara'id» by «al Sarufi» from Yemen — May God be pleased with him — They are «blessed» books. No one studied them but he would be benefited. This would be particularly applied to the inhabitants of Yemen for whom «al Kafi's aforementioned book was a great help, not mentioning «al Jumal», being a source of benefit for the Islamic countries on the whole». al—Yafi'ee mentioned that al zajjaji's book had benefited innumerable people by virtue of his prayers' bliss for he had lived in Mecca's neighbourhood for a while and whenever people called upon him, he would tour for a week invoking God's forgiveness and That the reader would benefit from his book[1].

It is enough to say that only the Moroccans wrots a hundred and twenty books in its explanation[2].

Who is who

Ibn al Sid Al Batlyusi is a leading linguist who is highly spoken of by «al-kifti» in «Anbàh' al Ruwat» - narrators', tales-, by « Ibn Qadi shuhba» in «Tabakat al Nahwyeen and al—lughaween» -categories of grammarians and linguists and by «al Sayooti» in «al Bughyah» —the intended aim.

He is a great jurisprudent whose work is highly evaluated by «Ibn farhoun al Ya'muri al Maliki» in his book on al Malikyah «jurisprudents. The book is titled «al Dybadj al Mudahhab.» —The golden structure in knowing the leading figures of the sect's scholars».

He is also an eminent writer muhamad

«Saleem al Jundi» speaking of al-badajoz,explanation of» Saqat al Zand» says. «Eminent scholars consider it the fullest and most convincing explanation dealing with linguistic and grammatical matters[3] He

(1) Mir'at al Jinàn 2-332. (2) I bid.
(3) Al Jam'i. Fi Akhbar Abi al- a là 2- 770.

IN THE NAME OF ALLAH, THE COMPASSIONATE, THE MERCIFUL

SUMMARY

«Praise be to God who has called me for the service of Arabic language, who has made of me a fanatic for the Arabs(1), a fond lover of the language of koran, Its sciences, and its heritage ever since I was young.

Having advanced in my study and gradually having come to know a little of literature and language, Ifelt, as days passed, a desire to deepen my scope of knowledge. Such a Tendency was fully and, particularly, concentrated, in the end, on grammar. I was eager to learn it for I found it difficult to quench my thirst for it. I was fully absorbed by its problematic aspects. When problem faced me, I would seek its solution in the references as whenever I came upon a strange expression in prose or poetry, I would keep asking how it can be parsed or channelled into convincing answer.

This tendency became stronger when I happenedtoby– pass the stage of study to that of teaching. When I joined the higher Arabic studies Department and had to choose a subject for my M.A. thesis, I thought of selecting a linguistic subject to suit my purpose. My professor, sd.Ibrahim al—Samurra'i (Ph.D) had suggested that I should choose to research «Kitab Al Hulal Fi Islah Al Khalal Min Kitab Al Jumal,» by Ibn Al Sid Al Batlyusi who died in 521 Hijrah to be the subject of my thesis. I was greatly pleased for this would fulfil a much longed for self—desire.

I was still a student when I came to know al zajjaji's book i.e. «al

(1) Adequately worded quotation from al— Zamakhshari's preface to his book «Al-Mufasel».

ثبت الكتاب

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت